



اسلامی شوریہ ایران  
ISLAMIC CONSULTATIVE ASSEMBLY OF IRAN

# العروة الوثقى

كتاب

المعبر والشمس المشرقة على طائفتي الزمان

## والتعليق عليها

الجزء الرابع

الطهارة

(الوضوء - غسل - مسح البيت)

المجلد الرابع

مؤلفه: آية الله العظمى السيد محمد باقر المجلسي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# العروة الوثقى والتعليقات عليها

كاتب:

مؤسسه جهانى سبطين عليهما السلام

نشرت فى الطباعة:

مؤسسه السبطين ( عليه السلام ) العالميه

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريرات الكمبيوترية

# الفهرس

الفهرس	٥
العروه الوثقى والتعليقات عليها المجلد ٤	١٦
اشاره	١٦
اشاره	١٧
فصل فى الأغسال	٢٥
تعداد الأغسال الواجبه	٢٥
وجوه نذر الغسل والزياره	٢٧
فصل فى غسل الجنابه	٣٤
اشاره	٣٤
موجبات الجنابه	٣٤
الأول: خروج المنى و علامته	٣٤
اشاره	٣٤
الشك فى كون الخارج منياً	٣٦
عدم اعتبار الدفع فى المرضى والمرأه	٣٩
الثانى: الجماع و إن لم ينزل	٤١
اشاره	٤١
رؤيه المنى فى الثوب	٤٨
إذا علم بالجنابه والغسل و جهل السابق منهما	٥١
دوران الجنابه بين شخصين	٥٣
حكم الاقتداء عند دوران الجنابه بين شخصين أو أكثر	٥٥
بعض فروع دوران الجنابه بين اثنين أو أكثر	٥٨
خروج المنى بصوره الدم	٦٠
وجوب الغسل على المرأه بالاحتلام	٦١
إجنب الشخص نفسه اختياراً مع العجز عن الغسل	٦٣

مع الشك في الدخول لا يجب الغسل	٦٦
لا فرق في الدخول بالعضو مجرداً أو ملفوفاً بخرقه	٦٦
من يأتي بالغسل احتياطاً لا بد له من الوضوء	٦٦
فصل فيما يتوقف على الغسل من الجنابه	٦٨
اشاره	٦٨
الأول: الصلاه و توابعها	٦٨
الثاني: الطواف الواجب	٦٩
الثالث: صوم شهر رمضان و قضاؤه	٧٠
اشاره	٧٠
فروع في مبطلية الجنابه	٧٠
حكم الاحتلام في نهار شهر رمضان	٧١
فصل فيما يحرم على الجنب	٧٢
اشاره	٧٢
الأول: مس خط المصحف و أسمائه تعالى، و كذا مس سائر أسماء الأنبياء والأئمه عليهم السلام	٧٢
الثاني: دخول المسجدين ولو اجتيازاً	٧٣
الثالث: المكث في سائر المساجد و كذا المشاهد المشرفه	٧٣
الرابع: دخول المسجد بنيه وضع شيء فيه	٧٦
الخامس: قرائه سور العزائم	٧٧
تيمم الجنب للخروج من المساجدين	٧٩
الكلام في الحائض والنفساء	٨١
حكم المسجد الخراب	٨٣
لا يجرى حكم المسجد على المصلى في البيت	٨٥
الشك في المسجديه	٨٥
الأولى للجنب عدم قراءه آيه «أفمن كان مؤمناً...» في دعاء كميل	٨٧
حكم إدخال الجنب للمسجد	٩٠
استئجار الجنب لكنس المسجد	٩٠

التيمم لدخول المسجد و أخذ الماء منه .....	١٠٠
من فروع استئجار الجنب .....	١٠٤
الشك في الجنابه .....	١٠٦
فصل فيما يكره على الجنب .....	١٠٧
فصل في كفيته الغسل وأحكامه .....	١١١
غسل الجنابه والكون على الطهارة .....	١١١
لا يجب قصد الوجوب أو الندب .....	١١٢
فروع في غسل الجنابه .....	١١٥
كيفية غسل الجنابه .....	١١٦
اشاره .....	١١٦
الاولى: الترتيب، صورته و أحكامه .....	١١٦
الثانيه: الارتماس، صورته و أحكامه .....	١٢٠
اشاره .....	١٢٠
لزوم الإعادة لو لم يستو عب الغسل تمام البدن .....	١٢٤
وحده الكيفيه في جميع الأغسال .....	١٢٤
الوضوء مع غسل الجنابه .....	١٢٥
أفضليه الترتيبى من الارتماسى .....	١٢٥
جواز رمس العضو فى الترتيبى .....	١٢٦
امحل النيه فى الغسل الارتماسى .....	١٢٧
اشتراط طهاره الأعضاء حال الغسل .....	١٣١
وجوب اليقين بوصول الماء إلى البشره .....	١٣٢
الشك فى كون الشئ من الظهار أو الباطن .....	١٣٤
اعتبار الموالاه فى غسل المبطلون و المسلولس والمستحاضه .....	١٣٧
الغسل تحت المطر و نحوه .....	١٣٨
جواز العدول عن الارتماسى و بالعكس .....	١٣٩
جواز الارتماس بما دون الكر مع طهاره البدن، و حكم الاغتسال منه بعد ذلك .....	١٤٠

١٤٥	شروط صحة الغسل
١٥٠	نيه الغسل و كفايه الداعى إليه
١٥١	إذا شك فى اغتساله بعد الخروج من الحمام
١٥٢	الاغتسال باعتقاد خلاف الحال
١٥٦	الاغتسال مع قصد عدم دفع الاجره
١٥٩	الاغتسال بالماء المسخن بالمغضوب
١٥٩	الغسل فى الأحواض الموقوفه
١٦٢	الغسل بالمئزر المغضوب
١٦٤	اجره اغتسال الزوجه على الزوج
١٦٥	اغتسال الصائم بالارتماس نسياناً أو عمداً
١٧٠	فصل فى مستحبات غسل الجنابه
١٧٠	الكلام فى استحباب المذكورات
١٧٤	كراهه الاستعانه بالغير فى المقدمات القريبه
١٧٤	الاستبراء ليس شرطاً فى صحة الغسل
١٧٥	البلل المشتبه و صوره
١٨٤	إذا شك بعد الغسل بالاستبراء
١٨٥	فروع فى حكم الرطوبه المشتبهه
١٨٨	الإحداث بالأصغر أثناء غسل الجنابه
١٩١	الإحداث بالأصغر بين بقيه الأغسال
١٩٣	إذا أحدث بكلا أكبر أثناء الغسل
١٩٧	إذا أحدث بالأصغر أثناء الأغسال المستحبه
١٩٨	الشك فى غسل عضو قبل الدخول فى الآخر
٢٠٢	الشك فى نيه الارتماسى بعد الارتماس
٢٠٣	العلم ببقاء شىء غير منغسل
٢٠٤	الشك فى الاغتسال بعد الصلاه
٢٠٦	صور اجتماع الأغسال المتعدده و أحكامها

٢١٤	غسل الجمعة من الجنب والحائض
٢١٦	بعض فروع التداخل
٢٢٣	فصل في الحيض
٢٢٣	صفات الحيض
٢٢٤	مبدأ الحيض و منتهاه
٢٢٤	معنى القرشييه
٢٢٧	الشك في القرشييه و في البلوغ و اليأس
٢٢٨	الدم الخارج من مشكوكه البلوغ
٢٣٠	اجتماع الحيض مع الإرضاع و الحمل
٢٣١	فروع في حكم الحيض
٢٣٣	الشك في حيضيه الدم
٢٣٤	اشتباه الحيض بغيره
٢٣٧	حكم الصلاه بدون الاختبار
٢٤٠	حكم تعذر الاختبار
٢٤٢	اشتباه دم الحيض بدم القرحة
٢٤٩	أقل الحيض و أكثره
٢٤٩	أقل الطهر عشره أيام
٢٥٠	ما يعتبر في ثلاثه أيام الدم
٢٥٤	حكم النقاء المتخلل بين الأيام العشره
٢٥٨	أقسام الحائض
٢٥٨	ذات العاده و أقسامها
٢٥٩	ذات العاده الوقتيه
٢٥٩	ذات العاده العدديه
٢٦٠	العاده المركبه
٢٦٣	حصول العاده بالتمييز
٢٦٤	حكم النقاء المتخلل بين الحيضتين



٢٦٧	تساوى الحيضتين فى العدديه و الوقتيه
٢٦٨	حكم صاحبه العاده الوقتيه مطلقاً
٢٧١	حكم غير ذات العاده الوقتيه
٢٧٣	رؤيه العدد فى غير وقت العاده
٢٧٥	حكم الدم فى العاده و غيرها إذا لم يتجاوز العشره
٢٧٧	حكم الدمين المتخلل بينهما أقل من عشره
٢٨٣	إذا كان بعض كل واحد من الدمين فى العاده
٢٩٤	تعارض الوقت و العدد
٢٩٦	حكم ما تجاوز العدد و لم يتجاوز العشره
٢٩٨	رؤيه الدم مرتين فى شهر واحد
٣٠٣	حكم الاستبراء و كيفيته
٣٠٦	الكلام فى وجوب الاستظهار للحائض
٣١١	إذا انقطع الدم و احتمل عوده قبل العشره
٣١٤	حكم الصلاه مع ترك الاستبراء
٣١٥	تعذر الاستبراء
٣١٨	فصل فى حكم تجاوز الدم عن العشره
٣١٨	حكم ذات العاده إذا تجاوز دمها العشره
٣٢١	رجوع غير ذات العاده التمييز
٣٢٢	تعارض الدمين الواجدين للصفات
٣٣٠	أقسام الناسيه و أحكامها
٣٣٢	المراد من الشهر و مبدؤه
٣٣٣	اختيار العدد فى أول رؤيه الدم
٣٣٤	وجوب الموافقه بين المشهور
٣٣٤	تبين الخلاف فى المختار
٣٣٥	تجاوز الدم عن العشره فى ذات العاده الوقتيه
٣٣٨	تجاوز الدم عن العشره فى ذات العاده العدديه

٣٣٩	التويه بين أوصاف الدم
٣٤٠	بعض فروع اعتبار التمييز
٣٤٥	ما تعتبر في التمييز بالصفات
٣٤٦	الرجوع إلى الأقران مع فقد الأقارب
٣٤٧	الأقارب الذين ترجع إليهم
٣٤٧	منافاه مختار المرأة مع حق الزوج
٣٤٩	لزوم التدارك عند انكشاف الخلاف
٣٥٠	فصل في أحكام الحائض
٣٥٠	محرمات الحيض و أحكامه
٣٥٠	الأول: العباده
٣٥١	الثاني: المس
٣٥٢	الثالث: قراءة آيات السجده
٣٥٣	الرابع: اللبث في المساجد
٣٥٣	الخامس: الوضع في المساجد
٣٥٤	السادس: الاجتياز من المسجدين
٣٥٤	اشاره
٣٥٤	حكم دخول الحائض المشاهد
٣٥٥	حكم الحيض في المسجد
٣٥٧	حكم الحيض أثناء الصلاه
٣٥٧	الشك في الحيض أثناء الصلاه
٣٥٩	السابع: وطء الحائض في القبل
٣٥٩	اشاره
٣٥٩	الاستمتاع بغير الوطاء
٣٥٩	وطء الحائض في دبرها
٣٦٠	خروج دمها من غير الفرج
٣٦١	إخبار المرأة بحيضها وطهرها

٣٦٢	لا فرق في حرمه الوطء بين الزوجه و نحوها
٣٦٢	الثامن: وجوب الكفاره
٣٦٢	اشاره
٣٦٦	الكلام في الوجوب و كيفيه التكفير
٣٦٨	شروط تحمل الكفاره
٣٧٠	كفاره وطء الدبر
٣٧٠	كفاره الزنا بالحائض
٣٧٢	فروع كفاره وطء الحائض
٣٧٣	العجز غير مسقط للكفاره
٣٧٥	مصرف الكفاره
٣٧٧	وطء الحائض في كل ثلث من الحيض
٣٧٧	تكرر الوطء في كل ثلث
٣٧٨	التاسع: طلاق الحائض و ظهارها
٣٧٨	اشاره
٣٧٩	بعض فروع طلاق الحائض
٣٨١	المدار على وجوب الدم في الأحكام الثلاثه
٣٨٢	العاشر: وجوب الغسل بعد انقطاع الحيض
٣٨٢	اشاره
٣٨٢	اغسل الحيض كغسل الجنابه حكماً و كيفاً
٣٨٥	الغسل رافع لحدث الحيض و إن من تتوضأ
٣٨٦	جواز الوطء بعد انتهاء الحيض
٣٨٨	انتقاض التيمم بدل الغسل
٣٨٩	الحادى العشر: وجوب قضاء الصيام
٣٨٩	اشاره
٣٨٩	الحائض لا تقضى صلاتها
٣٩٢	إذا حاضت بعد دخول الوقت

٣٩٥	إذا طهرت قبل خروج الوقت
٣٩٥	قضاء الحائض التي تدرك من الوقت ركعه
٣٩٦	إذا طهرت في زمان لا يسع الصلاة مع الطهارة
٣٩٧	المناطق في تمامية الركعه
٣٩٧	فروع ترتبط بأعمال الحائض من القضاء و التدارك
٣٩٨	العلم أول الوقت بمفاجأه الحيض
٣٩٩	إذا طهرت ولها وقت إحدى الصلاتين
٣٩٩	إذا طهرت في مواطن التخيير مع ضيق الوقت
٤٠٠	إذا اعتقدت سعه الوقت
٤٠٠	عدم سعه الوقت إلا الوقت إلا لواحد مع اشتباه القبلة
٤٠١	ما يستحب للحائض
٤٠٣	ما يكره للحائض
٤٠٤	أغسال الحائض
٤٠٦	فصل في الاستحاضه
٤٠٦	تعريف الاستحاضه
٤٠٧	صفات دم الاستحاضه
٤٠٨	كون دم الاستحاضه هو الأصل لدى الشك
٤٠٩	أقسام المستحاضه و أحكامها
٤١٠	الاستحاضه القليله و أحكامها
٤١١	الاستحاضه المتوسه و أحكامها
٤١٢	الاستحاضه الكثيره و أحكامها
٤١٥	تفريق الصلوات جائز للمستحاضه
٤١٥	بعض فروع المستحاضه
٤١٨	وجوب الفحص على المستحاضه
٤١٩	حكم الاختبار قبل الوقت
٤٢٠	تجديد المستحاضه الأعمال للصلاه دون توابعها

٤٢٢	التجديد مع انقطاع الدم
٤٢٢	التخيير بين تقديم الغسل على الوضوء، وبالعكس
٤٢٣	لزوم المبادرة إلى الصلاة بعد الأعمال
٤٢٣	التحفظ من خروج الدم
٤٢٥	أحوطيه الاحتشاء بعد الغسل
٤٢٥	المحافظة من خروج الدم إذا كانت صائمه
٤٢٦	تقديم غسل الفجر عليه لصلاه الليل و نحو ذلك
٤٢٩	اشتراط الأغسال في صوم المستحاضه دون الوضوءات
٤٣٢	تأخير الصلاة إلى وقت انقطاع الدم
٤٣٣	صور و أحكام انقطاع الدم أثناء الوقت
٤٣٧	انقلابات الاستحاضه و أحكامها
٤٤٠	وجوب الغسل للانقطاع
٤٤٠	وضوء المستحاضه القليله لكل مشروط به
٤٤٢	لو عملت المستحاضه بوظيفتها أو أخلت
٤٤٦	جواز القضاء للمستحاضه
٤٤٨	الحدث الأصغر أثناء الغسل
٤٥٠	الحدث الأكبر أثناء الغسل
٤٥١	وجوب خمسه أغسال على المستحاضه
٤٥٢	بدليله التيمم عن غسل المستحاضه
٤٥٤	فصل في النفاس
٤٥٤	حد النفاس
٤٦٠	أقل النفاس و أكثره
٤٦٢	مبدأ احتساب النفاس
٤٦٣	لحوق النقاء المتخلل بالنفاس
٤٦٦	عدم رؤيه الدم في العشره
٤٦٦	حكم تجاوز دم النفاس عن العشره

صاحبه العاده إذا لم تر فى العاده، أو رأته فى بعضها	٤٦٨
اعتبار فصل أقل الطهر بين الحيض و النفاس	٤٧٢
إذا خرج بعض الطقل بعد فصل طويل	٤٧٤
تعدد الولاده	٤٧٦
حكم مستمره الدم إلى شهر أو أكثر	٤٧٧
وجوب الاستظهار على النفساء	٤٧٩
حكم استظهار النفساء لو استمر الدم بعد مضى العاده	٤٧٩
النفساء كالحائض	٤٨١
كيفية غسل النفاس	٤٨٥
فصل فى غسل مس الميت	٤٨٦
وجوب غسل مس ميت	٤٨٦
ما يعتبر فى وجوب غسل مس الميت	٤٨٦
اتحاد حكم الماس والممسوس فيما لا تحله الحياه و غيره	٤٨٩
مس القطعه المبانه من الحي و الميت	٤٩١
مس العظم المجرد	٤٩٢
فروع الشك فى تحقق المس	٤٩٣
فهرس محتويات الجزء الرابع من كتاب	٥١٣
الاصدارات العلميه لمؤسسه السبطين عليهماالسلام العالميه	٥٤٠
تعريف مركز	٥٤٥

عنوان قراردادی : عروه الوثقی . شرح

عنوان و نام پدید آور: العروه الوثقی تألیف آیہ اللہ العظمی السید محمد کاظم الطباطبائی الیزدی قدس سرہ و التعلیقات علیہا/  
اعداد مؤسسہ السبطین علیہما السلام العالمیہ.

مشخصات نشر: قم: موسسه السبطين عليهما السلام العالميه، ۱۴۳۰ق. = ۱۳۸۸ -

مشخصات ظاهری : ج.

شایک : دوره : ۹۷۸-۹۶۴-۸۷۱۶-۵۰-۴ ؛ ۷۵۰۰۰ ریال : ج. ۱ : ۹۷۸-۹۶۴-۸۷۱۶-۲۷-۶ ؛ ۷۵۰۰۰ ریال : ج. ۲ : ۹۷۸-۹۶۴-۸۷۱۶-۵۴-۲ ؛ ۷۵۰۰۰ ریال : ج. ۳ : ۹۷۸-۹۶۴-۸۷۱۶-۶۲-۷ ؛ ۷۵۰۰۰ ریال : ج. ۴ : ۹۷۸-۹۶۴-۸۷۱۶-۷۱-۹ ؛ ۷۵۰۰۰ ریال : ج. ۵ : ۹۷۸-۹۶۴-۸۷۱۶-۷۱-۹ ؛ ۸۰۰۰۰ ریال : ج. ۶ : ۹۷۸-۹۶۴-۸۷۱۶-۸۲-۵ ؛ ۹۰۰۰۰ ریال : ج. ۷ : ۹۷۸-۹۶۴-۸۷۱۶-۹۵-۵ ؛ ۹۷۸-۹۶۴-۸۷۱۶-۹۸-۶ ؛ ج. ۱۰ : ۹۷۸-۶۰۰-۷۰۷۰-۰۷-۹ ؛ ج. ۱۱ : ۹۷۸-۶۰۰-۷۰۷۰-۱۱-۶ ؛ ج. ۱۲ : ۹۷۸-۶۰۰-۷۰۷۰-۱۴-۷ ؛ ج. ۱۳ : ۹۷۸-۶۰۰-۷۰۷۰-۱۶-۱ ؛ ۲۶۰۰۰ ریال : ج. ۱۴ : ۹۷۸-۶۰۰-۷۰۷۰-۱۸-۵ :

## وضعیت فهرست نویسی : فایا

یادداشت : عربی .

یادداشت : ج. ۲-۴ ( چاپ اول : ۱۴۳۰ ق. = ۱۳۸۸ ).

یادداشت : ج. ۵ (چاپ اول: ۱۴۳۰ ق = ۱۳۸۸).

یادداشت : ج. ۶ ( چاپ اول : ۱۴۳۱ق = ۱۳۸۹).

یادداشت : ج. ۷ (چاپ اول: ۱۴۳۲ ق. = ۱۳۹۰) (فیفا).

یادداشت: ج. ۸ و ۹ و ۱۱ (چاپ اول: ۱۴۳۵ق. = ۱۳۹۳) (فیفا).

یادداشت : ج. ۱۰ (چاپ اول : ۱۴۳۵ق. = ۱۳۹۳).

یادداشت: ج. ۱۲ و ۱۳ (چاپ اول: ۱۴۳۷ ق. - ۱۳۹۴) (فیفا).

یادداشت : ج. ۱۴ (چاپ اول: ۱۴۳۷ ق. = ۱۳۹۵) (فیفا).

مندرجات : ج.۱. الاجتهاد والتقليد - الطهارة ( نهايه الماء المستعمل ).- ج.۲. الطهارة (الماء المشكوك - طرق ثبوت التطهير).- ج.۳. الطهارة (حكم الاواني - حكم دائم الحدث ).- ج.۶. الصلاه (فضل الصلوات اليوميہ - شرائط قبول الصلاه).- ج.۸. واجبات الصلاه و اركانها - مبطلات الصلاه.- ج.۱۰. الصوم والاعتكاف.- ج.۱۱. (الزكاه - الخمس).- ج.۱۲. كتاب الخمس و كتاب الحج (فضله و ثوابه - شرائط وجوب حجه الاسلام).- ج.۱۳. كتاب الحج (الحج الواجب بالندر و ... كيفيه الاحرام) و كتاب الاجاره (اركانها- ما يكفى فى صحه الاجاره)

موضوع : يزدي، محمد كاظم بن عبدالعظيم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق . عروه الوثقى -- نقد و تفسير

موضوع : فقه جعفرى -- قرن ۱۴

شناسه افزوده : يزدي، محمد كاظم بن عبدالعظيم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق . عروه الوثقى . شرح

شناسه افزوده : موسسه جهانى سبطين (ع)

رده بندى كنگره : ۵/۱۸۳BP/۴۰۳۸۳ ۴۰۳۸۸

رده بندى ديويى : ۲۹۷/۳۴۲

شماره كتابشناسى ملي : ۱۱۶۱۴۵۹

ص: ۱

اشاره

















والواجب (١) منها (٢) سبعة (٣): غسل الجنابه، والحيض، والنفاس، والاستحاضه، ومسّ الميت، وغسل الأموات، والغسل العذى  
وجب بنذر (٤)

ص: ٩

- ١-١. بعنوان الشرطيه لغاياتها . (المرعى).
- ٢-٢. أعمّ من الوجوب النفسى والمقدّمى. (السبزوارى). \* سواء كان واجباً نفسياً أم غيرياً . (مفتى الشيعه).
- ٣-٣. غير غسل الأموات لا يجب شىء منها وجوباً شرعياً، نعم، ما عدا الواجب بالنذر ونحوه واجب شرطاً، وأمّا فى المنذور فالواجب \_ كما مرّ \_ هو عنوان الوفاء بالنذر، لا- عنوان الغسل أو الزياره، ويكون إتيان الغسل واجباً عقلياً. (الخمينى). \* والأحوط لمن استيقظ من النوم وعلم بالكسوف أو الخسوف مع احتراق القرص كلّه أن يغسل ويقضى صلاه الآيات فيصير ثمانيه. (حسن القمى).
- ٤-٤. عدّه فى عدادها لا- يخلو من مسامحه؛ إذ الواجب فى مورده هو عنوان الوفاء بالنذر، لا عنوانه الخاصّ، إلّا أن يتمحل فى الواجب بتعميمه إلى الشرعى والعقلى . (المرعى). \* قد مرّ غير مرّه أنّ الواجب بالنذر هو عنوان الوفاء به ، ولا يسرى منه إلى العناوين التى يتحقق بها الوفاء، كالغسل فى الأمثله المذكوره فى المتن ، بل الظاهر عدم وجوب الغسل مطلقاً إلّا غسل الأموات؛ لأنّ وجوب غيره من باب المقدّمه، وهو ممنوع. (اللكراني).



ونحوه، كأن نذر غسل الجمعة أو غسل الزيارة (١)، أو الزيارة مع الغسل، والفرق بينهما (٢): أن في الأول إذا أراد (٣) الزيارة يجب أن يكون مع الغسل، ولكن يجوز أن لا يزور (٤) أصلاً، وفي الثاني يجب الزيارة فلا يجوز تركها. وكذا إذا نذر الغسل لسائر الأعمال التي يستحب الغسل لها.

ص: ١٠

- 
- ١- ١. أي الغسل مهما أراد أن يزور. (الميلاني). \* إن نذر أن يغتسل للزيارة يجب مطلقاً، وإن نذر أن يزارته على فرضها تكون مع الغسل، أو إذا زار تكون مع الغسل لا يجب أن يزور، وعبارته المتن توهم الأول، لكن مراده الثاني. (الخميني).
  - ٢- ٢. الفرق غير ظاهر، والنذور تابعه للقصود. (الخوئي). \* إنما يتم هذا الفرق إذا كان النذر في الأول بنحو التعليق على إرادته الزيارة، كما سيأتي في المسألة الأولى. (زين الدين).
  - ٣- ٣. إذا كان نذره على هذا الوجه ولو ارتكازاً، لا مطلقاً، كما يأتي منه. (مهدى الشيرازي). \* الظاهر أن الأول كالثاني، ولا يستظهر منه تعليق النذر على تعقب الزيارة، نعم، إذا قصد ذلك تم الفرق المذكور. (السيستاني).
  - ٤- ٤. إذا كان من قصده النذر بنحو التعليق، وإلا فيجب مطلقاً. (حسين القمي).

(مسألة ١): النذر المتعلق بغسل الزيارة (١) ونحوها يتصوّر على وجوه (٢):

الأول: أن ينذر الزيارة (٣) مع الغسل (٤) فيجب عليه الغسل والزيارة، وإذا ترك أحدهما وجبت الكفّاره (٥).

الثاني: أن ينذر الغسل للزيارة (٦)، بمعنى أنّه إذا

ص: ١١

١- ١. هذا الجامع لا يشمل جميع الأقسام . (الفانى).

٢- ٢. لا تخلو من تداخل وإشكال فى بعضها. (النائنى ، جمال الدين الكلپايگانى). \* لا يخلو بعضها من إشكال، إلا أن يرجع بعضها إلى البعض الآخر. (آل ياسين). \* ولا يتوجه عليه ما علّقه بعض من الإشكال والتداخل فى بعضها، ولا ما توهم من خروج القسم الرابع عن المقسم. (الشاهرودى). \* وكان وجوبه أهمّ من حرمة مسّ المحدث. (اللكراني).

٣- ٣. بأن يتعلّق النذر بالزيارة مقيّده بالغسل . (المرعشى).

٤- ٤. لكونه قيداً للواجب . (المرعشى).

٥- ٥. ولو تركهما وجبت كفّاره واحده أيضاً؛ لكون المنذور فعلاً واحداً مقيداً، وهو الفارق بينه وبين الرابع. (الكوه كمرئى). \* وكذا لو تركهما معاً وجبت كفّاره واحده؛ إذ الفرض أنّ المنذور فعل واحد مقيد، بخلاف الصورة الرابعة الآتية . (المرعشى). \* ولو تركهما وجبت كفّاره واحده أيضاً؛ لأنّ ما نذره فعل واحد مقيد . (مفتى الشيعة).

٦- ٦. وهو أيضاً يتصوّر على وجوه: أحدها: أن ينذر الغسل إذا قصد الزيارة، وهذا يجب عليه الغسل فى صورته عزم الزيارة وإن ترك الزيارة. الثانى: أن ينذر الغسل إذا كان زائراً فى نفس الأمر فيجب عليه الغسل إذا أحرز أنّه كذلك، فلو ترك الزيارة يكشف عن عدم وجوب الغسل. الثالث: أن ينذر أن لا يزور إلاّ مع الغسل، وفى هذه الصورة يشكل انعقاد النذر؛ لأنّ الزيارة من دون الغسل راجح، وإن كانت مع الغسل أرجح، فتركها مرجوح. (الحائرى). \* أمّا لو نذر أن لا يزور إلاّ مع الغسل فانعقاد النذر مشكل؛ لأنّ الزيارة بلا غسل أيضاً راجحه فلا يصحّ نذر عدمها. (كاشف الغطاء).

أراد (١) أن يزور (٢) لا يزور إلا (٣) مع الغسل (٤)، فإذا ترك الزيارة لا كفّاره

ص: ١٢

- 
- ١- ١. بل بمعنى أن يغتسل عند كل زياره اختياريه، فإن زار كذلك بلا غسل كان حائثاً، وأمّا النذر بالمعنى المذكور الظاهر في ترك الزيارة بلا غسل فلا ينعقد؛ إذ لا رجحان فيه. (السيستاني).
  - ٢- ٢. بشرط أن لا يرجع إلى نذر ترك الزيارة بدون الغسل. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى). \* بل بمعنى أنّه إذا زار تكون زيارته مع الغسل، وأمّا إذا نذر أن لا يزور إلا مع الغسل فلا ينعقد، لمرجوحيته. (عبدالهاده الشيرازى).
  - ٣- ٣. إن لم يرجع إلى ترك الزيارة بلا غسل، حيث إنّّه لا ينعقد نذره. (محمّد رضا الكلبيكاني).
  - ٤- ٤. لا ينعقد هذا النذر؛ لمرجوحيه متعلّقه، نعم، لو نذر أنّه إذا زار تكون زيارته مع الغسل انعقد. (الروحاني).

عليه، وإذا زار بلا غسل وجبت عليه.

الثالث: أن ينذر غسل الزيارة منجّزاً<sup>(١)</sup>، وحيثُ يجب عليه الزيارة<sup>(٢)</sup> أيضاً وإن لم يكن منذوراً مستقلاً، بل وجوبها من باب المقدّمه<sup>(٣)</sup>، فلو تركهما وجبت كفّاره واحده<sup>(٤)</sup>، وكذا لو ترك أحدهما. ولا يكفي في سقوطها<sup>(٥)</sup> الغسل فقط، وإن كان من عزمه<sup>(٦)</sup> حينه أن يزور،

ص: ١٣

- 
- ١-١. بأن يكون الغسل المقيّد بالزيارة متعلّقاً للنذر، عكس الصورة الأولى. (المرعشي).
  - ٢-٢. هذا إذا أراد به الغسل المتعقّب بالزيارة \_ أي نذر كذلك \_ فتجب الزيارة لتحصيل القيد، وأمّا إذا نذر الغسل للزيارة وكان من عزمه الزيارة فاعتسل لأجلها فالظاهر عدم وجوبها، ولا تكون الزيارة مقدّمه لحصول المنذور. (الخميني).
  - ٣-٣. في وجوبه المقدّمى الإشكال والتأمل. (عبدالله الشيرازي).
  - ٤-٤. لمكان وحده المتعلّق كالصورة الأولى. (المرعشي). \* بل كفّارتان إذا ترك الزيارة. (الآمل).
  - ٥-٥. الظاهر كفايته إذا كان في عزمه أن يأتي به في حينه ولو بدا له بعد ذلك؛ لصدق غسل الزيارة عليه، ولا فرق في ذلك بين القول بالمقدّمه الموصلة وعدمها. (الجنوردي).
  - ٦-٦. إلّا أن يكون قصد الناذر من غسل الزيارة ذلك، أي الغسل المقصود به فعل الزيارة بعده، وإلّا إذا قلنا بالمقدّمه المقصود بها التوصل الظاهر إيكال أمثال ذلك إلى قصد الناذر ونظره. (الشريعتمداري). \* لا يبعد الاكتفاء به في هذه الصورة، والتعليل عليل، نعم، لو كان من قصده الغسل المتعقّب بالزيارة فلا يكفي الغسل المجرد. (محمّد رضا الكليايگانی).

فلو تركها وجبت؛ لأنه إذا لم تقع الزيارة بعده لم يكن غسل الزيارة(١).

الرابع: أن ينذر الغسل والزيارة(٢) فلو تركهما وجب عليه كفارتان،

ص: ١٤

- ١- ١. الظاهر أنه يتّصف بكونه غسل زياره بتيته، نعم، لو كان ملحوظاً للناذر على وجه التبعية فلا بأس بما ذكره. (الجواهرى). \*
- على القول بالمقدمه الموصله . (السبزواری).
- ٢- ٢. إن كان متعلّق النذر الغسل مطلقاً فهو خارج عن المقسم، وإن كان الغرض منه تقييده بالزيارة، وإن لم تكن الزيارة مقيدة به حتّى لا يتداخل مع الخامس فحينئذٍ إذا كان المتروك الزيارة فعليه كفارتان أيضاً. (عبدالهادهى الشيرازى). \* بأن يجعل كلاً منهما متعلقاً للنذر مستقلاً فهناك نذران . (المرعشى). \* إن أُريد به نذر كلّ منهما مستقلاً فهو خارج عن المقسم ، وإن أُريد تقييد الغسل بالزيارة دون العكس فلو ترك الزيارة عليه كفارتان لا- كفاره واحده، وإن أُريد تقييد كلّ منهما بالآخر وجبت كفارتان مع ترك أحدهما . (الروحانى). \* فيه إشكال ؛ لأنه إن كان كل منهما مطلقاً بالنسبه إلى الآخر كان خارجاً عن المقسم ، وعلى فرض تقييد كلّ منهما بالآخر يتحد مع الخامس ، وإن كانت الزيارة مطلقه فقط فلا وجه للاكتفاء بكفاره واحده مع عدم الإتيان بها ، بل عليه كفارتان، سواء اغتسل أم لا ، وأما احتمال كون الغسل مقيداً بالعزم على الزيارة والزيارة مطلقه فهو وإن كان مناسباً للحكم المذكور إلّا أنّ فى انعقاد نذر الغسل كذلك \_ وإن لم يكن موصلاً إلى الزيارة \_ إشكالاً ، مع أنّه خارج عن المقسم، وإلاّ لكان إطلاق الحكم بوجوب الزيارة فى الوجه الثالث فى غير محلّه. (السيستانى).

١ - ١. مع عدم تقيّد كلّ بالآخر، وإلاّ- وجبت كفّارتان مع ترك أحدهما أيضاً، وهذا هو الوجه الخامس، ولا تداخل فيهما . (الكوه كمرئى). \* بل كفّارتان لو ترك الزيارة؛ لأنّ الفرض أنّ النذر تعلّق بغسل الزيارة، ولا يتحقّق إلاّ بحصول الزيارة بعده، وليس المنذور بمطلق. (كاشف الغطاء). \* بل كفّارتان أيضاً إن كان المتروك منهما الزيارة دون الغسل؛ إذ المنذور هو غسل الزيارة، أو كمالها الذي يحصل بالغسل، لا مطلق الغسل. (البرجودي). \* إذا كان المتروك هي الزيارة كان عليه كفّارتان أيضاً. (مهدى الشيرازى). \* بل كفّارتان إذا ترك الزيارة. (الحكيم). \* فيما لو زار وترك الغسل دون العكس، إلاّ أن يكون قد نذر مطلق الغسل ولو لغايه أخرى واغتسل لأجلها ولم يزر. (الميلانى). \* هذا ظاهر لو كان المتروك هو الغسل، وأمّا لو كان هو الزيارة فكذلك أيضاً لو أتى بالغسل مع العزم بأن يزور بعده ، ولو بدا له بعد ذلك وترك الزيارة؛ لما تقدم . (الجنوردى). \* إذا كان نظره الغسل المطلق ولو للزيارة ، وأمّا إذا كان نظره الغسل المتعقّب للزيارة فعليه كفّارتان إذا كان المتروك الزيارة . (عبدالله الشيرازى). \* فيما أتى بالزيارة ولم يغتسل، أمّا لو اغتسل وترك الزيارة فيلزم عليه كفّارتان، فإنّه ترك الزيارة وترك غسل الزيارة، بترك الزيارة، ومجرد الغسل غير كافٍ فى رفع الحنث. (الشريعتمدارى). \* هذا إذا نذر الغسل للزيارة، وأمّا إذا نذر الغسل المتعقّب بها وترك الزيارة فعليه كفّارتان. (الخمينى). \* هذا فيما [لو] لم يرتبط الغسل بالزيارة فى قصد الناذر أصلاً ، كما أشرنا إليه فى الحاشيه السابقه ، وأمّا لو كان مرتبطاً ولو من حيث الكمال وإن كان كلّ منهما مورداً للنذر كما هو المفروض ، فاحتمال توجه كفّارتين فى صورته ترك الزيارة فقط قوى، فحينئذٍ تقابل الوجهين واضح . (المرعشى). \* إن كان المنذور مطلق الغسل ، وأمّا إن كان مقيّداً بالزيارة بنحو تعدّد المطلوب فعليه كفّارتان مع ترك الزيارة ؛ لما مرّ منه رحمه الله من أنّه إذا لم تقع الزيارة بعده لم يكن غسل الزيارة. (السبزوارى). \* هذا إذا ترك الغسل وأتى بالزيارة ، أمّا إذا ترك الزيارة وأتى بالغسل فعليه كفّارتان؛ لمخالفته كلا النذرين : نذر الزيارة ونذر غسل الزيارة، ومجرد الغسل غير كافٍ فى رفع الحنث إذا لم ينضمّ إلى الزيارة . (زين الدين). \* بل كفّارتان أيضاً مع ترك الزيارة لو كان الغسل المقيّد بالزيارة مورد نذره على نحو تعدّد المطلوب، فلو لم تقع الزيارة بعد الغسل لم يتحقّق غسل الزيارة ، نعم لو كان المنذور مطلق الغسل فعليه كفّاره واحده . (مفتى الشيعه). \* هذا فيما إذا ترك الغسل وزار ، وأمّا لو عكس فتجب عليه كفّارتان؛ إذ الغسل بالزيارة لا رجحان فيه، فلو تعلّق النذر بالغسل بلا تقييده بالزيارة لا يكون مشروعاً . (تقى القمى). \* مع عدم تقيّد كلّ منهما بالآخر ، ولكنّه حينئذٍ خروج عن الفرض . (اللنكرانى).



الخامس: أن ينذر الغسل (١) العذى بعده الزيارة، والزيارة مع الغسل (٢)، وعليه لو تركهما وجبت كفارتان، ولو ترك أحدهما فكذا؛ لأن المفروض تقيّد كل بالآخر، وكذا الحال في نذر الغسل لسائر الأعمال.

ص: ١٧

١ - ١. اللهم إلّا- أن يقال: إنّ القصد كافٍ في تحقّق العنوان، ولكنّه صرّح بخلافه في الثالث ، ولعلّ مراده الغسل من حيث هو، والزيارة كذلك من غير ارتباط أحدهما بالآخر، وهو بعيد؛ لأنّ الكلام في نذر الغسل المتعلّق بالزيارة. (كاشف الغطاء). \* أى يكون المنذور الغسل المتعقّب بالزيارة مقيّداً . (المرعشى).

٢ - ٢. أى الزيارة المتأخّره عن الغسل مقيّداً، والتعبير بكلمه « مع » بدل لفظه « بعد » وما رادفها لعلّه من حيث تساهل القلم . (المرعشى).



### اشاره

وهي تحصل بأمرين:

### موجبات الجنابه

#### الأول: خروج المنى و علامته

### اشاره

الأول: خروج المنى (١) ولو في حال النوم أو الاضطراب، وإن كان بمقدار رأس إبرة، سواء كان بالوطء (٢) أو بغيره، مع الشهوه أو بدونها (٣)، جامعاً للصفات أو فاقداً لها، مع العلم بكونه منياً (٤)، وفي حكمه الرطوبه المشتبهه الخارجه (٥) بعد الغسل مع عدم الاستبراء

ص: ١٨

- ١- ١. من الموضع المعتاد ، بل وكذا من غيره إذا كان الخروج طبيعياً ، وإلا كما إذا أُخرج بعملٍه كجذبه بالإبره ونحوها ففيه إشكال. (السيستاني).
- ٢- ٢. غير الموجب للجنابه، كما سيجيء فرضه، أو مع تخلل الغسل ، وإلا فلا أثر للإنزال. (السيستاني).
- ٣- ٣. في تحقق الجنابه بخروج المنى من المرأة بغير شهوه إشكال، فالاحتياط لا- يُترك. (الخنوي ، حسن القمي). \* تحقق الجنابه في المرأة بالإنزال بدون الشهوه ممنوع . (تقي القمي) .
- ٤- ٤. حصول العلم بكون الخارج منياً مع فقد جميع الصفات فرض نادر وبعيد. (محمّد الشيرازي).
- ٥- ٥. من المنزل. (مهدى الشيرازي). \* مع كون جنابته بالإنزال . (مفتي الشيعه).

- ١ - ١. إن كانت جنابته بالإنزال. (البروجردى). \* وكون الجنابه بالإنزال. (الحكيم ، حسن القمى). \* لو كانت جنابته بالإنزال فالأحوط الاستبراء بالببول بعدها؛ لكون الرطوبة الخارجة منه مشتبهه دائماً، ومع عدم الاستبراء الأحوط الجمع بين الوضوء والغسل. (أحمد الخونسارى). \* إذا أخرج منه المنى قبل الغسل . (عبدالله الشيرازى). \* فى الجنابه بالإنزال. (الشريعتمدارى). \* إذا كانت جنابته بالإنزال. (الخمينى). \* حيث كان سبب جنابته الإنزال، لا الدخول بلا إنزال، وعدم التقيد من باب وضوح الأمر . (المرعشى). \* مع كون الجنابه بالإنزال. (السبزوارى). \* لمن كان جنابته بالإنزال . (زين الدين). \* والأحوط استحباباً الوضوء معه . (مفتى الشيعة). \* إذا كانت الجنابه بالإنزال. (السيستانى). \* فيما إذا كانت جنابته بالإنزال. (اللكراني).
- ٢ - ٢. أصلاً أو عارضاً. (الفيروزآبادى، عبدالهادى الشيرازى). \* على الأحوط فى الخارج من غير المخرج المعتاد مع عدم اعتباره، كالأخرج أول مره من جرح بين المجرى والمقعدة. (محمّد الشيرازى).
- ٣ - ٣. على الأحوط. (الفيروزآبادى). \* إذا صار معتاداً، وإلا فهو أحوط. (الكوه كمرئى). \* الأحوط فى غيره الجمع بين الغسل والوضوء إذا كان سابقاً محدثاً بالأصغر، وإلا فالغسل فقط بعنوان الاحتياط. (الإصطهباناتى). \* على الأحوط لو لم يكن خروجه على النحو المتعارف. (عبدالهادى الشيرازى). \* الوجه فى خروجه من غير المعتاد أنّه مع العلم بكونه منياً يجرى عليه أحكام نفس المنى، مثل وجوب نزع الجميع إذا وقع فى البئر على القول به، وأمّا كون الشخص جنباً فمحلّ إشكال. والأحوط فيه الجمع بين الغسل والوضوء. (الرفيعى). \* فى إطلاقه إشكال، فلو أدخل آله من ظهره فأخرج بها منيته ففى إيجابه الغسل إشكال، بل منع، وكذا نظائره. (الخمينى). \* مع الاعتقاد. (المرعشى). \* إطلاقه لا يخلو من تأمّل. (حسن القمى). \* إطلاقه محلّ إشكال. (اللكراني).

والمعتبر خروجه إلى خارج البدن، فلو تحرّك من محله ولم يخرج لم يوجب الجنابه، وأن يكون منه، فلو خرج من المرأة(١) منى الرجل لا يوجب جنابتها إلا مع العلم باختلاطه(٢) بمنيها.

### الشك في كون الخارج منياً

وإذا شك في خارج(٣) أنه

ص: ٢٠

- 
- ١ - ١. وكان وروده فيها بغير الدخول، بل بالآلات كالترقيق في الرحم مثلاً، لكنّه أطلق قدس سره إتكالاً على الوضوح . (المرعشي).
  - ٢ - ٢. لا محلّ لهذا الاستثناء؛ إذ جنابتها في هذه الصورة لخروج منيها، لا لخروج منى الرجل منها . (المرعشي).
  - ٣ - ٣. في شيء خارج منه. (الفيروز آبادي).

منى أم لا اختبر بالصفات (١) ، من الدفق (٢) والفتور والشهوة، فمع اجتماع هذه الصفات (٣) يحكم بكونه

ص: ٢١

١- ١. فى وجوب الاختبار نظر؛ لعدم الدليل عليه بعد كون الشبهه موضوعيه، وتوهم تنقيح المناط من باب الحيض الواجب فيه ذلك منظور فيه. (آقا ضياء). \* فى الوجوب نظر. (الحكيم). \* على الأحوط؛ لعدم لزوم الفحص فى الشبهات الموضوعيه. (الجنوردى). \* فى وجوب الاختبار نظر. (أحمد الخونسارى). \* فى وجوب الاختبار إشكال، الأظهر العدم. (المرعشى). \* الظاهر عدم وجوب الفحص. (زين الدين). \* لا وجه لوجوبه. (تقى القمى).

٢- ٢. الأظهر كفايه الدفق فى الكشف عن الجنابه، لكن الاحتياط المذكور فى المتن حسن بالنسبه إليه أيضاً. (الفانى).  
٣- ٣. والظاهر كفايه واحده منها إن احتمل تحقق الأخيرتين. (الحائرى). \* المدار على حصول الاطمئنان بها؛ لأنها من قبيل صفات الحيض والاستحاضه من الأمارات العقلائيه الموجهه للاطمئنان بها غالباً، بإطلاق النص (الوسائل: باب ٨ من أبواب الجنابه ح ١). منزل على الغالب. (آقا ضياء). \* وكذا مع العلم ببعضها، وعدم العلم بانتفاء الباقي، أو العلم بعدمه لعارض. (مهدي الشيرازى). \* لا يبعد أن يكون كل من الثلاث أماره على المنى، وعدمها أماره على عدمه، ومع اجتماعها أو حصول واحده منها مع الشك فى غيرها يبنى على وجوده، وفى المريض يرجع إلى الشهوه أو الفتور، وفى المرأه يرجع إلى الشهوه، وفى الفتور إشكال. (الحكيم). \* الظاهر كفايه اجتماع الدفق مع واحد من الفتور أو الشهوه، ولا يبعد أن يكون الحكم فى المرأه أيضاً كذلك، نعم المريض يكفيه الشهوه. (محمد رضا الكلبيغانى).

- ١ - ١. بل يكفي وجود الشهوة وحدها لمن شك في الدفق ، وإذا علم بعدم الدفق لم يحكم بكونه منياً وإن كان عن شهوة، وهذا في الشخص الصحيح . (زين الدين).
- ٢ - ٢. في هذا الإطلاق تأمّل وإشكال، فالأحوط فيما إذا لم يعلم بذلك الجمع بين الغسل والوضوء إذا كان سابقاً محدثاً بالأصغر، والغسل بعنوان الاحتياط لو كان متطهراً. (الإصفهاني). \* على تأمّل أحوطه ضمّ الوضوء إليه حينئذٍ، وكذا مع فقد الشهوة أو الفتور فقط، وكذا في المريض. (آل ياسين).
- ٣ - ٣. لا يُترك الاحتياط في الفتور فقط. (الفيروز آبادي). \* لا يُترك الاحتياط مع وجود واحدٍ منهما في الصحيح والمريض والمرأة . (حسين القمّي). \* الأظهر كفايه الواحد منها مع الشك في البقية. (صدرالدين الصدر).

لا يحكم به (١)، إلا إذا حصل العلم (٢). وفي المرأة (٣) والمريض (٤).

ص: ٢٣

- ١- ١. لا يترك فيه الاحتياط المتقدم إلا إذا علم بعدم كونه متياً. (الإصطهباناتي). \* الحكم به مع خروج الماء الدافق عن شهوه هو الأظهر. (الميلاني). \* إطلاقه محل إشكال. (المرعشي). \* فيه إشكال، فلا يترك الاحتياط بالجمع بين الغسل والوضوء. (الآملی). \* يكفي واحده منها مع حصول الاطمینان، ومع عدمه لا- ينبغي ترك الاحتياط مع عدم اجتماع الثلاث بالجمع بين الغسل والوضوء مع سبق الحدث الأصغر والغسل وحده مع سبق الطهارة. (السبزواری).
- ٢- ٢. نعم، يكفي واحده منها مع حصول الاطمینان، ومع عدمه يحتاط، وفي صورته عدم اجتماع الثلاثه يحتاط بالجمع بين الوضوء والغسل لو كان محدثاً سابقاً، ولو كان محدثاً بالطهارة يحتاط بالغسل فقط. (مفتی الشیعه). \* أو الاطمینان. (السیستانی)
- ٣- ٣. في كفايته للمرأة تأمل، ولا يترك الاحتياط فيها، بل في الصحيح والمريض مع وجود واحد منهما. (عبدالله الشيرازي). \* بل يكفي بالنسبة إليها الشهوه. (تقی القمی). \* لم يثبت وجود المنى بالمعنى المعروف لها، نعم الماء الخارج منها بشهوه محكوم بحكم المنى في كونه موجباً للجنبه. (السیستانی).
- ٤- ٤. كفايه الشهوه في المريض لا- يخلو من قوه. (الفيروزآبادي). \* لا يترك الاحتياط في المريض مع وجود الشهوه. (الكوه كمرئي). \* ويكفي فيها الإنزال من شهوه. (مهدی الشيرازي). \* يشكل كفايته في ثبوت جنبه المرأة. (الآملی). \* يكفي في المريض مجرد الشهوه. (السیستانی).

١ - ١. كفايته فى ثبوت جنابه المرأة محلّ إشكال. (البروجردى). \* ولكنّ الأحوط للمرأة الغسل والوضوء إذا كانت مسبوقه بالحدث الأصغر، والغسل وحده إن لم تكن مسبوقه به. (الشاهرودى). \* بل يكفى الإنزال عن شهوه، وفى الغالب يلزمه الفتور، وحيث إنّ الحكم فى حق المرأة لا يخلو من إشكال، فمتى لم يحصل لها العلم احتاطت بالجمع بين الغسل والوضوء. (الميلانى). \* الأحوط كفايه الشهوه فقط فى المريض. (المرعشى). \* كفايته فى خصوص المرأة لا تخلو من إشكال، فالاحتياط لا يُترك. (الخوئى). \* الظاهر كفايه الشهوه فيهما، لكن لا- ينبغى ترك الاحتياط خصوصاً المرأة. (الخمينى). \* بل تكفى فيهما الشهوه وحدها وإن لم يكن معها فتور. (زين الدين). \* فى المرأة لا يُترك الاحتياط، وكذا مع العلم بواحد منها والشك فى الآخرين لا يُترك الاحتياط مطلقاً. (حسن القمى). \* الأظهر كفايه الشهوه وحدها. (الروحانى). \* بل لا يبعد كفايه الشهوه وحدها فيهما، ولكن لا- ينبغى ترك الاحتياط بالجمع بين الوضوء والغسل إذا كان محدثاً بالأصغر، وإلاّ فالغسل فقط، وعلى هذا إذا أنزلت المرأة ماءً من دون شهوه فلا غسل عليها، ومع الشهوه احتاطت. (مفتى الشيعه). \* بل يكفى صفه الشهوه فقط، لكنّ الاحتياط سيّما فى المرأة لا ينبغى تركه، بل الأحوط عدم اجتماع الثلاث الغسل والوضوء إذا كان مسبوقاً بالحدث الأصغر، والغسل وحده إن كان مسبوقاً بالطهاره. (اللنكرانى).

## الثاني: الجماع وإن لم ينزل

### إشاره

الثاني: الجماع وإن لم ينزل (٣) ، ولو بإدخال الحشفه (٤) أو مقدارها (٥)

ص: ٢٥

١- ١. بل يكفي الشهوه . (محمد تقى الخونسارى ، الأراكى).

٢- ٢. كفايه الشهوه فى المرأه غير بعيدة. (محمد الشيرازى).

٣- ٣. أطراد الحكم فيما عدا الجماع فى قبل المرأه من المذكورات مبنى على الاحتياط . (حسين القمى).

٤- ٤. الحكم فى غير قبل المرأه أحوط. (الحكيم).

٥- ٥. فيه تأميل وإشكال، فلا- يُترك الاحتياط المتقدم. (الاصطهباناتى). \* بل ولو أقل من ذلك، فالمناطق فى مقطوع الحشفه

صدق الإدخال على الأحوط. (عبدالهاده الشيرازى). \* أو أقل من ذلك لوصدق الإيلاج. (الميلانى). \* حصولها بالمسمى فيه

لا يخلو من قوه. (الخمينى). \* لا يُترك الاحتياط مع صدق الإدخال فى مقطوع الحشفه. (محمد رضا الكلپايگانى). \* إن صدق

الإدخال من مقطوع الحشفه بما دون ذلك فلا يُترك الاحتياط. (حسن القمى). \* لا دليل على اشتراط الدخول بمقدارها، بل

يكفى مجرد الدخول. (تقى القمى). \* الأظهر عدم وجوب الغسل ما لم يدخل تمام الباقي. (الروحانى). \* الاكتفاء فيه

بالمسمى لا- يخلو من قوه. نعم، فى مقطوع بعض الحشفه لا- يبعد أن يكون المدار على غيبوبه تمام المقدار الباقي منها.

(اللنكرانى).



١ - ١. والأحوط أن يحتاط مقطوع الحشفه بالجمع بين الغسل والوضوء إن كان مسبوقاً بالحدث الأصغر. (الحائرى). \* الظاهر كفايه صدق الإيلاج والإدخال فى غير واجد الحشفه ؛ لشمول المطلقات لذلك . (البجنوردى). \* والأحوط الغسل لو صدق الدخول ولو لم تدخل الحشفه بتمامها، ثم المقطوع بعض حشفته يكفى فى وجوب الغسل عليه غيبوبه القدر الباقي منها . (المرعشى). \* لا- يُترك الاحتياط مع صدق الإدخال عرفاً ولو كان الداخل دون ذلك. (الخوئى). \* لا ينبغي ترك الاحتياط الآتى مع صدق الإدخال عرفاً وإن لم يكن بمقدارها . (السبزوارى). \* لا يُترك الاحتياط فى مقطوع الحشفه بالغسل إذا كان متطهراً قبل الجماع وبالجمع بين الغسل والوضوء إذا كان محدثاً بالأصغر أو كان شاكاً فى حالته السابقه . (زين الدين). \* الأولى العمل بالاحتياط إذا صدق الدخول عرفاً وإن لم يكن بمقدارها . (مفتى الشيعه). \* الأظهر الاكتفاء بما يصدق معه الادخال عرفاً وإن لم يكن لمقدارها. (السيستانى).

١- ١. فيما عدا الجماع في قبل المرأه من الفروض المذكوره إذا لم تكن مع الإنزال لا يُترك الاحتياط بالتوضؤ أيضاً إلا إذا كان سابقاً متطهراً. (الميلاني). \* الأحوط الجمع بين الوضوء والغسل مطلقاً ولو في الإيقاب. (أحمد الخونساري). \* في غير قبل المرأه من المذكورات يكون على الأحوط ، إذا لم ينزل . (عبدالله الشيرازي). \* تحقق الجنابه بالدخول في غير قبل المرأه خلاف الصنائه وطريق الاحتياط ظاهر . (تقى القمى).

٢- ٢. لا يُترك الاحتياط في وطء دبر الذكر للواطئ والموطوء بالجمع بين الغسل والوضوء إذا كانا محدثين بالحدث الأصغر وإلا فيكتفى بالغسل. (السيستاني).

٣- ٣. فيه إشكال، فلا- يُترك الاحتياط للواطئ والموطوء فيما إذا كان الموطوء ذكراً بالجمع بين الوضوء والغسل فيما إذا كانا محدثين بالحدث الأصغر. (الخوئي). \* لا- يُترك الاحتياط في من أدخل في دبر الأنثى ولم ينزل بالغسل إذا كان متطهراً قبل الجماع، وبالجمع بين الغسل والوضوء إذا كان محدثاً بالأصغر، أو كان شاكاً في حالته السابقه، وكذا في المرأه الموطوءه، ومثله من أدخل في دبر الغلام ولم ينزل، وكذا الموطوء على الأحوط . (زين الدين). \* في الدخول بالذكر والخنى والميت إشكال، فلا يُترك الاحتياط. (حسن القمى).

- 
- ١ - ١. جنابه الصغير والميت مبني على الاحتياط . (محمد الشيرازي). \* الحكم بالنسبه إلى الفاعل إذا كان صغيراً مبني على الاحتياط، فإن مقتضى رفع القلم عنه تكليفاً ووضعاً عدم تحقق الوضعيات عليه . (تقى القمي).
- ٢ - ٢. والعقل والمجنون، أما وطء البهائم من غير إنزال فالأقوى فيه عدم وجوب الغسل مطلقاً، فضلاً عن الوضوء لو كان محدثاً بالأصغر. (كاشف الغطاء). \* والعقل والمجنون. (المرعشي).
- ٣ - ٣. محل تأمل، وطريق الاحتياط ظهر ممّا مرّ. (الإصطهباناتي). \* في حصول الجنابه للميت إشكال أحوطه ذلك. (عبدالهادي الشيرازي). \* على الأحوط في الأخير. (الرفيعي). \* محل إشكال، فلا يُترك الاحتياط فيه. (الشريعتمداري). \* جنابه الميت غير ثابت. (الفاني). \* في شمول الإطلاق لغير الأحياء شائبه من الإشكال . (تقى القمي).

النوم أو اليقظه (١)، حتى لو أدخلت حشفه طفل رضيع (٢) فإنهما يجنبان، وكذا لو أدخلت ذكر ميت (٣) أو أدخل في ميت، والأحوط (٤) في وطء البهائم (٥) من غير إنزال الجمع بين الغسل والوضوء إن كان سابقاً (٦) محدثاً بالأصغر (٧)،

ص: ٢٩

١- ١. أو السهو والنسيان أو الجهل أو الغفلة. (المرعشى).

٢- ٢. على الأحوط فيه وفيما قبله، ما عدا قبل المرأه ودبرها؛ للشك في شمول المطلقات. (الجنوردى).

٣- ٣. على الأحوط. (المرعشى).

٤- ٤. لا إشكال في حسن الاحتياط، ولكن يكفى الوضوء ظاهراً. (تقى القمى).

٥- ٥. حصول الجنابه بوطء البهيمة فاعلاً- ومفعولاً به لا يخلو من قوه. (الجواهرى). \* وإن كان سابقاً متطهراً يكفى الغسل، وإن كان شاككاً في حاله السابقه يحتاط بالجمع. (السبزواري). \* بناءً على القول بأن واطئ البهيمة يُحدُّ يجب عليه الغسل خاصه، وبناءً على أنه يعزَّر لا يجب عليه الغسل، والأظهر أنه يعزَّر. (الروحاني).

٦- ٦. بل لم يكن محدثاً بالأكبر، كما لا يخفى وجه تغيير العبارة. (آقا ضياء).

٧- ٧. وإن كان متطهراً اغتسل على الأحوط. (النائني، جمال الدين الكلپايگاني). \* والغسل بعنوان الاحتياط لو كان متطهراً. (الإصفهاني). \* وإلا الغسل فقط بعنوان الاحتياط. (الإصطهباناتي). \* والغسل فقط إن لم يكن محدثاً بالأصغر. (البروجردى). \* وفيما لم تعلم حاله السابقه. (عبدالهادي الشيرازي). \* وإلا اغتسل. (الحكيم، الآملی). \* أولم تعلم حالته السابقه، أمّا لو كان سابقاً متطهراً فيكتفى بالغسل وحده. (الميلاني). \* لا وجه للجمع؛ لانحلال العلم الاجمالي. نعم، الاحتياط بإتيان الغسل حسن، سواء كان محدثاً أم متطهراً. (الجنوردى). \* والغسل بعنوان الاحتياط إن كان متطهراً، وهذا هو طريق الاحتياط في جميع صور المسأله. (عبدالله الشيرازي). \* ولو بحكم الأصل والغسل فقط احتياطاً لو كان متطهراً. (الخميني). \* والغسل وحده احتياطاً لو لم يكن محدثاً بالأصغر. (المرعشى). \* وإلا فيغتسل رجاءً. (محمّد رضا الكلپايگاني). \* أو كان شاككاً في حالته السابقه، وإن كان متطهراً اغتسل على الأحوط. (زين الدين). \* وإلا اغتسل احتياطاً. (حسن القمى). \* ولم يكن متوضّاً قبل الوطء أو شاككاً، وأمّا لو كان على وضوء قبله كفى الغسل وحده. (مفتى الشيعة).

- 
- ١ - ١. بناءً على حصول الجنابه في الذكر، وإلاّ - فمحل إشكال، والأظهر إلحاقها بالبهيمه. (الشاهرودي). \* بناءً على ما تقدّم الأحوط الجمع بين الوضوء والغسل فيما إذا كان محدثاً بالأصغر سابقاً. (الخوئي). \* يجرى فيه الاحتياط السابق. (السيستاني).

قبلها(١) إلّا- مع الإنزال ، فيجب الغسل عليه دونها(٢) إلّا- أن تنزل هي أيضاً، ولو أدخلت الخنثى فى الرجل أو الأنثى مع عدم الإنزال لا يجب الغسل(٣) على الواطئ(٤) ولا- على الموطوء(٥)، وإذا أدخل الرجل بالخنثى(٦) والخنثى بالأنثى وجب الغسل على الخنثى(٧) دون الرجل

ص: ٣١

- ١- ١. لاحتمال الثقبه . (المرعشى).
- ٢- ٢. الخنثى لا تترك الاحتياط مطلقاً. (محمّد رضا الكلپایگانی). \* الظاهر أنّ محل كلامه رضى الله عنه ما إذا لم يفرض كون الخنثى ذات شخصيّة مزدوجه ، أى : ذات جهازين تناسليين مختلفين ، وحينئذٍ فإن قلنا: إنّها تُعدّ طبيعه ثالثه فمقتضى القاعدة عدم تحقق الجنابه بالإدخال فيها ، أو إدخالها فى الغير ، وإن قلنا: إنّها لا تخلو من كونها ذكراً أو أنثى وإن لم يتيسّر تمييز ذلك فعليها مراعاة الاحتياط فيما إذا أدخل الرجل فى قبلها وإن لم تنزل، بمقتضى العلم الإجمالى بتوجّه تكاليف الرجال أو النساء إليها ، ومنه يظهر الحال فيما بعده. (السيستانی).
- ٣- ٣. بل الأحوط الغسل عليها؛ للعلم الإجمالى العام. (محمّد الشيرازى).
- ٤- ٤. لاحتمال زياده المدخول . (المرعشى).
- ٥- ٥. لعين التعليل المذكور . (المرعشى).
- ٦- ٦. أى قبلها. (الخمينى). \* أى فى قبلها . (مفتى الشيعة).
- ٧- ٧. لكونها محدّثه يقيناً . (المرعشى).

## رؤيه المنى فى الثوب

(مسأله ١): إذا رأى فى ثوبه متيّاً وعلم أنّه منه ولم يغتسل بعده وجب عليه الغسل(٢) وقضاء ما تيقّن من الصلوات التى صلاها بعد خروجه، وأمّا الصلوات التى يحتمل سبق الخروج عليها فلا يجب قضاؤها(٣)، وإذا شكّ فى أنّ هذا المنى منه أو من غيره لا يجب عليه(٤)

ص: ٣٢

- ١- ١. إذا لم تكن جنباً واحداً منهما موضوعه لأثر لصاحبه، وإلاّ وجب على من كانت جنباً صاحبه موضوعه للأثر بالنسبة إليه. (الخميني). \* لاحتمال كون الداخل فى الأوّل ربوه، والمدخول فيه فى الثانى ثقبه . نعم، لو كانت جنباً أحد المشتبهين منشأً لترتب الأثر للطرف الآخر وموضوعاً للحكم المتوجّه إلى الآخر كما فى بعض صور واجدى المنى لكان الغسل حينئذٍ لازماً على من كان موضوع الأثر فى حقه محققاً . (المرعشى). \* وجرى فيهما حكم واجدى المنى فى الثوب المشترك بينهما، وسيأتى بيانه . (زين الدين). \* إلاّ إذا كانت جنباً واحداً منهما موضوعه لحكم إلزامى للآخر، كما قلنا فى الجنبه الدائره بين الشخصين . (مفتى الشيعه). \* إذا لم يترتب على جنبه الآخر أثر إلزامى بالنسبة إليه، وإلاّ لزمه الغسل ، بل يلزمه الجمع بينه وبين الوضوء إذا كان مسبوقاً بالحدث الأصغر. (السيستاني).
- ٢- ٢. قد تقدّم التفصيل فى مثل المسأله. (اللكراني).
- ٣- ٣. إن علم تاريخ الجنبه وجهل تاريخ الصلاه . (مفتى الشيعه).
- ٤- ٤. إذا لم يكن لجنبه الغير أثر بالنسبة إليه، وإلاّ وجب. (الخميني). \* إلاّ فى تلك الصوره التى أشرنا إليها فى الحاشيه السابقه . (المرعشى).

- ١ - ١. ولم يكن في محل ابتلائه أثر؛ لكونه من غيره ولو من بعض الوجوه. (الميلاني). \* فيه تفصيل نذكره في المسألة الثالثة. (الخوئي). \* إذا لم يكن جنبه ذاك الغير موضوعاً لحكم فعله عليه، وإلاّ - يجمع بين الطهارتين. (حسن القمي). \* وإن كانت الإعادة له أحوط استحباباً. (مفتي الشيعة). \* يأتي فيه التفصيل المتقدم في التعليق السابق. (السيستاني).
- ٢ - ٢. هذا الاحتياط كلا - حقه لا - بأس بتركه، وعلى تقدير الغسل لا - يكتفى به من الوضوء، فينقضه ويتوضأ إن كان محدثاً بالأصغر، أو يتوضأ رجاءً. (الكوه كمرئي). \* وعلى فرض الغسل لا - يكتفى بالغسل وحده، بل يتوضأ جزمًا لو نقض الغسل، أو رجاءً لو لم ينقضه. (المرعشي). \* وإذا اغتسل للاحتياط لم يكفهِ غسله عن الوضوء إذا كان محدثاً بالأصغر. (زين الدين).
- ٣ - ٣. لا يُترك الاحتياط في هذه الصورة مع الظنّ بأنّه منه. (النائني، جمال الدين الكلّيايگانی). \* لا يُترك الاحتياط في هذه الصورة. (الإصفهاني، الإصطهباناتي، البروجردي). \* لا - يُترك الاحتياط في صورة الاختصاص. (كاشف الغطاء). \* لا يُترك الاحتياط في هذا الفرض. (عبدالهادي الشيرازي). \* الاحتياط في هذه الصورة لا يُترك. (الشاهرودي). \* لا يُترك. (الرفيعي، الآملي). \* في هذه الصورة ونحوها ممّا كان ظاهر الحال أنّه منه لا يُترك الاحتياط. (الميلاني). \* لا يُترك في هذه الصورة إذا ظنّ أنّه منه. (عبدالله الشيرازي). \* لا يُترك في هذه الصورة. (السبزواري).



علم أنّه منه ولكن لم يعلم أنّه من جنبه سابقه (١) اغتسل منها أو جنبه أخرى لم يغتسل لها ، لا يجب (٢) عليه الغسل أيضاً (٣) ، لكنّه

ص: ٣٤

- ١- ١. هنا صورتان: الأولى: أن يعلم أنّه أجنب سابقاً واغتسل، ولكن لا يدري أنّ هذه هي الجنبه التي اغتسل منها، أو جنبه أخرى لم يغتسل لها، ولا إشكال في عدم وجوب غسل عليه للأصل. الثاني: أن يعلم بجنبه وهي التي في ثوبه، ولكن لم يعلم أنّه اغتسل منها أو لا، ولا إشكال في وجوب الغسل هنا، ولكنّها ليست من مورد البحث. (كاشف الغطاء).
- ٢- ٢. بل يجب؛ لتعارض استصحابي الطهاره والحدث، فيلزم الاحتياط بحكم العقل . (تقى القمّي).
- ٣- ٣. بل يجب عليه أن يحتاط بالجمع بينه وبين الوضوء. (الميلاني). \* الظاهر وجوبه؛ لمعارضه الاستصحابيين، ولا بدّ من ضمّ الوضوء إليه إذا أحدث بالأصغر بعد الغسل. (الخوئي). \* بل يجب عليه. (حسن القمّي). \* بل يجب وحده إن لم يحدث بالأصغر بعد الغسل الأوّل ، ومع الوضوء إن أحدث به بعده . (الروحاني). \* عدم الوجوب لا يخلو من قوّه ، والأحوط وجوب الغسل والوضوء عليه إن كان محدثاً بالأصغر ، ولو توالج الخنثيان فلا جنبه على أحدهما، إلّا إذا علم ذكوريّه أحدهما وأنثويّه الأخرى . (مفتى الشيعة). \* بل يجري فيه ما سيجىء في المسأله الثانيه. (السيستاني).

## إذا علم بالجنابة والغسل و جهل السابق منهما

(مسألة ٢): إذا علم بجنابه وغسل ولم يعلم السابق (٢) منهما وجب عليه الغسل (٣) ، إلا إذا

ص: ٣٥

- ١- ١. بل لا يخلو من قوّه . (حسين القمّي). \* لا يُترك. (أحمد الخونساري). \* يأتي في هذه الصورة ما أشرنا إليه في الحاشية السابقة . (المرعشي). \* ولا يكفي غسله للاحتياط عن الوضوء إذا كان محدثاً بالأصغر . (زين الدين).
- ٢- ٢. قد مرّ الكلام في باب الوضوء في نظير المسألة، فليراجع . (المرعشي).
- ٣- ٣. على الأقوى مطلقاً وإن علم زمان الغسل . (الجواهرى). \* والوضوء . (حسين القمّي). \* والوضوء ولو علم زمان الغسل . (مهدى الشيرازى). \* إذا لم يكن محدثاً بالأصغر بعدهما، وإلاّ وجب الجمع بينه وبين الوضوء في مجهولى التاريخ . (عبدالهاده الشيرازى). \* والوضوء، إلاّ فيما إذا كان زمان الجنابة معلوماً فيكفى الغسل وحده . (عبدالله الشيرازى). \* هذا فيما إذا لم يصدر منه حدث أصغر، وإلاّ وجب عليه الجمع بين الوضوء والغسل . (الخوئى). \* سواء جهل تاريخهما معاً أم علم تاريخ الجنابة . (زين الدين). \* وكذا الوضوء إذا كان محدثاً بالحدث الأصغر . (السيستانی). \* قد تقدم التفصيل في مثل المسألة . (اللكراني).

١- ١. بل يجب مطلقاً كما مرّ، والاستصحاب لا يجرى في نحو الفرض، أو يسقط بالمعارضه على أظهر الوجهين. (آل ياسين). \*  
بل وإن علم. (صدر الدين الصدر). \* بل مطلقاً. (البرجودي). \* لا فرق بين هذه الصورة والصورتين الأوليين، وشبهه عدم اتصال  
الشك باليقين في استصحاب مجهول التاريخ ضعيفه. (البجنودي). \* يجرى في هذا الفرع ما مرّ من التفصيل في شرائط  
الوضوء في المسأله السابعه والثلاثين، فراجع. (الخميني). \* فيه تأمل. (الآملی). \* لا فرق بين الصورتين. (تقى القمّي). \* بل  
حتى في هذه الصورة. (السيستاني).

٢- ٢. محل تأمل. (الإصطهباناتي). \* فيه إشكال. (الرفيعي). \* لكن لا يبنى عليه. (الميلاني). \* وهو معارض باستصحاب الجنابه،  
فلا يُترك الاحتياط. (أحمد الخونساري). \* لا يمكن ذلك؛ لمعارضته باستصحاب الجنابه المجهول تاريخها على ما حققناه في  
محله. (الخوئي). \* لا يُترك الاحتياط بالغسل حينئذٍ أيضاً. (السبزواري). \* ويمكن معارضته باستصحاب الجنابه. (حسين القمّي،  
حسن القمّي). \* محل تأمل، فلا يترك الاحتياط بالغسل. (مفتي الشيعه).

## دوران الجنابه بين شخصين

(مسأله ٣): فى الجنابه الدائره بين شخصين لا يجب (٢).

ص: ٣٧

- 
- ١- ١. إلا أنه يعارضه استصحاب الجنابه المجهول تاريخها فيتساقطان . (الروحانى).
  - ٢- ٢. ما لم يكن هناك أثر لجنابه كل منهما فى حق الآخر، فلا بد من التدبر. (آل ياسين). \* مع عدم كون جنابه صاحبه موضوعه لأثر بالنسبه إليه، وإلا يجب كما مر. (الخمينى). \* إلا إذا كانت جنابه أحدهما موضوعاً للحكم المتوجه إلى الآخر كما مر. (المرعشى). \* إذا كانت جنابه أحدهما موضوعاً لحكم متوجه إلى الآخر، كعدم جواز استنجاره لدخول المسجد ونحوه، فمقتضى العلم الإجمالى وجوب الغسل عليه، فلا بد من الجمع بين الطهارتين. (الخنوى).

الغسل على واحد منهما(١)، والظن كالشك، وإن كان الأحوط فيه(٢) مراعاة الاحتياط(٣)، فلو ظن أحدهما أنه الجنب دون الآخر اغتسل وتوضأ(٤) إن كان

ص: ٣٨

- ١- ١. إذا لم يكن الآخر محلاً لابتلائه في حكم من أحكام الجنابه. (مهدى الشيرازي). \* أى ما لم يكن لجنبه غيره أثر في محلّ ابتلائه. (الميلاني). \* مع عدم كون أحدهما مورد الابتلاء بجهه من الجهات. (السبزواري). \* إلا- إذا كانت جنبه أحدهما موضوعاً لحكم يتوجه على الآخر، كعدم جواز الاقتداء به، أو حرمة استنجاره لكنس المسجد ونحوهما، فيجب عليه الغسل حين ذاك. (زين الدين). \* تقدّم ممّا في المسأله المتقدمه. (حسن القمّي). \* إذا لم يكن صاحبه محلّ ابتلائه من حيث استنجاره لكنس المسجد ونحوه، وإلا فيجب الغسل؛ للعلم الإجمالي بوجوبه أو حرمة الاستنجار مثلاً، ويضمّ إليه الوضوء إن كان مسبوقاً بالأصغر. (الروحاني). \* يجرى فيه التفصيل المتقدم. (السيستاني).
- ٢- ٢. هذا الرجحان موجود في صورته الشك أيضاً. (المرعشي). \* لا يختصّ حسن الاحتياط بصوره حصول الظن، بل يجرى مع الشك أيضاً. (الخوئي). \* الاحتياط حسن في صورته الشك أيضاً. (تقى القمّي).
- ٣- ٣. لا يختص هذا الاحتياط المستحب بالظن، بل يجرى مع الشك أيضاً. (زين الدين).
- ٤- ٤. لا يُترك الوضوء، وأمّا الغسل فلا بأس بتركه. (الكوه كمرئي).

### حكم الاقتداء عند دوران الجنابه بين شخصين أو أكثر

(مسألة ٤): إذا دارت الجنابه بين شخصين لا يجوز لأحدهما (٢) الاقتداء بالآخر (٣)؛ للعلم الإجمالي بجنابته أو جنابه إمامه، ولو دارت بين ثلاثة (٤).

ص: ٣٩

١- ١. بل ما لم يكن مسبوقاً بالأكبر كما هو ظاهر. (آقا ضياء). \* بل وإن كان جاهلاً بحالته السابقه . (صدرالدين الصدر). \* أو شاكاً في ذلك، ولو كان مسبوقاً بالطهاره اقتصر على الغسل احتياطاً. (الحكيم). \* أو شاكاً في حاله السابقه، ومع سبق الطهاره يجرى الغسل كما مرّ. (السبزواري). \* أو كان جاهلاً بحالته السابقه . (زين الدين). \* أو متردداً في حاله السابقه، وإذا كان مسبوقاً بالطهاره يكفى الغسل. (مفتى الشيعه).

٢- ٢. على وجه . (الكوه كمرئى). \* نعم، لا- يجوز له أن يقتدى فى بعض صلاته بأحدهما وفى البعض الآخر بالآخر، وأمّا الاقتداء بأحدهما فى الجميع فلا بأس به . والعلم الإجمالي بجنابته أو جنابه أحدهما لا يوجب النهى عن الاقتداء بهما، إلّا جمعاً بأن يُبْعَضَ فى الاقتداء، كما ذكرنا، لا بكل واحد منهما . (الجنوردى) .

٣- ٣. على الأحوط فيه وفى ما بعده. (النائنى ، الشاهرودى). \* على الأحوط فيه وفى ما بعده من الفروع. (عبدالهادى الشيرازى). \* على الأحوط. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكى).

٤- ٤. لا يخلو من إشكال. (محمدرضا الكلبايگانى)

- ١- ١. بناءً على تنجّز العلم الإجمالي لا يجوز الاقتداء في صورته كون الأطراف محلّ الابتلاء . (تقى القمّي).
- ٢- ٢. لا يخلو من إشكال. (الإصفهاني، الكوه كمرئي). \* الظاهر اتّحاده مع الفرض الآتي في الحكم. (محمّد تقى الخونساري، الأراكي). \* بل لا يجوز أيضاً؛ لأنّ الواحد أيضاً من أطراف العلم الإجمالي كالاثنين، اللهمّ إلّا أن يكون أحد الثلاثة أو الاثنين خارجاً عن محلّ الابتلاء، أو غير عادل. كما أنّه لا يلزم أن يكونوا عدولاً، ويكفي كونهم محلّ الابتلاء ولو في غير الاقتداء. (كاشف الغطاء). \* فيه إشكال. (الإصطهباناتي، الآمل). \* الظاهر عدم الجواز. (الحكيم). \* بل لا- يجوز على الأقوى. (الخميني). \* احتمال عدم الجواز لا- يخلو من قوّه. (المرعشي). \* إن لم يكن الطرف الآخر مورد الابتلاء للمقتدى. (السبزواري). \* فيه إشكال، بل منع، مع كون الجميع محل ابتلاء وذا أثر شرعي. (محمّد الشيرازي).
- ٣- ٣. لا يجوز الاقتداء في الصورة المذكورة، إلّا إذا كان أحد الثلاثة غير محرز العدالة، أو خارجاً عن محلّ الابتلاء كالصوره الآتية. (الحائري). \* فيه إشكال، بل منع، ووجه يظهر بالتأمّل. (آل ياسين). \* إذا لم يكن كل واحد منهم محلاً لابتلاء الآخر في حكم من أحكام الجنابه ولو بالاختلاف، وإلّا فلا يجوز، وكذا بالنسبة إلى غيرهم فلا يكفي مجرد عدم عداله بعضهم. (مهدي الشيرازي). \* محلّ تأمل وإشكال؛ للعلم الإجمالي بفساد الاقتداء بأحد صاحبيه. (أحمد الخونساري). \* لا يجوز ذلك؛ لعلم كلّ منهم بعدم جواز الاقتداء بواحد من الآخرين. (الخوئي). \* الظاهر عدم الجواز. (حسن القمّي).

١ - ١. لو لم يكن غيره مورداً للابتلاء ولو بلحاظ حكم آخر من سائر أحكام الجنابه. (عبدالهادي الشيرازي). \* إذا اختص هو بالعدالة ولم يكن لجنابه كل من الآخرين أثر في محل ابتلاء صاحبه، وإلا فلا يجوز لهما الاقتداء به. (الميلاني). \* يمنع جواز الاقتداء إذا كان كلا صاحبيه موضعاً للاقتداء ؛ لأنّ المأموم يعلم إجمالاً بفساد الاقتداء بأحدهما إمّا لجنابته هو أو لجنابه أحدهما ، ويمنع جواز الاقتداء كذلك إذا كانت جنابه الآخر منهم موضوعاً لحكم يتوجه على المأموم، كحرمة استنجاره لكنس المسجد مثلاً. (زين الدين). \* إن لم يكن غيره محلّ الابتلاء ، وإلا فلا يجوز؛ لعلم كلّ منهم بعدم جواز الاقتداء بواحد من الآخرين . (الروحاني). \* إذا لم يكن لجنابه غيره أثر إلزامي بالنسبه إليه ولو بلحاظ سائر أحكام الجنابه. (السيستاني).



حينئذٍ (١)، ولا يجوز (٢) لثالث علم إجمالاً بجنابه أحد الاثنين أو أحد الثلاثة الاقتداء بواحد منهما أو منهم ، إذا كانا أو كانوا محلّ الابتلاء له (٣) وكانوا عدولاً (٤).

ص: ٤٢

- ١- ١. يعني أنّه إذا دارت الجنابه بين ثلاثه يجوز لكلّ منهم الاقتداء بالآخرين؛ لعدم العلم بجنابتهما. وفيه: أنّ كلّ واحد من الثلاثة يعلم إجمالاً ببطلان الاقتداء بالاثنين إمّا لجنابه نفسه أو واحد منهما، فالظاهر عدم الجواز في هذه الصورة كالفرض الآتي. (الشريعتمداري). \* نعم، لكنّه هناك علم إجمالي آخر لا بدّ من رعايته . (المرعشي).
- ٢- ٢. عدم الاقتداء أحوط، والجواز لا يخلو من قوّه. (الجواهري). \* على الأحوط فيه، وفيما بعده. (جمال الدين الكلّيايگانی).
- ٣- ٣. ولو في غير الاقتداء من الآثار، وعليه فلا يعتبر العلم بعداله الجميع في عدم جواز الاقتداء. (آل ياسين). \* بل مطلقاً على الأقوى، ولا تأثير للخروج عن محلّ الابتلاء. (الخميني). \* لا تأثير للكون في محلّ الابتلاء. (النكراني).
- ٤- ٤. الظاهر عدم اعتبار العلم بعداله الجميع في عدم جواز الاقتداء بالعدل منهم. (النائني ، جمال الدين الكلّيايگانی). \* بل ولو كان الإمام وحده عادلاً إذا كان الباقيون مورداً للابتلاء في سائر أحكام الجنابه ولو بالاختلاف. (عبدالهادي الشيرازي). \* إذا كانا أو كانوا محلّ الابتلاء ، فلا يحتاج إلى هذا القيد؛ ولذلك لو كان أحدهما عادلاً والآخر فاسقاً ، لكنّه محلّ الابتلاء من حيث استنجاره لكنس المسجد أو بناءه داخله لا يجوز أيضاً الاقتداء بذلك العادل؛ للعلم بحرمه الاقتداء به ، أو حرمه استنجاره للكنس أو للبناء . (البجنوردی). \* إذا كان لجنابتهما أثر آخر أيضاً لا يجوز. (الخميني). \* المناطق تحقق الابتلاء مطلقاً . نعم، فقد العداله كفقّد سائر الشرائط يوجب الخروج عن مورد الابتلاء . (السبزواری). \* ولو فقدوا العداله فيخرج عن محلّ الابتلاء، فلا يجوز الاقتداء في صورته تحقّق الابتلاء في صورته العلم الإجمالي بجنابه أحدهما أو أحد الثلاثة بواحد منهما أو منهم . (مفتي الشيعة). \* لا يعتبر عداله الجميع في عدم جواز الاقتداء بالعدل منهم إذا كان لجنابه الباقيين أثر إلزامي بالنسبه إليه. (السيستاني).

١ - ١. بل وإن لم يكونوا عدولاً عنده ؛ إذ يكفي كونهم محلّ ابتلائه في حكم من أحكام الجنبه وإن كان غير ترك الاقتداء. (البرجودي). \* أو كان أحدهم عدلاً وكان غيره من جهه أخرى في محلّ الابتلاء. (الميلاني). \* يكفي كون الواحد منهم عدلاً في عدم جواز الاقتداء إذا كان غيره محلّ ابتلاء سائر أحكام الجنب ، كما أنه لا يلزم عداله الواحد أيضاً في سائر الآثار إذا كان كلّهم محلّ الابتلاء له، فلا يجوز الاقتداء بالعدل واستئجار غيره منهم لكنس المسجد مثلاً في الأوّل، ولا استئجارهم له في الثاني. (عبدالله الشيرازي). \* هذا بالنسبه إلى الاقتداء المعنون في المتن ونحوه، وأمّا بالنسبه إلى سائر الآثار فلا يعتبر العلم بعدالتهم، بل يكفي كونهم محالّ ابتلائه. (المرعشي). \* أو كانت جنبه الآخر أو الآخرين موضوعاً لحكم يتوجه على المأموم؛ لأنه يعلم إجمالاً. إمّا بفساد صلاته لجنبه إمامه، أو بحرمة استئجار الآخر لكنس المسجد مثلاً. (زين الدين). \* اعتبار عداله الباقيين غير الإمام إنّما يكون في صورته عدم كونهم محلاً للابتلاء في سائر أحكام الجنبه، وإلا فلا وجه له. (الروحاني).

مانع (١)، والمناطق علم المقتدى بجنبه أحدهما، لا علمهما، فلو اعتقد كل منهما عدم جنبته وكون الجنب هو الآخر، أو لا جنبه لواحد منهما، وكان المقتدى عالماً كفى في عدم الجواز، كما أنه لو لم يعلم المقتدى إجمالاً بجنبه أحدهما، وكانا عالمين بذلك لا يضر (٢) باقتدائه.

### خروج المنى بصورة الدم

(مسألة ٥): إذا خرج المنى (٣) بصورة

ص: ٤٤

١-١. قد عرفت المنع في بعض الصور . (عبدالله الشيرازي).

٢-٢. هذا بالنسبة إلى المأموم، وأما جعلهما أنفسهما مع العلم بالمحدثيه في معرض الإمامه فمسألة أخرى ، وسيأتي التعرض لها منّا في باب صلاه الجماعة إن شاء الله تعالى. هذا كله لو لم يخبر الإمام بجنبته، وإلا فلا يجوز الاقتداء به؛ لمكان حجّته إخباره عن حاله . (المرعشي).

٣-٣. إذا خرج الدم قبل أن يستحيل ويصير متياً لا يوجب الغسل، نعم، إن اختلط المنى بالدم أو تلون واحمرّ لبعض الأمراض حتى صار شبيهاً بالدم يجب الغسل بخروجه. (الكوه كمرئي). \* بخلاف صورته المتعارفه، كالدم بحيث يكون متلونا ومحمراً لبعض الأمراض وصار شبيهاً بالدم ، وكذا لو اختلط المنى بالدم . (مفتي الشيعة).

الدم (١) وجب الغسل (٢) أيضاً بعد العلم بكونه متياً (٣).

### وجوب الغسل على المرأة بالاحتلام

(مسألة ٦): المرأة تحتلم كالرجل، ولو خرج منها المنى (٤) حيثئذ وجب عليها الغسل، والقول بعدم احتلامهنّ ضعيف (٥).

(مسألة ٧): إذا تحرّك المنى في النوم عن محله بالاحتلام (٦) ولم

ص: ٤٥

١- ١. لو كان خروجه قبل استحالته إلى المنويّ فلا إشكال في عدم وجوب الغسل، وأنّه محكوم بحكم سائر الدماء، وإن كان خروجه بعد الاستحالة إليها فالغسل واجب، وإن كان لونه لون الدم لعارض باختلاطه به، أو لعروض مرض، أو لطول مكثه في الصلب أو المجرى. (المرعشى). \* أى ممتزجاً به. (السيستاني). \* بمعنى كون حقيقته هي المنى، والصورة صورته الدم، أو بما يشمل صورته الامتزاج. (اللكراني).

٢- ٢. على الأحوط. (عبد الهادي الشيرازي). \* الأحوط الجمع بين الوضوء والغسل. (أحمد الخونساري). \* لو خرج بصورة الدم قبل صيرورته متياً أو مع عدم العلم به فلا موجب للغسل، نعم، مع فرض العلم بتحوّله متياً لو صار أحمر بعارض فلا بدّ من الغسل. (الشريعتمداري).

٣- ٣. بأن وجد فيه الأجزاء المنوية. (الفاني). \* وإذا أوجب ذلك التشكيك في كونه متياً لم يجب الغسل. (زين الدين).

٤- ٤. قد مرّ المراد بالمنى الخارج من المرأة. (السيستاني).

٥- ٥. لضعف ما استند إليه صدوراً وظهوراً وجهه وإعراضاً. (المرعشى).

٦- ٦. في اليقظه أو في النوم بالاحتلام الأقوى عدم الوجوب، وإن لم يتضرّر، بل لا يبعد القول بوجوب الحبس إذا أمن من الضرر، خصوصاً إذا لم يكن عنده ما يتيّم به. (مفتى الشيعة).

يخرج إلى خارج لا- يجب الغسل، كما مرّ، فإذا كان بعد دخول الوقت ولم يكن عنده ماء للغسل هل يجب عليه حبسه عن الخروج أو لا؟ الأقوى عدم (١) الوجوب (٢) وإن لم يتضرّر (٣) به، بل مع التضرّر

ص: ٤٦

- ١ - ١. فيه تأمّل مع العلم بعدم التضرّر. (البروجردى). \* فيه إشكال مع العلم بعدم الضرر. (أحمد الخونسارى). \* لا يخلو من إشكال. (الخميني).
- ٢ - ٢. الأحوط الحبس مع عدم التضرّر. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكى). \* فيه تأمّل عند عدم الضرر، بل الوجوب لا يخلو من وجه، فلا يترك الاحتياط. (عبدالله الشيرازى). \* احتمال الوجوب فى صورته عدم الخوف من الضرر قوى. (المرعشى). \* لا يبعد الوجوب مع الأمن من الضرر. (الخوئى). \* لا يُترك الاحتياط مع عدم التضرّر. (السبزواري). \* فيه إشكال مع عدم الضرر والحرص، والحكم بحرمة جميع مراتب الضرر أشكل. (حسن القمى). \* القول بالوجوب مع الأمن من الضرر غير بعيد. (الروحانى). \* لا يُترك الاحتياط بالحبس مع الأمن من الضرر. (السيستانى).
- ٣ - ٣. بل إن تضرّر به. (الميلانى). \* عدم الوجوب مع عدم التضرّر مشكل، فلا يُترك الاحتياط. (محمّد رضا الكلپايگانى). \* فى الصورة المفروضة مقتضى القاعدة وجوب الحبس. (تقى القمى). \* عدم الوجوب مع عدم التضرّر لا- يخلو من تأمّل. (اللكراني).

يحرم ذلك(١) ، فبعد خروجه يتيمم للصلاة(٢). نعم، لو توقّف إتيان الصلاة في الوقت على حبسه بأن لم يتمكّن من الغسل ولم يكن عنده ما يتيمم به، وكان على وضوء بأن كان تحرّك المنى في حال اليقظه ولم يكن في حبسه ضرر عليه لا يبعد وجوبه(٣) ، فإنّه على التقادير المفروضة لو لم يحبسه لم يتمكّن من الصلاة في الوقت، ولو حبسه يكون متمكناً.

### إجناب الشخص نفسه اختياراً مع العجز عن الغسل

(مسأله ٨): يجوز للشخص إجناب نفسه(٤) ، ولو لم يقدر على الغسل

ص: ٤٧

- ١- ١. هذا فيما إذا كان الضرر معتدّاً به، وإلا فلا يحرم الحبس وإن كان لا يجب أيضاً. (الخوئي). \* إذا كان الضرر بحدّ يحرم تحمّله. (محمّد الشيرازي). \* حرمة الإضرار بالنفس على نحو الإطلاق ممنوعه. (تقى القمّي). \* فيه تفصيل تقدّم في المسأله (٢١) من شرائط الوضوء. (السيستاني).
- ٢- ٢. ولا يعيدها ثانياً. (المرعشي).
- ٣- ٣. فيه إشكال. (النائني ، جمال الدين الكلپايگاني). \* فيه إشكال، ولكنّ الأحوط ذلك. (الشاهرودي). \* بل هو بعيد. (الشريعتمداري). \* بناءً على سقوط الصلاة عن الفاقد للطهورين، ومع ذلك فيه منع. (الفاني). \* على الأحوط. (زين الدين).
- ٤- ٤. جوازه للمتطهّر بعد دخول الوقت في غايه الإشكال، ودونه في الإشكال المحدث بالأصغر المتمكّن من الوضوء. (حسين القمّي). \* بإتيان أهله وهو مورد النصّ (الوسائل: باب ٥٠ من أبواب مقدّمات النكاح، ح ١). (البروجردى، أحمد الخونسارى، محمّد رضا الكلپايگاني). \* إذا كان الإجناب بإتيان أهله، وكان عدم قدره على الغسل لعدم الماء. (مهدي الشيرازي). \* بالوقوع مع أهله دون مطلق الإجناب، مثل النظر إلى أهله ولمسها؛ لخروج غير الوقاع عن مورد النصّ. (الرفيعي). \* مورد النصّ ما إذا كان ذلك بإتيان أهله في السفر ولم يكن يجد الماء. (الميلاني). \* بغير إتيان أهله الذي هو مورد النصّ محل تأمل وإشكال. (عبدالله الشيرازي). \* بإتيان أهله طلباً للذه، أو خائفاً على نفسه، وأمّا مطلقاً فلا يخلو من إشكال. (الخميني). \* بإتيان أهله. (حسن القمّي). \* بأن يأتي أهله فإنّه مورد النصّ. (تقى القمّي). \* بإتيان أهله خاصّه؛ لأنّه مورد النصّ، وفي غيره الأظهر عدم الجواز. (الروحاني). \* بإتيان أهله ، وفي غيره لا يترك الاحتياط بالترك. (السيستاني). \* بإتيان أهله بالجماع طلباً للذه، أو خوفاً على النفس ، وفي غيره الجواز محلّ تأمل. (اللكراني).

وكان بعد دخول الوقت (١). نعم، إذا لم يتمكن من التيمم أيضاً لا يجوز

ص: ٤٨

---

١- ١. بل وإن كان قبله على الأحوط ، كما سيأتي منه رحمه الله في المسألة (١٣) من بحث التيمم. (السبزواری).

ذلك (١)، وأما في الوضوء فلا يجوز (٢) لمن كان متوضّئاً ولم يتمكن من الوضوء لو أحدث أن يبطل (٣) وضوءه ، إذا كان بعد دخول الوقت، ففرق في ذلك بين الجنابه والحدث الأصغر، والفارق النص (٤).

ص: ٤٩

- ١- ١. على الأحوط . (الشاهرودي). \* هذا في صورته يكون الإجناب بمقاربه زوجته؛ لأنّ إتيان الأهل مورد نصّ، وأما في غيره محلّ إشكال وتأمل، بل مقتضى القاعدة عدم جوازه كما في الوضوء. (مفتى الشيعة).
- ٢- ٢. بل يجوز على احتياط فيه، وأما النصّ فهو على طبق القاعدة فلا يكون فارقاً. (آل ياسين). \* على الأحوط. (الشاهرودي). \* بل يجوز على كراهيه. (الفاني). \* على الأحوط وجوباً. (السيستاني).
- ٣- ٣. جواز الإبطال لا يخلو من قوّه. (الجواهرى).
- ٤- ٤. والمراد: الروايه الداله على جواز إجناب نفسه مع عدم الماء، ويطلقها يحكم بعدم الفرق بين ما إذا كان متطهراً في الوقت أم كان محدثاً. (الشاهرودي). \* الوارد في إتيان أهله للخوف على نفسه ، أو لطلب اللّه، وأما الموارد الفاقده لهذه القيود فالحكم بجواز الإجناب فيها لا- يخلو من إشكال . (المرعشى). \* النصّ مختصّ بإتيان الأهل، ومقتضى القاعدة في غيره من أسباب الجنابه عدم الجواز. (الخوئي). \* الوارد في إتيان الأهل. (السبزواري). \* في شمول النصّ الدالّ على جواز الجماع لمن كان متطهراً إشكال، بل لعلّ المنساق إلى الذهن منه هو كون الرجل غير متطهّر قبل الجماع كما هو الغالب ، والظاهر منه جواز الجماع لمن لا يجد الماء مطلقاً ، فلا يعمّ من يجد من الماء ما يكفى الوضوء ولا يكفى الغسل، ولا يعمّ أيضاً من جاز له التيمّم للمسوّغات الأخرى غير فقد الماء، فالاحتياط في هذه الموارد كلّها لا يترك . (زين الدين).



## مع الشك في الدخول لا يجب الغسل

(مسألة ٩): إذا شك في أنه هل حصل الدخول أم لا؟ لم يجب عليه الغسل، وكذا لو شك في أن المدخول فيه فرج أو دبر أو غيرهما (١)، فإنه لا يجب عليه الغسل.

## لا فرق في الدخول بالعضو مجرداً أو ملفوفاً بخرقه

(مسألة ١٠): لا فرق (٢) في كون إدخال تمام الذكر أو الحشفه موجباً للجناحه بين أن يكون مجرداً أو ملفوفاً (٣) بوصله أو غيرها، إلا أن يكون بمقدار لا يصدق عليه الجماع.

## من يأتي بالغسل احتياطاً لا بد له من الوضوء

(مسألة ١١): في الموارد التي يكون الاحتياط في الجمع بين الغسل والوضوء الأولى أن ينقض (٤) الغسل بناقض من مثل البول ونحوه، ثم

ص: ٥٠

- ١- ١. أي بأن يكون المحتمل ثلاثه دون الأولين، وإلا فيجب الغسل. (الفيروز آبادي).
- ٢- ٢. والحاكم بذلك فهم العرف المرجع في باب دلالة الألفاظ. (المرعشي).
- ٣- ٣. بلفً لئين أو غير لئين، خفيف أو كثيف، كل ذلك للصدق العرفي. (المرعشي).
- ٤- ٤. بل الأحوط. (الإصطهباناتي). \* على الأحوط. (الرفيعي). \* لا أولويه في البين، والتعليل عليل. (البجنوردی). \* أو يتوضأ قبل الغسل. (محمّد رضا الكلبيكاني). \* يكفي أن يأتي بالوضوء برجاء المطلوبيه. (زين الدين). \* أو أن يوجد ما يوجب الغسل فقط، أو يتوضأ قبل الغسل. (مفتي الشيعه).

يتوضأ؛ لأنّ الوضوء مع غسل الجنابه (١) غير جائز (٢) ، والمفروض (٣) احتمال كون غسله غسل الجنابه.

ص: ٥١

١- ١. نعم، لكنّه حيث أتى بعنوان المطلوبيّه المؤدّى إلى التشريع لا- بعنوان الرجاء فالتعليل منظور فيه، ولو كان قدس سره علّل الأولويّه بالتمكّن من تحصيل الجزم بالتيّه في العبادات لكان أخرى وأسلم، واللّه العاصم . (المرعشى). \* لا يخفى ما فيه، بل الأولويّه إنّما هي لأجل تحصيل الجزم بالتيّه في الوضوء. (الخوئي). \* نعم، مثل هذا النحو من عدم الجواز لا ينافي الاحتياط. (السبزواري).

٢- ٢. لكن لا- بمعنى الحرمة الذاتيه، بل الحرمة التشريعيه، وهي لا- تنافي الاحتياط والإتيان برجاء المطلوبيه، فلا وجه لهذه الأولويه. (الشريعتمداري). \* عدم جوازه حتى في هذه الصورة محلّ منع؛ لأنّ النصّ ناظر إلى الإتيان به بعنوان اللزوم، ومنه يظهر عدم الأولويه. (الفاني). \* عدم جوازه من باب التشريع، فلا مانع من الإتيان به رجاءً ، نعم، الاحتياط حسن على كل حال . (تقى القمّي). \* لا- شبهه في الجواز مع إتيان كلّ منهما باحتمال الأمر . (الروحاني). \* الظاهر اختصاصه بما إذا أتى به بعده، مع أنّ الحرمة حيث إنّها تشريعيه فلا تنافي الإتيان به احتياطاً. (السيستاني).

٣- ٣. التعليل عليل جداً، وإن كان النقض أولى تحصيلاً للجزم بالتيّه. (آل ياسين).

إشارة

وهي أمور:

الأول: الصلاة و توابعها

الأول: الصلاة ، واجبه أو مستحبّه، أداءً وقضاءً ، لها ولأجزائها(١) المنسيه، وصلاه الاحتياط(٢)، بل وكذا سجدة السهو(٣) على الأحوط(٤) .

ص: ٥٢

- 
- ١- ١. في وجوبه للأجزاء المنسيه تأمل، أحوطه ذلك، وأقربه العدم. (الجواهرى). \* قد مرّ الكلام في لزومه لها في باب الوضوء، فليراجع . (المرعشى) .
  - ٢- ٢. قد مرّ اللزوم لها في ذلك الباب . (المرعشى).
  - ٣- ٣. الأقوى عدم الوجوب لسجدتي السهو. (الجواهرى). \* إلحاقها بسجده الشكر والتلاوه لا يخلو من وجه. (الشاهرودى). \* لا دليل على لزوم الطهاره لسجدتي السهو كما مرّ. (أحمد الخونسارى). \* الأقوى عدم اشتراطهما به. (الخميني).
  - ٤- ٤. الأولى. (مهدى الشيرازى، الشاهرودى، الفانى، حسن القمى، السيستانى). \* لا ينبغي تركه . (المرعشى). \* لا بأس بترك هذا الاحتياط. (الخوئى). \* هذا الاحتياط غير لازم كما تقدّم . (محمّد الشيرازى). \* لا بأس بتركه . (تقى القمى). \* استحباباً . (الروحانى).

نعم، لا يجب في صلاة الأموات، ولا في سجده الشكر والتلاوة.

## الثاني: الطواف الواجب

الثاني: الطواف الواجب (١) دون المندوب (٢) ، لكن يحرم على الجنب دخول مسجد الحرام ، فتظهر الثمرة فيما لو دخله سهواً وطاف فإن طوافه محكوم بالصحة (٣) . نعم، يشترط في صلاة الطواف الغسل، ولو كان

ص: ٥٣

١- ١. بالإحرام مطلقاً. (السيستاني ، مفتى الشيعة).

٢- ٢. في صحته الطواف المندوب من الجنب إشكال، نعم، لا- يشترط فيه الطهارة من الحدث الأصغر. (الحائري). \* بل والمندوب على الأقوى. (محمّد تقى الخونساري، الأراكي). \* صحته الطواف المندوب من الجنب غير معلوم، نعم، لا يلزم فيه الطهارة من الأصغر. (كاشف الغطاء). \* محلّ تأمل، بل لا يبعد اشتراطه به. (الخميني). \* أي المندوب المستقل . (المرعشي). \* مقتضى النصّ الوارد في المقام عدم صحته الطواف جنباً ولو في الطواف المندوب . (تقى القمي). \* لا- يترك الاحتياط فيه. (الروحاني). \* صحته الطواف المندوب من المجنب لا تخلو من إشكال. (السيستاني).

٣- ٣. لا يبعد الحكم بالبطلان. (البروجردى، أحمد الخونساري). \* البطلان لا يخلو من قوة؛ لأنه من مصاديق الكون المحرّم في المسجد ، ويحتمل نظره إلى كونه من باب الاجتماع، وهو مشكل . (عبدالله الشيرازي). \* إن لم تكن الطهارة من الحدث من الآثار الظاهرة في دليل تنزيل الطواف منزله الصلاة ، واحتمال اختصاصه بالطواف الواجب أو الطواف غير المستقل غير وجيه، فلا ينبغي ترك الاحتياط برعايه الطهارة. (المرعشي).

## الثالث: صوم شهر رمضان و قضاؤه

### إشارة

الثالث: صوم شهر رمضان وقضاؤه، بمعنى أنه لا يَصِحُّ إذا أصبح جنباً، متعمداً أو ناسياً للجنبه (٢).

### فروع في مبطله الجنبه

وأما سائر (٣) الصيام ما عدا رمضان وقضائه فلا يبطل (٤) بالإصباح جنباً، وإن كانت واجبه (٥). نعم،

ص: ٥٤

١- ١. يأتي تفصيله في باب الصوم. (مهدى الشيرازي).

٢- ٢. في رمضان على الأقوى، وفي قضاؤه على الأحوط. (الفيروز آبادي). \* على تفصيل يأتي في كتاب الصوم إن شاء الله. (آل ياسين). \* أو جاهلاً. (المرعشي). \* على احتياط لا يترك في قضاء شهر رمضان مع نسيان الجنبه، وكذا لا يصح الصوم في قضاء شهر رمضان إذا أصبح جنباً من غير تعمد، وإذا تضيق وقته فالأحوط الإتيان به وبعوضه، كما سيأتي في كتاب الصوم إن شاء الله. (زين الدين). \* في خصوص صوم شهر رمضان، ولم يثبت وجوب الإعادة على الناسي في قضاؤه. (السيستاني).

٣- ٣. يأتي التفصيل في مباحث الصوم. (صدرالدين الصدر).

٤- ٤. بل الأقوى البطلان على تفصيل يأتي في الصوم إن شاء الله. (الجواهرى). \* بل باطل على الأحوط. (مفتى الشيعة).

٥- ٥. بل لا يصح على الأحوط في مطلق الصوم الواجب، معيّناً كان أم غير معين. (زين الدين).

الأحوط (١) في الواجبه (٢) منها ترك تعيّد الإصباح جنباً. نعم، الجنابه العمديّه في أثناء النهار تُبطل جميع الصيام حتّى المندوبه (٣) منها، وأمّا الاحتلام فلا يضّر (٤) بشيء منها حتّى صوم رمضان.

ص: ٥٥

- 
- ١- ١. لا يُترك ؛ لقوّه احتمال إلحاقها بصوم رمضان، كما لا يخفى على من راجع الكلمات، وإن لم تساعد النصوص (الوسائل: باب ١٩ من أبواب ما يمسك عنه الصائم، ح ١ - ٣). (آقا ضياء). \* لا يُترك. (محمّد تقى الخونسارى، الإصطهباناتى، عبد الله الشيرازى ، الخمينى ، المرعشى، الآملى ، الأراكى ). \* لا يُترك هذا الاحتياط. (صدر الدين الصدر، جمال الدين الكلپايگانى). \* الذى يجوز تركه، كما مرّ فى غايات الوصول. (اللكراني).
- ٢- ٢. لا يُترك. (السبزواري). \* لا يترك فى الواجب، وأمّا فى المندوب فيصلوم رجاءً . (حسين القمى).
- ٣- ٣. الظاهر عدم البطلان فى الصوم المستحب؛ للأخبار الخاصّه الداله على الجواز . (مفتى الشيعه).
- ٤- ٤. إلّا فى قضاء رمضان إذا اسيقظ بعد الفجر محتملاً وعلم أنّه كان قبل الفجر فصومه باطل. (حسن القمى). \* هذا مسلّم، إلّا أنّه يقع الإشكال فى خروجه مع الاستبراء بعد الاحتلام، والأولى ترك الاستبراء. (الرّفعى).

وهي أيضاً أمور:

**الأول: مس خط المصحف و أسمائه تعالى، و كذا مس سائر أسماء الأنبياء والأئمه عليهم السلام**

الأول: مس خط (١) المصحف على التفصيل الذى مرّ فى الوضوء، وكذا مس اسم الله تعالى (٢) وسائر أسمائه (٣) وصفاته المختصّه (٤)، وكذا مس أسماء الأنبياء (٥) والأئمه عليهم السلام (٦) على

ص: ٥٦

- 
- ١- ١. دون سائر الكتب السماويّه، وقد تقدّم تفصيل الكلام فى هذا الشأن فى باب الوضوء، فليراجع . (المرعى).
  - ٢- ٢. على الأحوط. (حسن القمى ، زين الدين).
  - ٣- ٣. تقدّم التفصيل فى باب الوضوء . (المرعى).
  - ٤- ٤. إلحاق الصفات بأسمائه تعالى مبنى على الاحتياط . (تقى القمى). \* بأى لغه كانت ، المقصود منها معانيها على الأحوط. (مفتى الشيعه). \* على الأحوط فيهما. (السيستانى).
  - ٥- ٥. لا يترك، وكذا مس اسم الزهراء عليها السلام . (الرفيعى).
  - ٦- ٦. والزهراء سلام الله عليها . (صدرالدين الصدر). \* والصدّيقه الطاهره عليها السلام . (الإصطهباناتى، مفتى الشيعه). \* وفاطمه عليها السلام . (عبدالله الشيرازى). \* وفاطمه الزهراء عليها السلام . (الفانى). \* وكذا سيدتنا الزهراء روى لها الفداء. (المرعى).

## الثاني: دخول المسجدين ولو اجتيازاً

الثاني: دخول (٢) مسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وآله ، وإن كان بنحو المرور.

## الثالث: المكث في سائر المساجد وكذا المشاهد المشرفة

الثالث: المكث (٣) في سائر المساجد ، بل مطلق الدخول فيها على غير وجه المرور، وأما المرور فيها بأن يدخل من باب ويخرج من آخر (٤)

ص: ٥٧

١- ١. لا يُترك . (المرعشي). \* الأولى. (السيستاني).

٢- ٢. تعميم الحكم بالنسبة إلى الزيادات المستحدثه في المسجدين بعد عصر الأئمة عليهم السلام وزمان صدور روايات التحريم مشكل، بل الأقوى أنها بحكم سائر المساجد، وعليه فما شخّصت من الزيادات فأمره واضح، وما يشكّ فيه فالأحوط التحرز عن المرور فيها، وهذه الشبهة سارية إلى موارد كثيرة، منها: مسأله التخيير بين القصر والإتمام في المسجدين، فالأقوى في تمام الموارد قصر الأحكام الخاصّه بالمسجدين على الأمكنه الموجوده منها حال صدور الروايات، ولا يُصغى إلى ما يقال: إنه يصدق عنوان المسجدين على كلّ من أصلهما وزيادتهما، وكيف يمكن تعميم الروايات حتى بالنسبة إلى ما يزداد عليهما في عصرنا وبعده؟ والله العاصم. (المرعشي).

٣- ٣. في إطلاق الحكم إشكال، فإنّ النصّ الخاصّ دالّ على جواز نوم الجنب في المسجد مع الوضوء. (تقى القمي).

٤- ٤. ولو صدق الاجتياز بغير هذا النحو لم يكن به بأس أيضاً. (الميلاني).



فلا بأس به (١)، وكذا الدخول (٢) بقصد أخذ (٣) شيء منها (٤) فإنه لا بأس به (٥).

ص: ٥٨

- ١- ١. العبره بصدق الاجتياز ولو كان بغير النحو المذكور. (السيستاني).
- ٢- ٢. الأقوى عدم جوازه. (النائني ، جمال الدين الكلبيگانی). \* على إطلاقه محلّ تأمّل. (الإصطهباناتي). \* فيه تأمّل . (الآملی). \* الأظهر عدم جوازه. (السيستاني).
- ٣- ٣. عدم الجواز لا يخلو من قوه. (الرفيعي). \* الأحوط تركه؛ لاحتمال أن يكون قوله عليه السلام : «يأخذان ولا يضعان» (الوسائل: باب ١٧ من أبواب الجنابه، ح ١ و ٢). في مقام جواز الأخذ ، حيث يجوز الدخول، لا أنه يجوز الدخول للأخذ . (الجنوردي). \* فيه إشكال. (حسن القمّي).
- ٤- ٤. الأحوط في غير حال الضروره أن يكون ذلك بدون الدخول، أو في حال المرور. (الميلاني). \* الأظهر حرمة الدخول بهذا القصد إذا لم يصدق عليه الاجتياز، وإنما الجائر مجرد الأخذ . (الروحاني). \* وإن كان الأحوط تركه . (مفتي الشيعة).
- ٥- ٥. فيه إشكال، بل منع. (الخوئي). \* فيه إشكال إن لم يكن منع . (تقى القمّي).

١- ١. جعلها كالمساجد موافق مع الاحتياط . (تقى القمى).

٢- ٢. الأحوط إلحاقها بالمسجدين، وإلحاق الرواقات بسائر المساجد. (النائنى، جمال الدين الكلپايگانى). \* بل كالمسجدين فى حرمة المرور أيضاً على الأحوط. نعم، لا- يبعد كون الرواقات المطهره كسائر المساجد. (الإصطهباناتى). \* على الأحوط. (عبدالهادى الشيرازى ، الشاهرودى ، الفانى ، الخمينى ، السبزوارى، حسن القمى ، الروحانى ،). \* لا- يبعد إلحاق المشاهد بالمسجدين فى حكم المرور أيضاً. (الرفيعى). \* الأحوط كونها كالمسجدين ؛ لأنه إن أخذنا بالروايات الدالة على حرمة الدخول جنباً عليهم عليهم السلام فتكون كالمسجدين، وإلا فلا يحرم المكث أيضاً ، وأما احتمال كونها مساجد فلا دليل عليه . (الجنوردى). \* على الأحوط ، وقد تقدّم اختصاص الحكم على القول به بمشاهد المعصومين دون أولادهم، ودون قبور العلماء والصلحاء . (المرعشى). \* على المشهور الموافق للاحتياط. (الخوئى). \* بل كالمسجدين على الأحوط. (محمّد رضا الكلپايگانى). \* على الأحوط فيها ، وفى الرواقات أيضاً . (زين الدين). \* على الأحوط، وأحوط من ذلك إلحاقها بالمسجدين، كما أنّ الأحوط فيها إلحاق الرواق بالروضة المشرفة. (اللكراني).

٣- ٣. بل كالمسجدين فى حرمة الدخول على الأحوط، أمّا ما لا يعدّ من بيوتهم \_ صلوات الله عليهم \_ كالأروقه مثلاً فلا يُترك الاحتياط بعدم المكث فيها. (الميلانى). \* بل الأحوط إلحاق المشاهد فى المساجد فى الأحكام المتقدّمة ، بل كالمسجدين فى حرمة الاجتياز على الأحوط، نعم، لا يبعد أن تكون الرواقات كالمساجد. (مفتى الشيعه). \* على الأحوط، ولا يجرى الحكم فى أروقتها فيما لم يثبت كونه مسجداً كما ثبت فى بعضها. (السيستانى).

الرابع: الدخول في المساجد (١) بقصد وضع شيء فيها (٢)، بل مطلق الوضع فيها (٣)، وإن كان من

ص: ٦٠

- 
- ١- ١. بناءً على حرمه إتيان مقدمه الحرام بقصد الحرام . (حسين القمّي).
  - ٢- ٢. إذا وضع، وإلا ففي حرمه نفس الدخول مع القصد إشكال، إلا من باب التجزّي . (عبدالله الشيرازي). \* إذا لم يصدق عليه عنوان الاجتياز. (السيستاني).
  - ٣- ٣. بل الأقوى عدم حرمه الوضع من الخارج أو في حال العبور. (الجواهرى). \* في حرمه مطلق الوضع وإن كان من الخارج أو في حال العبور تأمل، وإن كان الاحتياط حسناً. (الحائري). \* الأقوى أنه لا حرمه للوضع، بل المحرّم هو اللبث. (محمّد تقى الخونساري، الأراكي). \* الأقوى جواز الوضع الغير مستلزم للدخول المحرّم. (الكوه كمرئي). \* حرمه مطلق الوضع حتّى من الخارج أو في حال العبور غير معلوم، والاحتياط حسن. (كاشف الغطاء). \* فيه منع. (الحكيم). \* على الأحوط. (الشاهرودي، محمّد الشيرازي). \* الأقوى جواز الوضع، والأحوط تركه لو لم يستلزم الدخول. (المرعشي). \* على الأحوط، والأقوى الجواز. (زين الدين). \* على الأحوط فيما لا يستلزم الدخول. (مفتي الشيعة). \* على الأحوط وجوباً. (السيستاني).

الخارج (١) أو (٢) في حال العبور.

### الخامس: قرائه سور العزائم

الخامس: قراءه سور العزائم (٣)، وهى سوره: اقرأ، والنجم، والآم تنزيل (٤)، وحآم السجده، وإن كان بعض (٥) واحده منها، بل البسمله أو

ص: ٦١

١ - ١. الوضع غير المستلزم للدخول لا- دليل على حرمة، بل الأظهر الجواز. (الشريعتمدارى). \* على الأحوط. (محمّد رضا الكلپايگانی). \* على الأحوط ، وسيأتى منه فى أحكام الحائض الاختصاص بما إذا استلزم الدخول مع وحده الدليل فيهما. (السبزواری).

٢ - ٢. على إشكال أحوطه ذلك. (آل ياسين).

٣ - ٣. وليس بحكمها ترجمتها . (المرعشى). \* مطلقاً على الأحوط. (محمّد الشيرازى).

٤ - ٤. الأولى التعبير بـ «الآم السجده» كما فى المصاحف . (المرعشى).

٥ - ٥. وفى المشترك بينها وبين غيرها يتبع قصد الكاتب أو الحاكي . (المرعشى).

- ١- ١. لا يبعد إناطه الحكم بقراءة السوره بعد البسملة، وعدم قراءتها بعدها دون قصد السوره وعدمه . (محمد الشيرازي). \* في كون مجرّد القصد معيّناً إشكال . (السيستاني).
- ٢ - ٢. لا- يُترك الاحتياط. (الفيروزآبادي). \* بل الأقوى. (النائني، الإصفهاني، محمد تقى الخونساري، جمال الدين الكلبيگاني، البروجردى، الشاهرودى، الرفيعى، أحمد الخونساري، الخمينى، الأراكى، ). \* لا يُترك . (حسين القمى، عبد الله الشيرازى). \* لا يُترك، بل لا يخلو من وجه. (آل ياسين). \* لا يُترك هذا الاحتياط، بل لا يخلو من القوّه. (الإصطهباناتى، مفتى الشيعة). \* الأقرب. (مهدى الشيرازى). \* لا يُترك إن اتفق لهما الكون بعد انقطاع الدم . (الآملی). \* بل الأظهر. (الروحانى). \* بل الأقوى، لكنّ البعض إن كان من الآيات المختصّه لا- حاجه إلى نيّه كونها منها، وإن كان من الآيات المشترکه فاللازم نيّه كونها منها، أو القراءة من المصحف ونحوه، مع العلم بكونه جزءاً لها. (اللكراني).
- ٣- ٣. بل الأقوى الحرمة مطلقاً. (صدرالدين الصدر). \* لا قوه فيه ، بل الأقوى حرمة قراءه الجنب لكلّ بعض من أبعاض سور العزائم حتى البسملة . (البجنوردى). \* ولا يترك الاحتياط فى قراءه شيء منها ولو غير تلك الآيات. (المرعشى).

## تيمم الجنب للخروج من المساجدين

(مسألة ١): من نام في أحد المسجدين واحتلم ، أو أجنب فيهما ، أو في الخارج ودخل فيهما عمداً أو سهواً أو جهلاً وجب عليه التيمم للخروج ، إلا أن يكون زمان الخروج أقصر (٢) من المكث (٣).

ص: ٦٣

- ١ - ١. عدم الاختصاص لا- يخلو من قوه. (الجواهرى). \* بل القدر المتيقن حرمة قراءه تمام السوره، ولا يُترك الاحتياط بترك قراءه آيات السجده. (عبدالهاده الشيرازى).
- ٢ - ٢. أو مساوياً له. (محمّد تقى الخونسارى، مهدي الشيرازى ، السبزواري، الأراكى، اللكراني). \* وفي صورته التساوى هل يتخير، أو يختار الخروج بلا- تيمم، أو يتعين التيمم ثم الخروج...؟ وجوه ، فلعلّ الأوّل أقرب، والأحوط له أن يتيمم في حال الخروج إن أمكن . (المرعشى). \* ولو تساوى الزمانان يتخير. (محمّد الشيرازى).
- ٣ - ٣. أو مساوياً له على الأقوى. (الإصفهاني). \* الضابطه الكليه فى المقام أنّ الجنب الكائن فى أحد المسجدين إن أمكنه الغسل فيه، من دون تنجيس ولا- تخريب ولا- إضرار ومزاحمه للمصلين، وكان زمان الغسل أقصر من زمان التيمم أو مساوياً له وأقصر من زمان الخروج تعين الغسل، وإن كان زمن الخروج أقصر تعين الخروج، وإن تساوى تخير. أمّا إذا لم يمكن أصل الغسل أو بدون محذور لم يشرع الغسل، فإن تساوى زمان التيمم والخروج أو قصر زمان الخروج تعين الخروج، وإن قصر زمان المكث للتيمم تعين التيمم. ثمّ لو زاد زمان الغسل على زمن التيمم \_ كما هو الغالب \_ فإن انحصر الماء فى المسجد وكان عليه واجب مشروط بالطهاره مضيق وجب التيمم، وإن تساوى فالغسل، سواء كان زمن التيمم أو الغسل مساوياً للخروج أو أقصر أو أطول. وإن لم ينحصر بل أمكن فى المسجد وفى خارجه أو انحصر ولكن ليس عليه واجب مضيق لم يشرع له الغسل، مع زياده وقته على التيمم أو الخروج فيلزمه الأخذ بأقصرهما زماناً، ثمّ بعد التيمم لو انكشف له عدم الماء لا فى المسجد ولا فى خارجه جاز له البقاء، فإنّه يستباح بالتيمم جميع غايات الغسل حتّى التى لم يقصدها. (كاشف الغطاء). \* أو مساوياً. (الحكيم ، تقى القمى ، عبدالله الشيرازى). \* وعلى تقدير تساويهما يتخير. (الميلانى). \* أو كان مساوياً؛ لأنّ الظاهر أنّ تشريع التيمم لأجل تقليل كون الجنب بوصف الجنابه فى المسجدين، ومع التساوى لا تترتب عليه هذه الثمره ، فيكون لغواً مع كونه واجداً للماء خارج المسجد . (البجنوردى). \* أو المساوى على الأقوى. (الخمينى). \* ومع التساوى يتخير. (السيستانى).

للتيمم (١)، فيخرج من غير تيمم، أو كان زمان الغسل فيهما مساوياً (٢) أو أقل من زمان التيمم (٣).

ص: ٦٤

---

١- ١. أو مساوياً له فيكون حينئذٍ مخيراً بينهما. (زين الدين).

٢- ٢. في صورته التساوى يتخير. (الخميني).

٣- ٣. ومن زمان الخروج. (عبدالهادي الشيرازي). \* ومن زمان الخروج وإن كان الفرض بعيداً. (المرعشي). \* ومساوياً أو أقل من زمان الخروج. (زين الدين). \* وكذا من زمان الخروج. (السيستاني).

- ١- ١. جواز الغسل في جميع الصور إنما هو مع عدم محذور آخر من تلويث المسجد وغيره حتى إفساد مائه. (الخميني). \* لو لم يوجب الغسل تنجيس المسجد. (المرعشي). \* مع إمكان التطهير بدون تلويث للمسجد. (زين الدين).
- ٢- ٢. أى بعد انقطاع دمهما. (صدر الدين الصدر). \* أما قبل الانقطاع فيجب عليهما الخروج فوراً، وأما بعد الانقطاع فالحكم مبنى على الاحتياط. (تقى القمى).
- ٣- ٣. لو كان الابتلاء بعد انقطاع الدم، وكذا النفساء، وإلا يجب عليهما الخروج فوراً ولا يشرع لهما التيمم. (الخميني).
- ٤- ٤. إن اتفق لهما الكون فيه بعد انقطاع الدم وقبل الغسل، وأما مع استمراره فلا يشرع لهما التيمم، وعليهما المبادره بالخروج على الأقوى. (البروجردى). \* إذا كان ذلك بعد انقطاع الدم، أما حال خروجه فالواجب عليهما المبادره إلى الخروج بلا تيمم. (الحكيم). \* إذا انقطع عنهما الدم. (الشاهرودى). \* بعد ما انقطع عنهما الدم، وإلا كان عليهما البدار إلى الخروج بغير تيمم على الأقوى. نعم، لو لم يناف التيمم البدار كان أحوط، خصوصاً في الحائض إذا أصابها الحيض وهى فى المسجدين. (الميلانى). \* بعد انقطاع الدم عنهما وعدم غسلهما، ولكن الإنصاف أن هذا التقييد ليس بلازم كما فى المتن؛ لمعلوميته أولاً، وكونه هو المفروض ثانياً، كما أن الحال فى الجنابه أيضاً كذلك باعتبار بعض الفروض النادره. (البجنوردى). \* إذا حصل لهما الطهاره، وإلا فلا يشرع فى حقهما التيمم. (عبدالله الشيرازى). \* أى المحدثين بحدثهما. (الفانى). \* الإلحاق فى صورته عدم انقطاع دمهما محل نظر، فعليهما حينئذ الإسراع فى الخروج على الأقوى. (المرعشى). \* هذا بعد انقطاع الحيض والنفاس، وأما قبله فيجب عليهما الخروج فوراً بلا تيمم، وأما المرفوعه (الوسائل: باب ١٥ من أبواب الجنابه، ح ٣). الأمره بتيمم من حاضت فى المسجد فهى لضعف سندها لا تصلح لإفاده الاستحباب أيضاً حتى على قاعده التسامح. (الخوئى). \* بعد انقطاع الدم، وأما مع الاستمرار فتخرج بلا لبث. (محمّد رضا الكلبيگانى). \* بعد انقطاع الدم وبقاء الحدث، وأما مع خروج الدم فالواجب المبادره إلى الخروج، وإن كان الأحوط التيمم بقصد الرجاء. (السبزوارى). \* بعد انقطاع الدم فيهما، أما مع استمرار الدم فلا تيمم لهما وعليهما المبادره بالخروج. (زين الدين). \* بعد انقطاع الدم وقبل الغسل، أما حين خروج الدم فالأحوط الذى لا ينبغى تركه التيمم. (محمّد الشيرازى). \* فيه إشكال. (حسن القمى). \* إذا انقطع الدم مع بقاء الحدث، وأما لو استمر الدم فيجب عليهما المبادره إلى الخروج بلا تيمم. (مفتى الشيعة). \* بعد انقطاع الدم عنهما، وإلا وجب الخروج فوراً، ولا يسوغ لهما المكث للتيمم. (السيستانى). \* لو اتفق لهما انتفاء الدم، وأما مع الاستمرار فالواجب عليهما المبادره بالخروج ولا يشرع التيمم. (اللكراني).





(مسألة ٢): لا- فرق في حرمه دخول الجنب في المساجد بين المعمور منها والخراب (١) وإن لم يصل فيه أحد، ولم تبق آثار مسجديته (٢). نعم، في مساجد الأراضى المفتوحة عنوه (٣) إذا ذهب آثار

ص: ٦٧

- 
- ١- ١. بشرط بقاء العنوان عرفاً بأن يصدق أنه مسجد خراب ، وأما مع عدمه فلا ، وهذا يجري فيما بعده أيضاً. (السيستاني).
  - ٢- ٢. على الأحوط. (عبدالهادي الشيرازي). \* نعم، لو زال عنوان المسجديّة رأساً بحيث لا يصدق عليه الدخول في المسجد رأساً كما في المساجد الواقعة في الشوارع فلا يكون الوقوف فيها محرّماً . (مفتي الشيعة).
  - ٣- ٣. الظاهر عدم الفرق بين هذه المساجد وغيرها من المساجد في الأحكام المتقدّمة على الأحوط . (مفتي الشيعة).

١- ١. لا يترك على الأحوط . (عبدالله الشيرازي).

٢- ٢. محلّ نظر . (مهدي الشيرازي). \* لكنّه ضعيف. (الحكيم). \* فيه تردد، لا- يُترك الاحتياط. (الخميني). \* فيه إشكال . (المرعشي). \* لا وجه له. (تقي القمي).

٣- ٣. البقاء على المسجدية هو الأقوى. (الجواهرى). \* مشكل، فلا يُترك الاحتياط. (الإصفهاني، أحمد الخونساري، محمد رضا الكلبيكاني). \* مشكل . (حسين القمي). \* للمسألة محلّ آخر. (آل ياسين). \* محلّ نظر. (صدرالدين الصدر). \* محلّ تأمّل، فلا- يُترك الاحتياط. (الإصطهباناتي، الروحاني). \* مشكل جداً. (الرفيعي). \* لكن لا يحكم به. (الميلاني). \* لا وجه للخروج؛ لأنّه إن قلنا ببقاء الأرض على ملك المسلمين بعد البناء وجعلها مسجداً فلا تصير مسجداً؛ لأنّ بقاءها على ملكهم مع كونها مسجداً متنافيان، وإن قلنا بعدم البقاء فتكون محرّره ولا تعود إلى ملكهم أبداً، وقد حرّر في محلّه صحّه جعلها مسجداً، فلا- تعود . (الجنوردي). \* التعليل عليل، فالمعلّل مثله . (الفاني). \* لكنّه ضعيف جداً. (الخوئي). \* فيه منع. (السبزواري). \* الأقوى عدم خروجها عن المسجدية بذهاب الآثار . (زين الدين). \* بل يمكن القول حتى في غير المفتوحه عنوة أيضاً؛ إذ لا دليل على بقاء حكم المسجد بعد ذهاب الآثار مطلقاً. (محمد الشيرازي). \* فيه نظر. (حسن القمي).

## لا يجرى حكم المسجد على المصلى في البيت

(مسألة ٣): إذا عَيَّن الشخص في بيته مكاناً للصلاة وجعله مصلى له لا يجرى عليه حكم المسجد.

## الشك في المسجديه

(مسألة ٤): كل ما شك في كونه جزءاً (٢) من المسجد من صحنه والحجرات التي فيه ومنارته وحيطانه ونحو ذلك لا يجرى عليه

الحكم (٣)

ص: ٦٩

١- ١. لكنّها بعد أن تحرّرت رقبتها تبعاً للآثار فلا- تعود إلى حالها السابق أبداً، كما في سائر موارد التحرير. (النائني ، جمال الدين الكلپايگانی).

٢- ٢. قد تقدّم أنّه يحكم بجزئيه ، إلّا أن يجيء دليل على العدم. وبعبارة أخرى: الجزئية الصوريّة أماره على الجزئية الواقعيّة، إلّا في صورته قيام أماره على العدم، ولا فرق بين السقف وغيره إلّا في شدّة الظهور . (البجنوردی). \* ولم تكن أماره على جزئيه ولو يد المسلمين عليه بهذا العنوان. (السيستاني).

٣- ٣. إن كان الشك عن منشأ عقلائي. (مهدى الشيرازي). \* ما لم يكن هناك أماره على الجزئية من ظهور حال أو غيره. (عبدالهادي الشيرازي). \* إلّا فيما كان ظاهره الجزئية، كداخل السقف وداخل الحيطان. (الشريعتمداري). \* إلّا أن يكون هناك ما يوجب الطمأنينه بالجزئية، وحينئذٍ لا- يعتنى بالشك . (المرعشي). \* إلّا فيما دلت القرائن على أنّه جزء من المسجد . ( زين الدين ). \* بعد الفحص وعدم الحصول على أماره شرعيّه على المسجديّة على الأحوط. (محيّد الشيرازي). \* إلّا أن يكون بحسب الظاهر تحت يد المسلمين بعنوان المسجد ومتعلقاته . (مفتى الشيعة).

١ - ١. قد مرَّ أنَّه الأقوى في ما ظاهره الجزئية. (النائني). \* لا- يُترك. (الإصفهاني). \* لا- يُترك في ما كان ظاهر الحال فيه المسجدية، بل لا يخلو من وجه. (آل ياسين). \* لا يُترك في مثل الحجرات والجدران. (البروجردى). \* إن لم يكن الأقوى فيما دلت الأماره الظنية - كظاهر الحال ونحوه - على جزئيته. (الميلاني). \* لا- يُترك الاحتياط ، بل الظاهر كون مثل الصحن والجدران الداخلية من المسجد عند عدم القرينه على خلافه . (عبدالله الشيرازي). \* لا ينبغي تركه. (المرعشي). \* بل الأقوى في ما يكون بحسب الظاهر تحت يد المسلمين بعنوان المسجد ومتعلقاته. (محمّد رضا الكلبيكاني). \* بل الأقوى كذلك في صورته ظهور الحال في كونه مسجداً . (تقى القمي).

### الأولى للجنب عدم قراءه آيه «أفمن كان مؤمناً...» فى دعاء كميل

(مسأله ٥): الجنب إذا قرأ دعاء كميل الأولى والأحوط (٢) أن لا يقرأ منه (٣) «أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً لا يستوون» (السجده: ١٨).

ص: ٧١

- 
- ١- ١. كالحجرات والغرف الواقعه فى غربى جامع الكوفه على ما سمعته عن عدّه من مشايخى العلماء الثقات الصلحاء الباحثين، وكانوا ينقلون ذلك عن أسلافهم، والله العالم. (المرعشى).
  - ٢- ٢. لا يترك الاحتياط. (الفيروز آبادى). \* بل الأقوى كما مرّ. (محمد تقى الخونسارى ، صدرالدين الصدر ، الأراكى). \* قد مرّ أنّه الأقوى فيما ظاهره الجزئيه. (جمال الدين الكلپايگانى). \* قد تقدّم أنّ التحريم يختصّ بقراءه آيه السجده ، وعليه فالاحتياط فيها استحبابى . (زين الدين). \* لا يترك هذا الاحتياط . (مفتى الشيعة).
  - ٣- ٣. قد مرّ أنّ الحكم شامل لجميع الآيات، فالأقوى عدم جوازه. (الرفيعى).

١- ١. بل من سورة الآمآ السجده. (مهدى الشيرازى ، الميلانى، محمّد الشيرازى). \* بل هي من سورة الآمآ السجده. (عبدالهادهى الشيرازى). \* فى العبارة سهو؛ لأنها جزء من الآمآ السجده. (البجنوردى). \* بل هو جزء من الآمآ السجده، وإن كان الحال لا يتفاوت بذلك. (الشريعتمدارى). \* بل الآمآ السجده. (الخمينى ، الروحانى ، السيستانى). \* الآية واقعه فى سورة « الآمآ السجده »، لا « حمآ السجده »، والخطب سهل. (المرعشى). \* هذا من سهو القلم، والآيه إنّما هي فى سورة الآمآ السجده. (الخوئى). \* الآية فى الآمآ السجده، ولعلّ السهو من الناسخ. (الروحانى).

٢- ٢. إن لم يصدق عنوان القراءة. (حسين القمى). \* القوه ممنوعه. (الشاهرودى). \* قد تقدّم أنّ الأقوى أنّ المحرّم قراءة كلّ جزء من أجزاء سور العزائم حتّى البسملة. (البجنوردى). \* قد مرّ أنّه لا يترك الاحتياط. (عبدالله الشيرازى). \* قد تقدّم أنّ الأحوط تركه. (المرعشى). \* قد مرّ أنّ الأقوى عدم جوازه. (اللكراني).

- 
- ١- ١. مرّ عدم الإذن في الترك. (الفيروز آبادي). \* وقد مرّ أنّ الأقوى خلافه. (الإصفهاني). \* بل لا يجوز؛ لما مرّ. (آل ياسين).  
\* بل الأقوى حرمتها؛ لما مرّ من أنّ المحرّم قراءه السوره وأبعاضاها. (البروجردی). \* قد مرّ سابقاً أنّ الأقوى عدم الجواز. (أحمد الخونساری). \* قد مرّ أنّ الأقوى حرمتها. (الخميني). \* بل الأظهر حرمة كما مر. (الروحاني).
- ٢- ٢. وقد مرّ أنّ حرمة قراءه بقيه السوره لا تخلو من القوه. (الإصطهباناتي).
- ٣- ٣. على الأحوط. (عبدالهادي الشيرازي).
- ٤- ٤. مرّ أنّه تحرم السوره كلّها. (الجواهری). \* قد مرّ أنّ المحرّم هو قراءه أي آيه منها على الأقوى. (النائني ، جمال الدين الكلبيگانی). \* الأقوى حرمة قراءه كلّ آيه منها. (كاشف الغطاء). \* تقدّم أنّ الأقرب خلافه، لكن لا يبعد هنا عدم صدق قراءه القرآن عليه. (مهدي الشيرازي). \* قد مرّ أنّ الأحوط ترك قراءه آيه منها. (الآملی). \* بل بقيتها أيضاً على الأحوط. (مفتي الشيعة).



## حكم إدخال الجنب للمسجد

(مسألة ٦): الأحوط (١) عدم إدخال (٢) الجنب في المسجد (٣) وإن كان صبيّاً أو مجنوناً (٤) أو جاهلاً بجنبه نفسه.

## استئجار الجنب لكنس المسجد

(مسألة ٧): لا يجوز (٥) أن يُستأجر الجنب (٦) لكنس المسجد في حال جنابته (٧)، بل الإجاره

ص: ٧٤

١- ١. لا بأس بتركه . (تقى القمّي). \* الأولى. (السيستاني).

٢- ٢. في حرمة تأمّل، وإن كان الاحتياط لا ينبغي تركه. (الشاهرودي). \* ينبغي الاحتياط بإخراجه لو دخل هو بنفسه من دون تسبب . (المرعشي). \* الأظهر التفصيل بين المكلف فلا يجوز ، وغيره فيجوز . (الروحاني).

٣- ٣. \* في حرمة تأمّل، ولاسيما في الصبي والمجنون، ولا- يُترك الاحتياط . (زين الدين). \* في إطلاقه إشكال، بل منع. (محمّد الشيرازي). \* لا ينبغي ترك الاحتياط للعالم؛ لأنه تسبّب إلى الحرام الواقعي . (مفتي الشيعة).

٤- ٤. لا بأس به في الصبي والمجنون. (الخوئي).

٥- ٥. على الأحوط. (محمّد رضا الغلپايگانی). \* لا وجه لعدم الجواز . (تقى القمّي).

٦- ٦. إلّا بنحو الترتّب، كأن يقول للمقيم في المسجد جنبا: أيّها المقيم في المسجد، آجرتك لكنسه. (عبدالهادي الشيرازي).

٧- ٧. إذا لم يكن مقيماً فيه ولو بعصيان من نفسه وكان الاستئجار مقيداً بمباشرته. (الميلاني). \* إذا كان الأخير عالماً بجنبته، أمّا إذا كان جاهلاً بها فتحريم استئجاره موضع تأمل، وهو من صغريات المسألة المتقدّمة . (زين الدين).

- ١- ١. الظاهر من كنس المسجد حال الجنابه ما هو المتعارف من كونه مأكثاً حال الجنابه وداخلاً فيه، فالمستأجر عليه عمل محرّم فإنّه مقيّد. (الفيروز آبادي). \* في كون الإجاره صحيحه وجه قوى، والنهي عن الدخول لا يدلّ على حرمة الكنس، وعليه يستحق الأجره، ومما ذكرنا يظهر الحكم في الصورة الثانيه بالأولويه. (تقى القمي).
- ٢- ٢. بل يستحق أجره العمل ولو مع فساد الإجاره، وكذا في الحائض والنفساء. (حسين القمي). \* بل يستحقها، فإنّ المحرّم هو المكث، لا- الكنس، وقد يتحقّق كنسها عابراً. (كاشف الغطاء). \* بل يستحق أجره الكنس حتى مع العلم وفساد الإجاره، بل لا يبعد استحقاقها في فرض الإجاره على المكث أو القراءه مع الجهل؛ للإباحه الظاهريه باستصحاب أو غيره، وكذا في الحائض والنفساء. (مهدي الشيرازي). \* يعنى المسّماء، ويستحقّ أجره المثل. (الحكيم). \* بل يستحق ولو أجره المثل، لا سيما إذا جعلت حال الجنابه ظرف زمان للاستئجار، لا قيداً للكنس. (الميلاني). \* الظاهر استحقاق أجره المثل مطلقاً، سواء كان عالماً أو جاهلاً بالجنابه؛ لأنّ الكنس ليس بمحرّم ولو كان في حال الجنابه، نعم، مقدّمته الوجوديه \_ أى المكث \_ حرام؛ ولذلك قلنا بفساد الإجاره، وأما أجره المثل فهى تابعه لاحترام العمل وهو كذلك، ولو كانت مقدمته حراماً. نعم، لو كان العمل بنفسه حراماً فلا يستحق أجره المثل مطلقاً، سواء كان عالماً أو جاهلاً. (البجنوردى). \* لفساد الإجاره، فلا يستحق الأجره المسّماء، ولكن عدم استحقاق أجره المثل غير معلوم، بل ظاهر قاعده «ما يضمن بصحيحه يضمن بفاسده» ضمان أجره المثل، والفرض أنّ الكنس بنفسه ليس بحرام حتّى يقال بأنّه لا ماله له في نظر الشارع. (الشريعتمداري). \* الأقوى استحقاقه الأجره؛ إذ متعلّق بالإجاره \_ وهو الكنس \_ ليس بمحرّم، وإن كان ما يتوقّف عليه محرّماً؛ لعدم حرمة مقدّمه المحرّم على الأقوى. (المرعشى). \* يعنى أجره المسّمى، فيستحق أجره المثل لو كنس. (الآملی). \* الظاهر أنّه يستحق أجره المثل بناءً على قاعده «ما يضمن بصحيحه يضمن بفاسده». (زين الدين). \* لعين الأجره المسّماء، أمّا مطلقاً ففيه نظر. (محمّد الشيرازي). \* أى المسّماء، لكن يستحقّ أجره المثل. (حسن القمي). \* أى المسّماء. (الروحاني). \* أى الأجره المسّماء، وإن كان يستحقّ أجره المثل. (مفتى الشيعه). \* أى المسّماء، وفي استحقاق أجره المثل إشكال. (السيستاني).



مطلقاً<sup>(١)</sup>، ولكنّه كنس في حال جنابته وكان جاهلاً بأنّه جنب أو ناسياً استحقّ الأجره<sup>(٢)</sup>، بخلاف ما إذا كنس عالماً فإنّه لا يستحقّ<sup>(٣)</sup>؛ لكونه

ص: ٧٧

- ١- ١. الظاهر عدم استحقاق الأجره لعدم كون العمل المستأجر عليه مقدوراً له. (احمد الخونساري).
- ٢- ٢. المسمّاه . (المرعشي). \* بل لو كان عالماً؛ لأنّ المحرّم هو كونه في المسجد، لا- نفس الكنس من حيث هو . (مفتي الشيعه).
- ٣- ٣. الأظهر أنّه يستحق؛ لأنّ المحرّم الدخول والمكث، وأمّا الكنس من حيث هو كنس فليس بحرام وإن استلزم الحرام. (الجواهرى). \* يمكن أن يقال إنّ يستحق الأجره وإن فعل محرّماً . (الكوه كمرئى). \* بل يستحق، والكنس ليس حراماً كما يأتي منه. (الحكيم). \* بل يستحق. (الرفيعى). \* بل يستحق، والمحرّم هو الدخول والمكث دون الكنس . (عبدالله الشيرازى). \* بل يستحقّ بلا إشكال. (الخمينى). \* الأقوى استحقاقه أجره المثل، والتعليل المذكور منظور فيه وغير ملائم لما أفاده بعد هذا . (المرعشى). \* بل يستحق؛ لأنّ المحرّم هو الدخول والمكث، لا الكنس . (الآملى). \* بل يستحق؛ لعدم حرمة الكنس. (محمد رضا الكلبيكاني). \* بل يستحق، والكنس ليس حراماً. (السيستاني). \* بل يستحق؛ لكون المحرّم هو المكث لا- الكنس. (اللنكرانى).

١- ١. الأولى التعليل فى فسادہ بعدم القدره الشرعيه على التسليم، وإلاّ فليس نفس الكنس حراماً، كما لا يخفى. (آقا ضياء). \*  
 بل يستحقّ؛ لعدم كون الكنس حراماً، وإنّما الحرام الدخول والمكث، كما اعترف به الماتن فى الصوره الآتيه. (الإصفهاني). \*  
 بل يستحق، لعدم حرمة نفس الكنس، كما يأتى منه قدس سره. (حسين القمّي). \* هذا التعليل بظاھرہ ينافى ما سيّدعيه أخيراً من  
 مغايرہ متعلّق الإجاره لموضوع الحرمة، فتأمل. (آل ياسين). \* ليس الكنس حراماً، بل المحرّم هو كونه فى المسجد، فلا مانع من  
 استحقاق الأجره. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكى). \* مقتضى ما يذكره فى الفرع الآتى من استحقاق الأجره \_ معللاً بأنّ  
 الكنس ليس حراماً، وإنّما المحرّم الدخول والمكث \_ استحقاق الأجره هنا أيضاً؛ لعين ما ذكر بل بالأولى، بل الالتزام بالعكس  
 أولى لو لوحظ حال الجنابه قيداً، لا ظرفاً كما لا يخفى. (الإصطهباناتي). \* بل يستحقّها بلا إشكال، فإنّ المحرّم هو الدخول  
 والمكث، لا الكنس. (البروجردى). \* بل يستحقّ؛ إذ ليس الكنس حراماً. (عبدالهادهى الشيرازى). \* بل يستحقّها، لعدم حرمة، لا  
 فى نفسه ولا بالسرايه إليه من مقدّمته. (الميلانى). \* صرّح هو قدس سره فى الفرع الآتى باستحقاق الأجره إذا استأجره للكنس  
 جاهلاً بالجنابه؛ معللاً بعدم كون الكنس حراماً، ولازمه استحقاق الأجره فى هذا الفرع، فإنّ المحرّم المكث دون الكنس.  
 (الشريعتمدارى). \* الكنس مباح وإن كان ملازماً مع اللبث المحرّم، وحرمة الملازم لا تستلزم حرمة ملازمه، ففساد إجاره الجنب  
 لو قلنا به إنّما هو لعدم القدره على التسليم، وإن كان فيه أيضاً نظراً؛ لأنّ المدار على القدره التكوينيّه أو سلب الشارع ماليه المنفعه  
 ولو لأجل حرمتها؛ إلّا أن يقال بأنّه فى موارد الملازمه الدائميّه بل الغالبيّه نستكشف هدر الشارع ماليه المنفعه، فتأمل. (الفانى). \*  
 الظاهر استحقاقه الأجره، فإنّ الكنس بما هو ليس بحرام، وإنّما الحرام مقدّمته. (الخوئى). \* كون نفس الكنس من حيث هو  
 حراماً ممنوع، كما سيصرّح رحمه الله به، فيستحقّ الأجره حينئذٍ، نعم، يشكّل من حيث التسبب لدخول الجنب فى المسجد.  
 (السبزواري). \* الظاهر أنّه يستحقّ الأجره، وتعليل الماتن قدس سره ينافى اعترافه بعد هذا بأنّ الكنس ليس بحرام. (زين  
 الدين). \* لعلّ مراده: أنّه ملازم عرفى للحرام، وإلاّ فقد صرّح هو قدس سره فى نفس هذه المسأله بعدم حرمة كنس المسجد  
 للجنب. (محمّد الشيرازى). \* بل يستحقّ؛ لعدم حرمة نفس الكنس، وهكذا فى الحائض والنفساء. (حسن القمّي). \* بل يستحقّ؛  
 إذ الكنس ليس حراماً، بل الحرام مقدّمته. (الروحانى).



الحائض والنفساء، ولو كان الأجير جاهلاً (١) أو كلاهما جاهلين في الصورة الأولى (٢) أيضاً يستحق الأجره؛ لأن متعلق الإجاره وهو الكنس (٣) لا يكون حراماً، وإنما الحرام الدخول والمكث، فلا يكون من باب أخذ الأجره على المحرم (٤). نعم، لو استأجره على الدخول أو المكث كانت الإجاره (٥)

ص: ٨٠

- ١- ١. جاهلاً بالحكم. (الفيروز آبادي). \* الجهل لا ينافي تحقق الحرمة الفعلية، نعم، في حال الغفلة لا يكون الحكم فعلياً ولو في الواقع. (تقى القمي).
- ٢- ٢. أي الكنس حال الجنابه. (الفيروز آبادي).
- ٣- ٣. فيه تأمل؛ لأن المتعلق هو المقيّد، لا مطلق الكنس بأن يكنس حال الجنابه وإن كان خارجاً عن المسجد فإنه خلاف ظاهر العنوان. نعم، إن قلنا: إنّ المقصود من قوله: «حال الجنابه» تحقق الكنس مقيّداً بحال الجنابه، وإن كان خارجاً عن المسجد في صورته العلم عللنا الفساد بعدم قدره على التسليم؛ لكون العمل موقوفاً على المقدّمه المحرّمه، ويمكن نفي التحريم بمنع عدم قدره هنا، وإن كان إثبات قدره على التسليم في هذه الصورة أيضاً محلّ التأمل. (الفيروز آبادي).
- ٤- ٤. الظاهر أنّه لا يستحق أجره؛ لأنّ الإجاره على ما يوءدى إلى المحرّم باطله. (الجواهرى). \* فيه إشكال كما مرّ. (أحمد الخونسارى).
- ٥- ٥. بل صحيحه مع الجهل في هذه الصورة أيضاً، والظاهر أنّ مناط الصحّه والفساد هو جهل الأجير وعلمه بجنابه نفسه دون المستأجر مطلقاً. (الشاهرودى).

- ١- ١. بل صحيحه ويستحق الأجره ، وكذا في مطلق موارد جهل الأجير ، ومنه يظهر حكم ما بعده. (السيستاني).
- ٢- ٢. بل يستحق أجره الكنس حتى مع العلم وفساد الإجاره، بل لا يبعد استحقاقها في فرض الإجاره على المكث أو القراءه، مع الجهل للإباحه الظاهريه باستصحاب أو غيره، وكذا في الحائض والنفساء . (مهدى الشيرازي). \* إذا كان الأجير عالماً بجنبه نفسه ، أمّا إذا كان جاهلاً لها فالظاهر الصّحه أيضاً، سواء كان المستأجر عالماً بها، أم جاهلاً ، والأحوط تكليفاً للمستأجر إذا كان عالماً أن لا يستأجره لذلك؛ لأنه تسبب للحرام الواقعي . (زين الدين).
- ٣- ٣. الأظهر الصّحه مع الجهل في هذه الصورة أيضاً، والظاهر أنّ مناط الصّحه أو الفساد هو جهل الأجير، أو علمه بجنبه نفسه دون المستأجر مطلقاً. (النائني ، جمال الدين الكلبيكاني). \* الظاهر أنّه كلّ ما جاز للأجير إيقاعه لنفسه ولو لمكان جهله أو نسيانه جاز تمليكه لغيره في وجه قويّ، فصّحه الإجاره في الفرض وفي ما بعده من الفروع هي الأقوى. (آل ياسين). \* الأقوى في صوره جهلهما الصّحه ولو مع كون نفس المتعلّق حراماً. (محمّد تقى الخونساري، الأراكي). \* الأحوط المصالحه، وصّحه الإجاره لا تخلو من وجه، وكذا الكلام في الطواف المستحبّ وقراءه العزائم. (عبدالهادي الشيرازي). \* لا يخلو من شبهه، وكذا ما بعده. (الحكيم). \* بل في خصوص ما كان الأجير عالماً فإنّ صّحه الإجاره مع جهله لا تخلو من قوّه، حتّى فيما كان المستأجر عالماً ولو على القول بحرمة التسبب إلى ما هو محرّم في الواقع، وهكذا الحال فيما يذكره من الاستئجار للطواف وقراءه العزائم. (الميلاني). \* الجاهل مرخّص في العمل، وله قدره تسليم العمل، ومجرد الحرمة الواقعيه مع الرخصه الظاهريه لا يستلزم نفى الأجره، فالأظهر استحقاق الأجره. (الشريعتمداري). \* الأقوى صّحه الإجاره واستحقاق الأجير الأجره المسّماه في صوره جهله بالحال؛ لأنّه مقدور له شرعاً بسبب الإباحه والرخصه الظاهريه، فهو متمكّن من تسليمه وإن كان ما يأتي به مرجوحاً واقعاً . (المرعشي). \* لا- تبعد الصّحه واستحقاق الأجره مع جهل الأجير، فإنّ الحرمة إذا لم تكن منجزه لا- تنافي اعتبار الملكيه، والمفروض تحقّق القدره على التسليم من جهه الإباحه الظاهريه، نعم، لا- يجوز الاستئجار تكليفاً للمستأجر العالم بالحال؛ لأنّه تسبب إلى الحرام الواقعي، ومن ذلك يظهر الحال في الاستئجار للطواف المستحبّ، أو لقراءه العزائم. (الخوئي). \* فيه وفيما بعده إشكال ، ولا يبعد الاستحقاق مع جهل الأجير لولا الإشكال من حيث التسبب لدخول الجنب في المسجد. (السبزواري). \* لا تبعد صّحه الإجاره في صوره الجهل ، وكذا الكلام في الطواف المستحبّ وقراءه سورة العزائم . (الروحاني). \* فساد الإجاره في صوره الجهل محلّ إشكال، بل منع. (اللكراني).





محَرَّمَان (١)، ولا- يستحقُّ الأجره على الحرام، ومن ذلك ظهر (٢) أنّه لو استأجر الجنب أو الحائض أو النفساء للطواف المستحبّ (٣) كانت الإجاره فاسده ولو مع الجهل (٤)، وكذا لو

ص: ٨٣

١- ١. استحقاق الأجره مع الجهل لا يخلو من وجه. (حسين القمّي). \* استحقاق الأجره مع الجهل لا يخلو من وجه، وكذا في استئجاره لقراءه العزائم والطواف المستحب. (حسن القمّي).

٢- ٢. ظهر الحال فيها ممّا قدّمناه في الحاشيه السابقه وسابقتها . (المرعشى).

٣- ٣. قد مرّ من الماتن قدس سره عدم اشتراط الطهاره من الحدث الأكبر في الطواف المندوب، فحينئذٍ يصحّ استئجار الجنب له في حال الجهل، ولكنّ المسأله محلّ إشكال، كما مرّت الإشاره إليها في الحاشيه السابقه. (الحائري). \* بناءً على عدم كون الطهاره شرطاً في الطواف المستحبّ، وإلاّ كانت الإجاره فاسده من جهه أخرى غير ما نحن فيه، ويمكن أن يقال بناءً على مبناه: الطواف صحيح حال الجهل، وكذا قراءه العزائم، والعمل المستأجر عليه ليس بحرام، وإنّما الحرام المكث كما ذكره في الكنس. (الفيروزآبادي). \* تقدّم منه قدس سره عدم شرطيه الطهاره من الجنابه في صحّه الطواف المستحبّ، وعليه يجوز استئجار الجنب للطواف المستحبّ، وإن كان خلاف الأصحّ عندنا. (كاشف الغطاء).

٤- ٤. لكن في عدم استحقاق أجره العمل معه تأمل، بل لا يبعد استحقاقها في الاستئجار لقراءه العزائم مع الجهل. (حسين القمّي). \* بناءً على صحّه الطواف في حال الجهل لا مانع من صحّه الإجاره. (الكوه كمرئى). \* الظاهر صحّه الإجاره في هذه الصوره. (الشاهرودي). \* وإن كان لا يخلو من قوه، إلاّ أنّه منافٍ مع تصحيحه في السابق الطواف عند الجهل بالجهل. (عبدالله الشيرازي). \* الظاهر صحّه الإجاره مع جهل الأجير بجنابه نفسه، ويستحق الأجره إذا أتى بالعمل، بل وكذا إذا استأجره لقراءه العزائم مع جهل بجنابه نفسه. نعم، الأحوط تكليفاً أن لا- يستأجره في الصورتين إذا كان المستأجر عالماً؛ لأنّه تسبب للحرام الواقعي. (زين الدين).

استأجره لقراءه العزائم(١) فإنّ المتعلّق فيهما هو نفس الفعل المحرّم، بخلاف الإجاره للكنس فإنّه ليس حراماً، وإنّما المحرّم شيء آخر وهو الدخول والمكث، فليس نفس المتعلّق حراماً.

(مسأله ٨): إذا كان جنباً وكان الماء في المسجد(٢)،

ص: ٨٤

- 
- ١-١. بناءً على عدم اختصاص الحرمه بخصوص آيه السجده، وإلاّ فيختصّ البطلان به . (حسين القمّي).
  - ٢-٢. ولا يمكن تحصيله بغير الدخول. (الخميني). \* يأتي تفصيل هذه المسأله منه رحمه الله في المسأله (٣٥) من فصل التيمم ، وقد مرّ جواز الدخول في غير المسجدين لأخذ شيء. (السبزواري).

١- ١. فيه تأمل، بل منع. (صدر الدين الصدر). \* الأظهر كونه من فاقد الماء، ولا يباح له الاغتسال في المسجد، ولا الدخول فيه لأخذ الماء، ولا يستباح بهذا التيمم شيء من ذلك. (جمال الدين الكلبيكاني). \* سيأتي في التيمم. (البروجردى). \* على مختاره من جواز الدخول للأخذ لا- حازه إلى التيمم، ولو قلنا بمشروعيته لأجل الدخول في غير المسجدين من المساجد. (الشاهرودي). \* يأتي التفصيل في مسوغات التيمم. (الفاني). \* هذا لو تمّ لكان في الأخذ من المسجدين، وأمّا في سائر المساجد قد تقدّم منه جواز دخولها لأخذ شيء بدون التيمم. (المرعشي). \* إذا وجب عليه الغسل فوراً، وإلاّ فجوازه محلّ تأمل فضلاً عن وجوبه. (محمّد رضا الكلبيكاني).

٢- ٢. الأظهر كونه من فاقد الماء، ولا يباح له الاغتسال بالمسجد، ولا الدخول فيه لأخذ الماء، ولا يستباح بهذا التيمم شيء من ذلك. (النائني). \* لو توقّف الأخذ على المكث، أو كان الماء في أحد المسجدين. (عبد الهادي الشيرازي). \* أقول: هذا مبنيّ على مشروعيه التيمم لدخول المسجد، وسيأتي حكمه في بابه، ولا- يبعد كونه فاقد الماء عند انحصار الماء في المسجد. (الرفيعي). \* تقدّم منه قدس سره جواز دخول الجنب المسجد لأخذ شيء منه، وعليه فلا مانع من دخوله لأخذ الماء بغير مكث بلا تيمم، وأمّا على ما ذكرناه من عدم جواز ذلك أو فرض أنّ الأخذ يتوقّف على المكث فالظاهر أنّه لا يشرع التيمم لذلك، بل هو من فاقد الماء فيجب عليه التيمم للصلاة. (الخوئي). \* إذا كان الماء في أحد المسجدين، أو قلنا بحرمة الاجتياز في مطلق المساجد، أو كان أخذ الماء موجباً للمكث، وإلاّ فلا. (محمّد الشيرازي). \* فيه نظر. (حسن القمي). \* إن كان المسجد غير المسجدين فلا حازه إلى التيمم للدخول لأخذ الماء؛ لما مرّ من جواز الدخول بقصد أخذ شيء. نعم، يجري هذا الحكم في المسجدين مطلقاً وفي غيرهما بقصد الاغتسال فيه، مع أنّ مشروعيه التيمم في الفرضين أيضاً محلّ إشكال. (اللكراني).

١- ١. الأقوى عدم الوجوب؛ لأنَّ صحَّه التيمم موقوفه على كونه واجد الماء، وواجديته للماء موقوفه على صحَّه التيمم، وهو دور، وحينئذٍ مع عدم إحراز الأهميه يمكن القول بالتخير بين الغسل والتيمم. (أحمد الخونساري). \* لو كانت المقدمه منحصره بالدخول . (المرعشي).

٢- ٢. تقدّم جواز الدخول إلى المسجد غير الحرمين لأخذ شيء. (الحكيم). \* قد تقدّم منه قدس سره جواز دخول المسجد للأخذ؛ فعليه لا يتوقف أخذ الماء من المسجد على التيمم إلا أن يكون مراده الحرمين. (الشريعتمداري).

٣- ٣. ويراعى أقلهما زماناً . (حسين القمّي). \* من غير مكث، ويراعى أقلهما زماناً. (مهدى الشيرازي). \* ما لم يستلزم المكث، وإلا فيقتصر على الأخذ. (الميلاني). \* مع مراعاة عدم تلويث المسجد كما قدّمناه . (المرعشي).

تيمّمه (١) لو جدان هذا الماء إلا بعد الخروج أو بعد الاغتسال، ولكن لا يباح (٢) بهذا التيمّم (٣) إلا دخول المسجد واللبث فيه بمقدار الحاجة، فلا يجوز له (٤) مسّ (٥) كتابه القرآن ولا قراءه الغزائم إلا إذا كانا واجبين

ص: ٨٧

- ١- ١. الظاهر أنّه إذا أمكن الاغتسال في المسجد، وكان زمن الغسل بمقدّماته أقصر من زمن الخروج أو مساوياً له يبطل تيمّمه عند وصوله إلى الماء، ويجب عليه الغسل في المسجد فوراً، وإلا فلا. (السيستاني).
- ٢- ٢. الظاهر أنّه لا يصير بهذا التيمّم واجداً للماء، فيترتب عليه جميع الغايات ماعدا المكث في المسجد لأجل الاغتسال، أو أخذ الماء منه وإخراجه عنه لأجله؛ لأنّه يلزم من ترتّب الأخير صيرورته بذلك التيمّم واجداً للماء، فيبطل التيمّم ويلزم من وجوده عدمه. (الجنوردي). \* على الأقوى. (المرعشي). \* حيث إنّ التيمّم مطهر من الحدث فلا ينحصر الجواز بما ذكر، بل مادام لم يصّر واجداً يجوز له جميع الأفعال المشروطة بالطهارة. (تقى القمي).
- ٣- ٣. فيه إشكال، بل منع. (السيستاني).
- ٤- ٤. على الأحوط، وإلا فلا. يبعد القول بجوازهما. (الكوه كمرئي). \* على الأحوط، وإن كان الجواز غير بعيد. (عبدالهادي الشيرازي). \* على الأحوط. (اللكراني).
- ٥- ٥. فيه تأمل. (الإصفهاني). \* لا وجه للتفكيك؛ لأنّه عند عدم وجدان الماء: إن كان يجوز التيمّم لمثل الكون في المسجد من الغايات غير الواجبه، فيجوز القراءه والمسّ أيضاً، وإن كان لا يجوز فيكون المفروض من فاقد الماء، وحكمه التيمّم للصلاه. (عبدالله الشيرازي). \* بل يجوز ما لم يبطل تيمّمه. (الروحاني). \* على الأحوط، فالقول بجوازهما ليس ببعيد. (مفتي الشيعه).

## من فروع استئجار الجنب

(مسألة ٩): إذا علم إجمالاً جنبه أحد الشخصين (٢) لا يجوز له (٣)

ص: ٨٨

- ١- ١. فيتيمّم لهما، ولا يباح به دخول المسجد أيضاً. (صدر الدين الصدر). \* كما لو تلوث المصحف والعياذ بالله. (المرعشى).
- ٢- ٢. وكان الجنب منهما عالماً بحال نفسه تفصيلاً. (الميلاني). \* وكانا هما جاهلين بالجنبه، وعليه ففساد الإجاره محلّ إشكال كما مرّ. (اللكراني).
- ٣- ٣. الظاهر جواز استئجارهما معاً فضلاً عن أحدهما لكلّ ما يحرم على الجنب فعله، نعم، للعبادات المشروطة بالطهارة لا يخلو من إشكال. (النائني، جمال الدين الكلبيگانی). \* بل يجوز في وجه قوى مع فرض جهل الأجير بجنبه نفسه، كما مرّ في نظيره. (آل ياسين). \* إلّا مع جهلها أو جهل أحدهما المعين فيجوز استئجارهما أو استئجار الجاهل منهما، والمراد بالجهل في المقام: الجهل بالموضوع. كلّ ذلك فيما إذا لم تكن الطهارة من الحدث شرطاً واقعياً. (صدر الدين الصدر). \* الظاهر جواز استئجار أحدهما بل استئجارهما معاً، نعم، للعبادات المشروطة بالطهارة لا يخلو من الإشكال. (الشاهرودي). \* إذا علم الأجير بجنبته. (الأملي). \* تقدّم الإشكال فيه. (تقى القمّي).

١- ١. يحتمل الجواز . (حسين القمى). \* على الأحوط، وإن كان الأظهر الجواز بعد فرض جواز العمل لها . (الكوه كمرئى). \* بل يجوز فى كليهما وفى واحد منهما، إلا فى استئجارهما فيما اشترط بالطهارة، كما لا يخفى. (الرفيعى). \* صحيح فى صورة علم الأجير، وأمّا فى صورة جهله بالجنابه ففساد الإجاره غير ظاهر، كما تقدّم؛ لأنّ الحرمة الواقعيه مع فرض الترخيص ظاهراً لا تقتضى نفى الأجره. (الشريعتمدارى). \* فى صورة علمهما أو علم أحدهما الذى استؤجر، وأمّا فى صورة جهلهما أو جهل أحدهما الذى استؤجر ففى عدم الجواز تأمل ونظر؛ لمكان وجود الإباحه الظاهريه المصححه للإجاره واستحقاق الأجره، وقد تقدّم الكلام قبيل هذا . (المرعشى). \* فيه تفصيل. (السبزواري). \* إلا مع خروج أحدهما عن محلّ الابتلاء. (محمّد الشيرازى). \* على الأحوط. (حسن القمى). \* مع تنجز الحرمة بالنسبه إلى الأجير، وإلا فالظاهر جواز الاستئجار تكليفاً ووضعاً. نعم، لو كان المستأجر مأخوذاً بالعمل الصحيح واقعاً \_ كالوصى فى الاستئجار للصلاه عن الميت بماله \_ لم يكن له استئجار أحدهما فضلاً عن استئجارهما معاً. (السيستانى).



أحدهما (١) لقراءه العزائم، أو دخول المساجد، أو نحو ذلك ممّا يحرم على الجنب (٢).

### الشك في الجنابه

(مسأله ١٠): مع الشك في الجنابه لا يحرم شيء من المحرّمات المذكوره، إلا إذا كانت حالته السابقه هي الجنابه.

ص: ٩٠

- 
- ١- ١. إذا كان كلّ واحد منهما محلّ الابتلاء لمثل الإجاره أو غيره من الآثار كما مرّ . (عبدالله الشيرازي).
  - ٢- ٢. سواء كان الجنب منهما عالماً بجنابته، أم لا. نعم، في صورته جهل الأخير بجنابه نفسه فالحكم بالصحة واستحقاق الأجره بعد فرض العمل له لا يخلو من قوّه كما مرّ . (مفتي الشيعة).

وهي أمور (١):

الأول: الأكل والشرب، وترتفع (٢) كراهما (٣) بالوضوء ، أو غسل

ص: ٩١

١ - ١. ينبغي الاجتناب عن جميع ما ذكره من الأمور لا- بعنوان الورود، فإن بعضها ليس فيه نص معتبر، كما أن بعض ما حكم بارتفاع الكراهه به كذلك. (الميلاني). \* لا يخفى عليك أن ما قيل بكراهته أكثر مما سرده الماتن قدس سره هنا، منها: الدخول في المواضع المحترمة التي لا- يحرم الدخول أو المكث فيها، كمشاهد أولاد الأئمة عليهم السلام ودور القرآن والحديث، والأمكنه المنسوبة إلى أحد المعصومين ونحوها، ومنها: تغسيل الميت قبل الاغتسال. ومنها: الحضور عند المحتضر، ومنها: الدخول مع الميت في قبره، ومنها: صلاه الجنازه ، ومنها: سجود الشكر والتلاوه وغيرها مما يوجد في المبسوطات الفقهيّة وزُبر الآداب والسنن. ولكن الحرى \_ كما مرّ مراراً \_ أن يقال : إن أكثرها مما يشكل الحكم بكراهتها: إمّا لضعف سندها، وإمّا لظهورها في الإرشاد، وعدم قيام قاعده التسامح لإثبات الندب والكراهه، فالإتيان بالرجاء في أمثالها نعم المهيع الأهنى. (المرعشى).

٢ - ٢. ارتفاعها في غير الوضوء محلّ تأمل، نعم، توجب الأمور المذكوره تخفيفها. (الخميني).

٣ - ٣. الظاهر خفّه الكراهه بالمذكورات، لا- ارتفاعها، وأفضلها الوضوء المشتمل على المضمضه، وكذا في النوم. (مهدي الشيرازي). \* غايه الأمر أن للكراهه مراتب ترتفع أولاها بغسل اليدين، والثانيه به وبالمضمضه، والثالثه بهما وبغسل الوجه، والأخير به بالوضوء المشتمل على المضمضه. (اللكراني).

اليدين والمضمضه (١) والاستنشاق (٢)، أو غسل اليدين فقط (٣).

الثاني: قراءه ما زاد على سبع آياتٍ من القرآن (٤) ما عدا العزائم،

ص: ٩٢

١-١. يعتبر في رفع الكراهه بغسل اليدين ضمّ المضمضه أو الاستنشاق، والأفضل ضمّ غسل الوجه أيضاً. (الفيروزآبادي). \* أو غسل الوجه. (المرعشي).

٢-٢. كما في الرضوى (مستدرک الوسائل: باب: ١٣ من أبواب الجنابه، ح ٢)، وفي بعض النصوص: «غسل يده وتمضمض وغسل وجهه» (الوسائل: باب ٢٠ من أبواب الجنابه، ح ١) وفي بعضها: «حتّى يغسل يده ويتمضمض» (المصدر السابق، ح ٢. وفيه «يغسل يديه...»)، وفي بعضها: «ليغسل يده فالوضوء أفضل» (المصدر السابق، ح ٧)، والجمع بينها يقتضى أنّ الوضوء أتمّها في رفع الكراهه وأنّ غسل اليدين وحده أدناها، ثمّ ما كان منها أشمل يكون أثره في رفع الكراهه أشدّ. (زين الدين). \* بل ترتفع كراهتهما بغسل اليد والوجه، بل بغسل اليدين فقط كما في المتن. (مفتى الشيعة).

٣-٣. بل بغسل اليدين والتمضمض وغسل الوجه، وتزول مرتبه من الكراهه بغسل اليدين فقط. (السيستاني).

٤-٤. بقصد القرآنيه. (السبزواري). \* بل الظاهر كراهه مطلق القراءه حتّى مادون السبع، وكلّما زادت القراءه اشتدّت الكراهه. (زين الدين). \* غير البسملة. (محمّد الشيرازي). \* الأظهر كراهه قراءه القرآن على الجنب مطلقاً، واشتداد كراهتها فيما زاد على سبع آيات وأشدّيتها فيما زاد على السبعين، بل نفسها، والأحوط ترك قراءتها. (الروحاني). \* مطلقاً، سواء كانت القراءه بقصد القرآنيه، أم لا. (مفتى الشيعة).

وقراءه ما زاد على السبعين أشدّ كراهه (١).

الثالث: مسّ ما عدا خطّ المصحف ، من الجلد (٢) والأوراق والحواشي وما بين السطور.

الرابع: النوم إلا أن يتوضّأ ، أو يتيمّم (٣) إن لم يكن له الماء (٤) بدلاً عن الغسل (٥).

ص: ٩٣

١-١. بل الأحوط الأولى عدم قراءه شيء من القرآن مادام جنباً . (مفتي الشيعة).

٢-٢. الجزم بالكراهه مشكل . (المرعشي).

٣-٣. سواء كان له ماء بدلاً عن الغسل، أم لا . (مفتي الشيعة).

٤-٤. بل وإن كان، كما سيأتي في المسألة (٣٦) من فصل التيمّم. (السبزواري). \* بل وإن لم يتمكّن من الغسل فيشرع له التيمّم بدلاً عن الغسل وإن تمكن من الوضوء، ويتخير في هذا الحال بين التيمّم والوضوء، كما يشرع له التيمّم بدلاً عن الوضوء أيضاً، وتيمّمه بدلاً عن الغسل أفضل . (زين الدين).

٥-٥. بل عمّا في ذمّته إن كان قد تيمّم سابقاً بدلاً عن الغسل وانتقض بالحدث الأصغر . (حسين القمي). \* أو عن الوضوء وعن الغسل أفضل. (الخميني). \* لم يعلم كون هذا التيمّم بدلاً عن الغسل أو الوضوء أو مستقلاً في رفع كراهيه النوم، فالأحوط الإتيان به لله من دون قصد البدليه أو الاستقلال. (محمّد رضا الكلبيكاني). \* أو مطلقاً، وإن كان الأحوط استحباباً ما ذكره المصنف قدس سره . (محمّد الشيرازي).

الخامس: الخِضاب(١) ، رجلاً كان أو امرأة، وكذا يكره للمختَضِب قبل أن يأخذ اللون إجناب نفسه.

السادس: التدهين(٢).

السابع: الجماع إذا كان جنابته بالاحتلام.

الثامن: حمل المصحف(٣).

التاسع: تعليق المصحف.

ص: ٩٤

---

١- ١. بالحناء وغيرها . (مفتى الشيعة).

٢- ٢. حينما يُريد الغسل لمنعه عن الإِسْبَاغ. (الفانى). \* المراد بالمعنى المعهود المصطلح فى زمان صدور الأخبار هو التعطير بالأدهان المعطره التى يعبر عن وعائها بالغاليه، فلا يشمل أكثر التدهينات المعموله فى عصرنا، التى ليس أثرها التعطير، بل تجليه الشعر أو توفيرها أو اسودادها، وغيرها من الآثار . (المرعشى). \* لا دليل على كراهته ، وكذا حمل المصحف . (الروحانى). \* أى تدهين البدن . (مفتى الشيعة).

٣- ٣. الحكم بكراهته مشكل . (المرعشى). \* لا دليل عليه سوى فتوى جماعه من الأصحاب . (زين الدين).

غُسِلُ الجنابه مستحبٌ نفسى (١)، وواجب

ص: ٩٥

١- ١. فيه نوع تأمل، فالأحوط أن يقصد غايه من الغايات ولو الكون على الطهاره (حسين القمى). \* قد مرّ فى باب الوضوء مراراً أنّ الطهاره الحاصله من الأفعال فى الوضوء وأخويه هى المطلوبه نفسياً، وأنّ الأفعال الخارجيه فيها من الغسل والمسح والضرب أسباب ومقدّمات لحصولها، فالكون على الطهاره المطلوبه تجعل غالباً مقدّمه لغايات آخر مشروطه صحتها أو كمالها أو ترتب الثواب عليها بها. وعلى أىّ حال فالمختار أنّ الأفعال فى الطهارات الثلاث ليست بمطلوبات نفسيه، وأمّا المطلوبيه الغيريه الشرعيه فالأقوى عدمها، والتفصيل فى محلّه. (المرعى). \* المسلم استحبابه هو التطهر من الجنابه، وأمّا نفس الغسل ففى استحبابه تأمل. (محمّد رضا الكلبايگانى). \* الظاهر أنّ المراد استحبابه للكون على الطهاره، أمّا استحبابه لنفسه وإن تجرّد عن جميع الغايات فهو موضع تأمل. (زين الدين). \* لا- دليل على كون الغسل بنفسه مستحباً، بل المستحب الكون على الطهاره، وقد يصير واجباً بالعرض كنذرٍ وأشباهه، وأمّا وجوبه أو استحبابه للغايه فلا موضوع لهما؛ لخلوّ المقدّمه من الحكم. (تقى القمى). \* لم يثبت ذلك، ويجرى فى نيته ما تقدّم فى نيه الوضوء. (السيستانى).

غيري (١) للغايات الواجبه (٢)، ومستحب غيري للغايات

المستحبه، والقول بوجوبه النفسى ضعيف (٣)،

### لا يجب قصد الوجوب أو الندب

ولا يجب فيه قصد الوجوب (٤) والندب، بل لو قصد الخلاف (٥)

ص: ٩٦

- ١-١. قد عرفت ممّا مرّ فى باب الوضوء أنّ الغسل بنفسه عباده مستحبّه، كما عرفت حقيقه كون شىء غايه له فلا وجوب غيرياً له، ويكفى إتيانه لله ومنه يظهر عدم الحاجه إلى ما ذكره من الشقوق. (الفانى). \* مرّ عدم وجوبه الشرعى، وكذا لا يكون له استحباب غيرى مقدّمى، نعم، له أقسام كثيره تأتي فى باب الأغسال المستحبّه. (الخمينى). \* قد مرّ فى الحاشيه السابقه أنّه لا مطلوبيّه شرعيّه نفسيّه ولا غيريّه لزوميّه ولا نديّه له ولأخويه، وأنّ الغايه حيث كانت مشروطه بالكون على الطهاره فالعقل قاضٍ بلزوم إتيان محصلها (المرعى). \* مرّ فى باب الوضوء أنّه لا يكون واجباً غيريّاً، ولا مستحبّاً كذلك، والغسل مثله. (اللكراني).
- ٢-٢. ولا يجب لصلاه الميت وسجده الشكر والسجود الواجبه عند سماع آيات السجود، كما مرّ فى الوضوء. (مفتى الشيعه).
- ٣-٣. كما أنّ وجوبه الغيرى أو استحبابه الغيرى كذلك. (المرعى).
- ٤-٤. وقد تقدّم عدم اعتبارهما فى باب الوضوء. (المرعى).
- ٥-٥. إذا رجع إلى الخطأ فى التطبيق الراجع إلى قصد الأمر الواقعى فى الحقيقه. (عبدالله الشيرازى). \* بأن قصد الأمر الفعلى الواقعى وإن أخطأ فى التطبيق. (المرعى).

١- ١. إذا قصد الأمر الفعلى . (حسين القمى). \* إذا كان المقصود ولو ارتكازاً هو التكليف الفعلى، وكان قصد الخلاف من باب الخطأ فى التطبيق . (مهدي الشيرازى). \* إلا إذا كان بنحو التقييد، كما مرّ فى المسائل السابقة. (عبدالهادهى الشيرازى). \* الوجه فى عدم البطالان هو كون الملا-ك فى عباديته رجحانه الذاتى، لا تعلق الأمر الغيرى به؛ لأنه مضافاً إلى منع ثبوته لا يكون إلا توصلياً . (اللكراني).

٢- ٢. كما يتفق لبعض متنسكى العوام . (المرعشى).

٣- ٣. مع تحقق قصد القربة لا- يضّرّ قصد التشريع . (الجواهرى). \* بحيث كان عنواناً للعمل . (حسين القمى) . \* الظاهر أنّ التشريع لازم الفرض . (عبدالهادهى الشيرازى). \* لعلّه أراد مجرد توصيف الأمر . (الميلانى). \* الموجب لعدم تمشى قصد القربة ، فجملة «وتحقق...» مفسّره . (الفانى). \* كيف لا يكون تشريعاً والمفروض أنّه قصد الخلاف عالمياً؟ . (الخوئى). \* إذا كان عالمياً وقصد الخلاف كان مشرعاً بلا ريب ، فإن كان تشريعه فى ذات الأمر المقصود امتثاله بطل عمله ، وإن كان تشريعه فى وصف الأمر أو وصف العمل المأتى به على نحو التقييد بطل عمله كذلك، وإن كان تشريعه فى وصف الأمر أو فى وصف الفعل المأتى به \_ لا على نحو التقييد \_ بأن قصد الأمر الواقعى ولكنه شرّع فى وصفه بأنّه وجوبى أو ندبى على خلاف الواقع، أو شرّع فى وصف العمل المأتى به كذلك فالظاهر الصّحّه ، والاحتياط حسن . (زين الدين) . \* التشريع لا يضّرّ بالصّحّه إذا لم يكن بحيث ينافى قصد القربة . (السيستانى).



وتحقّق (١) منه قصد القربة (٢)، فلو كان قبل الوقت واعتقد دخوله فقصد الوجوب (٣) لا- يكون باطلاً (٤)، وكذا العكس، ومع الشكّ في دخوله يكفي

ص: ٩٨

١- ١. المقصود تحقّق قصد القربة باعتبار أصل الأمر وذاته، لا باعتبار لونه الوجوبى أو الاستحبابى، وبعبارة أخرى: فيما إذا كانت إرادته تنبعث عن الأمر الواقعى الموجود من دون دخل لأحد اللونين فيها . نعم، هو يبنى على أنّ لونه الوجوب مع علمه بالاستحباب مثلاً ، فهذا البناء القلبى: إمّا ليس بتشريع بل لغو ، وإمّا غير مضرّ ولو كان؛ لأنّ المنافى منه مع قصد القربة هو ما إذا كان فى أصل الأمر، لا فى لونه . (البجنوردى).

٢- ٢. وفى تحقّقها تأمّل ، فلو قصد عالماً يكون تشريعاً باطلاً . (مفتى الشيعه).

٣- ٣. وكان بصدد امتثال الأمر الفعلى على كلّ تقدير، وإلّا كان مشككاً، وكذا فى صورته العكس. (آل ياسين). \* لا بنحو التقييد. (عبدالهادى الشيرازى). \* ظهر ممّا مرّ فى المسأله الثانيه والثلاثين من شرائط الوضوء أنّه: ليس من قصد الخلاف. (السيستانى).

٤- ٤. بشرط أن يكون ناوياً امتثال أمره الواقعى الذى تخيل كونه وجوبياً، ولم يقَيِّده بكونه للصلاه التى تخيل دخول وقتها، وإلّا كان باطلاً. (جمال الدين الكلبايگانى). \* مع قصد امتثال أمره الواقعى. (الرفيعى). \* لأنّ مناط صحّته هو رجحانه الذاتى وأمره الاستحبابى، لا الأمر الغيرى المتوهّم، والمكلف الملتفت بأنّ الغسل بما هو عباده يكون شرطاً للصلاه يأتى به عباده ومتقرباً به إلى الله تعالى؛ للتوصّل إلى حصول الواجب المشروط به، لا أنّه يأتى به لأجل الأمر الغيرى متقرباً به إلى الله؛ والتفصيل موكول إلى محلّه. (الخمينى). \* إذ المطلوبيّه الواقعيّه موجوده فيه، وقصد القربة متمشٍّ من المغتسل بالفرض وهو قاصدٌ لامتثال الأمر الواقعى، لكنّه مخطئٌ فى التطبيق، وقد مرّ منه قدس سره أنّه محكوم بالصّحّه؛ حيث لا- تقييد فى البين. (المرعشى). \* إذا كان قصده الوجوب ليس على نحو التقييد، وكذا العكس . (زين الدين).

الإتيان به بقصد القربه لاستحبابه(١) النفسى، أو بقصد إحدى غاياته المندوبه(٢)، أو بقصد ما فى الواقع من الأمر الوجوبى أو الندبى.

### فروع فى غسل الجنابه

والواجب فيه بعد النيه(٣): غسل ظاهر تمام البدن دون البواطن منه، فلا يجب غسل باطن العين والأنف والأذن والفم ونحوها، ولا يجب(٤)

ص: ٩٩

- 
- ١- ١. الثابت للمسبب عن تلك الأفعال، لا الثابت لنفسها. (المرعى).
  - ٢- ٢. الاقتصار على هذا القسم هو الأحوط . (حسين القمى).
  - ٣- ٣. بالتفصيل الذى تقدّم الكلام فيه . (المرعى).
  - ٤- ٤. بل يجب؛ لكون الشّعْر تابعاً للبدن، فيجب غسله معه، ولا دليل على كون غسل التابع مجزياً عن غسل المتبوع، وحديث زراره يختص بالوضوء . (تقى القمى) . \* بل يجب على الأحوط. (اللكراني).

غسل الشعر(١) مثل اللحيه، بل يجب غسل ما تحته من البشره، ولا يجزى

غسله عن غسلها، نعم، يجب غسل الشعور(٢) الدقاق(٣) الصغار المحسوبه جزءاً من البدن مع البشره، والثقبه التى فى الأذن أو الأنف \_ للحلقه \_ إن كانت ضيقه لا- يُرى باطنها لا يجب غسلها، وإن كانت واسعه بحيث تعدّ من الظاهر وجب غسلها. وله كفتتان:

### الاولى: الترتيب، صورته و أحكامه

الأولى: الترتيب(٤)، وهو أن يغسل الرأس والرقبه

ص: ١٠٠

١ - ١. الأحوط الوجوب، بل لا يخلو من قوه، لاسيما شعر اللحيه وأمثالها. (آل ياسين). \* بل يجب غسله مع البشره. (كاشف الغطاء). \* بل يجب على الأحوط لو لم يكن أقوى، مع غسل ما تحته من البشره.(الخميني). \* ينبغي غسله مع غسل البشره التى تحته . (المرعشى). \* بل يجب غسل كل من الشعر والبشره، من غير فرق بين شعر الرأس واللحيه والبدن والشعور الدقاق وغيرها . (زين الدين).

٢ - ٢. على الأحوط. (عبدالهادهى الشيرازى ، مهدي الشيرازى). \* قد عرفت فى باب الوضوء عدم وجوب غسل الشعور الدقاق. (الفانى).

٣ - ٣. على الأحوط. (محمّد الشيرازى).

٤ - ٤. لا- يبعد عدم اعتباره بين الجانبين، والاحتياط لا ينبغي تركه. (الخوئى). \* الأقوى عدم اعتبار الترتيب بين الجانبين، وإن كان الأحوط رعايته. (حسن القمى). \* اعتبار الترتيب بين غسل تمام الرأس \_ ومنه العنق \_ وبقية البدن مبنى على الاحتياط الوجوبى، ولا يبعد عدم اعتباره بين الأيمن والأيسر، ومنه يظهر حكم بعض ما سيجىء منه رضى الله عنه . (السيستانى).

- ١ - ١. اشتراط الترتيب بين الأيسر والأيمن موافق مع الاحتياط، وعليه السيره، لكن مقتضى إطلاق جملة من النصوص عدمه . (تقى القمى). \* ثم بقيه البدن ، والأحوط أن يغسل تمام النصف الأيمن، ثم تمام النصف الأيسر . (مفتى الشيعه).
- ٢ - ٢. لا يشترط الترتيب بين الأيمن والأيسر فى غير غسل الميت . (الفانى).
- ٣ - ٣. على الأحوط، والأقوى أنه لا- ترتيب بين الجانبين، بل يغسل رأسه أولاً ثم يصب الماء على تمام بدنه كما فى بعض الأخبار . (كاشف الغطاء). \* لا دليل على وجوب الترتيب بين الأيمن والأيسر إلا الإجماعات المدّعاة فى المقام ، وحالها معلومه ، وأمّا سائر ما ذكره فضيعف جداً . نعم، هو أحوط . (البجنوردى). \* على الأحوط فى تقديم الأيمن على الأيسر . (محمّد الشيرازى). \* الأظهر عدم اعتبار الترتيب بين الجانبين، ولكن الاحتياط لا ينبغى تركه . (الروحانى).
- ٤ - ٤. وإن كان جواز الاكتفاء بغسلها مع الرأس أقوى . (الكوه كمرئى). \* لا ينبغى تركه . (المرعشى).

أن يغسل النصف الأيمن من الرقبه (١) ثانياً مع الأيمن، والنصف الأيسر مع الأيسر، والسرّه والعوره (٢) يغسل نصفهما الأيمن (٣) مع الأيمن، ونصفهما الأيسر مع الأيسر، والأولى (٤) أن يغسل تمامهما (٥) مع كلّ من الطرفين.

والترتيب (٦) المذكور شرط واقعي (٧)، فلو عكس ولو جهلاً أو سهواً

ص: ١٠٢

١- ١. بل يكتفى بغسلها مع الرأس . (زين الدين).

٢- ٢. ينبغي رعايه هذا الأمر في فقار الظّهر أيضاً. (المرعشي).

٣- ٣. من غير فرق في العوره بين التقلّص فيهما والانجذاب بحسب الأصل، أو العارض إلى أحد الجانبين وعدمه. (المرعشي).

٤- ٤. ويكفي أن يغسل كلّاً منهما بعد تمام غسل الجانب الأيمن مبتدئاً من جانبهما الأيمن. (صدرالدين الصدر).

٥- ٥. لو غسلها فجعل الشقّ الأيمن منها ختاماً للجانب الأيمن والأيسر مبدءاً للأيسر أخذ بجميع الاحتمالات. (آل ياسين). \* ولو غسلهما بعد الأيمن مبتدئاً من الأيمن إلى الأيسر كفى في العمل بالاحتياط. (السيستاني).

٦- ٦. الترتيب في الغسل أحوط، ولا- يُترك في تقديم الرأس على الجانبين، والأظهر عدم وجوب الترتيب بين الجانبين. (الجواهري). \* بين الرأس والجانبين على الأقوى، وبين الجانبين أنفسهما على الأحوط. (المرعشي).

٧- ٧. بين الرأس والجانبين، وأما بين نفس الجانبين فعلى الأحوط. (عبدالهادي الشيرازي). \* على الأحوط فيما بين الجانبين.

(الحكيم). \* على الأقوى بين الرأس والبدن، وعلى الأحوط بين الأيمن والأيسر. (الميلاني). \* على الأحوط. (السبزواري).

بطل (١). ولا- يجب البدء (٢) بالأعلى في كلّ عضو، ولا- الأعلى فالأعلى، ولا- الموالاه العرفيه بمعنى التابع، ولا- بمعنى عدم الجفاف، فلو غسل رأسه ورقبته في أوّل النهار، والأيمن في وسطه، والأيسر في آخره صحّ، وكذا لا يجب الموالاه في أجزاء عضو واحد، ولو تذكّر بعد الغسل تزكّ جزء من أحد الأعضاء رجع وغسل ذلك الجزء، فإن كان في الأيسر كفاه ذلك، وإن كان في الرأس أو الأيمن وجب غسل الباقي (٣) على الترتيب (٤)، ولو اشتبه ذلك (٥) الجزء وجب غسل تمام

ص: ١٠٣

- ١- ١. مع عدم اعتبار الموالاه لا وجه لإطلاق القول بالبطلان، بل لابدّ من الرجوع إلى ما يذكره عند قوله رحمه الله: «ولو تذكّر بعد الغسل». (السبزواري). \* على الأحوط في ما بين الأيمن والأيسر. (محمّد الشيرازي).
- ٢- ٢. لكن ينبغي رعايته. (المرعشي).
- ٣- ٣. على الأحوط في ما كان في الأيمن. (عبدالهادي الشيرازي).
- ٤- ٤. على الأحوط في الجانيين، كما تقدم. (محمّد الشيرازي).
- ٥- ٥. إذا كان المشتبه لمعه من عضو واحد يجب غسل تمام المحتملات، وأمّا إذا كان مردداً بين لمعه من العضو المتقدّم والمتأخّر فوجب غسل طرف الشبهه من العضو المتقدّم مبنّى على الاحتياط. (الخميني).

المحتملات (١) مع مراعاة الترتيب.

## الثانية: الارتماس، صورته و أحكامه

### إشارة

الثانية: الارتماس (٢)، وهو غمس تمام (٣) البدن في الماء دفعه واحده

ص: ١٠٤

- ١- ١. يمكن القول بوجوب غسل ذلك الجزء من العضو المتأخر فقط. (الميلاني). \* رعاية للعلم الإجمالي؛ وفي انحلاله بإجراء التجاوز بالنسبة إلى المحتمل السابق إشكال من جهات . (المرعشي). \* بل يكفي بغسل الجزء المحتمل تركه من العضو اللاحق ؛ لانحلال العلم الإجمالي، فتجرى قاعده التجاوز بالإضافة إلى الجزء المحتمل تركه من العضو السابق. (الخوئي). \* الأظهر عدم لزوم غسل الرأس، ويكفي غسل ما يحتمل ترك غسله من البدن. (حسن القمّي).
- ٢- ٢. بغمس تمام البدن في الماء، أو تغطيه البدن بالماء تغطيه واحده على نحو يحصل غسل تمام البدن فيها؛ والأحوط وجوباً مراعاة الوحده العرفيه في التغطيه ، فلا يعتبر صبّ الماء واشتماله على جميع بدنه بآنٍ واحد . (مفتى الشيعه).
- ٣- ٣. بل هو تغطيه تمام البدن في الماء تغطيه واحده بحيث يحصل غسل تمام البدن فيها، فيخلل شعره فيها ويرفع قدمه عن الأرض إن كانت موضوعه عليها، وينزع خُفّه فيها إن كان قد لبسه، كلّ ذلك في حال التغطيه الواحد. (الحكيم). \* غمس أعضاء البدن في الماء إنّما هو مقدّمه للارتماس ، أمّا الارتماس نفسه فهو تغطيه تمام البدن بالماء ، وهو نتيجة غمس الأعضاء، سواء حصل دفعه واحده أم بالتدريج ، ومتى استولى الماء على جميع البدن في هذه التغطيه الواحده صحّ الغسل ، وإذا احتاج فيها إلى تخليل شعر أو رفع قدم أو إزالة حائل صنع ذلك وصحّ غسله، والأحوط أن يقع ذلك في زمان واحد عرفاً، وإن استغرق ذلك آناً متعدده . (زين الدين).

عرفيه(١)، واللازم أن يكون تمام البدن تحت الماء في آن واحد، وإن كان غمسه على التدريج(٢)، فلو خرج بعض بدنه قبل أن ينغمس البعض الآخر لم يكف(٣)، كما إذا خرجت رجله، أو دخلت في الطين(٤) قبل أن يدخل رأسه في الماء، أو بالعكس بأن خرج رأسه من الماء قبل أن تدخل رجله، ولا يلزم أن يكون تمام بدنه(٥) أو

ص: ١٠٥

- ١ - ١. على الأحوط. (الخميني). \* هذا بالإضافة إلى الغسل الارتماسي التدريجي، أمّا الدفعي منه فتعتبر فيه الوحدة الحقيقية. (الخوئي). \* سيجيء أنه على قسمين: تدريجي ودفعي. ويعتبر في الأول انحفاظ الوحدة العرفية في انغماس الأعضاء في الماء، ولا يعتبر أن يكون الغمس على سبيل الدفعه. وأمّا في الثاني فالدفعه آتية حقيقته، لا عرفيه. (السيستاني).
- ٢ - ٢. من دون فاصله. (حسين القمي).
- ٣ - ٣. في إطلاقه لما صدق عليه عرفاً الغسل الارتماسي إشكال، بل منع. (محمد الشيرازي).
- ٤ - ٤. المدار على صدق الارتماس عرفاً، فقد لا يقدح به كون الرجل في الطين بعد انغسالها في الأول أو الآخر. (كاشف الغطاء). \* مثل هذا يضرّ في الدفعي دون التدريجي. (السيستاني).
- ٥ - ٥. الأحوط أن يكون تمام بدنه خارج الماء عرفاً. (الحائري).



معظمه خارج الماء، بل لو كان بعضه خارجاً فارتمس (١) كفى (٢)، بل لو كان تمام (٣) بدنه تحت الماء (٤) فنوى الغسل وحرك بدنه (٥)

ص: ١٠٦

- ١- ١. ولم تكن قدماه على الأرض. (الميلاني).
- ٢- ٢. فى الدفعى ، وأما فى التدريجى فلا يكفى. (السيستاني). \* الأحوط لو لم يكن أقوى لزوم خروج جزء من البدن فى صدق الارتماس . (عبدالله الشيرازى).
- ٣- ٣. الأولى إحداث الارتماس، وهو يحصل عرفاً بإخراج معظم من بدنه . (المرعشى).
- ٤- ٤. والأحوط إخراج مقدار من بدنه من الماء ثم يرتمس بناءً على ظهور الدليل فى الحدوث. (الشريعتمدارى).
- ٥- ٥. فى الاحتياج إلى التحريك فى غسل الأحداث نظر جداً، وإنما هو معتبر فى غسل الأخباث، ولا يلزم اختلاف الغسلين مفهوماً ؛ إذ فى حقيقته أخذت جهه جاذبيته للقداره، وإنما الاختلاف فى سبب الحدث المزبور المأخوذ فيه الجريان على المحل فى الأخباث بقرينه الأمر بتحريك الماء فى الكوز، بخلافه فى الأحداث فإنه يكفى فى جذبه مجرد وصول الماء إلى البشرة، كما يومئ إليه قوله: «فلو الشعر، وأنقوا البشرة» (لم نعثر عليه، وقريباً منه ما رواه صاحب الوسائل: باب ٢٦ من أبواب الجنابه، ح ١ و٥)، بملاحظه كونه كناية عن مجرد إيصاله إليها، ولو من جهه ملازمه بل الشعر للوصول إليها غالباً، بلا جريانه على المحل، كما لا يخفى، مضافاً إلى إمكان استفاده الفرق المزبور من بناء العرف، فإنهم فى غسل قذاراتهم يلتزمون بإجراء الماء على المحل، بخلاف مقام رفع كسالاتهم فإنهم يكتفون بمجرد إيصال الماء إلى وجوههم، بلا احتياج إلى الإجراء على المحل فيها، ومن المعلوم أن غسل الأحداث الشرعيه نظير غسلهم فى مقام رفع كسالتهم، فتدبر. (آقا ضياء). \* تحريك البدن غير لازم. (كاشف الغطاء). \* اعتبار التحريك أحوط. (الحكيم). \* لتحصيل الجرى إن اعتبر فى مفهوم الغسل، وإلا فلا ملزم له . (المرعشى). \* اعتبار تحريك البدن أحوط . (زين الدين). \* ولو لم يحرك فإنّ اللازم إن كان إحداث الغسل فلا يحصل إلاّ بالخروج من الماء، ثم الارتماس فيه، وإن كان الإبقاء كافياً فلا دخل للتحريك . (تقى القمى).

---

١ - ١. الظاهر كفايه النيه وعدم الحاجه إلى تحريك البدن. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكى). \* لكنّ الأحوط والأولى أن يخرج من الماء معظم بدنه فى غسل طرفيه. (جمال الدين الكلّيايگانى). \* فيه إشكال، والاحتياط لا يُترك، وكذا الحال فى تحريك الأعضاء تحت الماء فى الغسل الترتيبى. (الخوئى). \* اعتبار التحريك احتياط، وكذا فى الفروع التالية. (محمّد الشيرازى). \* كفايته فى الدفعى محلّ إشكال ، وأما فى التدريجى فيعتبر خروج كل عضو قبل رمسه فى الماء بقصد الغسل. (السيستانى).

الأقوى (١). ولو تيقن بعد الغسل عدم انغسال جزء من بدنه وجبت الإعادة، ولا يكفي غسل ذلك الجزء فقط (٢)، ويجب تخليل الشعر إذا شك في وصول الماء إلى بشرته التي تحته، ولا فرق في كيفية الغسل بأحد النحوين بين غسل الجنبه وغيره من سائر الأغسال الواجبه (٣) والمندوبه.

### وحده الكيفية في جميع الأغسال

ص: ١٠٨

١ - ١. فيه إشكال. (الحائري، الروحاني). \* بل عدم الكفايه لا يخلو من قوه. (حسين القمي). \* الأحوط كون الارتماس بعد خروج شيء من بدنه من الماء. (البروجردى). \* وإن كان الأحوط خروج شيء من الجسد، وأحوط منه خروج معظم الجسد. (الخميني). \* الأحوط أن يخرج من الماء معظم بدنه في غسل طرفيه. (الآملی). \* فيه تأمل. (حسن القمي). \* ولكن الأحوط أن يكون الارتماس بعد خروج شيء من البدن من الماء، بل معظمه. (اللكراني).  
٢ - ٢. على الأحوط. (السيستاني).

٣ - ٣. كفايه الارتماس في غسل الميت مشكل. (حسين القمي). \* عدا غسل الميت فإن كفايه الارتماس فيه محل نظر. (كاشف الغطاء). \* هذا في غير غسل الميت حيث لا يشرع فيه الارتماس. (الخوئي). \* إلا غسل الميت فإن الأحوط فيه الاقتصار على الترتيبی. (محمّد رضا الغلپایگانی). \* يشكل أجزاء الارتماس في غسل الأموات. (زين الدين). \* في غسل الميت يعتبر الترتيب بين الجانبين، وكفايه الارتماس فيه مع إمكان الترتيبی مشكل. (حسن القمي). \* إلا غسل الميت. (تقي القمي). \* إلا في غسل الميت فلا يكفي الارتماس مع التمكن من الترتيبی على الأحوط. (السيستاني).

نعم، فى غسل الجنابه لا يجب الوضوء، بل لا يشرع (١)، بخلاف سائر (٢) الأغسال (٣)، كما سيأتى (٤) إن شاء الله.

## الوضوء مع غسل الجنابه

(مسأله ١): الغسل الترتيبى أفضل (٥) من الارتماسى.

## أفضليه الترتيبى من الارتماسى

(مسأله ٢): قد يتعين الارتماسى كما إذا ضاق الوقت عن الترتيبى وقد

ص: ١٠٩

١- ١. فيه تفصيل قد تقدّم. (السيستانى).

٢- ٢. فإنّ الوضوء معها مع استحبابه أحوط، ولا يُترك مهما أمكن. (الكوه كمرئى).

٣- ٣. فإنّ الأحوط الوضوء معها وإن كان الأقوى عدم الوجوب. (آل ياسين). \* سيأتى أنّ الأظهر إجزاء كل غسل عن الوضوء. (الروحانى).

٤- ٤. وسيأتى كفايه كل غسل عن الوضوء. (الفانى). \* ويأتى الكلام على ذلك. (الخوئى). \* ويأتى الكلام حوله إن شاء الله تعالى. (تقى القمى).

٥- ٥. لا يخلو من تأمل. (الخمينى). \* إذا روعى فيه الترتيب بين الأيمن والأيسر. (السيستانى). \* محلّ تأمل. (اللكراني).

يتعين الترتيبى كما فى يوم الصوم الواجب (١) وحال الإحرام (٢) ، وكذا إذا كان الماء للغير ولم يرضَ بالارتماس فيه.

### جواز رمس العضو فى الترتيبى

(مسأله ٣): يجوز فى الترتيبى أن يغسل كل عضو من أعضائه الثلاثة بنحو الارتماس، بل لو ارتمس فى الماء ثلاث مرّات: مرّه بقصد غسل الرأس، ومرّه بقصد غسل الأيمن، ومرّه بقصد غسل الأيسر كفى، وكذا لو حرّك بدنه (٣)

ص: ١١٠

١- ١. الذى يحرم إفطاره، بل فى مطلق الصوم وإن كان مستحباً ما لم يبطله ولو برفع اليد عنه قبله على الأحوط. (آل ياسين). \* على الأحوط. (الحكيم ، زين الدين). \* أى ما لا يجوز إبطال الصوم فيه. (الخوئى). \* بناءً على كون الارتماس مبطلاً له . (تقى القمى). \* المعين، وتعين الترتيبى فى هذا الفرض يبتنى على حرمة الارتماس على الصائم وضعاً أو تكليفاً ، وسيأتى الكلام حولها فى محلّه. (السيستانى).

٢- ٢. ومع الجبيرة وما بحكمها كما مرّ. (آل ياسين).

٣- ٣. قد مرّ أن الأحوط فى تحقق الارتماس الخروج من الماء. (جمال الدين الكلپايگانى). \* بل وإن لم يحركه. (الفانى). \* لو اعتبر الإمرار وانتقال الماء فى الغسل، وإلاّ فلا- ملزم للتحريك كما مرّ. (المرعشى). \* والأحوط أن يحرك بدنه فى الجملة، والأولى أن يكون بدنه خارجاً من الماء ولو بعضه . (مفتى الشيعة). \* كفايته محلّ إشكال ، وكذا الحال فى الخروج بقصد الغسل. (السيستانى).

تحت الماء (١) ثلاث مرّات، أو قصد بالارتماس غسل الرأس وحرك بدنه (٢) تحت الماء بقصد الأيمن، وخرج بقصد الأيسر، ويجوز غسل واحد من الأعضاء بالارتماس، والبقية بالترتيب، بل يجوز غسل بعض كلّ عضو بالارتماس، وبعضه الآخر بإمرار اليد.

### امحلّ النيه في الغسل الارتماسي

(مسأله ٤): الغسل الارتماسي يتصوّر على وجهين (٣):

ص: ١١١

- ١- ١. قد تقدّم النظر في الاحتياج إلى التحريك، بل يكفي قصده حال كونه في الماء غسل كلّ جزء في الآتات المتعاقبه. (آقا ضياء). \* اعتبار التحريك أحوط كما تقدّم. (الحكيم). \* مرّ الكلام فيه. (الخوئي).
- ٢- ٢. مرّ الكلام في عدم التحريك. (تقى القمي).
- ٣- ٣. كون الغسل الارتماسي على قسمين شرعاً محلّ منع، والأقوى تحقّق الغسل تدريجاً بالارتماس، ولو أراد الاحتياط قصد الغسل على ما هو عليه في الواقع. (الحائري). \* دفعي وتدرجي. (المرعشي). \* الأحوط الاقتصار على الوجه الثاني، وأحوط منه قصد ما في الذمّه بلا تعيين. (الخوئي). \* الظاهر حصول الغسل بالارتماس في الماء دفعه عرفيه، ولو قصد ما هو عليه في الواقع فهو الأحوط. (محمّد رضا الكلبايگاني). \* الأظهر تعيين الوجه الثاني، والأحوط قصد ما في الذمّه. (تقى القمي).

أحدهما(١): أن يقصد الغسل(٢) بأوّل جزء(٣) دخل في الماء، وهكذا(٤) إلى الآخر، فيكون حاصلًا على وجه التدرّيج(٥).

ص: ١١٢

- ١- ١. ومن فوائده عدم لزوم خلوّ البدن من الموانع والحواجب في آنٍ واحد بل المعيار خلوّ العضو الذي يشتغل برمسه عن المانع ولو كانت البقيّة ذوات المانع بخلاف الوجه الثاني . (المرعشى).
- ٢- ٢. الأحوط اختيار هذا الوجه، لكن مع بقاء التّيه بالنسبة إلى جميع الأجزاء حال انغماس تمام البدن في الماء ، لكن لا بقصد خصوص حصوله التدريجي . (عبدالله الشيرازي). \* بحيث كان المؤثّر في تحقّق الغسل الحدوث، والبقاء في غير الجزء الأخير، والحدوث فقط في خصوص الجزء الأخير. (اللكراني).
- ٣- ٣. الأحوط أن يقصد من أوّل زمان الدخول في الماء المأمور به واقعاً ويديم ذلك إلى الخروج من الماء . (الآملی).
- ٤- ٤. مع قصد بقائها على الجزئيّه إلى تمام الغسل بوصول الماء إلى جميع البدن، فالتدرّيج إنّما هو في حدوث الأجزاء، وإلاّ فهي مجتمعه الوجود في زمان حدوث الجزء الأخير. (البروجردی).
- ٥- ٥. بحيث لم يتخلّل بين آنات التغطية أزمنه تضرّ بالتوالي والتعاقب عرفاً، وإلاّ يشكّل صدق الارتماس دفعه. (جمال الدين الكلبيكانی). \* مع صدق الوحده العرفيه. (الإصطهباناتی ، الآملی). \* مع صدق الوحده العرفيه والاستمرار في القصد . (مفتی الشيعه).

والثاني : أن يقصد (١) الغسل حين (٢) استيعاب (٣) الماء تمام بدنه (٤)، وحينئذ يكون آتياً (٥)، وكلاهما صحيح (٦)، ويختلف باعتبار

ص: ١١٣

- ١- ١. ومن فوائده صونه عن وقوع الحدث في الأثناء إذ لا أثناء له . (المرعشى).
- ٢- ٢. قد عرفت أنه المتعين، وقد يكون آتياً إذا حصل غسل تمام البدن في آن واحد، وقد يكون تدريجياً إذا كان الانغسال بالتدرج تحت الماء. (الحكيم).
- ٣- ٣. لو لم يكن الاستيعاب بفعل منه وبإدخال نفسه فيه لا يكون ارتماساً. (جمال الدين الغلبيكاني).
- ٤- ٤. قد مرّ في بيان كيفية الارتماس أنّ هذا هو الأقوى، وقد عرفت هناك أنه قد يكون آتياً، وقد يستمر آناتٍ متعددة إذا احتاج استيلاء الماء على بدنه إلى تخليل شعره أو غيره . (زين الدين).
- ٥- ٥. ويمكن أن يكون له وجود بقائي ، وهو فيما إذا لم يتحقق استيلاء الماء على جميع أجزاء البدن في أول آن الارتماس، فيقصد الغسل من أول الارتماس إلى آخر زمان الاستيلاء، كما قال به صاحب الجواهر قدس سره . نعم، لو قصد في هذا الفرض الغسل بالارتماس البقائي المقارن مع وصول الماء إلى جميع أجزاء بدنه كان آتياً أيضاً. (السيستاني).
- ٦- ٦. الأحوط الجمع بينهما بأن يقصد حصول ما هو الواقع من أول الغسل إلى آخره . (حسين القمّي). \* بل يتعين الثاني، وفرض التدرج في الارتماس كما ترى. (آل ياسين). \* الأحوط أن يقصد حصول ما هو الواقع، ويكفي قصد الغسل قربه إلى الله من حين دخول الماء إلى حصول إحاطته بجميع البدن. (مهدي الشيرازي). \* ولا يترك الاحتياط بقصد ما هو الواقع من دون تعيين أحدهما، وأن تستمرّ التّيه من أول الدخول في الماء إلى حصول الرمس. (عبدالهادي الشيرازي). \* بل الظاهر البطلان في الأول. (الحكيم). \* والأولى أن يقصد الارتماس الواقعي المأمور به. (الرّفعي). \* الأحوط أن ينوى في غسله ما هو الواقع في حصوله، ويستمرّ على ذلك من أول الدخول في الماء إلى أن يتحقق انغماس تمام بدنه فيه. (الميلاني). \* أي: غسل ارتماسي قربي؛ لعدم دليل تعيّد على خصوصيه خاصّه فيه. (الفاني). \* لكنّ الأحوط الأولى اختيار الثاني . (المرعشى). \* تمنع صحّه الأول، إلّا إذا نوى الغسل الواجب عليه واستمر في تّيته إلى أن حصل الاستيعاب . (زين الدين). \* لا يُترك الاحتياط بقصد حصول ما هو الواقع، من دون التعيين من أول الغسل إلى آخره. (حسن القمّي).



١- ١. الأحوط أن يقصد الغسل الواقعى الحاصل بالارتماس من غير تعيين كونه تدريجياً أو آتياً، ناوياً له من أول زمان الولوج فى الماء، مبقياً له إلى تمام الانغسال وحصول الإحاطه التامه بجميع البدن. (الإصفهانى). \* الأحوط أن يقصد الغسل الواقعى الارتماسى الحاصل بالارتماس، من غير تعيين كونه بأحد الوجهين. (الإصطهباناتى). \* الأحوط أن يقصد التكليف الواقعى فى الارتماس من غير تعيين كونه تدريجياً أو آتياً، مع بقاء النيه ولو إجمالاً- من أول الولوج فى الماء إلى آخر إحاطته بالبدن. (السبزوارى).

### اشتراط طهاره الأعضاء حال الغسل

(مسألة ٥): يشترط في كلِّ عضو أن يكون طاهراً حين غسله (٣)، فلو كان نجساً طهره أولاً (٤)، ولا يكفي (٥) غسل واحد (٦) لرفع (٧) الخبث

ص: ١١٥

- ١- ١. بل قصد صرف ما في الذمّة من دون تعيين أحدهما. (المرعشي).
- ٢- ٢. أي انبسط القصد على الرمس التدريجي، وهذا إنّما هو إذا كان القصد موجوداً أوّل زمان الارتماس، والأمر سهل. (الفاني). \* في الانصراف تأمل بعد تباينهما بالقصد ومسبوقيه كلّ استيلاء بالتدريج. (المرعشي).
- ٣- ٣. الأظهر عدم اعتبار الطهاره، وإن كانت رعايتها أولى وأحوط. (الروحاني).
- ٤- ٤. على الأحوط. (زين الدين).
- ٥- ٥. مرّ الكلام فيه في شرائط الوضوء. (الفاني).
- ٦- ٦. كفايته لا تخلو من قوّه، إلّا إذا كان على البدن عين النجاسه. (الميلاني). \* قد مرّ الكلام في كفايته وعدمها أو التفصيل، فراجع. (المرعشي). \* تقدّم في الوضوء أنّ الأقرب الكفايه في الكرّ والجاري. (محمّد الشيرازي). \* بل يكفي مع عدم انفعال الماء. (حسن القمّي).
- ٧- ٧. الأظهر كفايته، كما مرّ. (الجواهرى). \* في الماء القليل، أمّا في الكثير مثل الكرّ والجاري فلا يبعد الكفايه. (كاشف الغطاء). \* الأظهر كفايته على تفصيل مرّ في باب الوضوء. (الخوئي).

والحدث (١)، كما مرّ في الوضوء (٢)، ولا يلزم طهاره جميع الأعضاء قبل الشروع في الغسل وإن كان أحوط (٣).

### وجوب اليقين بوصول الماء إلى البشرة

(مسألة ٦): يجب اليقين (٤) بوصول الماء إلى جميع الأعضاء، فلو كان حائل وجب رفعه، ويجب اليقين (٥) بزواله مع سبق وجوده، ومع عدم سبق وجوده يكفي الاطمئنان (٦).

ص: ١١٦

- ١-١. يكفي الغسل الواحد لرفع الخبث والحدث إذا كان في المعتصم. (زين الدين).
- ٢-٢. ومرّ أنّ الأقوى الإجزاء إذا كان الغسل بالمعتصم. (الحكيم). \* قد مرّ الكلام حول المسألة هناك. (تقي القمّي). \* ومرّ عدم اعتباره إذا كان الغسل بالمعتصم، نعم، لا ريب في أنّه أرجح. (السيستاني).
- ٣-٣. والأولى. (الكوه كمرئي).
- ٤-٤. أو الاطمئنان. (الروحاني).
- ٥-٥. أو الاطمئنان. (عبدالهادي الشيرازي).
- ٦-٦. في الاحتياج إلى خصوص الاطمئنان نظر جدّاً، كما أشرنا إليه سابقاً؛ لأنّ الأمر يدور بين الاكتفاء بصرف أصاله عدم الحائل تعديداً أو بتحصيل القطع بالوصول كما لا يخفى. (آقا ضياء). \* بل الظنّ. (عبدالهادي الشيرازي). \* لا تبعد كفايه الظنّ. (الحكيم). \* الأقوى كفايه الاطمئنان في المقامين. (أحمد الخونساري). \* مرّ الكلام فيه في شرائط الوضوء. (الفاني). \* لزوم حصول الاطمئنان فيما إذا كان لاحتماله منشأ يعتنى به العقلاء، وإلا فلا يلزم حصول الظنّ فضلاً عن الاطمئنان. (الخميني). \* لا فرق في كفايته بين سبق الوجود وعدمه. (الخوئي). \* إذا كان للشكّ منشأ عقلائي. (اللكراني).

- ١- ١. هذا إذا لم نقل بحجّيه الظن الاطمئنانى ، وإلا فلا يبقى فرق بين صورته سبق وجوده وبين عدمه ، نعم، إذا قلنا بعدم حجّيه مثل هذا الظنّ فلا بدّ وأن نقول باستقرار سيره المتشرّعه بل العقلاء على عدم اعتنائهم باحتمال الوجود بعد الفحص فى الصوره الثانيه دون الصوره الأولى . (البجنوردى). \* لا- يخفى أنّ فى فرض عدم سبق الوجود لا- حاجه إلى تحصيل الاطمئنان . (المرعشى). \* بل يكفى الظن بعدمه بعد الفحص وإن لم يكن الظنّ اطمئنائياً . (زين الدين). \* يمكن القول بكفايه الاطمئنان مطلقاً. (حسن القمى). \* بل يكفى مطلقاً \_ ولو مع سبق الوجود ومن دون فحص \_ إذا كان له منشأ عقلائى. (السيستانى).
- ٢- ٢. والظنّ بعدمه قبل الفحص. (الفيروزآبادى). \* يمكن القول بعدم وجوب الفحص اعتماداً على استصحاب عدم الحائل. (كاشف الغطاء). \* لزوم الفحص إنّما هو إذا كان التمسك عن منشأ عقلائى. (محمّد الشيرازى). \* الظاهر كفايته على الإطلاق . (تقى القمى).

(مسألة ٧): إذا شك في شيء أنه من الظاهر أو الباطن يجب غسله (١)،

ص: ١١٨

١ - ١. على الأحوط، والأقرب عدمه. (الجواهرى). \* بناءً على أنّ المكلف به أمر بسيط، والشك في تحققه وهو في وجه أى عدم جريان البراءة هنا، وإلاّ إن كان المكلف به نفس غسل الأعضاء وكان الشك في وجوب غسل شيء منه يمكن إجراء البراءة إن كانت الشبهة حكمية، بل وإن كانت موضوعية أيضاً، إلاّ بناءً على التمسك بالعام في الشبهة المصداقية ببناء خروج الباطن عن عموم غسل تمام البدن. (الفيروزآبادى). \* على الأحوط، وإن كان الأقوى عدم وجوب غسله، كما تقدّم في الوضوء. (النائنى، جمال الدين الكلبيگانی). \* بل لا يجب على الأقوى، والمسألة من الشك في التكليف، لا المكلف به. (آل ياسين). \* على الأحوط. (الكوه كمرئى، البروجردى، الشاهرودى، اللنكرانى). \* يراجع المسألة (١٥) من أفعال الوضوء. (عبدالهادهى الشيرازى). \* الأقوى عدم وجوبه، لكن لا ينبغي تركه. (الميلانى). \* على الأحوط؛ لأنّ الوجوب مبنى على أن يكون المأمور به الطهاره المعنويه النفسانيه، لانفس هذه الأفعال. وبعبارة أخرى: يكون من قبيل الشك في المحصل، وهو خلاف ظواهر الأدله. (البجنوردى). \* على الأحوط وإن كان عدم الوجوب لا يخلو من قوّه، وما ذكره من الوجه غير وجيه كغيره. (الخمينى). \* على الأحوط، ولا يبعد عدم الوجوب، كما مرّ في باب الوضوء. (الخوئى). \* فيه إشكال، نعم، هو أحوط. (الأملى). \* على الأحوط، وقد احتاط رحمه الله في الوضوء. (السبزوارى). \* على الأحوط الأولى، كما تقدّم في الوضوء. (محمّد الشيرازى). \* مقتضى استصحاب عدم كون مورد الشك من الظاهر عدم وجوب غسله، لكنّ الاحتياط بالغسل لا يترك. (تقى القمى). \* إذا كان سابقاً من الظاهر وشك في صيرورته من الباطن، وإلاّ فلا يجب. (الروحانى).

على خلاف (١) ما مرّ في غسل النجاسات (٢) حيث قلنا بعدم وجوب غسله (٣)، والفرق أنّ هناك الشكّ يرجع إلى الشكّ في تنجّسه (٤)، بخلافه

ص: ١١٩

- 
- ١ - ١. هذا الحكم مبنيّ على الاحتياط . (حسين القمّي). \* قد مرّ بعض الكلام في العاشر من المطهّرات. (الميلاني). \* على الأحوط. (حسن القمّي).
  - ٢ - ٢. تقدّم الكلام فيه. (الخوئي).
  - ٣ - ٣. مرّ التفصيل هناك. (السيستاني).
  - ٤ - ٤. أو وجوب غسله . (عبدالله الشيرازي).

هنا، حيث إنّ التكليف بالغسل معلوم (١) فيجب تحصيل اليقين (٢) بالفراغ (٣). نعم، لو كان ذلك الشيء باطناً سابقاً وشكاً في أنه صار ظاهراً

ص: ١٢٠

١- ١. ظهر الجواب عنه ومع ذلك لا- يُترك الاحتياط. (الفيروزآبادي). \* نعم، ولكنّ المعلوم وجوب غسل الظاهر، وكونه من الظاهر غير معلوم، وبعبارة أوضح: الواجب غسل ما تيقن أنه من الظاهر، والمشكوك يرجع فيه إلى البراءة، نعم، لو قلنا بأنّ التكليف في باب الطهارات الثلاث هو المفهوم المبيّن أو المعين وكلّ شكّ في شيء من أجزائها وشرائطها فهو شكّ في المحصل، والمرجع حينئذٍ بقاعده الشغل على الاحتياط. (كاشف الغطاء). \* العلم بالتكليف لا يكفي بعد تردده بين الأقل والأكثر. نعم، لو ثبت أنّ التكليف متعلّق بتحصيل الطهارة وشكّ في حصوله لو اكتفى بالأقل، ولم يغسل المشكوك فيجب الاحتياط؛ لكون الشكّ شكّاً في المحصل. (الشريعتمداري). \* مراده من الغسل تحصيل الطهارة، فالمقام من باب الشكّ في المحصل، ومتعلّق التكليف بتحصيل الأمر المعنوي وهو الطهارة، فعليه لا تتوجّه المناقشة بأنّ المقام من باب الأقل والأكثر. (المرعشي). \* بشرط أن لا- يكون مردداً بين الأقل والأكثر، وإلاّ فيكفي الإتيان بالأوّل، ولو كان الشكّ في المحصل وجب الاحتياط حينئذٍ. (السبزواري). \* بل لأنّ المكلف به هو الطهارة، والشكّ في محصلها، ولعلّ هذا هو مراد المصنّف قدس سره. (زين الدين).

٢- ٢. بمقدار ما علم التكليف به، فلا يجب غسل المشكوك. (الفاني).

٣- ٣. بل من جهة الشكّ في محصل الطهارة. (السيستاني).

أم لا ، فلسبقه بعدم الوجوب لا يجب غسله (١)؛ عملاً بالاستصحاب (٢).

### اعتبار الموالاه في غسل المبطلون و المسلوس والمستحاضه

(مسأله ٨): ما مرّ من أنّه لا تُعتبر الموالاه في الغسل الترتيبي، إنّما هو فيما عدا غسل المستحاضه و المسلوس و المبطلون (٣) فإنّه

يجب

ص: ١٢١

١ - ١. وإن كان الأولى والأحوط غسله. (الإصطهباناتي). \* هو كغيره في الاحتياط. (البروجردى). \* فيه إشكال. (الحكيم ، الآملی ، السيستاني). \* بل يجب على الأحوط . (الشاهرودي). \* لا يُترك الاحتياط بغسله . (عبدالله الشيرازي). \* الأحوط غسله. (السبزواری). \* فيه إشكال ، فلا بدّ من الاحتياط. (زين الدين).

٢ - ٢. جريان الاستصحاب لا يخلو من إشكال الإثبات ، فالأحوط في هذه الصورة أيضاً هو الاغتسال . (البجنوردی). \* لو كانت الشبهه موضوعيه، ولا- يجرى في الشبهه المفهوميه. (الشريعتمداري). \* لو كانت الشبهه موضوعيه وسلم من شبهه الإثبات أو التعليق \_ وهو محلّ تأمل \_ فإذن الأحوط غسله. (المرعشي).

٣ - ٣. إن كانت لهما فتره تسع الطهاره والصلاه فقط. (البروجردى). \* إذا كانت المبادره دخيله في وقوع الصلاه أو بعضها مع الطهاره. (الحكيم). \* في صورته تحقّق الفتره للصلاه مع الطهاره . (عبدالله الشيرازي). \* إذا لم تكن فتره تسع الطهاره والصلاه فلا- موجب للمبادره والموالاه. (الشريعتمداري). \* إن كان لهما فتره تسع الطهاره والصلاه فقط، بل مطلقاً على الأحوط. (الخميني). \* على الأحوط فيهما، وسيأتى منه عدم بطلان الغسل بالحدث الأصغر الواقع في أثناءه. (محمّد رضا الكلبيكاني). \* إن كانت لهما فتره تسع الطهاره والصلاه وكانت المبادره دخيله في وقوعهما في الفتره، وإلاّ لم تجب. (السيستاني).



فيه (١) المبادرة إليه (٢) وإلى الصلاة بعده (٣) ، من جهة خوف خروج الحدث.

## الغسل تحت المطر و نحوه

(مسألة ٩): يجوز الغسل تحت المطر وتحت الميزاب ترتيباً لا ارتماساً (٤)، نعم إذا كان نهر كبير جارياً (٥) من فوقٍ على نحو الميزاب لا يبعد جواز (٦)

ص: ١٢٢

- 
- ١- ١. عقلاً. (الفانى). \* مع عدم الفتره الواسعه، وإلاّ وجب التأخير إليها كما مرّ. (السبزواري).
  - ٢- ٢. فيما إذا كانت فتره تسع الغسل . (الجنوردي). \* فيما [لو] كانت هناك فتره تسع الصلاة مع الطهاره . (المرعشي).
  - ٣- ٣. على الأقوى، فيما إذا كانت فتره تسع الغسل والصلاه أو بعضها، وعلى الأحوط فى ما عدا ذلك . (زين الدين).
  - ٤- ٤. صدق الارتماس فى الأمطار الغزيره غير بعيد، والاحتياط حسن على كل حال. (محمّد الشيرازي).
  - ٥- ٥. بشرط صدق الارتماس عرفاً. (المرعشي).
  - ٦- ٦. إذا كان الإستيعاب بفعل منه، كما إذا وقف تحته، على وجه يستوعبه الماء دفعه قاصداً له مُريداً إيّاه. (جمال الدين الكلبيگانی).

الارتماس (١) تحته أيضاً إذا استوعب الماء جميع بدنه (٢) على نحو كونه تحت الماء.

### جواز العدول عن الارتماسى و بالعكس

(مسألة ١٠): يجوز العدول (٣) عن الترتيب (٢) إلى

ص: ١٢٣

- ١- ١. فيه إشكال. (الحائري). \* مع صدق الارتماس عرفاً لا إشكال فيه. (حسين القمى). \* صدق الارتماس بذلك محلّ تأمل بل منع. (آل ياسين). \* بشرط استناد الارتماس إليه وكونه بفعله. (الرفيعي).
- ٢- ٢. دفعه عرفيه. (محمد رضا الكلبيكاني). ٢. مشكل. (الرفيعي). \* العدول بالمعنى المذكور من الترتيبى إلى الارتماسى فى غاية الإشكال. (عبدالله الشيرازى). \* الظاهر عدم جواز العدول من الترتيبى، ولا أثر لرفع اليد عنه بعد الغسل، نعم يجوز فى العكس، والأحوط عدم العدول فيه أيضاً إذا اشتغل بالغسل على النحو الأول من النحويين المتقدمين فى المسألة الرابعة. (الخميني). \* جواز العدول عن الترتيب إلى الارتماس محلّ إشكال بل منع. نعم، الظاهر الجواز فى العكس من دون فرق بين النحويين المذكورين فى الارتماسى. (اللكراني).
- ٣- ٤. بل لا يجوز، نعم يجوز العكس. (مهدى الشيرازى). \* مشكل بخلاف العكس. (محمد رضا الكلبيكاني). \* فيه نظر، نعم يجوز العكس كما ذكره قدس سره. (حسن القمى). \* فيه تأمل. (الروحاني).

الارتماس (١) في الأثناء، وبالعكس (٢)، لكن بمعنى رفع اليد عنه (٣) والاستئناف (٤) على النحو الآخر (٥).

### جواز الارتماس بما دون الكر مع طهاره البدن، و حكم الاغتسال منه بعد ذلك

(مسألة ١١): إذا كان حوض أقل من الكر يجوز الاغتسال فيه

ص: ١٢٤

١- ١. فيه نظر أو منع. نعم، يجوز العكس كما ذكره قدس سره. (حسين القمّي). \* العدول عن الترتيب إلى الارتماس لا يخلو من إشكال. (البروجردى). \* الأحوط عدم العدول في الأثناء عن الترتيب إليه. (عبدالهادي الشيرازي). \* العدول عن الترتيب إلى الارتماس مشكل، لأن الارتماس عبارة عن تنقيه تمام البدن دفعه واحده عرفيه؛ وهذا لا يمكن حصوله مع تنقيه بعض البدن بما وقع من الترتيب قبلاً بناءً على أن كل جزء من البدن لو أجرى عليه الماء فقد نقاه في الترتيب. (البجنوردى). \* العدول من الترتيب إلى الارتماس لا يخلو من إشكال. (أحمد الخونساري). \* إن كان بالنسبة إلى خصوص ما بقي من الأعضاء فهو مشكل، ولكن لو قصد الارتماس بعنوانه الواقعي الأعم من التمام والإتمام وارتمس في الماء مرتين بالعنوان الواقعي صحّ وكفى؛ وذلك لاحتمال الفراغ بالنسبة إلى غسل الرأس والرقبة، وأن ما بقي عليه إنما هو خصوص غسل الأيمن والأيسر. (السبزواري). \* فيه نظر. نعم، لا إشكال في العكس. (محمد الشيرازي).

٢- ٢. لا يخلو من إشكال. (آل ياسين).

٣- ٣. أى رفع اليد عن الارتماس. (مفتى الشيعة).

٤- ٤. على نحو الترتيب. (مفتى الشيعة).

٥- ٥. وأما بمعنى التكميل بالنحو الآخر ففي جوازه إشكال، بل منع. (السيستاني).

بالارتماس مع طهاره البدن، لكن بعده يكون من المستعمل (١) في رفع (٢) الحدث (٣) الأكبر، فبناءً على الإشكال فيه (٤) يشكل الوضوء والغسل (٥) منه بعد ذلك (٦)، وكذا (٧) إذا قام فيه واغتسل بنحو (٨) الترتيب بحيث رجع (٩) ماء الغسل

ص: ١٢٥

١- ١. في تحديد المستعمل بما أفاده قدس سره تأمل، بل الظاهر أنّ المراد من الماء المستعمل: الماء المنفصل عن البدن الذي تحقق الغسل به. (الشاهرودي).

٢- ٢. في كونه بإطلاقه من المستعمل منع، فضلاً عما إذا كان بقدر الكرّ. (حسن القمّي، حسين القمّي).

٣- ٣. إلّا إذا كان قريباً من الكرّ. (عبدالهادي الشيرازي).

٤- ٤. مرّ عدم الإشكال فيه، بل حكمنا فيه بالكراهه، وهو يجري في مثل الكرّ أيضاً، نعم، يفترقان في الاحتياط الاستحبابي بترك الوضوء والغسل منه فإنّه يختصّ بالأقلّ من الكرّ. (السيستاني).

٥- ٥. الأقرب الجواز، والأحوط العدم. (الجواهرى). \* وقد تقدّم في الوضوء جواز رفع الحدث والخبث بالماء المستعمل. (مفتى الشيعه).

٦- ٦. قد تقدّم منّا في فصل الماء المستعمل أنّ الأحوط لزوم التجنّب عنه، وإذا انحصر الماء به جمع بين الطهاره منه والتيمّم. (زين الدين).

٧- ٧. الميزان صدق عنوان الماء المستعمل في الغسل، وبرجوع القطرات لا يتحقّق هذا العنوان. (تقى القمّي).

٨- ٨. لا يبعد الصدق بمجرّد غسل البعض. (الحكيم).

٩- ٩. مجرّد رجوع ماء الغسل فيه لا- يوجب كون الجميع مستعملاً في رفع الحدث، سيّما مع استهلاك ما رجع فيه. (الكوه كمرّئي). \* هذا غير مسلم. (الفاني). \* ولم يستهلك في غيره عرفاً. (المرعشي). \* مجرّد الرجوع لا يوجب الصدق، خصوصاً في صورته الاستهلاك. (اللكراني).

فيه (١). وأما إذا كان كراً (٢) أو أزيد فليس كذلك، نعم لا يبعد (٣) صدق

ص: ١٢٦

١- ١. وامتزج معه بحيث لم يعلم حصول الغسل من غير المستعمل ولم يكن مستهلكاً. (عبدالهادي الشيرازي). \* مجرد رجوعه فيه لا يجعله من المستعمل. (الميلاني). \* إلا إذا كان مستهلكاً فيه، كالقطرات التي تسقط في الإناء. (الشريعتمداري). \* موضوع الحكم هو الماء الذي يغتسل به من الجنابه، وأمّا الممتزج منه ومن غيره فلا بأس به ما لم يستهلك غيره فيه. (الخوئي). \* مع الانفصال عن البدن وعدم الاستهلاك فيه. (السبزواري). \* إذا كان بمقدار يصدق عرفاً استعمال المستعمل في رفع الحدث ولو بالضميمه، وإلا فلا يجرى عليه حكم المستعمل. (الروحاني).

٢- ٢. الكرية لا مدخلية لها في ذلك، واعتصام الكر لا يرتبط بهذه الجهة. (اللكراني).

٣- ٣. فيه منع. (محمّد تقي الخونساري، الأراكي). \* فيه بُعد، إلا إذا فرض نقصانه عن الكر قبل الغسل. (الكوه كمرئي). \* لا يضرّ صدقه عليه بعد ورود النصّ بجواز الاغتسال منه. (الخوئي). \* لو سلّم صدقه عليه لا يضرّ ما دام لم ينقص الماء عن حدّ الكر. (الأملي). \* إذا نقص عن الكرية بالاستعمال، وإلا فهو بعيد. (محمّد الشيرازي).

١- ١. صدقه عليه لا يضرّ مع كونه معتصماً بالكزّيّه، نعم، إن نقص عن الكزّ بكثرة الاغتسال لحقه حكمه بعده. (البروجردى). \*

لا يضرّ صدق المستعمل مع كزّيّته، إلّا أن ينقص عنها بكثرة الاغتسال، وحينئذٍ مرّ الإشكال فيه. (مهدى الشيرازى). \* فيه بُعد، بل منع. (عبدالهاده الشيرازى). \* لا أثر لصدق المستعمل بعد ما فرضنا أنّ الكزّ لا يتأثر بالاستعمال. نعم، لو نقص بالاستعمال عن الكزّيّه يأتى الإشكال السابق، لكنّه يرجع إلى الصورة الأولى، وهو خلاف الفرض. (البجنوردى). \* إذا لم يكن أزيد منه دقّه يلزم أن يجرى عليه حكم الماء المستعمل. (أحمد الخونسارى). \* لكن كزّيّته فى كلّ مرّه \_ حسب الفرض \_ مانعه من ترتّب الحكم المذكور عليه، وإلّا يسرى إلى الحياض والخزائن المعدّه للغسل ولو بلغ مأوه ما بلغ. (عبدالله الشيرازى). \* صدقه عليه غير كافٍ فى المنع لو قلنا به؛ لكون الماء عاصماً. (الفانى). \* المدار على النقص عن الكزّيّه، فيكون كالصورة الأولى بعد تحقّق النقص. (السبزوارى). \* صدقه عليه لا يضرّ مع ورود النصّ بالجواز. (الروحانى).

- ١- ١. لو سلم ذلك فكرّيته عاصمه عن الانفعال به، وجريان أحكام الغسلات بأسرها عليه. (النائني، جمال الدين الكلّبايگانی).  
\* الكرّ عاصم، إلا إذا نقص بالاستعمال. (الشريعتمداري). \* ولم ينقص عنه بالاعتسال فيه. (المرعشي). \* الكرّيه لا مدخله لها في ذلك، واعتصام الكرّ لا يرتبط بهذه الجهه. (اللكراني).
- ٢- ٢. إذا لم يكن أزيد دقّه فبالاعتسال الأوّل يخرج عن الكرّيه بل، بغسل أوّل جزء منه، فيجىء في البقيه حكم المستعمل في رفع الحدث. (آقا ضياء).
- ٣- ٣. جواز الوضوء والغسل فيه أظهر ولو قلنا بعدمه في المستعمل. (الجواهرى). \* بحيث استلزم نقصان الماء عن الكرّ ولو قليلاً، وإلا فللمنع فيه مجال. (صدرالدين الصدر). \* المدار على نقصه عن الكرّ. (الحكيم). \* تعدّدها مع بقاء الماء على كرّيته لا يوجب صدق المستعمل عليه، ولو فرض ذلك لم يكن له حكمه. (الميلاني). \* لا مانع من الغسل فيه والوضوء منه إلا إذا نقص بذلك عن الكرّ. (زين الدين). \* لا دخل للتكرار، بل المناط كونه أقلّ من الكرّ. (تقى القمى).
- ٤- ٤. وقد مرّ أن الأحوط عدمه. (الإصطهباناتي). \* خصوصاً إذا لم يتمكّن من ماء آخر. (الرفيعي).
- ٥- ٥. قد مضى الإشكال فيه. (الحائري). \* وقد مرّ الإشكال فيه، وأنّ الأحوط اجتنابه، إلا أنّ الظاهر اختصاص المنع والإشكال بخصوص المستعمل من القليل دون المعتصم مطلقاً. (آل ياسين). \* قد مرّ أنّه خلاف الاحتياط. (عبدالله الشيرازي). \* وقد مرّ أنّ الأحوط ترك الاستعمال مع وجود ماء آخر، ومع الانحصار يضمّ التيمّم أيضاً. (السبزواري).

## شرائط صحه الغسل

(مسأله ١٢): يشترط فى صحّه الغسل ما مرّ (٤) من الشرائط (٥) فى

ص: ١٢٩

- ١- ١. قد مرّ أنّ الأحوط ترك استعماله فى رفع الحدث مع التمكن من ماء آخر. (جمال الدين الكلبيگانی، الآملی).
- ٢- ٢. وقد مرّ ما هو المختار فى باب الوضوء، فراجع. (المرعشى).
- ٣- ٣. وقد تقدّم الإشكال فيه إذا كان قليلاً غير معتصم. (زين الدين).
- ٤- ٤. وقد مرّ ما هو المختار، فراجع ما يتعلّق بالمقام. (صدرالدين الصدر). \* تقدّم الكلام فى كلّ واحد منهما وما هو المختار فيها، فلا حاجة إلى الإعادة. (المرعشى).
- ٥- ٥. على التفصيل الذى مرّ منّا هناك بالنسبه إلى بعضها، فليراجع. (آل ياسين). \* وقد مرّ ما فى بعضها فى شرائط الوضوء. (عبدالهاده الشيرازى). \* مرّ تفصيلها فى الوضوء، وتلحق حرمة الارتماس بحرمة استعمال الماء فى الأثر، نعم، يفترق الغسل عن الوضوء بأمرين: الأوّل: جواز المضىّ مع الشكّ بعد التجاوز وإن كان فى الأثناء. الثانى: عدم اعتبار الموالاه فيه فى الترتيبى. (الخوئى). \* مع ما تقدّم منّا هناك، إلّا أنّ طهاره البدن شرط فى الغسل بلا إشكال. (حسن القمى) \* يظهر حكم المقام ممّا ذكرناه فى الوضوء، فراجع. (تقى القمى). \* عرفت عدم اعتبار بعض المذكورات هناك. (الروحانى). \* على كلام مرّ فى بعضها هناك، وفى بعضها الآخر هنا. (السيستانى).



الوضوء (١): من النية (٢) واستدامتها إلى الفراغ، وإطلاق الماء وطهارته، وعدم كونه ماء الغسالة، وعدم الضرر (٣) في استعماله ، وإباحته ، وإباحه ظرفه (٤) ، وعدم

ص: ١٣٠

١- ١. على ما مرّ من التفصيل في بعضها. (الميلاني).

٢- ٢. وقد مرّت نقاط التعليق هناك. (محمّد الشيرازي).

٣- ٣. أى خوف الضرر. (صدرالدين الصدر). \* في إطلاقه إشكال، بل منع ، فإنّ بعض مراتب الضرر توجب تحريم تحمّله وتحريم الفعل الذي يكون سبباً له ، ولا ريب في بطلان الغسل والوضوء إذا كان استعمال الماء فيهما سبباً لهذا النوع من الضرر . وبعضها يوجب نفى الحكم الإلزامي الذي يكون سبباً له كما هو مفاد قاعده «لا ضرر ولا ضرار»، والأقوى صحّحه الوضوء والغسل إذا كان استعمال الماء فيهما ضررياً بهذا المقدار، فإنّ قاعده نفى الضرر إنّما تنفي اللزوم، ولا تنفي الجواز . وقد ذكرنا ذلك في المسألة الثامنة عشره من مسوّغات التيمّم . (زين الدين).

٤- ٤. اشتراط إباحه الظرف وعدم كونه من الذهب والفضّه إنّما هو في صورته الانحصار، وأمّا في صورته عدم الانحصار فالظاهر صحّحه الغسل وإن كان الاغتراف حراماً. (الحائري). \* وقد مرّ التفصيل في الظرف المغصوب، وآنيه الذهب والفضّه، وفي المصّب هناك (محمّد تقي الخونساري، الأراكي). \* مع الانحصار إذا كان الغسل بالاغتراف، وكذا في الذهب والفضّه، كما تقدّم. (الكوه كمرئي). \* مع الانحصار له مطلقاً، وكذا في الذهب والفضّه. (كاشف الغطاء). \* على ما مرّ في الوضوء فيه وفي ما بعده. (الحكيم). \* حكم الغسل يظهر ممّا قرّناه في الوضوء. (الرفيعي). \* تقدّم الكلام في الظرف والمكان والمصّب في الوضوء. (الشريعتمداري). \* مرّ الكلام في جملة من تلك الشرائط في باب الوضوء، فلاحظ . (الفاني). \* على نحو ما مرّ في الوضوء، ومرّ حكم أواني الذهب والفضّه في باب الأواني. (الخميني). \* على نحو ما مرّ في الوضوء فيه وما بعده . (الآملی). \* على ما مرّ في الوضوء. (محمّد رضا الكلبيكاني). \* على ما مرّ في الوضوء ظرفاً ومصّباً ومكاناً. (السبزواري). \* مرّ تفصيل حكمه في أوّل مباحث الأواني، فليراجع . (زين الدين). \* على نحو ما مرّ في الوضوء، وكذا إباحه المكان والمصّب. (اللكراني).

---

١ - ١. على نحو ما مرّ في الوضوء، وكذا إباحه المكان والمصبّ. (البروجردى). \* قد مرّ الإشكال فيه . (عبدالله الشيرازى). \* قد مرّ التفصيل في الظرف والمصبّ والمكان في باب الوضوء، فلا نطيل الكلام بإعادته. (المرعشى).

والفضة (١)، وإباحه مكان الغسل ومصّب (٢) مائه (٣)، وطهاره البدن، وعدم ضيق (٤) الوقت (٥)، والترتيب في الترتيب، وعدم حرمة الارتماس (٦) في

ص: ١٣٢

- ١-١. تراجع المسألة الثالثة عشره من مبحث الأواني . (زين الدين).
- ٢-٢. قد تقدّم ما هو الأقوى في المصّب والآنيه. (النائني).
- ٣-٣. إذا كان نفس أفعال الوضوء تصرفاً فيه. (الكوه كمرئي). \* تقدّم ما هو الأقوى في المصّب والآنيه. (جمال الدين الكلبيگاني). \* قد مرّ الكلام في الظرف والمصّب. (الإصطهباناتي). \* تقدّم الكلام في المصّب والآنيه. (الشاهرودي). \* في المكان والمصّب إشكال، واحتياط فيهما لا- يُترك، ولاسيما في المكان، بمعنى الفضاء الذي تتحرّك فيه أعضاء الغسل، والمصّب الذي يعدّ نفس الغسل صّباً للماء فيه عرفاً، وقد تقدّم منّا هذا في شرائط الوضوء . (زين الدين).
- ٤-٤. يأتي الكلام فيه في التيمّم، ولو ضاق الوقت عن الترتيب يتعيّن الارتماسي كما مرّ، لكن لو تخلف وأتى بالترتيب يصحّ وإن عصى في تفويت الوقت. (الخميني).
- ٥-٥. عدم ضيقه ليس من الشرائط المطلقة كما مرّ . (حسين القمي). \* لكنّه إذا تخلف يكون الغسل صحيحاً، وإن تحقّق منه العصيان. (اللكراني).
- ٦-٦. وعدم الضرر في استعمال الماء كما تقدّم، ويأتي من المصنّف أيضاً قدس سره . (محمّد الشيرازي).

الارتماسى منه، كيوم الصوم، (١) وفي حال الإ- حرام (٢) والمباشرة في حال الاختيار. (٣) وما عدا الإ باحه (٤) وعدم كون الظرف (٥) من الذهب والفضة وعدم حرمة الارتماس (٦)

ص: ١٣٣

- ١- ١. على الأحوط. (الحكيم ، زين الدين).
- ٢- ٢. لحرمة تغطيه الرأس. (الفيروز آبادي).
- ٣- ٣. حكم الغسل في هذه الأمور حكم الوضوء، وقد تقدّم. (الجواهرى).
- ٤- ٤. ومثلها عدم الضرر وضيق الوقت. (كاشف الغطاء). \* تقدّم في الوضوء أنّ عدم الضرر ليس شرطاً واقعياً؛ ولذلك لو أحرز عدم الضرر ثمّ تبين خلافه فالوضوء صحيح، وقد تقدّم الكلام أيضاً في بعض فروع هذه المسألة في الوضوء ، كالإناء ومصبّ الماء ، فلا- نعيد ؛ لأنّ حكم الوضوء والغسل في هذه الأمور واحد . (البجنوردى). \* مرّ منه في الضرر ما ينافي ذلك، ومرّ منّا الاحتياط. (الخميني). \* قد مرّ اختيار صحّحه الوضوء في صورته الجهل بالضرر الموجود في الواقع، وكذا يأتى ذلك في باب التيمّم؛ فعليه لا يكون عدم الضرر من الشرائط الواقعيّة . (المرعشى).
- ٥- ٥. تقدم في الوضوء صحّته مع الجهل بالضرر وإن كان موجوداً، وسيأتى في المسألة التاسعة عشره من باب التيمّم ذلك أيضاً، فالأقوى في المقام ذلك أيضاً، فشرطيه عدم الضرر مقصوره على حال العمد والعلم. (الشريعتمدارى).
- ٦- ٦. وكذا اشتراط عدم الضرر في الجملة، ولتفصيل ذلك يرجع إلى المسألة التاسعة عشره من مسوغات التيمّم . (زين الدين).

من الشرائط واقعي (١)، لا- فرق فيها بين العمد (٢) والعلم (٣) والجهل والنسيان، بخلاف المذكورات فإن شرطيتها مقصوره على حال العمد والعلم (٤).

### فيه الغسل و كفايه الداعي إليه

(مسأله ١٣): إذا خرج من بيته بقصد الحَمَام والغسل فيه ، فاعتسل

ص: ١٣٤

- ١ - ١. ليس عدم الضرر من الشرائط الواقعيه، وتقدم بعض القيود في غيره أيضاً. (مهدى الشيرازي). \* وما عدا الضرر. (الشاهرودي). \* وأما عدم الضرر فقد عرفت الحال فيه في باب الوضوء ، فالأقوى صحّح الغسل، مع العلم بما يجوز تحمّله فضلاً عن صوره الجهل به. (الفاني). \* تقدّم تفصيل الضرر في المسأله (٣٢) من فصل الجبائر ، ويأتى أيضاً في المسأله (٩) من فصل التيمم ، وسيأتى تفصيل ضيق الوقت. (السبزواري). \* مرّ الكلام في الضرر. (حسن القمّي).
- ٢ - ٢. تقدم ذكر الفرق في اعتبار عدم الضرر في السابع من شرائط الوضوء. (الميلاني).
- ٣ - ٣. على الأحوط في بعضها ، كما تقدّم ويأتى . (محمّد الشيرازي ) .
- ٤ - ٤. والجهل بالحكم مع التقصير. (الحائري). \* لا يُترك الاحتياط في نسيان الغاصب وإن كان الأقوى الصحّح، كما تقدّم في المسأله الرابعه من شرائط الوضوء . نعم، إذا كان الغاصب ممّن لا يبالى إذا تذكّر فالأقوى البطلان . (زين الدين). \* بل في حال الجهل إذا كان ملتفتاً، بل مع الغفله إذا كانت عن تقصير . (تقى القمّي).

بالداعى الأول ، لكن كان بحيث لو قيل له حين الغمس فى الماء: ماتفعل؟ يقول: أغتسل (١) ، فغسله صحيح (٢) ، وأمّا إذا كان غافلاً بالمرّه بحيث لو قيل له: ما تفعل؟ يبقى متحيراً فغسله ليس بصحيح (٣).

### إذا شك فى اغتساله بعد الخروج من الحمام

(مسأله ١٤): إذا ذهب إلى الحمام ليغتسل ، وبعدما خرج شكّ فى أنّه اغتسل أم لا يبنى على العدم، ولو علم أنّه اغتسل لكن شكّ فى أنّه على الوجه الصحيح أم لا يبنى على الصحّه (٤).

ص: ١٣٥

- ١- ١. ولو سُئِلَ: لِمَ تفعل؟ يقول: امثالاً لأمره تعالى . (المرعى).
- ٢- ٢. مع الالتفات الفعلى . (حسين القمى). \* إذ الفعل قربى ومستند إلى اختيار الفاعل، غايه الأمر أنّه لم يخطر بباله صوره الفعل تفصيلاً حين الشروع فيه . (المرعى).
- ٣- ٣. فى إطلاقه تأمّل . (الحكيم ، محمّد الشيرازى). \* لانتفاء التيه . (مفتى الشيعة). \* إذا كان التحير من جهه عدم تأثر النفس عن الداعى الإلهى، دون ما إذا كان من جهه عارض كخوف أو نحوه. (السيستانى).
- ٤- ٤. إلّا- إذا شكّ فى أصل التيه، أو علم بغفلته حال العمل . (حسين القمى). \* لو رجع شكّه إلى أصل إتيان الفعل، كما لو شكّ فى وجود الحاجب على البشره فإنّ مرجع شكّه إلى وصول الماء على البشره، فالظاهر عدم جريان قاعده الفراغ، فاللازم حينئذ غسل مورد الشكّ. (الخونسارى). \* بشرط احتمال الالتفات حين العمل، وأن لا- يكون الشك فى أصل العمل. (المرعى). \* مع احتمال الالتفات حين العمل على الأحوط. (حسن القمى).

(مسأله ١٥): إذا اغتسل (١) باعتقاد سعه الوقت فتبين ضيقه، وأنَّ وظيفته كانت هو التيمم (٢): فإن كان على وجه الداعي (٣) يكون

ص: ١٣٦

١- ١. تقدّم ما يشبه ذلك، فراجع. (صدرالدين الصدر).

٢- ٢. صحّ غسله إن أدرك من الوقت، وإلاّ يبطل، نعم، لو اغتسل بقصد الطهارة من الجنابه حتى يصلّي بعدها فيصحّ غسله مطلقاً. (مفتى الشيعة).

٣- ٣. أى الغسل لمّا ضاق وقته بحيث يكون سعه الوقت داعياً إلى الغسل المطلق، لا أنّه إن كان الوقت مضيقاً [قال: ما كنت غاسلاً. (الفيروز آبادي). \* لو اغتسل امتثالاً للأمر المتعلّق بما ضاق وقته فالبطلان مطلقاً هو الأقوى، كما تقدّم. (النائني، جمال الدين الكلبيگاني). \* بأن كان المقصود هو امتثال الأمر الفعلي. (حسين القمّي). \* تقدم الكلام فيه. (الكوه كمرئي). \* لو اغتسل بداعي الأمر الغيري لمّا ضاق وقته فالصحّ مشكّله مطلقاً. (الإصطهباناتي). \* الظاهر البطلان في هذه الصورة أيضاً. (مهدي الشيرازي). \* إذا لم يكن قصده خصوص امتثال أمر هذه الصلاة، وإلاّ فالأقوى البطلان. (عبدالله الشيرازي). \* بأن يكون المقصود امتثال الأمر الفعلي في حقّه، فالعمل صحيح وإن أخطأ في التطبيق. (المرعشي). \* إذا قصد الكون على الطهارة لله، وكان داعيه على ذلك امتثال أمر الصلاة على نحو الداعي على الداعي، وإلاّ فمشكل. (محمّد رضا الكلبيگاني). \* بأن قصد الأمر المتوجّه إليه بالفعل، وإن تخيل أنّه الناشئ من الأمر بالمؤقت. (زين الدين). \* لا وقع لهذا التفصيل، والحق أنّه بناءً على القول بالتخيير عند ضيق الوقت عن استعمال الماء بين التيمم والصلاة في الوقت، وبين أن يغتسل ويقضى الصلاة خارج الوقت كما هو الأقوى يصحّ الغسل في الفرضين، وبناءً على تعيّن التيمم لا يصحّ كذلك. (الروحاني).

- ١ - ١. الأقوى هو البطلان مطلقاً إذا كان الداعى إليه امتثال الأمر بالصلاه التى ضاق وقتها، إلا إذا كان الوقت باقياً بعده بمقدار ركعه. (البروجردى). \* إن كان من باب الخطأ فى التطبيق، كما لعلّه المراد. (عبدالهادهى الشيرازى). \* إذا كان بقصد غايه من الغايات الأخر. (الشاهرودى). \* لا فرق بين الداعى والتقييد: فإن كان فى البين أمر واقعاً أو ملاك واقعى غير ما زعم، فالظاهر صحّه الغسل مطلقاً، وإلا فلا يجوز مطلقاً. (الآملى). \* إن كان لأجل سائر الغايات، أو أمره الفعلى. (السبزوارى).
- ٢ - ٢. يكون الغسل لما ضاق وقته واقعاً بشرط سعه الوقت، بحيث إن لم يكن موسّعاً [قال: (ما أنا بغاسل)]. (الفيروزآبادى). \* أى التقييد بالأمر بالغسل الذى يستلزمه الأمر بالصلاه، والأقوى أيضاً الصحّه مع حصول قصد القرّبه وإن لم يكن فى المورد أمر، ولكنّ ملاك الأمر كافٍ فى باب التراحم. (كاشف الغطاء). \* قد مرّ فى باب الوضوء أنّه لا تأثير للتقييد فى البطلان بعد كون الفعل ذا مصلحه وصادراً عن فاعله مع التقرب إلى الله تعالى، فلا إشكال فى الصحّه إلا أن يؤول التقييد إلى عدم قصد العباده على ذلك التقدير؛ فعليه لا. إشكال فيما أفاده قدس سره. (المرعشى). \* لا يبعد أن لا يكون للتقييد أثر فى أمثال المقام. (الخوئى).



١- ١. تقدّم أنّ الأقرب الصّحّه مع حصول القربه. (الجواهرى). \* بل يبطل مطلقاً، كما مرّ في الوضوء إذا جاء به بقصد ما ضاق وقته، وإلاّ صحّ على الأصحّ. (آل ياسين). \* بل صحيح أيضاً، لكنّ الاحتياط لا ينبغي تركه. (الميلاني). \* الغسل واجد للملاك، ومحبوب بالفرض، وصدوره بوجه قربى عبادى، ولا يعتبر في باب العباده أزيد من ذلك، فالغسل صحيح حتى في صورته التقييد. وتقدّم الكلام في نظيره في الوضوء. (الشريعتمدارى). \* بل هو صحيح؛ لعدم تأثير التقييد في البطالان. (الفانى). \* الظاهر صحّته مع التقييد أيضاً، إلاّ أن يرجع إلى عدم قصد الغسل الراجح في نفسه. (الخمينى). \* فيه نظر. (حسن القمى). \* مرّ أنّ التقييد لا يضرّ بالصّحّه في أمثال المقام. (السيستانى). \* الظاهر الصّحّه في هذه الصوره أيضاً. (اللكراني).

- ١- ١. إن لم نحكم بطلانه . (حسين القمّي ، حسن القمّي). \* الأقوى بطلان الصلاة. (الرفيعي)
- ٢- ٢. الأقرب وجوب الإعادة. (الجواهري). \* فلا يُترك الاحتياط. (الفيروز آبادي). \* بل الأقوى بطلانها؛ لعدم شمول الدليل لمثله الموجب لجواز البدار حتّى مع طروء الاختيار واقعاً، فتدبّر. (آقا ضياء). \* بل الأقوى عدم صحّتهما. (الكوه كمرئي). \* يمكن القول بالصّحّه؛ نظراً إلى تحقّق العجز ولو من جهة اعتقاد ضيق الوقت، نظير من تيمّم باعتقاد عدم الماء ثمّ بان الماء في رحله. (كاشف الغطاء). \* الأقوى لزوم إعادته الصلاة. (جمال الدين الكلّيايگاني). \* أقواه بطلانها مع التّبين في الوقت. (مهدي الشيرازي). \* الأقوى عدم صحّتها. (الشاهرودي). \* عدم الصّحّه هو الوجه. (الرفيعي). \* الأقوى بطلانها. (الميلاني ، الخميني). \* لا- إشكال في بطلان كليهما ؛ لأنّ مشروعيّة التيمّم منوطه بالضيق الواقعي، لا- اعتقاد الضيق . (البجنوردي). \* بل الأقوى بطلانها . (عبدالله الشيرازي). \* والظاهر البطلان. (الشريعتمداري). \* بل منع. (الفاني). \* الأقوى البطلان . (المرعشي). \* لا ينبغي الإشكال في بطلانه وبطلان صلاته. (الخوئي). \* والظاهر هو البطلان ، وسيأتى منه قدس سره ذلك أيضاً في المسألة (٢٤) من فصل التيمّم. (السبزواري). \* الظاهر بطلان التيمّم والصلاة . (زين الدين). \* والأقوى هو البطلان . (تقي القمّي). \* لا إشكال في بطلان التيمّم والصلاة جميعاً . (الروحاني).

(مسألة ١٦): إذا كان من قصده عدم إعطاء الأجره للحمامي فغسله باطل (١)، وكذا إذا كان بناؤه على النسيئه من غير إحراز (٢).  
رضا الحمامي

ص: ١٤٠

---

١ - ١. في إطلاقه تأمّل. (الحكيم). \* إذا كانت إباحه التصرف منوطه بالإعطاء أو كان مفاد المعامله الإباحه المشروطه بالتزام المتصرف إعطاء الأجره، وفي غير هاتين، الحكم بالبطلان لا يخلو من تأمّل، فمنه يظهر عدم استقامه الإطلاق في كلامه قدس سره. (المرعشي). \* في إطلاقه إشكال، وللمسألة صور. (تقى القمي). \* وكذا إذا كان بناؤه إعطاء الأجره من الأموال المحرّمه، وكذا لو طهر مخرج الماء بماء خزينه الحميم مع الشكّ في رضا صاحب الحمام. (مفتي الشيعه). \* محلّ الكلام ما هو المتعارف من الإباحه المشروطه بإعطاء النقد المعين. (السيستاني).

٢ - ٢. إلّا مع البناء على استرضائه لتحقق قصد القربه. (الفيروز آبادي).

بذلك (١)، وإن استرضاه (٢) بعد الغسل (٣)، ولو كان بناؤه هما (٤) على النسيئه، ولكن كان بانياً على عدم إعطاء الأجره، أو على إعطاء الفلوس الحرام ففي صحته إشكال (٥).

ص: ١٤١

- ١- ١. المناط رضاه واقعاً، ولا مدخلية للإحراز. (محمد الشيرازي).
- ٢- ٢. في البطلان إذا تعقبه الرضا تأمل. (الجواهري).
- ٣- ٣. بناءً على عدم صحه الفضولي في نظائر المقام بعد تحقق قصد القربة في الغسل، وفيه بحث. (السبزواري).
- ٤- ٤. الأقوى الصحه لو لم يكن الإعطاء من مقومات المعامله بل من أحكامها، فصحه المعامله فيما نحن فيه: إن كانت إجاره بأن يجعل المتصرف الأجره في ذمته، أو كانت إباحه مضمونه بالعوض، وبطلانها حيث لم يكن شيء منهما. (المرعشي).
- ٥- ٥. أقربه العدم. (الجواهري). \* الأظهر الصحه. (الفيروز آبادي). \* الأقوى صحته بعد كون مبنى نوع هذه المعاملات على الشراء بما في الذمه، وإعطائهم العين بعنوان الوفاء. (آقا ضياء). \* الظاهر الصحه فيهما مع ثبوت الرضا الفعلي. (حسين القمي). \* أقربه البطلان؛ لعدم رضا المالك بأصل المعامله بتلك الصورة. (كاشف الغطاء). \* لا إشكال في عدم صحته. (جمال الدين الكلايگانی). \* لا- تبعد الصحه. (الحكيم). \* فالأحوط إن لم يكن أقوى عدم الاكتفاء بهذا الغسل. (الشاهرودي). \* لا تبعد الصحه في هذه الصورة؛ لأن المعامله تمت ببنائها على النسيئه، وعدم الالتزام بالوفاء لا يضّر بصحتها. نعم، لو كان في هذه الصورة أيضاً إباحه دخول الحمام مثلاً لمن يعطى (كذا) بعد ستة أشهر فلا يجوز الدخول لمن يبنى على عدم الإعطاء، وأما لو بنى على إعطاء المال الحرام فلا- بأس به إذا كانت الإباحه لمن يعطى، سواء كان حلالاً- أم حراماً. نعم لو كان إجارة أو بيعاً وجعل المال الحرام عوضاً، أو كان بناؤه على إعطاء العوض من الحرام فيكون في حكم عدم الإعطاء. (البجنوردي). \* الأقوى الصحه في هذا الفرض، وضابط الصحه خروج الإعطاء عن حقيقه المعامله، وكونه من أحكامها، كما لو كان في المثال إجاره في الذمه أو إباحه بالضمان، ومنه يعلم ضابط البطلان. (الشريعتمداري). \* لا يبعد القول بالصحه؛ لإمكان التقاص، أو تبرع الغير له، أو إجباره الحاكم بالإعطاء أو الحلول في تركته وأداء الورثه منها، وهذا المقدار كافٍ في الصحه. (الفاني). \* الظاهر الصحه فيهما، بل في بعض فروض الفرضين المتقدمين لا- تخلو من وجه. (الخميني). \* أظهره عدم الصحه، مع عدم إحراز الرضا. (الخوئي). \* الأحوط البطلان. (السبزواري). \* لا يبعد عدم الصحه، لعدم إحراز الرضا. (زين الدين). \* الظاهر الصحه فيهما مع العلم بالرضا الفعلي. (حسن القمي). \* أظهره الصحه فيما يكون الإعطاء وفاءً لما في الذمه. (تقي القمي). \* بل الحكم بالبطلان لا يخلو من قوه. (مفتي الشيعه). \* الأظهر البطلان مع عدم إحراز الرضا. (السيستاني).



(مسأله ١٧): إذا كان ماء الحمام مباحاً لكن سُيِّخَنَ بالحطب المغصوب لا مانع من الغسل فيه؛ لأنَّ صاحب الحطب يستحقَّ عوض حطبه، ولا يصير شريكاً في الماء (١)، ولا صاحب حقِّ فيه.

### الغسل في الأحواض الموقوفة

(مسأله ١٨): الغسل في حوض المدرسه (٢) لغير أهله مشكل، بل غير صحيح (٣)، بل وكذا لأهله (٤)،

ص: ١٤٣

- ١- ١. لا يخلو من إشكال. (أحمد الخونساري).
- ٢- ٢. أى إذا كان ماء الحوض وقفاً لأهلها. (الميلاني).
- ٣- ٣. على الأحوط. (عبدالهادي الشيرازي). \* لا يبعد الصحه. (أحمد الخونساري). \* إذا كان مزاحماً لأهله، أو مفسداً للماء. (الفاني).
- ٤- ٤. الظاهر الصحه؛ للبناء من الواقفين على انتفاعهم به وسيرتهم \_ أى أهل العلم \_ عليه. (الفيروزآبادي). \* الظاهر جواز اغتسال أهلها فيه، إلّا- إذا علم منع الواقف عنه. (النائني، جمال الدين الكلبيگاني). \* لا إشكال فيه لأهله. (الإصفهاني). \* الظاهر عدم الإشكال لأهله، إلّا- إذا علم المنع. (محمّد تقى الخونساري، الأراكي). \* الأقوى الجواز لأهله. (عبدالهادي الشيرازي). \* إذا علم منع الواقف عنه، بل وإن احتمل احتمالاً عقلياً. (الشاهرودي). \* الظاهر الجواز لهم، إلّا مع العلم أو ما في حكم العلم بعدم رضا الواقف. (الرفيعي). \* الظاهر صحه اغتسالهم ما لم يكن ممنوعاً عنه فى أصل الوقف، أو منع عنه المتولّى لمصلحه الوقف. (الميلاني). \* الظاهر أنّه لا- إشكال لأهلها. (عبدالله الشيرازي). \* الأقوى جوازه لهم. (الفاني). \* إذا كانت المدرسه وقفاً وكان الاغتسال لأهلها فيها من التصرفات المتعارفه فالظاهر أنّه لا بأس به. (الخوئي). \* لا إشكال لأهله على الظاهر. (محمّد رضا الكلبيگاني). \* مع عدم قرينه معتبره شرعاً على الجواز. (السزواري). \* إذا كان الاغتسال فى الحوض من التصرفات المتعارفه فى المدرسه الموقوفه فالظاهر أنّه لا مانع منه للموقوف عليهم، إلّا أن يعلم منع الواقف منه، أو يحتمل ذلك احتمالاً عقلياً. (زين الدين). \* لا إشكال لأهل المدرسه، إلّا إذا علم الخصوصيه. (محمّد الشيرازي). \* نعم، إذا كان الاغتسال فيه لأهلها من التصرفات المتعارفه جاز. (مفتى الشيعة).

١ - ١. ولو من ظاهر الحال وجريان العمل على الاغتسال فيه. (آل ياسين). \* ولو بالسيره وجريان العاده. (الكوه كَمَرْنِي). \* أو كانت سيره كاشفه عن سعه دائره الوقف. (صدرالدين الصدر). \* ولو من جهه تعارفه عند أهله. (الخميني). \* من جريان السيره والعاده، أو إطلاق كلام الواقف أو نحوهما من الكواشف عن العموم في الموردين. (المرعشي). \* ولو من جهه كونه متعارفاً على وجه يكشف عن حقهم. (حسن القمي). \* أو اطمئن من جهه جريان العاده بذلك أو غيره. (اللكراني).

(مسألة ١٩): الماء الذي يسبّلونه يشكل (٣) الوضوء والغسل منه ، إلّا مع العلم (٤) بعموم الإذن.

ص: ١٤٥

١ - ١. وإباحة الولي. (الحكيم). \* أو قامت سيره عملته، أو كان ظهور بحسب العرف والعاده. (البجنوردی). \* ولو من إطلاق عبارته الوقف، أو جريان العاده والسيره. (الشریعتمداری). \* ولو من جهه جريان العاده باغتسال أهله أو غيرهم فيه من دون منع أحد. (السیستانی).

٢ - ٢. ولو من جهه كونه متعارفاً على وجه يكشف عن حقهم. (حسین القمّي). \* ولو بجريان العاده والسيره. (الروحانی).  
٣ - ٣. بل يمنع. (زين الدين).

٤ - ٤. الحاصل بإحدى الكواشف المذكوره في الحاشيه السابقه، وإلا فلا يجوز بلا إشكال. نعم، قد تقوم قرينه على الجواز، كأن كان الماء المسبّل مدّخراً للشرب بوصف البروده، كما في البرك المعموله في البلاد الحارّه \_ كبلدتنا قمّ المشرفه \_ فحينئذٍ لو زالت البروده عنه لكان احتمال الجواز حينئذٍ قوياً، ولكنّ الأحوط الترك. (المرعشي).



(مسأله ٢٠): الغسل بالمتنر الغصبى باطل (١).

ص: ١٤٦

١ - ١. الأقرب الصّحّه. (الجواهرى). \* إذا تحرّك بنفس أفعاله لا- مطلقاً. (النائنى جمال الدين الكلپايگانى). \* إذا كان موجباً لحركته أو التصرّف فيه بوجه آخر، وإلا فلا وجه لبطلانه، خصوصاً على ما اخترناه من كفايه مجرّد إيصال الماء إلى المحلّ، فإنّه غير مستلزم للتصرّف فى الغصب، بل التصرّف المزبور مقدّمه أحياناً، خصوصاً على الترتّب المعروف. (آقا ضياء). \* فيه تأمل. (الإصفهاني). \* فيما إذا اتّحد أفعاله الغسلية مع تصرفاته الغصبية. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكى). \* إذا كان نفس أفعال الغسل تصرّفاً فيه، أو استلزم ذلك مع انحصار الغسل بهذه الكيفيه. (الكوه كمرئى). \* فى إطلاقه تأمل، بل منع. (صدرالدين الصدر). \* محلّ نظر، بل الأقرب الصّحّه إذا لم يتوقّف الغسل عليه ولو لوجود ناظر محترم. (كاشف الغطاء). \* على إطلاقه ممنوع، بل إذا تحقق التصرف فيه بنفس أفعاله وكان متّحداً معها، وإن كان ما فى المتن أحوط. (الإصطهباناتى). \* بل صحيح على الأقوى. (عبدالهاده الشيرازى). \* فيه إشكال، أو منع. (الحكيم، حسن القمى). \* إذا تحرّك بنفس أفعاله. (الشاهرودى). \* إذا صدق التصرف فيه على أفعال الغسل. (الرفيعى). \* بل صحيح ما لم يكن الاغتسال من وراء المتنر، ونحو ذلك ممّا يتّحد مع التصرف فى الغصب. (الميلانى). \* إذا كان سبباً للتصرف فى المتنر، بمعنى أنّ إجراء الماء على البدن كان علّه للغصب، وإلا فلا وجه للبطلان، والمسأله ليست من باب الاجتماع؛ لأنّ كلّ واحدٍ من الغصب والغسل فى هذا المورد ليس مشخّصاً للآخر، بل هما متقارنان، كالصلاه والنظر الى الأجنبيّه. (البجنوردى). \* إذا كان نفس الغسل تحريكاً وتصرفاً بالنسبه إليه. (عبدالله الشيرازى). \* إذا كان علّه تامه للتصرف فى المتنر أو متّحداً معه. (الشريعتمدارى). \* الأظهر الصّحّه. (الفانى). \* بل صحيح. (الخمينى، الروحانى، السيستانى، اللكرانى). \* إذا عدّت أفعال الغسل متّحده معه وتصرفاً فيه، أو كانت مستلزمه له مع انحصار الغسل بهذا النحو. (المرعشى). \* فيه إشكال، والصّحّه أظهر. (الخوئى). \* فيه إشكال. (الآملى). \* نعم، لو ارتمس فى الماء ويصبر فيه فى الجملة حتى تسكن حركه الماء المحيط بالمتنر، فيغتسل ببقائه فى الماء مرتمساً فالظاهر الصّحّه حينئذ. (السبزوارى). \* يشكل ذلك، ولا يترك الاحتياط. (زين الدين). \* على الأحوط، ومقتضى الصّناعه هى الصّحّه. (تقى القمى). \* إذا كان وصول الماء إلى البشره موجباً للتصرّف فيه، أو متّحداً معه بأن تتّحد أفعاله الغسلية مع تصرفاته الغصبية، ولكنّ فرض الاتّحاد محلّ تأمل. (مفتى الشيعه).



( مسأله ٢١): ماء غسل المرأة (١) من الجنابه والحيض والنفاس (٢) وكذا أجره تسخينه إذا احتاج إليه على زوجها (٣) على الأظهر (٤) ؛ لأنه يعدّ

ص: ١٤٨

- 
- ١- ١. سواء كانت مثريه أم فقيره . (المرعشى).
  - ٢- ٢. فيه إشكال . ( زين الدين ) .
  - ٣- ٣. على الأحوط . (عبدالله الشيرازى).
  - ٤- ٤. إطلاقه مبنى على الاحتياط . (حسين القمى). \* بل الأحوط. (عبدالهاده الشيرازى). \* فيه منع، والتعليل عليل. (الحكيم).  
\* بل على الأحوط. (الميلانى). \* بل الأظهر مراعاة الاحتياط من الطرفين بالتراضى. (أحمد الخونسارى). \* فى الجنابه، وعلى الأحوط فى غيرها . (المرعشى). \* فيه إشكال، بل منع. (الخوئى).

## اغْتِسَالُ الصَّائِمِ بِالْأَرْتِمَاسِ نَسِيَانًا أَوْ عَمْدًا

(مسألة ٢٢): إذا اغتسل المجنب في شهر رمضان ، أو صوم غيره (٣) أو في حال الإحرام ارتماساً نسياناً لا يبطل صومه ولا غسله، وإن كان متعمداً بطلاً معاً (٤)، ولكن لا يبطل

ص: ١٤٩

١- ١. التعليل في غير الجنابه محل اشكال . (المرعشى).

٢- ٢. خصوصاً في غسلها من الجنابه . (مفتى الشيعة).

٣- ٣. يعنى الواجب المعين، ولتفصيل المجمل من هذه المسألة تراجع المسألة الثالثة والأربعون وما بعدها من فصل المفطرات في كتاب الصوم . (زين الدين).

٤- ٤. الأقرب صحتهما معاً. (الجواهرى). \* أى فيما كان الإفطار محرماً . (حسين القمى). \* على تفصيل يأتي في الصوم. (آل ياسين). \* على الأحوط، لكن فيما كان الإفطار حراماً، وإلّا صحّ الغسل. (مهدى الشيرازى). \* على الأحوط في صومه. (عبدالهاده الشيرازى). \* على الأحوط إذا كان الإفطار حراماً. (الحكيم، حسن القمى). \* على القول بمفطريه الارتماس، وإلّا بطل الغسل فقط، وإنّما ذلك فيما يحرم فيه الإفطار، وإلّا فلا مانع من صحّته. (الميلانى). \* فى الصوم الذى لا يجوز الإفطار فيه، وإلّا فلا وجه لبطلان الغسل . (البجنوردى). \* بناءً على مبطلية الارتماس ، وإلّا فالغسل وحده باطل . (عبدالله الشيرازى). \* الأظهر عدم بطلان الصوم بالارتماس. (الفانى). \* فى صوم شهر رمضان أو واجب معين، وأمّا فى غيرهما فلا يبطل غسله. (الخمينى). \* فيه نظر فى صورتى صوم شهر رمضان وتعين الواجب . (المرعشى). \* هذا إذا كان الصوم واجباً معيناً، وإلّا بطل الصوم خاصّه. (الخوئى). \* فيما إذا حرم الإفطار، وأمّا فى غير ذلك كالصوم المستحب وقضاء شهر رمضان قبل الزوال ونحو ذلك صحّ الغسل. (محمّد الشيرازى). \* إن كان الصوم واجباً معيناً . (تقى القمى). \* فى الصوم الواجب المعين ، وفى غيره بطل الصوم خاصّه على القول بمفطريه الارتماس، وإلّا فلا يبطل هو أيضاً . (الروحانى). \* بطلان الصوم مبنى على مفطريه الارتماس، وبطلان الغسل يختصّ بموارد حرمة الارتماس. (السيستانى). \* على الأحوط فيهما. (اللكرنانى).

إِ حرامه (١) و إن كان آثماً، وربّما يقال (٢): لو

ص: ١٥٠

---

١- ١. بناءً على كون التغطية محرّمه نفسيّه كما هو المختار . (المرعشى).

٢- ٢. وله وجه ؛ لأنّ حرمة إيجاد المفطرات ولو بعد الإفطار فى شهر رمضان إنّما هو لهتك احترامه، ولا يصدق الهتك على الخروج من الماء ، ومع الشكّ فى الصدق فالمرجع أصالة البراءة. (السبزواری).

نوى الغسل حال الخروج من الماء صحّ غسله (١) ، وهو فى صوم رمضان مشكل (٢)؛ لحرمة إتيان (٣) المفطر (٤) فيه بعد البطلان أيضاً، فخروجه (٥) من الماء أيضاً حرام (٦) كمكثته تحت الماء، بل يمكن

ص: ١٥١

- ١- ١. وهو الأقوى مطلقاً، وما ذكره من التعليل كما ترى. (آل ياسين). \* وهو الأقوى. (محمّد رضا الكلبيكاني). \* بناءً على كفايته فى تحقق الغسل، وقد مرّ الإشكال فيها. (السيستاني).
- ٢- ٢. حال الخروج من الماء بناءً على حرمة مطلق كونه تحت الماء كحال الخروج من الأرض المغصوبه للمتوسّط فيها، والأظهر صحّحه العباده معه. (الحائري). \* حاله حال من توسّط أرضاً مغصوبه، وصحّحه العباده فى مثله غير بعيد. (كاشف الغطاء). \* والأظهر الصحّحه مطلقاً. (النائنى ، جمال الدين الكلبيكاني).
- ٣- ٣. إن قلنا بصحّحه الغسل بتحريك البدن تحت الماء فللصحّحه وجه قوى، وأمّا فى غير شهر رمضان فالصحّحه فيه أوجه . (حسين القمى). \* بل للاحتمال الثانى إن قلنا به. (الفانى). \* إن قلنا بصحّحه الغسل بتحريك البدن تحت الماء فللصحّحه وجه قوى، وفى غير رمضان فللصحّحه فيه وجه، والفرق بين التوبه وعدمها مشكل. (حسن القمى).
- ٤- ٤. يأتى الكلام حولها فى محلّه. (السيستاني).
- ٥- ٥. يمكن منع حرمة الخروج. (صدرالدين الصدر).
- ٦- ٦. الظاهر عدم الحرمة. (الشاهرودى). \* مع أنّ الغسل حال الخروج لا يوجب تحقّق الارتماس. (اللكراني).

أن يقال (١): إن الارتماس فعل واحد مركب (٢) من الغمس والخروج فكّله حرام، وعليه يشكل في غير (٣) شهر رمضان (٤).

ص: ١٥٢

- ١- ١. وهذا بعيد جداً. (الحائري). \* وهذا بعيد، فالأظهر الصحّة في صوم غير رمضان في حال الخروج، بل في حال المكث بعد الدخول. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكى). \* لا وجه له. (الكوه كمرئى). \* ولكنّه ممنوع. (عبدالهاده الشيرازى ، السيستانى). \* لكنّه ضعيف. (الحكيم، الخمينى ، الروحانى). \* ولكن لا- يعبأ به، والمعيار في الارتماس ما تقدّم، فالخروج متأخر عن الارتماس زماناً ورتبه. (المرعشى). \* ولكنّ ضعفه واضح. (الأملى). \* ولكنّه ممنوع ، وقد علّل رحمه الله البطلان بغير ذلك . راجع المسأله (٤٤) من كتاب الصوم. (السبزوارى). \* وضعفه واضح. (زين الدين). \* ولكنّه في غايه الضعف . (تقى القمى).
- ٢- ٢. بعيد، سيّما إذا كان بينهما فصل معتدّ به، مع أنّ كونه فعلاً واحداً لا يوجب صدق إفطار الصوم على مرتبه البقاء ، نعم، بناءً على حرمة يضرّ الوحده لصحّه الغسل مطلقاً . (عبدالله الشيرازى).
- ٣- ٣. لا إشكال فيه أصلاً وصحّ غسله، تاب أم لا. (الشاهرودى).
- ٤- ٤. ولكنّ الأقوى فيه الصحّه، لا سيما والقول المذكور لا شاهد له. (الميلانى). \* والأقوى فيه الصحّه . (الشريعتمدارى).

- ١- ١. لا إشكال فيه من هذه الجهة، فإنّ كونه فعلاً واحداً لا يوجب صدق إفطار الصوم على بقائه. (البروجردى).
- ٢- ٢. بناءً على بطلان الغسل أو الإشكال فيه حال الخروج لافائده للتوبه؛ لأنّ المورد ليس من مواردّها. (صدرالدين الصدر).
- ٣- ٣. لا دليل على كون التوبه مؤثّره فى رفع المبعوضيّة المتأخّره. (تقى القمّى).
- ٤- ٤. تأثير التوبه فى الصّحّه لو لم نقل بها بدونها فى غايه الإشكال. (حسين القمّى). \* فى الصّحّه إشكال. (عبدالهادى الشيرازى). \* لا يُترك الاحتياط بإعادته. (الميلانى). \* مشكل، والأقوى عدم تأثير التوبه فى الصّحّه لو لم نلتزم بالصّحّه بدونها. (أحمد الخونسارى). \* تقدّم الإشكال فيه. (الخوئى). \* فيه تأمل. (محمّد الشيرازى).



١ - ١. لم يثبت استحباب جملة منها، لكن لا- بأس بإتيانها رجاءً. (البروجردى). \* لم أظفر على نصّ فى جملة منها. (مهدي الشيرازى). \* ثبوت بعضها يتوقف على قاعده التسامح، ولم تثبت عندنا، فاللازم الإتيان برجاء المطلق. (الحكيم). \* فى استفاده استحباب بعضها ولو بالتشبه بقاعده التسامح محلّ تأمل، ولكن لا مانع من الإتيان بها رجاءً. (الشاهرودى). \* الأولى أن يؤتى بها برجاء المطلق، لا- بعنوان الورد، فإنّ بعضها ممّا لم ينصّ عليه. (الميلانى). \* بعضها محلّ تأمل. (الخمينى). \* ما قيل باستحبابه أكثر ممّا ذكره، منها: الإسراع فى الإتيان به، ومنها: طلب ماء ومكان وزمان لا ارتياب ولا شبهه بدوّه فيها، كشبهه إضافة الماء ونجاسته وحرمة وغصبيّته، ومنها: الغسل بالماء الفرات، أى العذب، ومنها: الغسل بماء الفرات، وأفضله فى نهر، ومنها: إرخاء الشفتين والأنثيين وحلقه الدبر، ومنها: إفراج الأصابع، ومنها: غسل الرأس والرقبة باليد اليمنى، ومنها: الاتّزار فى حال الارتماس للغسل، ومنها: ائتمان شخص فيما لا يرى من بدنه كظهره لأن يخبره إن لم يصل ماء الغسل به، إلى غير ذلك، والأظهر أن أكثر ما ذكره وما أضفنا عليه \_ مع الغضّ عن المناقشه فى سندها \_ محموله على الإرشاد، ثم الأقوى عدم اختصاص أكثر هذه الأمور بالجنابه فقط، بل تثبت فى غيرها من الأغسال. (المرعشى). \* استشكل فى استحباب جملة منها، لكن لا بأس بإتيانها رجاءً. (محمّد رضا الكلبايگانى). \* يؤتى بها رجاءً؛ لعدم ثبوت استحباب بعضها. (السبزوارى). \* يؤتى بها برجاء المطلق. (زين الدين). \* لم يثبت استحباب جميعها، فالأولى الإتيان بها رجاءً. (الروحانى). \* ذكرها جماعة من العلماء، لكن لم يثبت جملة منها، كالسادس والسابع والعاشر، فالأولى إتيانها رجاءً. (مفتى الشيعه). \* بعضها غير ثابت، فينبغى إتيانها رجاءً. (اللكراني).

- 
- ١-١. استحباب بعض ما ذكر مع الخصوصيات المذكورة محلّ تأمل، فيأتي بها رجاء. (حسن القمّي).
  - ٢-٢. في استحبابه نظر. (الفاني). \* الظاهر أنّه وما بعده إرشادي. (المرعشي). \* فيما إذا كانت الجناحه بالإنزال. (اللكراني).
  - ٣-٣. ويختصّ بالرجل على الأقوى. (زين الدين).

الثاني: غسل اليدين ثلاثاً (١) إلى المرفقين، أو إلى نصف الذراع، أو إلى الزندين، من غير فرق بين الارتماسي والترتيبى (٢).

الثالث: المضمضه والاستنشاق بعد غسل اليدين ثلاث مرّات، ويكفى مرّه أيضاً.

الرابع: أن يكون ماؤه فى الترتيبى بمقدار صاع (٣)، وهو ستمائه (٤) وأربعة عشر مثقالاً وربع مثقال.

ص: ١٥٦

- 
- ١-١. اختلافها منزّل على مراتب الفضل، فالأوّل أفضل من الثانى ، والثانى أفضل من الأخير . (زين الدين).
  - ٢-٢. بناءً على التسامح فى أدلّه السنن عموماً . (حسين القمى). \* الظاهر أنّه لرفع النجاسه الوهميه، فيختصّ بالترتيب وفى الماء القليل، وأقلّ مراتب الفضل من الزندين، ثمّ نصف الذراع، ثمّ المرفقين، وكذا فى العدد من الواحده إلى الثلاث. (كاشف الغطاء).
  - ٣-٣. الدليل ناظر إلى كراهه الزائد. (الفانى). \* لغسل الشخص الواحد مع مقدماته الشامله لغسل الفرج ونحوه، وغسل الزوجين مثلاً- معاً لهما صاع وربع صاع، كما فى الخبر (الوسائل: باب ٣٢ من أبواب الجنابه، ح ٤)، والصاع يقرب من ثلاث كيلوات. (محمّد الشيرازى).
  - ٤-٤. قد مرّ الكلام فى تقدير الصاع فى عصر النبی صلی الله عليه و آله وبعده فى باب الوضوء، فليراجع. (المرعشى).

الخامس: إمرار (١) اليد على الأعضاء لزيادته الاستظهار.

السادس: تخليل (٢) الحاجب الغير المانع (٣) لزيادته الاستظهار.

السابع: غسل (٤) كل من الأعضاء (٥) الثلاثة ثلاثاً (٦).

الثامن: التسمية (٧) بأن يقول: بسم الله، والأولى أن يقول: بسم الله الرحمن الرحيم.

التاسع: الدعاء المأثور في حال الاشتغال (٨)، وهو: «اللهم طهر قلبي، وتقبل سعيي، واجعل ما عندك خيراً لي، اللهم اجعلني من التوابين، واجعلني من المتطهرين» (الوسائل: كتاب الطهارة باب ٣٧ من أبواب الجنابة، ح ٣). أو يقول: «اللهم طهر قلبي، وشرح

ص: ١٥٧

---

١ - ١. لا دليل عليه وعلى ما يليه. (الفاني). \* في الغسل الترتيبي. (زين الدين). \* خصوصاً في الترتيبي، بل ينبغي التأكد في ذلك. (مفتي الشيعه).

٢ - ٢. الظاهر فيه الإرشاد. (المرعشي).

٣ - ٣. لا دليل على استحبابه. (الشريعتمداري، زين الدين).

٤ - ٤. الدليل ناظر إلى الصبّ دون الغسل. (الفاني). \* يأتي به رجاء. (المرعشي).

٥ - ٥. لم يذكر له دليل، غير أنه أفتى به جماعه. (الشريعتمداري).

٦ - ٦. لا دليل على استحبابه. (زين الدين).

٧ - ٧. الأولى أن يقرأها رجاء. (المرعشي).

٨ - ٨. ظاهر موثقه عمّار أنه يقرأ بعد الغسل. (زين الدين).

صدرى (١)، وأجر على لسانى مدحتك والثناء عليك، اللهم اجعله لى طهوراً وشفاءً ونوراً، إنك على كل شىء قدير» (مستدرک الوسائل: باب ٢٦ من أبواب الجنابه، ح ٢). ولو قرأ هذا الدعاء بعد الفراغ أيضاً كان أولى (٢).

العاشر: الموالاه (٣)، والابتداء (٤) بالأعلى فى كل من الأعضاء فى الترتيبى.

### كراهه الاستعانه بالغير فى المقدمات القريبه

(مسأله ١): يكره الاستعانه بالغير فى المقدمات القريبه على ما مرّ فى الوضوء.

### الاستبراء ليس شرطاً فى صحه الغسل

(مسأله ٢): الاستبراء بالبول قبل الغسل (٥) ليس شرطاً فى صحته، وإنما فائدته عدم وجوب الغسل إذا خرج منه رطوبه مشتبّهه بالمنى، فلو لم يستبرئ واغتسل وصلّى ثم خرج منه المنى أو الرطوبه المشتبّهه لا تبطل صلاته، ويجب عليه الغسل (٦)؛ لما سيأتى.

ص: ١٥٨

١- ١. المنقول عن نفيه الشهيد قدس سره : (واشرح لى صدرى). (زين الدين).

٢- ٢. لم يرد هذا الدعاء بعد الفراغ . (زين الدين).

٣- ٣. لا دليل على استحبابها بالخصوص، اللهم إلا أن يكون من باب المسارعه إلى الخير. (الشريعتمدارى).

٤- ٤. لا دليل عليهما، ومع ذلك فالإتيان بجميع ما ذكر رجاء حسن. (الفانى).

٥- ٥. بنحو شرط المتقدم، ولا بعده بنحو شرط المتأخر. (المرعشى).

٦- ٦. أى فيجب الغسل لما خرج، كالمنى، سواء استبرأ بالخرطات لتعذر البول، أم لا، إلا إذا علم بذلك أو بغيره عدم بقاء شىء من المنى فى المجرى . (مفتى الشيعة).

(مسألة ٣): إذا اغتسل بعد الجنابه بالإنزال ، ثم خرج منه رطوبه مشتبهه بين البول والمنى ، فمع عدم الاستبراء قبل الغسل (١) بالبول يحكم عليها بأنها منى (٢)، فيجب

ص: ١٥٩

١- ١. وكذا بعده. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكى). \* وأما إذا لم يستبرئ قبله بالبول ولكنه استبرأ بعده به ولم يخرج منه رطوبه مشتبهه بعد الغسل وقبل البول، فالأقوى عدم وجوب إعادته الغسل، إلّا إذا علم ببقاء أجزاء فى المجرى خرجت مع البول، وإن كان الأحوط فى جميع صور دوران البلل بين البول والمنى الجمع بين الغسل والوضوء. (الإصطهباناتى). \* أو بعده ؛ لأنّ البول بعد الغسل وقبل خروج البلل المشتبه أيضاً يرفع احتمال المنويّه، لنقاء المجرى به أيضاً. (الجنوردى). \* الظاهر أنّ المقصود صور عدم البول بعد الغسل ، وإلاّ فلا بدّ من تقييده ببعده أيضاً. (عبدالله الشيرازى). \* أو بعده. (الإصفهاني، الخميني ، السبزواري ، مفتى الشيعه).

٢- ٢. إذا بال قبل الإنزال ولم يستبرئ بالخرطاط يجب عليه الجمع بين الوضوء والغسل. (الحائرى). \* الرطوبه المشتبهه مع سبق الجنابه بالإنزال وعدم الاستبراء بالبول محكوم به بأنها منى شرعاً، سواء خرجت قبل الغسل، أم بعده، كما أنّه لو خرجت بعد البول بلا استبراء بالخرطاط مع عدم سبق الجنابه يحكم بأنها بول، من غير فرق بين سبق الوضوء وعدم سبقه، ولا أثر للعلم الإجمالى فى الصورتين بعد قيام الدليل بأنّ المشتبه منى فى الصورة الأولى وبول فى الثانية، نعم لو خرجت بعد الاستبراء بالبول والخرطاط فى الأولى وبعد الاستبراء بالخرطاط فى الثانية فلا بدّ من الرجوع إلى قاعده العلم الإجمالى، والتفصيل بين سبق الطهارة وعدم سبقها: فمع عدم سبق الغسل فى الأولى فالأمر واضح؛ لعدم تأثير الخارج أصلاً، بولاً كان أو منياً، كما أنّه مع عدم سبق الوضوء فى الثانية أيضاً كذلك؛ لأنّه لو كان بولاً لا أثر له؛ لأنّه محدث بالحدث الأصغر ولو كان منياً، وإن كان له أثر، إلّا أنّه لا مجال له؛ لأصالة عدم الجنابه، فيتحقق موضوع وجوب الوضوء \_ وهو المحدث بالحدث الأصغر \_ ولم يكن جنباً، أمّا الحدث الأصغر فبالوجدان، وأما عدم كونه جنباً فبالأصل، والمراد من الأصل: هو أصالة عدم الجنابه، لا عدم وجود المنى حتى يشكل عليه بما هو مقرر فى صور عدم سبق الطهارة، فيقتصر على ما يقتضيه حاله السابق على خروجه، فوجود هذا المردد كعدمه فى هذه الجهة، وهذا بخلاف سبق الطهارة وهو الغسل فى الصورة الأولى والوضوء فى الثانية، فيجب الاحتياط بالجمع، لكنّه لا لمكان تعارض أصالة عدم الحدث الأصغر مع أصالة عدم الجنابه لاستحاله معارضه الشىء لمقومه، بل لاستصحاب الجامع؛ لأنّه من الكلّى المردّد بين وجوده بفرد يزول بالوضوء فقط وفرد لا يزول به، فبعد الوضوء أو خصوص الغسل يشكّ فى ذهاب الكلّى، فيجرى الأصل فيه كما هو المفروض من ترتب الأثر على نفس جامع الحدث، كما فى مثل مسّ كتابه القرآن والدخول فى الصلاه. ولا مجال لأن يقال بأنّ المقام من انتفاء الكلّى بذهاب أفرادهِ؛ لأنّه يقال: لو كان ذهاب الأفراد بالوجدان فيرتفع الشكّ فى بقائه، وليس كذلك، فبالوضوء يقطع بذهاب الحدث الأصغر لو كان، ولكن بأصالة عدم الجنابه \_ أى الفرد من الحدث \_ لا يمكن نفى الجامع؛ لأنّه لا يكون من آثاره الشرعيه، مضافاً إلى ما فيه من الإشكالات الأخر. (الشاهرودى).



الغسل (١)، ومع الاستبراء بالبول وعدم الاستبراء بالخرطاط بعده يحكم بأنه بول ، فيوجب الوضوء (٢)، ومع

ص: ١٦١

١- ١. الأحوط فيما إذا بال قبل الإنزال ولم يستبرئ من البول الجمع بين الوضوء والغسل. (الكوه كمرئى). \* بل والغسل وسائر آثار النجاسه. (كاشف الغطاء). \* إن كان بال قبل الإنزال ولم يستبرئ بالخرطاط فالواجب هو الجمع بين الغسل والوضوء، بل الأحوط هو الجمع مطلقاً. (البروجردى). \* هذا إذا لم تكن حاله السابقه على إنزال البول بدون الاستبراء الخرطاطى، وإلا فالجمع بين الطهاره الكبرى والصغرى. (المرعشى). \* أى فقط . (مفتى الشيعة). \* من دون فرق بين ما إذا استبرأ بالخرطاط بعد البول قبل الإنزال وما إذا لم يستبرئ. (اللكراني).

٢- ٢. فقط ، ولا فرق فى الحكم المذكور بين احتمال غيرهما من المذى أو غيره أيضاً وبين علمه . (مفتى الشيعة).



- ١- ١. أى مع حصـول البول والخـرطـات يجب الاحتياط إن لم يحتمل غيرها؛ للعلم الإجمالى بموجب أحدهما، أى الغسل والوضوء، وهذا الفرض خارج عن النص. (الفيروز آبادى). \* لعلّه أراد بالأمرين: عدم الاستبراء بالبول، وعدم الاستبراء بالخرطـات، وإلا كانت كلمه «عدم» من سهو القلم. (الخوئى). \* أى مع عدم الاستبراء من المنى والبول . (تقى القمى).
- ٢- ٢. هذا إذا كان متطهراً قبل خروج البول المشتبهه، وإلا اقتصر على ما يقتضيه حاله السابق على خروجه مطلقاً، والأولى بل الأحوط فى المسبوق بما عدا الجنابه من الأحداث الكبار أن ينوى بغسله رفع الحدث الموجود ويتوضّأ بعد أحد نواقضه. (النائنى ، جمال الدين الكلپايگانى). \* ما لم يتخلل بين الغسل والبلل المشتبه حدث آخر كنوم ونحوه، وإلا بنى عليه. (آل ياسين). \* فى ما يشترط فيه الطهاره من الحدثين ولم يحدث بالأصغر بعد الغسل، وكذا حال الرطوبه الخارجه بدواً. (عبدالهادى الشيرازى). \* إلا إذا كانت حاله السابقه الحدث الأصغر فيجترئ بالوضوء. (الحكيم). \* إذا كان مسبوqاً بالحدث الأصغر لم يجب الغسل. (أحمد الخونسارى). \* إذا بال بعد الغسل واستبرأ بالخرطـات ثم خرجت الرطوبه المشتبهه فالظاهر كفايه الوضوء خاصه. (الخمينى). \* هذا واضح فيما لو كانت حاله السابقه على خروج البول المشتبه الطهاره ودار أمر المشتبه بين الأمرين بلا ثالث ، وأما لو كانت حاله السابقه على خروجه الحدث الأصغر فالإكتفاء بالوضوء خاصه بعد خروج المشتبه هو الأقوى، وكذا لو بال بعد الغسل واستبرأ خرطائياً ثم خرج المشتبه فالأقوى فيه الإكتفاء بالوضوء . (المرعى). \* هذا إذا كان متطهراً قبل خروج الرطوبه المشتبهه، كما لعلّه المفروض، وأما إذا كان محدثاً بالأصغر فالأظهر كفايه الإقتصار على الوضوء، ومنه يظهر الحال فيما إذا خرجت الرطوبه من غير سبق الجنابه. (الخوئى). \* بل الأـحوط الجمع مطلقاً، إلاـ فى المحدث بالحدث الأصغر فيكفيه الوضوء. (محمّد رضا الكلپايگانى).

١ - ١. إن لم يكن قبل خروج البلل محدثاً بالأصغر، وإلاّ- اقتصر بالوضوء. (الكوه كَمَرْنِي). \* إلاّ- إذا كانت حاله السابقه هو الحدث الأصغر فيكفي الوضوء. (صدرالدين الصدر). \* مرّ في المسأله (٨) من الاستبراء ما يفيد المقام. (الفاني). \* إلاّ إذا كانت حاله السابقه الحدث الأصغر فيجتزئ بالوضوء. (الآملی). \* في غير سبق الحدث الأصغر، وفيه يكفي الوضوء فقط. (السبزواری). \* إذا كانت حالته السابقه على خروج البلل هي الطهاره، وإن كانت هي الحدث الأصغر اقتصر على الوضوء، وإن كانت هي الأ-كبر اكتفى بالغسل. (الروحاني). \* فيما إذا لم يتحقّق البول بعد الغسل، وإلاّ- فالظاهر كفايه الوضوء خاصّه. (اللنكرانی).

١- ١. إذا جهل حالته السابقة أو كانت هي الطهارة، وأما إن كانت هي الحدث الأصغر فالظاهر كفايه الوضوء، وكذلك الحكم في الرطوبة الجارية بدواً. (حسين القمّي). \* إن لم يكن محدثاً بالأصغر بعد اغتساله، وإلاّ فالأقوى جواز الاكتفاء بالوضوء، ومنه يظهر حال الرطوبة الخارجة بدواً، والضابط أنّه متى كان محدثاً بالأصغر فله أن يكتفى بالوضوء، ومتى كان متطهراً من الحدثين فتلك الرطوبة المشتبهه توجب الجمع، وكذا لو لم يعلم حالته السابقة. (الميلاني) \* فيما إذا كان البلل المشتبه خارجاً بعد الغسل بلا توسط حدث أصغر في البين، وإلاّ فالعلم الإجمالي بالنسبة إلى كونه بولاً لا أثر له. والأخبار الآمرة بإعادة الغسل إن لم يَبْلُ قبله منصرفه عن هذا الفرض؛ ولعموم التعليل الوارد فيها بالنسبة إلى خصوص توسط البول بين الغسل والبلل، كما ذكرنا في المسألة السابقة. (البجنوردی). \* كفايه الوضوء فيما كان مسبوقاً بالحدث الأصغر لا- تخلو من قوّه، وكذا في الفرع التالي. (محمّد الشيرازي). \* إذا لم يكن محدثاً بالحدث الأصغر، وإلاّ فالظاهر كفايه الوضوء، وكذلك الحكم في الرطوبة الخارجة بدواً. (حسن القمّي). \* فإن كان متطهراً من الحدثين وجب عليه الغسل والوضوء معاً، وإن كان محدثاً بالأصغر وجب عليه الوضوء فقط؛ لعدم العلم بحدوث تكليف بالبلل المردّد بين البول والمنى. (مفتى الشيعة).

والوضوء (١) إن لم يحتمل غيرهما (٢) ، وإن احتمل (٣) كونها مذياً (٤) مثلاً بأن يدور الأمر بين البول والمنى والمذى \_ فلا يجب عليه شيء (٥) ، وكذا

ص: ١٦٥

- ١- ١. إذا كان متطهراً كما في مفروض المتن، ولو كان محدثاً بالأصغر اقتصر على الوضوء؛ لعدم العلم بحدوث تكليف بمجرد تردد البلل بين البول والمنى، بخلاف ما لو كان متطهراً. (الشريعةمداري). \* بالإضافة إلى غسل محل خروج البول مرتين؛ إذ يعلم إجمالاً- بأنه إما يجب الغسل وغسل المحل مره، وإما يجب الوضوء وغسله مرتين . (تقى القمى). \* الظاهر كفايه الوضوء وإن لم يصدر منه الحدث الأصغر بعد الغسل وقبل خروج البلل المشتبه. (السيستانی).
- ٢- ٢. وأوقع الأمرين قبل الغسل وخرجت الرطوبة بعده، وأما إذا أوقعهما بعده ثم خرجت الرطوبة فالأقوى كفايه الوضوء خاصه. (الإصفهاني). \* الظاهر أيضاً [أن] المراد صورته خروج الرطوبة بعد الغسل بلا فصل ، وأما إذا أوقع الأمرين بعد الغسل ثم خرجت الرطوبة فالأقوى كفايه الوضوء خاصه . (عبدالله الشيرازي).
- ٣- ٣. يعني مع حصول الأمرين. (الإصطهباناتي).
- ٤- ٤. أى مع حصول الأمرين. (الفيروزآبادي).
- ٥- ٥. إن كانت حاله السابقه على الخروج الطهاره، وإن كانت الحدث الأصغر فيجب الوضوء خاصه . (المرعشى). \* لا الغسل ولا- الوضوء وإن لم يحتمل غيرهما، بل يدور الأمر بين البول والمنى، فإن استبرأ بالبول والخرطات قبل الغسل ثم خرجت منه الرطوبة المشتبهه بعد الغسل يجمع بين الغسل والوضوء احتياطاً، وإن استبرأ بهما بعد الغسل ثم خرجت منه الرطوبة المشتبهه المذكوره يجب عليه الوضوء فقط . (مفتى الشيعة).

- ١- ١. إذا كان على طهاره قبلها، وإلا بنى على حالته السابقة. (آل ياسين).
- ٢- ٢. الاحتياط بالجمع بين الغسل والوضوء إنما هو إذا لم يسبق البول، وإلا فالواجب هو الوضوء. (الرفيعي). \* هذا إذا كان متطهراً قبل خروج الرطوبة المشتبهه ، وإن كان محدثاً بالأصغر اكتفى بالوضوء خاصه . (زين الدين).
- ٣- ٣. فيما إذا لم يكن مسبقاً بالحدث الأصغر، والأفلا يجب الغسل. (اللكراني)
- ٤- ٤. إلا إذا كان مسبقاً بالحدث الأصغر فيجزى الوضوء. (الحائري). \* إنما يجب هذا الاحتياط لو كانت حالته السابقة الطهاره، أو لم تعلم حاله السابقه، وأما لو كانت الحدث الأصغر فالأقوى كفايه الوضوء خاصه. (الإصفهاني). \* إن كان مسبقاً بالحدث الأصغر لم يجب الغسل كما مرّ. (البروجردى). \* لو كانت حاله السابقه هي الوضوء فالأقوى كفايه الوضوء خاصه كما مرّ. (أحمد الخونساري). \* إذا كان قبلها متطهراً أو لم يعلم حاله ، وأما إذا كان محدثاً بالأصغر فالأقوى كفايه الوضوء . (عبدالله الشيرازي). \* مع الجهل بحاله السابقه أو كونها الطهاره، وأما مع كونها الحدث الأصغر فالأقوى كفايه الوضوء. (الخميني). \* فيما لو كانت حاله السابقه المحرزه على خروج المشتبه هي الطهاره فيما لو كانت مجهوله ، وأما لو كانت الحدث الأصغر فيجب الوضوء فقط . (المرعشي). \* مرّ [الكلام] بالتفصيل . (السبزواري).

١- ١. هذا إذا كان متطهراً من الحدثين، وأمّا مع كونه محدثاً بالأصغر فيكفى الوضوء خاصه. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكى)  
 ( \* إن كان متطهراً من الحدثين قبل خروج الرطوبة، وإلاّ- اقتصر على ما كان واجباً عليه قبل خروج الرطوبة المشتبهه. (الكوه  
 كَمَرْنِى). \* فى لزوم الاحتياط بالجمع بين الغسل والوضوء تأمل. نعم، الأحوط والأولى الجمع بينهما. (جمال الدين الكلّيايگانى).  
 \* هذا إذا لم يكن قبل خروج البلل المشتبه محدثاً بالحدث الأصغر، وإلاّ- تعيّن عليه الوضوء خاصّه، والعلمه واضحه .  
 (الجنوردى). \* بالإضافة إلى غسل المحلّ مرّتين . (تقى القمّى). \* إذا كانت حاله السابقه الحدث الأصغر جاز له الاقتصار  
 على الوضوء. (السيستانى).

والغسل(١)، ومع دورانها بين الثلاثه أو بين كونها متياً أو مذياً، أو بولاً أو مذياً لا شىء عليه(٢).

### إذا شك بعد الغسل بالاستبراء

(مسأله ٤): إذا خرجت منه رطوبه مشتبهه(٣) بعد الغسل ، وشكك فى أنه استبرأ بالبول أم لا بنى على عدمه، فيجب عليه(٤) الغسل،

ص: ١٦٨

١ - ١. مع سبق طهارته من الحدثين أو جهله بالحاله السابقه، أمّا مع سبق الحدث الأصغر فيكفى الوضوء كما تقدّم. (مهدى الشيرازى). \* لو كان متطهراً كما تقدّم. (الشريعةمدارى). \* هذا إذا كان متطهراً قبل خروج الرطوبه، أو جاهلاً حالته السابقه، وإن كان قبلها محدثاً بالأصغر اكتفى بالوضوء، وإن كان محدثاً بالأكبر اكتفى بالغسل وحده. (زين الدين). \* قد مرّ ما فيه آنفاً. (الروحانى). \* لو كان متطهراً كما مرّ. (مفتى الشيعة).

٢ - ٢. إذا كانت الحاله السابقه الطهاره، أمّا إذا كانت الحدث الأصغر اجترأ بالوضوء. (الحكيم). \* إذا كانت الحاله السابقه على الخروج الطهاره، وأمّا لو كانت الحدث الأصغر فيعمل بمقتضى السابق من الاكتفاء بالوضوء خاصّه. (المرعشى). ٣ - ٣. بالبول وغيره. (المرعشى).

٤ - ٤. إذا ترددت بين البول والمنى فالحكم كما مرّ. (محمّد رضا الكلبيگانى).

## فروع فى حكم الرطوبة المشتبهه

(مسأله ٥): لا فرق فى جريان حكم الرطوبة المشتبهه بين أن يكون

ص: ١٦٩

١- ١. بل المتعين ذلك إذا بال قبل الإنزال وشك فى أنه استبرأ منه بالخرطاط أم لا . (الحائرى). \* إذا احتمل كونه بولاً أيضاً . (الإصفهاني). \* مع احتمال كونها بولاً- أيضاً. (الإصطهباناتي). \* لا- يترك . (أحمد الخونسارى). \* مع احتمال البول أيضاً. (الخميني). \* قد علم من الحاشيه السابقه سرّ الاحتياط، ولكنّ هذا فيما لم تكن من عادته الاستبراء الخرطاطى بعد البول، وإلاّ فعدم الحاجه إلى ضمّ الوضوء واضح . (المرعشى).

٢- ٢. إذا احتُمّل أنّه بال ولم يستبرئ، أمّا لو علم بالاستبراء على فرض البول فلا وجه لهذا الاحتياط. (مهدى الشيرازى). \* إن احتمل البول أيضاً ولم يحدث بالأصغر، وإلاّ- فليس عليه إلاّ- الوضوء، ولا- يترك هذا الاحتياط فيما لو بال قبل الغسل ولم يستبرئ، أو شك فى الاستبراء منه بالخرطاط . (عبدالهادهى الشيرازى). \* هذا إذا احتمل كونها بولاً كما هو واضح. (الرفيعى). \* إذا احتمل بوليّتها . (عبدالله الشيرازى). \* إن احتمل بوليّته . (الروحانى). \* إذا احتُمّل كونها بولاً. (السيستانى).



الاشتباه بعد الفحص والاختبار، أو لأجل عدم (١) إمكان الاختبار (٢) من جهه العمى أو الظلمه أو نحو ذلك.

(مسأله ٦): الرطوبه المشتبهه الخارجه من المرأة (٣) لا- حكم لها وإن كانت قبل استبرائها، فيحكم عليها بعدم الناقضيه وعدم النجاسه، إلا إذا علم أنها إمّا بول (٤) أو منى (٥).

ص: ١٧٠

١- ١. حيث إنّ الحكم على خلاف الأصل، والقدر المتيقّن من الأخبار صورته إمكان الفحص، فالاختصاص بها والرجوع إلى الاستصحاب غير بعيد. (كاشف الغطاء).

٢- ٢. نعم، مع إمكان الفحص لابدّ منه بمقدار تستقرّ فيه الشبهه في الرطوبه . (زين الدين).

٣- ٣. فيه تأمل ؛ لاحتمال اختصاص الاستبراء بالرجال، ولكنّ الأحوط جريانه، ولا يُترك. (آقا ضياء).

٤- ٤. فهي نجسه قطعاً، وأمّا من حيث الحدّثه فيراعى التفصيل المتقدّم في المسأله الثالثه. (الإصفهاني). \* يأتي فيه التفصيل المتقدّم في المسأله الثالثه بالنسبه إلى الحدّث. (الخميني).

٥- ٥. فيجب عليها الجمع بين الغسل والوضوء. (الإصطهباناتي). \* من نفسها، وإلاّ فيحكم بالنجاسه دون الناقضيه. (عبدالهادي الشيرازي). \* ويجريها هنا أيضاً ما تقدّم من الضابط آنفاً. (الميلاني). \* فيحكم بالنجاسه قطعاً، وأمّا من حيث الحدّث فإن كانت قبلها متطهره أو لا تعلم تجمع بين الغسل والوضوء، وإن كانت محدثه بالأصغر فيكفيها الوضوء . (عبدالله الشيرازي). \* فتعمل في صورته العلم الإجمالي بأحد الأمرين بما قدّمناه في صور العلم الإجمالي المردّد بين الأمرين، من التفصيل بين كون الحاله السابقه محرّزه وأنها الطهاره أو الحدّث أو مجهوله، فليراجع . (المرعشي). \* فيجمع بين الغسل والوضوء، إلاّ- في المحدث بالحدّث الأصغر فيكفيه الوضوء. (محمّد رضا الكلبيكاني). \* فهي نجسه قطعاً، أمّا من جهه الحدّثه فيعمل بما مرّ في المسأله (٣) . (السبزواري). \* يعني أو منىّ منها، فيجب عليها أن تجمع بين الغسل والوضوء، وإذا كانت محدثه بالحدّث الأصغر قبل خروج الرطوبه اكتفت بالوضوء وحده، كما تقدّم في الرجل. وإذا احتملت أنّه من منى الرجل فلا شيء عليها . (زين الدين). \* فتحتاط بالغسل والوضوء جميعاً، إلاّ- مع سبق الحدّث الأصغر على خروج الرطوبه فتكتفى بالوضوء. (محمّد الشيرازي). \* نفسها. (الروحاني). \* فهي محكومته بالنجاسه، وأمّا بالنسبه إلى حكم الحدّث تجمع بين الغسل والوضوء إن كانت محدثه بالحدّث الأصغر، وإلاّ- يجب عليها الوضوء فقط. (مفتي الشيعة). \* أي من الماء الخارج عنها بشهوه، لا ماء الرجل، وحينئذٍ يجري فيه التفصيل المتقدّم في ذيل المسأله الثالثه. (السيستاني).

(مسأله ٧): لا فرق في ناقضيه الرطوبه (١) المشتبهه الخارجيه قبل

ص: ١٧١

---

١- ١. المتيقن من ناقضيتها ما إذا لم يبل مع إمكانه، ولم يستبرئ بالخرطاط . (حسين القمى).

البول بين أن يكون مستبرئاً بالخرطاط (١) أم لا، وربّما يقال: إذا لم يمكنه البول تقوم الخرطاط مقامه، وهو ضعيف (٢).

### الإحداث بالأصغر أثناء غسل الجنابه

(مسأله ٨): إذا أحدث بالأصغر في أثناء غسل الجنابه الأقوى عدم بطلانه (٣)،

ص: ١٧٢

١ - ١. حيث إنّ الغرض من الاستبراء هو طلب براءة المجرى من المنى المحتمل تخلفه فيه فلا يبعد كفايه الخرطاط عند عدم إمكان البول، بل مطلقاً، والحكم بالنجاسه مع عدم الاستبراء إنّما هو من تقديم الظاهر على الأصل، ولا ظهور بعد الخرطاط. (كاشف الغطاء).

٢ - ٢. لا- يبعد قيام الخرطاط مقام البول إذا حصل الاطمئنان بعدم بقاء شيء في المخرج. (الجواهرى). \* إلا إذا حصل القطع بعدم بقاء بقيه المنى في المجرى. (الكوه كمرئى). \* نعم، إذا حصل القطع أو ما بمنزلته من الاطمئنان بنقاء المجرى وعدم بقيه شيء فيه فلا نقض بخروج المشتبه، لكن الظاهر أنّه خلاف مفروضهم. (المرعشى).

٣ - ٣. الأ- حوط الاستئناف ثم الوضوء. (الفيروز آبادى). \* لا- يترك الاحتياط بإعادة الغسل بقصد ما عليه من التمام، كما هو مقتضى الروايه، أو الإتمام كما هو مقتضى القاعده، وعدم الوثوق بانجبارها بالشهره. (الشاهرودى). \* فيه نظر، بل البطلان أظهر، لكن الاحتياط لا- يترك. (الميلانى). \* بل الأقوى بطلانه به، كبطلانه بالحدث الاكبر مطلقاً، وحكم الغسل المستحب حكم الواجب في ذلك، إلا- في غسل الإ- حرام المشروع في حقّ الحائض. (الفانى). \* بل الظاهر بطلانه ووجوب استئنافه، وإن كان الاحتياط لا ينبغي تركه. نعم، إذا أعاد الغسل ارتماساً كان الاحتياط ضعيفاً جداً. (الخوئى).

- ١- ١. مقتضى الصنائه عدم الوجوب، كما شرحنا الكلام حوله في محلّه، لكنّ الاحتياط بالوضوء لا يُترك، إلّا فيما إذا عدل عن الترتيبى إلى الارتماسى فيكتفى به . (تقى القمى).
- ٢- ٢. إن كان حدثاً أصغر كالبول، أمّا لو كان ممّا يوجب الغسل والوضوء كالمسّ فاللزام على قول المشهور من عدم كفايه كلّ غسل عن الوضوء الاستئناف مع الوضوء، أو إكمال الغسل ثمّ الوضوء. (كاشف الغطاء). \* فى وجوبه تأمّل، وإن كان الوضوء أحوط، بل لا- يخلو من وجه. (الشاهرودى). \* لا- فرق فى هذا الحكم بين العدول عن الغسل الترتيبى إلى الارتماسى وعدمه ، والأولى له أن يستأنف بقصد ما عليه من التمام والإتمام ويتوضّأ . (مفتى الشيعه).
- ٣- ٣. ما أفاده قدس سره وجهه، ولكن لا يترك الاحتياط، ويتأذى باستئناف الغسل والوضوء بعده ، وحين يستأنف الغسل يأتى بالأفعال التى جاء بها أوّلاً برجاء المطلوبيه . (زين الدين). \* فيه تأمّل، نعم هو أحوط. (السيستانى).
- ٤- ٤. بل لا يُترك الاحتياط المزبور؛ لقوّه احتمال مانعيه الحدث الأصغر؛ لعدم إطلاقٍ فى أدلّه الأغسال على وجه يرفع مثله، فقاعده الاشتغال فى الشكّ فى محقّقات المأمور به جاريه. (آقا ضياء). \* لا يُترك فى جنبابه وفى سائر الأغسال، أو الاستئناف بقصد ما عليه واقعاً من الغسل التام أو الإتمام . (الإصطهباناتى). \* لا يُترك. (البروجردى ، الرفيعى ، المرعشى، الآملى). \* لا يُترك، لكن فى الاستئناف يقصد ما عليه من التمام أو الإتمام ، بل لا يُترك هذا النحو . (عبدالله الشيرازى). \* وهذا الاحتياط استحبابى . (مفتى الشيعه).

- ١ - ١. يمكن القول بكفايه الاستئناف، لكن لا يُترك الاحتياط المذكور. (حسين القمّي). \* هذا الاحتياط لا- يُترك. (الشريعتمداري).
- ٢ - ٢. الظاهر حصول الاحتياط بالاستئناف من دون حاجه إلى الإتمام. (الفيروز آبادي).
- ٣ - ٣. بقصد ما عليه من التمام أو الإتمام، ولا يُترك ذلك. (النائني، جمال الدين الكلبيگاني). \* قاصداً به ما عليه من التمام أو الإتمام. (الإصفهاني، محمد رضا الكلبيگاني). \* قاصداً به ما عليه من التمام أو الإتمام، ولا يُترك ذلك، لا سيما في غسل الجنابه. (آل ياسين). \* بقصد ما عليه واقعاً من الغسل التمام أو الإتمام. (الإصطهباناتي). \* لا يُترك. (مهدى الشيرازي). \* بقصد المردّد بين التمام والإتمام. (الحكيم). \* بالارتماس، أو بقصد ما يجب عليه في الواقع من التمام أو الإتمام. (الميلاني). \* إذا كان الاستئناف ارتماساً فلا- ترديد في النيه، بناءً على جواز العدول عن الترتيبي إلى الارتماسي فهو الأولي في مثل المقام؛ لحصول الجزم بالتيه، وأمّا إذا كان ترتيباً فلا بدّ وأن يقصد ما عليه من التمام أو الإتمام. (البجنوردی). \* لكن إذا أحدث في أثناء الترتيبي استأنف ترتيباً، بل إذا كان في أثناء الارتماسي استأنفه ارتماساً أيضاً موافق للاحتياط. (الخميني). \* بقصد ما عليه من التمام أو الإتمام. (الآملی). \* بقصد ما عليه في الواقع من التمام أو الإتمام. (السبزواری). \* قاصداً به ما يجب عليه من التمام أو الإتمام. (اللكراني).

بعده (١)، وكذا إذا أحدث فى سائر الأغسال (٢)، ولا فرق بين أن يكون

ص: ١٧٥

١ - ١. بقصد ما عليه من التمام والإتمام، ولا- يُترك ذلك. (حسن القمى). \* إذا عدل على نحو الاستئناف عن الترتيبى إلى الارتماسى أو بالعكس فلا حازه إلى الوضوء، وكذا إذا عدل عن الارتماسى التدريجى إلى الارتماسى الدفعى بعد إبطال الأول بالإخلال بالوحده المعتبره فيه على ما مرّ. نعم، إذا عدل عن الترتيبى إلى الترتيبى بقصد الأعم من التمام والإتمام فالأحوط الإتيان بالوضوء بعده. (السيستانى).

٢ - ٢. احتمال جواز رفع اليد عمّا أتاه والإتيان بغسل آخر سيّما الارتماسى منه لا يخلو من قوّه. (المرعشى). \* لا يبعد جواز رفع اليد عمّا بيده والإتيان بغسل ارتماسى، وسيأتى أنّه يكفى عن الوضوء فى غير غسل الاستحاضه المتوسّطه. (الخوئى). \* ما ذكرناه فى غُسل الجنابه فى الاحتياج إلى الوضوء وعدمه يجرى فى جميع الأغسال، بناءً على المختار من إغناء كل غسلٍ عن الوضوء، نعم، فى غسل الاستحاضه المتوسّطه لابدّ من الوضوء بعده على أى حال. (السيستانى).

الغسل ترتيباً أو ارتماسياً إذا كان على وجه التدرّج (١)، وأمّا إذا كان على وجه الآتيه فلا يتصوّر فيه حدوث (٢) الحدث (٣).

ص: ١٧٦

١-١. تقدّم أنّه يعتبر في صحّة الارتماسى التدرّجى الدفعه العرفيه، وعليه يجوز للمغتسل رفع اليد عن المقدار المتحقّق ولو بخروجه من الماء ثمّ الاغتسال ارتماساً أو ترتيباً، ومعه لا حاجه إلى الوضوء في غسل الجنابه قطعاً. (الخوئى). \* بما أنّه يُعتبر في الارتماسى أن يكون بارتماسه واحده فيجوز رفع اليد عنه في الأثناء بالخروج من الماء، فيبطل، ويستأنف ترتيباً أو ارتماساً، ومعه لا يجب الوضوء في غسل الجنابه قطعاً، وفي غيره على الأظهر، إلّا في الاستحاضه المتوسّطه. (حسن القمى).

٢-٢. لكن يتصوّر فيه المقارنه والحكم فيه كما في الأثناء. (الحكيم).

٣-٣. إلّا- فيما فرض له وجود بقائى كما مرّ تصويره، وفي غيره تتصور المقارنه، ولكن لا يحتمل كون الحدث المقارن مبطلاً للغسل كالمقارن مع الجزء الأخير من التدرّجى، وفي مثله يجب الوضوء بعده؛ لأنّه وقع مقارناً مع ارتفاع الحدث الأكبر، فيكون في حكم وقوعه بعده. (السيستانى).

## إذا أحدث بكأكب أثناء الغسل

(مسأله ٩): إذا أحدث بالأ-كب فى أثناء الغسل: فإن كان مماثلاً للحدث السابق كالجنبه فى أثناء غسلها أو المس (٢) فى أثناء غسله فلا إشكال فى وجوب الاستئناف (٣)، وإن كان مخالفاً له فالأقوى عدم بطلانه (٤)، فيتّمه (٥)، ويأتى

ص: ١٧٧

- ١ - ١. نفى التصوّر فى صوره التقارن لا- يخلو من نظر . (المرعى). \* قد يقارنه الحدث ، وحكمه هو مثل ما تقدّم . (زين الدين).
- ٢ - ٢. لكنّه ليس حدثاً أكبر وإن أوجب الغسل. (كاشف الغطاء).
- ٣ - ٣. فإنّ كلّ حدث ينقض الطهارة إذا وقع بعدها، ينقضها لو وقع فى أثنائها. (كاشف الغطاء).
- ٤ - ٤. هذا إذا اختلفا فى الأثر بأن كان أحدهما أقوى والآخر أضعف، ووقع الأضعف فى أثناء غسل الأقوى، كالجنبه فى أثناء غسل الحيض فإنّ الحيض مانع من الوطء، فيمكن أن يقال بصحّته الغسل وجواز إتمامه، فيجوز الوطء بعده، ولا يجوز دخول المساجد حتّى تغتسل للجنبه. أمّا لو تساويا فى الأثر أو اختلفا ووقع الأقوى فى أثناء غسل الأضعف فلا معنى لصحّته ذلك الغسل وإتمامه، ويتعيّن الاستئناف. (كاشف الغطاء). \* بل بطلانه. (الفانى).
- ٥ - ٥. ويأتى بغسل آخر بقصد ما فى ذمّته من أحدهما أو كليهما على الأحوط، وأمّا الاستئناف لهما فمشكل . (حسين القمى).



- ١- ١. بل يأتي بآخر عمّا في ذمّته من غير تعيين على الأحوط، والاستئناف بغسل واحد لهما لا يخلو من إشكال. (آل ياسين).
- ٢- ٢. بل لا يترك الاحتياط بذلك. (محمّد رضا الكلبيكاني)
- ٣- ٣. بل هو الأحوط مطلقاً، وينوى به رفع الحدث الموجود، ولو كان اللاحق هو الجنابه أجزأ قصدها مطلقاً. (النائني، جمال الدين الكلبيكاني). \* بل هو الأحوط؛ لاحتمال المانع، بل منع الإطلاقات كما أشرنا آنفاً. (آقا ضياء). \* لا يترك بقصد الحدث الموجود. (صدر الدين الصدر). \* بل هو الأحوط مطلقاً، ويقصد به رفع الحدث الموجود، وإن كان اللاحق هو الجنابه أجزأ قصدها مطلقاً. (الإصطهباناتي). \* هذا هو الأحوط، لكن بالترتيب لا الارتماسي. (مهدى الشيرازي). \* بل هو الأحوط، إلا إذا كان الحدث المتخلّل الذي من غير جنس الحدث السابق هي الجنابه، أمّا كونه أحوط فلاحتمال البطلان بالحدث المتخلّل، وأمّا الاستثناء فلأنّ غسل الجنابه يرفع الحدث السابق ولو لم ينو إلا الجنابه كما سيأتي، فعلى فرض أن يكون إتمام الغسل الأوّل غير كافٍ لرفع الحدث السابق لا- ضير فيه، وترتفع بالغسل اللاحق، نعم، لو كان اللاحق غير الجنابه لكن نوى كليهما أيضاً لا بأس به. (البجنوردي). \* مع مراعاة ما ذكرنا في المسألة السابقة. (الخميني). \* لا مانع من العدول عن الترتيب إلى الارتماس بنيه الغسلين، ولا وضوء عليه إذا كان أحدهما جنابه، أمّا استئناف الغسل لهما ترتيباً فلا يخلو من إشكال، وإن أمكن تصحيحه بأن يقصد به رفع الحدث الموجود. (زين الدين). \* بأن يغتسل غسلاً ارتماسياً لو كان الأوّل ترتيبياً، أو بالعكس. (تقى القمّي). \* وهو الأحوط، وحينئذٍ إمّا أن يأتي به ارتماساً، أو ترتيباً بقصد ما عليه في الواقع، وكذا فيما يأتي. (السبزواري).

- ١- ١. ارتماساً، وأما الترتيبى فيقصد به رفع الحدث الموجود على النحو المأمور به فى الواقع. (الخوئى).
- ٢- ٢. إمّا ارتماساً، أو ترتيباً بقصد أن يرتفع ما يجده من الحدث على ما هو عليه. (الميلانى). \* إن كان غسله الأول ارتماساً يجوز رفع اليد عنه بنحو الذى قلنا فى المسأله المتقدمه ويستأنف لهما، وإن كان ترتيباً فالأحوط إتمامه والإتيان بغسل آخر بقصد ما فى ذمته من أحدهما أو كليهما، وحكم الوضوء قد مرّ آنفاً. (حسن القمى). \* ارتماساً كان أو ترتيباً. (مفتى الشيعة).
- ٣- ٣. الأقوى إجزاء كل غسل عن الوضوء. (الفانى). \* بل لا يجب الوضوء فى جملة من الأغسال، وسيجىء الكلام حول هذه الجبهه . (تقى القمى).
- ٤- ٤. الأقرب عدم وجوبه. (الجواهرى). \* على الأحوط . (الاصفهانى ، الحكيم ، الكوه كمرئى ، زين الدين). \* على الأحوط، وإن كان إجزاء الغسل عن الوضوء مطلقاً لا يخلو من قوّه. (آل ياسين). \* بناءً على عدم إجزاء مطلق الأغسال عنه. (الميلانى). \* على الأحوط، ولا يبعد عدم وجوبه فى غير غسل الاستحاضه المتوسّطه كما سيأتى. (الخوئى). \* بناءً على عدم إغناء كل غسل عن الوضوء غير غسل الجنابه الذى هو خلاف التحقيق، نعم، هو أحوط . (الروحانى). \* تقدّم أنّ المختار إغناء كل غسل عن الوضوء. (السيستانى).

أو(١) كان السابق هو الجنابه(٢) حتّى لو استأنف(٣) وجمعهما بنيه واحده على الأحوط(٤) ، وإن كان اللاحق جنبه فلا حاجه إلى الوضوء، سواء أتمّه(٥) وأتى للجنبه بعده أو

ص: ١٨٠

- 
- ١- ١. والظاهر عدم الوجوب . (تقى القمّي).
  - ٢- ٢. إذا كان الاستئناف بغسل ارتماسيّ كان الاحتياط في هذا الفرض ضعيفاً. (الخوئي).
  - ٣- ٣. إذا استأنف غسله ارتماساً بتيتهما معاً فلا وضوء عليه، كما تقدّم . (زين الدين).
  - ٤- ٤. والأقوى العدم. (الجواهري). \* بل الأقوى، بل وهكذا إن استأنف بقصد السابق المفروض كونه جنبه. (صدرالدين الصدر). \* والأظهر عدم وجوبه. (الحكيم). \* تقدّم الكلام فيه. (الشاهرودي).
  - ٥- ٥. بل إذا عمل بما ذكرناه من الاحتياط . (حسين القمّي). \* الأحوط الوضوء حينئذٍ. (الحكيم).

## إذا أحدث بالأصغر أثناء الأغسال المستحب

(مسألة ١٠): الحدث الأصغر في أثناء الأغسال (٢) المستحب أيضاً لا يكون مبطلاً لها (٣). نعم، في الأغسال (٤) المستحب (٥) لإتيان فعل كغسل الزياره والإحرام لا يبعد البطلان (٦)، كما أنّ حدوثه بعده وقبل الإتيان

ص: ١٨١

- 
- ١- ١. ارتماساً كما تقدّم ، أمّا استثنائه ترتيباً فقد مرّ الإشكال فيه . (زين الدين).
  - ٢- ٢. الأحوط فيها الاستئناف، كما مرّ في الواجب. (الإصطهباناتي).
  - ٣- ٣. قد مرّ الإشكال . (حسين القمّي). \* لكن يجب الوضوء بعدها، حتى على القول بأنّها رافعه للحدث. (الميلاني). \* بل مبطل. (الفاني). \* المتيقّن عدم بطلانها من أقسامها هي الزمانيه منها . (المرعشي). \* فيه تأمّل، بل منع. (زين الدين).
  - ٤- ٤. الظاهر عدم الفرق بينها وبين غيرها من هذه الجهة، فلا وجه للاستدراك. (السبزواري).
  - ٥- ٥. في الفرق تأمّل، والأظهر البطلان. (الفيروزآبادي). \* لا- فرق في عدم البطلان بين أفراد الغسل، فلا وجه للاستدراك. (أحمد الخونساري).
  - ٦- ٦. بناءً على أن يكون حصول الأثر مثل حصول المؤثر، أي الغسل تدريجياً . (البجنوردي). \* إطلاقه محلّ تأمّل . (عبدالله الشيرازي). \* بل بعيد . (نقى القمّي). \* بل الأظهر ذلك . (الروحاني). \* الظاهر عدم الفرق بين الأغسال المستحب في الحدث الواقع في أثناءها. (السيستاني).

بذلك الفعل كذلك (١) كما سيأتي (٢).

### الشك في غسل عضو قبل الدخول في الآخر

(مسألة ١١): إذا شكَّ في غسل عضو من الأعضاء الثلاثة أو في شرطه (٣) قبل الدخول (٤) في العضو الآخر رجع وأتى به (٥)، وإن كان بعد الدخول فيه لم يعتنِ به (٦)، ويبنى على الإتيان على

ص: ١٨٢

- ١- ١. أى لا يكتفى به إلا على احتمال كون مثله عباده حينه، وهو ضعيف؛ لأنَّ الظاهر من الأدله كون الطهارة شرطاً كما للفعل المتأخر. (الفانى). \* كالزياره والإحرام . (مفتى الشيعة).
- ٢- ٢. يأتى منه قدس سره الحكم بالبطلان جزمياً فيه وفى المكان. (الشاهرودى).
- ٣- ٣. إن كان الشك فى الشرط بعد الفراغ من العضو فالظاهر عدم لزوم الرجوع. (حسن القمى).
- ٤- ٤. لا يبعد عدم وجوب الرجوع إذا كان المشكوك فيه هو الشرط. (الخوئى).
- ٥- ٥. الظاهر عدم وجوب الرجوع إذا غسل العضو وشكَّ فى شرطه . (زين الدين). \* يجوز له بعد الفراغ عن غسل أى عضو البناء على الصحه مع الشكَّ فيها. (السيستانى).
- ٦- ٦. إذا كان الشك فى صحه ما وجد . (تقى القمى). \* تقدّم عدم اعتبار الترتيب بين الجانب الأيمن والأيسر، وأنَّ اعتباره بين غسل تمام الرأس \_ ومنه العنق \_ وسائر الجسد مبنى على الاحتياط، فجريان قاعده التجاوز إمّا ممنوع، أو محلّ تأمّل. (السيستانى).

- ١ - ١. بل الأقوى وجوب الرجوع والاعتناء ما دام في الأثناء. (الإصفهاني). \* تقدّم خلافه. (مهدي الشيرازي). \* بل الأقوى هو البناء على عدم الإتيان؛ لعدم جريان قاعده التجاوز في غير الصلاه. (البجنوردی).
- ٢ - ٢. بل الأقوى. (النائني ، جمال الدين الكلبيگاني ، الفاني). \* لا يُترك ، كما أشرنا إليه سابقاً. (آقا ضياء). \* لا يترك هذا الاحتياط ، بل لا يخلو من قوّه. (الإصطهباناتي). \* بل الأقوى كما مرّ. (البروجردی). \* وجوب الرجوع لا يخلو من القوه. (عبدالله الشيرازي). \* لا يُترك. (الآملی ، محمد رضا الكلبيگاني ).
- ٣ - ٣. بل لا يخلو من وجه. (حسين القمّي). \* قد تقدّم أنّه الأقوى. (صدرالدين الصدر). \* هذا الاحتياط لا يُترك. (الشاهرودي). \* بل لا يخلو من قوّه. (الرفيعي). \* إن لم يكن الأقوى ، لاسيّما لو شكّ في شيء من الأيمن بعد الدخول في الأيسر. (الميلاني). \* لا يُترك. (الشريعتمداري ، السبزواري). \* بل لا يخلو من قوّه؛ لما أسلفناه في باب الوضوء عند الكلام حول هذه القاعده. (المرعشي). \* هذا الاحتياط لا يترك. (مفتي الشيعة).

- ١ - ١. وكذا لو شك في غسل الأيمن وقلنا بعد [م] لزوم الترتيب بين الشقين. (المرعشي). \* بناءً على عدم اعتبار الترتيب بين الجانبين يكون حكم الشك في غسل الأيمن حكم الشك في غسل الأيسر بعينه، واحتمال عدم الاعتناء بالشك لمعتاد الموالاه ضعيف جداً. (الخوئي). \* إذا بنى على أنه قد فرغ من غسله وشك في غسل الأيسر لم يعتن بشكه، سواء كان معتاداً الموالاه أم لا. (زين الدين). \* بل في الأيمن بناءً على المختار من عدم الترتيب بين الجانبين. (حسن القمي). \* الفرق بين الأيمن والأيسر مبنى، على لزوم الترتيب بينهما. وعلى كل تقدير لو تحقق الفراغ البنائي لا يبعد جريان قاعده الفراغ. (تقى القمي). \* بناءً على عدم اعتبار الترتيب بين الجانبين يكون حكم الأيمن حكم الأيسر في لزوم الاعتناء، وإن كان معتاد الترتيب. (الروحاني).
- ٢ - ٢. فيه إشكال، بل منع. (محمد الشيرازي). \* إلا أن يدخل في مشروط بالطهارة. (الكوه كمرئي).

- ١- ١. لا- يبعد عدم وجوب الإتيان لو لم يكن ملتفتاً إلى عدم اعتبار الموالاه أصلاً مع كونه بانياً على الإتيان ، فإنّ ظاهر الحال يقتضى الإتيان حينئذٍ. (السبزواری). \* الحقيقى، وأمّا الفراغ العرفى الذى هو المناط فى جريان القاعده على المختار فالظاهر تحقّقه فيما إذا شك معتاد الموالاه بعد فواتها فى غسل بعض الأجزاء مع العلم بغسل معظمها. (السيستانى).
- ٢- ٢. إذا شك بعد اعتقاد الفراغ لا يلتفت. (الجواهرى).
- ٣- ٣. ولكنّه ضعيف. (النائنى ، جمال الدين الكلپايگانى). \* ولكنّه بعيد. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكى). \* هذا الاحتمال ضعيف. نعم، إذا حصل الفراغ فى بنائه لم يعتدّ بالشك بعده. (الحكيم). \* ضعيف. (الشاهرودى). \* فيه نظر. (الزفيعى). \* لكنّه لا يعتنى به. (الفانى). \* لكنّه ضعيف. (الخمينى ، السبزواری ، الآملی). \* هذا الاحتمال ضعيف غاية . (الروحانى). \* ضعيفاً. (اللكراني).



إذا كان معتاد الموالاه(١).

### الشك في نيه الارتماسى بعد الارتماس

(مسأله ١٢): إذا ارتمس في الماء بعنوان الغسل ثم شك في أنه كان ناوياً للغسل الارتماسى حتى يكون فارغاً، أو لغسل الرأس والرقبه في الترتيبى حتى يكون في الأثناء ويجب عليه(٢) الإتيان بالطرفين، يجب عليه الاستئناف(٣). نعم، يكفيه(٤) غسل

ص: ١٨٦

- ١ - ١. اعتياد الموالاه لا- يوجب ثبوت عنوان الفراغ أو ما شاكله كى تجرى قاعدته . (البجنوردى). \* بحيث أفادت العاده الاطمئنان النوعى. (المرعى).
- ٢ - ٢. والأحوط الذى لا ينبغي تركه إتيانه ارتماسياً . (المرعى).
- ٣ - ٣. إذا شك في صحه العضو السابق، ومع عدمه يكفيه. (الفيروز آبادى). \* الظاهر أن مراده من هذه العبارة هو بمقتضى القاعده الأوليه، أى الاشتغال، وإلا- ففي مقام العمل وتفريغ ما فى عهده لا وجه لوجوب الاستئناف، كما هو صريح المتن . (البجنوردى). \* بغير الارتماس. (محمّد رضا الكلپايگانى). \* يجوز له استئناف الغسل ارتماساً، ويجوز له غسل الجانبين وحدهما مرتباً، ولعلّ هذا مراد المصنف قدس سره . (زين الدين). \* لا يجب عليه ذلك، ولا يكفى الارتماسى على الأحوط، بل يحتاط بما فى المتن. (اللكراني).
- ٤ - ٤. بل هو المتعين احتياطاً. (آل ياسين). \* بل هو الأحوط ؛ لأنّ الاستئناف لا يخلو من نظر. (صدرالدين الصدر). \* الأحوط الاقتصار على ذلك، أو الاستئناف ترتيباً لا ارتماسياً. (الخمينى). \* الأحوط اختياره. (السبزوارى).

الطرفين (١) بقصد الترتيبى (٢)؛ لأنه إن كان بارتماسه قاصداً للغسل الارتماسى فقد فرغ، وإن كان قاصداً للرأس والرقبة فيأتیان غسل الطرفين يتم الغسل الترتيبى.

### العلم ببقاء شيء غير منغسل

(مسأله ١٣): إذا انغمس فى الماء بقصد الغسل الارتماسى، ثم تبين له بقاء جزء من بدنه غير منغسل يجب عليه الإعادة ترتيباً أو ارتماساً (٣)، ولا يكفيه (٤) جعل ذلك الارتماس للرأس والرقبة إن كان الجزء غير المنغسل فى الطرفين، فيأتى بالطرفين الآخرين؛ لأنه قصد به تمام الغسل ارتماساً، لا خصوص الرأس والرقبة، ولا تكفى (٥).

ص: ١٨٧

- 
- ١- ١. الأحوط الاقتصار على ذلك، أو الاستئناف ترتيباً. (حسين القمى). \* بل هو المتعين احتياطاً. (حسن القمى). \* الأحوط الأولى اختيار هذا الغسل. (مفتى الشيعه).
  - ٢- ٢. هذا هو المتعين، ولا يكفيه الاستئناف بالارتماس كما تقدم. (مهدى الشيرازى).
  - ٣- ٣. والأولى الأحوط إعادته ارتماسياً. (الخمينى).
  - ٤- ٤. لا تبعد الكفايه، والأحوط الإعادة. (الجواهرى). \* لا تبعد كفايته. (الخوئى). \* على الأحوط. (زين الدين، السيستانى).
  - ٥- ٥. الكفايه قويه، والاحتياط حسن. (الفانى).

## الشك في الاغتسال بعد الصلاة

(مسألة ١٤): إذا صلى ثم شك في أنه اغتسل للجنازة أم لا ، يبنى على صحته صلاته (٣)، ولكن يجب عليه الغسل (٤) للأعمال

ص: ١٨٨

١- ١. على الأحوط. (عبدالهادي الشيرازي). \* ولو لم يكن بنحو التقييد على الأحوط . (المرعشي). \* على الأحوط فيما إذا لم تكن الارتماسية بعنوان التقييد. (السبزواري).

٢- ٢. إذا كان على نحو التقييد لا مطلقاً. (محمّد الشيرازي). \* على الأحوط. (الشريعتمداري، حسن القمي، الروحاني، مفتي الشيعة).

٣- ٣. إذا احتمل التفاته حال الصلاة . (حسن القمي). \* ما لم يحدث بالأصغر بعدها، وإلا فإن كان في الوقت وكان عليه صلاة أخرى أو غيرها مما يشترط بالطهور احتاط بعد الغسل بإعادة ما صلاها وبالتوضوء لتلك الصلاة أو غيرها، وإن لم يكن كذلك لم تلزم الإعادة، وإنما يحتاط بالجمع بين الغسل والوضوء للأعمال الآتية. (الميلاني). \* إذا احتمل التفاته حال الصلاة على الأحوط، وإن أحدث بالأصغر بعد الصلاة وجب الجمع بين الغسل والوضوء، وإن كان الشك في الوقت وجبت إعادته الصلاة أيضاً. (حسن القمي). \* إن لم يحدث بالأصغر بعد الصلاة ، وإلا وجب إعادته الصلاة والجمع بين الوضوء والغسل . (الروحاني). \* إلا إذا كانت مؤقته وحدث الشك في الوقت وصدر منه الحدث الأصغر بعد الصلاة، فإن الأحوط إعادتها حينئذ. (السيستاني).

٤- ٤. فقط لو لم يحدث بالأصغر، وإلا جمع بين الغسل والوضوء وإعادته الصلاة السابقة. (عبدالهادي الشيرازي). \* وكذا الوضوء لو صدر منه الحدث الأصغر بعد الصلاة ، ثم التفكيك بين صحته الصلاة ولزوم الغسل للأعمال الآتية غير مستبعد بعد العرفان بطريق الشارع بالنسبة إلى المتلازمات في نظرنا . (المرعشي). \* هذا إذا لم يصدر منه الحدث الأصغر بعد الصلاة، وإلا وجب عليه الجمع بين الوضوء والغسل ، بل وجبت عليه إعادته الصلاة أيضاً إذا كان الشك في الوقت. (الخوئي). \* ولو أحدث بالأصغر بعد الصلاة وجب عليه الوضوء وإعادته الصلاة أيضاً إن كان قبل خروج الوقت. (السبزواري).

١ - ١. إذا أحدث بعد صلاته الأولى بالحدث الأصغر وجب عليه الجمع بين الغسل والوضوء وإعادة الصلاة الأولى . (زين الدين). \* المشروطه بالطهاره عن الحدث الأكبر فقط، كجواز المكث في المسجد ، وكذا المشروطه بالطهاره عن الحدثين إذا لم يسبق الغسل صدور الحدث الأصغر منه، وإلا- احتاج إلى ضمّ الوضوء إليه. نعم، مع الإتيان بالغسل على وجه يقطع بكونه مأموراً به كغسل الجمعة أو غسل الجنابه المتجدده بعد الصلاة لا حاجة إلى ضمّ الوضوء، بل يكتفى به وإن سبق منه الحدث الأصغر. (السيستاني).

٢ - ٢. فيه إشكال، وللصحة وجه، إلا أن الاحتياط لا يترك. (آل ياسين). \* على الأحوط. (السيستاني).

٣ - ٣. لا يترك هذا الاحتياط. (عبدالهادي الشيرازي). \* لا يترك. (أحمد الخونساري، محمد رضا الكلبيكاني).

إتمامها ثم الإعادة (١).

## صور اجتماع الأغسال المتعدده وأحكامها

(مسألة ١٥): إذا اجتمع (٢) عليه أغسال متعدده (٣): فإمّا أن يكون جميعها واجباً (٤)، أو يكون جميعها مستحبّاً، أو يكون بعضها واجباً

ص: ١٩٠

١- ١. يعني بعد الغسل. (الإصطهاناتي).

٢- ٢. الأقوى وحده حقيقه الغسل، فالتداخل \_ بمعنى كفايه غسل واحد قربي لرفع الحدث الأكبر مطلقاً وللغايات المتعدده \_ يكون موافقاً للقاعده، وعلى هذا فيكفي غسل واحد قربي للغايات العديده، أو بعد حصول أسباب متعدده للحدث الأكبر، أو للغسل بما هو غسل، ومنه يظهر حال التفصيلات المذكوره في هذه المسأله. نعم، يمكن أن يقال بأنّ نيه الأوامر المتعدده دخيله في المثوبه. (الفاني) \* لا إشكال في كفايه الغسل الواحد عن الأغسال المتعدده مطلقاً مع نيه الجميع، وأمّا مع عدم نيه الجميع ففيها إشكال. نعم، لا يبعد كفايه نيه الجنابه عن الأغسال الأخر، بل الاكتفاء بالواحد عن الجميع أيضاً لا يخلو من وجه، لكن لا يُترك الاحتياط بنيه الجميع أو نيه الجنابه لو كان عليه غسلها، بل لا- ينبغي ترك الاحتياط في هذه الصوره أيضاً بنيه الجميع. (الخميني).

٣- ٣. إن نوى الجميع فيما كانت الأغسال كلّها واجبه أو كلّها مستحبّه، ونوى الواجب منها مع رجاء حصول ما هو المستحبّ فيما كانت مختلفه كان عاملاً بالاحتياط، ولا يترك، فإنّ بعض الفروع المذكوره لا يخلو من إشكال. (حسين القمّي).

٤- ٤. قد مرّ أنّ الغسل لا يكون واجباً إلاّ في مورد واحد. (اللكراني).

وبعضها مستحباً، ثم إما أن ينوى الجميع أو البعض (١)، فإن نوى الجميع (٢) بغسل واحد صحّ في الجميع (٣) وحصل امتثال أمر الجميع، وكذا إن نوى رفع الحدث (٤) أو الاستباحه إذا كان جميعها أو بعضها (٥) لرفع الحدث والاستباحه، وكذا لو نوى القربه (٦).

ص: ١٩١

- ١-١. قصد البعض لا يفيد، بل لابدّ في جميع الموارد من قصد الجميع . (تقى القمي).
- ٢-٢. الكفايه في غير هذه الصوره وما يرجع إليها ولو بالإجمال والارتكاز محل إشكال. (مهدي الشيرازي).
- ٣-٣. تداخل الأغسال المأمور بها بسبب ارتكاب بعض الأفعال — كمسّ الميت بعد تغسيله — مع تعدّد السبب نوعاً، لا يخلو من إشكال. (السيستاني).
- ٤-٤. إذا كان بعضها لرفع الحدث والاستباحه فتتبعها تكفي لذلك البعض، لا للبعض الآخر . (الجنودي). \* إذ نيّه في هذه الصور آيله إلى نيّه الجميع، كالصوره الأولى في النتيجة وإن كان الفارق بينهما في التصوّر واضحاً . (المرعشي).
- ٥-٥. في كونه امتثالاً للجميع منع. (عبدالهادي الشيرازي). \* هذا يكون من نيّه البعض، فلا- ينبغي ذكره في هذا القسم. (الحكيم). \* إذا نوى رفع الحدث أو الاستباحه وكان بعض الأغسال التي عليه لرفع الحدث والاستباحه كان ذلك من نيّه البعض، لا من نيّه الجميع، كما هو المفروض . (زين الدين).
- ٦-٦. إن كان قصداً إجمالياً للجميع، وإلا- بالطلاق أظهر. (النائني ، جمال الدين الكلبيگانی). \* بعد ما كان ناوياً لعناوينها الخاصّه. (الاصفهانى). \* العبارة لا تخلو من إجمال، فتدبر. (آل ياسين). \* بشرط أن يكون ناوياً للجميع إجمالاً. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكى). \* الأحوط إن لم يكن أقوى لزوم نيه الجميع ولو إجمالاً، كما إذا نوى رفع الحدث أو الاستباحه، وأمّا كفايه نيه القربه فقط فمورد إشكال، وكذا إن نوى واحداً منها ففي كفايته عن البقيه تأمل، وإن كان المنوى غسل الجنابه. (الكوه كمرئى). \* في كفايتها تأمل وإشكال. (صدرالدين الصدر). \* إذا كان قصدها قصداً إجمالاً للجميع، وإلا ففي الصحّه إشكال. (الإصطهباناتى). \* وكان ناوياً لعناوينها أيضاً، وإلا- فالأقوى عدم الكفايه عن شىء منها. (البروجردى). \* لو رجع إلى قصد الجميع ولو إجمالاً. (عبدالهادي الشيرازي). \* يعنى القربه المطلقه الراجعه إلى نيه أمر الجميع، ولو كان المراد نيه أمر البعض فلا ينبغي عدّه من هذا القسم، ولو كان المراد نيه القربه المهمله لم يصحّ. (الحكيم) \* إن كان ناوياً للجميع ولو إجمالاً، وإلا فعدم الكفايه أظهر. (الشاهرودى). \* هذا مع قصد عناوينها الخاصه ليصحّ انطباقه على كلّ منها، وإلا ففيه إشكال جدّاً. (الرفيعى). \* بما للغسل من الجهات المقرّبه. (الميلانى). \* فيما إذا لم يقصد الأمر المتعلّق بقسم خاص من الأغسال بقصد القربه ، بل يقصد مطلق الأمر المتعلّق بمطلق الغسل فى ذلك الزمان . (الجنودي). \* إذا كان ناوياً لعناوينها الخاصّه ولو إجمالاً. (عبدالله الشيرازي). \* باعتبار أنّها متعلّقه للأوامر فكانت نيّتها قصداً إجمالياً لجميعها. (الشريعتمدارى). \* إن آل إلى نيّه الجميع وقصدها بعناوينها إجمالاً، وإلا ففيه تأمل . (المرعشى). \* إذا نوى الجميع بعنوان إجمالى، وإلا فيشكل . (الأملى). \* وكان ناوياً لعناوينها الخاصّه. (محمّد رضا الكلبيگانی). \* مع قصد الجميع ولو بنحو الإجمال. (السبزواری). \* إذا كان معنى القربه قصد أمر الجميع، فإن قصد أمر البعض كان من القسم الآتى، وإذا لم يعيّن شيئاً كان غسله باطلاً . (زين الدين). \* وكان ناوياً للجميع إجمالاً . (تقى القمي). \* لكونه قصداً إجمالياً للجميع. (الروحانى). \* إن قصد الجميع تفصيلاً أو إجمالاً . (مفتى الشيعه). \* بأن تكون القربه نيّه للجميع على وجه الإجمال. (السيستاني).



وحيثُ إن كان (١) فيها غسل الجنابه لا حاجه إلى الوضوء بعده أو قبله، وإلاّ وجب (٢) الوضوء (٣) ، وإن نوى

ص: ١٩٣

١- ١. هذا حكم نيه الجميع، كما هو مورد الكلام. (الحكيم).

٢- ٢. على الأحوط. (الكوه كمرئى). \* بل لا يجب إلّا فى غسل الاستحاضه على ما سيجىء . (تقى القمى).

٣- ٣. مرّ كفايه مطلق الغسل عن الوضوء. (الجواهرى). \* قبله على الأحوط، وإن كان الأقوى عدم الوجوب مطلقاً كما مرّ. (آل ياسين). \* الأصحّ عندنا كفايه كلّ غسل عن الوضوء حتّى الأغسال المستحبّه، وهذا لازم كونها حقيقه واحده الذى صرّح به قدس سره فى المسأله (١٧) ولم يلتزم بالانزومه. (كاشف الغطاء). \* بناءً على عدم إجزاء مطلق الأغسال عنه. (الميلانى). \* يعجزى كل غسل عن الوضوء. (الفانى). \* على الأحوط الأولى. (الخوئى). \* على الأحوط. (زين الدين، مفتى الشيعة). \* مرّ حكم الوضوء مع غسل غير الجنابه. (حسن القمى). \* الأظهر عدم الوجوب، نعم، هو أحوط. (الروحانى). \* على الأحوط ، والأقوى إغناء كل غسل عن الوضوء كما تقدّم ، ومنه يظهر الحال فيما بعده. (السيستانى). \* بل لا يبعد عدم وجوبه. (اللكراني).



---

١ - ١. في غير قصد الجنابه في مقام الاكتفاء عن الغير إشكال؛ لعدم الدليل على الاجتزاء بعد اختلاف الحقيقه وقصديّه حقيقته وإن قلنا بتداخل المسببات. نعم، خرجنا عن هذه القاعده بالنصّ (الوسائل: باب ٤٣ من أبواب الجنابه، ح ٢). في كفايه غسل الجنابه عن غيره، فيبقى الباقي على احتياجها إلى قصدّها، فتدبر، ومن هنا ظهر وجه عدم ترك ما أفاده من الاحتياط الآتي، وظهر أيضاً وجه الإشكال في المسأله (١٦). (آقا ضياء).

١- ١. إن كان ذلك الواجب هو الجنابه، وأمّا لو كان غيرها فمشكل؛ لعدم إطلاق في الروايات، نعم، ورد في خصوص الجنابه أجزاءها عن كلّ غسل يلزمه في ذلك اليوم . (البجنوردی). \* لا- يخلو من إشكال. (الشريعتمداري). \* الأحوط إن لم يكن الأقوى عدم الكفایه . (المرعشي). \* فيه إشكال . (الآملی). \* مشكل، إلّا في غسل الجنابه فإنّه يكفي عن غيره. (محمّد رضا الكلبيكاني). \* في الكفایه إشكال، وفي عدمها وجه قوي. (تقي القمي). \* في أجزاء أي غسل \_ وإن كان واجباً \_ عن غسل الجمعه من دون نيته ولو إجمالاً إشكال، وكذا الحال في الأغسال الفعليه \_ سواء كانت للدخول في مكان خاص كالحرمين أو للإتيان بفعلٍ خاص كالإحرام \_ فإنّه لا يبعد أن يعتبر فيها قصد الفعل الخاص، ومنه يظهر الحال فيما ذكره قدس سره بعد ذلك. (السيستاني).

٢- ٢. فيه إشكال كما تقدّم. (الكوه كمرئي). \* محلّ إشكال. (البروجردی). \* فيه إشكال . (عبدالله الشيرازي). \* فيه تأمل، فإذا نوى حصول غسل الجنابه فلا إشكال في أجزاءه عمّا قصده، وفي أجزاءه عن غيره كلام، وإن كان الأحوط عدم الاكتفاء بهذا الغسل. نعم، لو قصد الجميع ولو إجمالاً كفى أيضاً . (مفتي الشيعه) .

الجنابه (١) وكان من جملتها، لكن على هذا يكون امتثالاً بالنسبة إلى ما نوى، وأداءً بالنسبة إلى البقية، ولا حاجة إلى الوضوء (٢).  
إذا كان فيها الجنابه (٣)، وإن كان الأحوط (٤) مع كون أحدها الجنابه أن ينوى (٥) غسل

ص: ١٩٦

- ١- ١. عدم الكفايه في هذه الصورة عن غير المنوى هو الأقوى. (النائني، جمال الدين الكلبيگانی، الشاهرودي). \* في كفايه غير غسل الجنابه عن غيره مطلقاً تأمّل، بل منع. (آل ياسين). \* عدم الكفايه في غير غسل الجنابه هو الأقوى. (محمّد تقى الخونساري، الأراكي). \* في هذه الصورة كفايه المنوى عن غيره محلّ تأمّل. (الإصطهباناتي).
- ٢- ٢. لا يخلو من شبهه بناءً على المشهور، وكذا ما بعده. (الحكيم). \* قد مرّ منه قدس سره الاحتياط الوجوبى للوضوء حينئذٍ في المسأله (٩) فيما لو سبق الجنابه، فراجع، إلا أن تختصّ المسأله السابقه بخصوص ما إذا كان حدوث الأكبر في أثناء الغسل فقط، وهذه المسأله بالسبق واللاحق. (السزواري).
- ٣- ٣. بأن ينوى الجميع وهى فيها، أو ينويها خاصّه. (المرعشى). \* بل على القول بالكفايه لا فرق بين كون الجنابه فيها وعدمه. (تقى القمى).
- ٤- ٤. هذا الاحتياط لا يُترك. (الإصطهباناتي). \* لا يُترك. (الإصفهاني، أحمد الخونساري، الشاهرودي).
- ٥- ٥. لا- يُترك ذلك، والأولى أن يكون ناوياً للاكتفاء به عن البقيه. (النائني، جمال الدين الكلبيگانی). \* لا يُترك هذا الاحتياط، وإن كان الأقوى الصّحّه والإجزاء في جميع فروض المسأله حتّى الفرض الأخير منها. (زين الدين).

١- ١. كفايته مشكل. (الرفيعي).

٢- ٢. الأقوى عدم الكفايه. (النائني، محمد تقي الخونساري، جمال الدين الغلپايگاني، الأراكي). \* فيه تأمل، إلا إذا كان المطلوب كونه متطهراً أو ذا غُسل، كما في بعض الأغسال المستحبّه. (الكوه كَمَرْتِي). \* فيه إشكال. (الإصطهباناتي، الآملي). \* الأقوى عدم كفايته عن غير ما نوى من المندوب فضلاً عن الواجب. (البروجردی). \* الظاهر عدم الكفايه. (الشاهرودي). \* الأقوى عدم كفايه نيّه أحد الأغسال المستحبّه بالخصوص عن سائرّها، ولا عن الأغسال الواجبه، ومرسل الفقيه (الوسائل: باب ٣٠ من أبواب من يصحّ منه الصوم، ح ٢). في كفايه نيّه غسل الجمعه عن الجنابه متروك أعرض عنه الأصحاب. (البجنوردي). \* أيضاً محلّ إشكال. (عبدالله الشيرازي). \* فيه إشكال، والأقوى عدم كفايته عن غيره، إلا إذا استُفيد واستُظهر من الدليل مطلوبيّته كونه منظّفاً بنحو الإهمال (كذا في الأصل). (المرعشي). \* مع القصد إلى الجميع ولو إجمالاً. (السبزواري). \* مَرّ الكلام حول هذه الجهه. (تقي القمّي).

المستحبات، وأمّا كفايته عن الواجب ففيه (١) إشكال وإن كان غير بعيد (٢)، لكن لا يُترك الاحتياط.

### غسل الجمعة من الجنب والحائض

(مسألة ١٦): الأقوى صحّه (٣) غسل الجمعة (٤) من الجنب والحائض (٥)، بل لا يبعد

ص: ١٩٨

١- ١. الأقوى كفايته. (الفيروزآبادي). \* بل منع، وكذا في كفايته عن غيره من المستحبات أيضاً. (آل ياسين). \* الظاهر عدم الإشكال في كفايته عن الواجب. (أحمد الخونساري). \* لا إشكال فيه. (الفاني). \* الأقوى عدم الكفاية. (المرعشي).  
٢- ٢. بل هو الأقوى. (الجواهرى، السيستاني). \* بعيد غايته. (النائنى، جمال الدين الكلبيگاني، الشاهرودي). \* بل بعيد. (محمّد تقى الخونساري، الميلاني، الأراكي، الرفيعي). \* بل بعيد جداً. (صدر الدين الصدر، الإصطهباناتي). \* بل مشكل جداً. (محمّد رضا الكلبيگاني).

٣- ٣. في المسألة بفرعيها تأمل. (مهدى الشيرازي).

٤- ٤. في المسألة بكلا فرعيها إشكال. (حسين القمّي).

٥- ٥. بعد انقطاع الدم. (الفاني). \* في صحته منها قبل النقاء إشكال. (السيستاني).

١ - ١. قد مرّ ما فيه. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكى). \* فيه بُعد. (الكوه كمرئى). \* بل العدم لا يخلو من قوّه. (صدرالدين الصدر). \* بل يبعد فيه فضلاً عمّا بعده. (الشاهرودى). \* ليس لهذا الفرع مدرّك إلّا مرسل الفقيه (الفقيه: ٢/٧٩، ح ١٨٩٦)، وقد عرفت حاله، فالإجزاء بعيد غايته. (البجنوردى). \* مشكل. (عبدالله الشيرازى). \* محل تأمل. (الشريعتمدارى). \* بل هو الأقوى. (الفانى). \* فيه تأمّل، وعدم الإجزاء قوى. (المرعشى). \* مع القصد ولو إجمالاً إلى غيرها. (السبزوارى). \* مرّ الإشكال فى الإجزاء، وممّا ذكرنا يظهر الإشكال فى المسأله الآتية. (تقى القمّى). \* بل الأظهر ذلك. (الروحانى). \* فيه تأمل، نعم لو قصد الجميع ولو إجمالاً. (مفتى الشيعه).

٢ - ٢. فيه إشكال. (الحائرى). \* مشكل. (الإصفهانى، محمد رضا الكلپايگانى). \* تقدّم الإشكال فى إجزاء ما عدا الجنابه عن غيره مطلقاً، لا سيّما المستحبّ عن الواجب. (آل ياسين). \* هذا من أثر وحده حقيقه الأغسال حيث يجرى كلّ واحد منها عن جميعها، أمّا صحّحه غسل الجمع من الجنب والحائض فليس هو غسل حقيقى رافع للحدث، بل هو طهاره صوريّه؛ ولذا لا يترتّب عليه شىء من آثار الطهاره الحدثيه، كدخول المساجد وغيره. (كاشف الغطاء). \* مرّ الإشكال فيه وإن كان له وجه. (الخمينى).

## بعض فروع التداخل

(مسأله ١٧): إذا كان يعلم إجمالاً أنّ عليه أغسالاً، لكن لا يعلم بعضها بعينه يكفي أن يقصد (١) جميع ما عليه (٢)، كما يكفي (٣) أن يقصد البعض

ص: ٢٠٠

١- ١. هذا لو نوى غسل الجنابه، وأما لو نوى غسل المسّ مثلاً ففيه نظر. (الرفيعي).

٢- ٢. على النحو المتقدم، والأحوط الاقتصار على هذا القسم، وأحوط منه أن يقصدها تفصيلاً مهماً أمكن. (حسين القمّي). \*  
غير هذه الصورة محلّ نظر. (مهدى الشيرازي). \* والأولى قصدها تفصيلاً. (المرعشي). \* الأحوط الاقتصار على هذه الصورة. (السبزواري).

٣- ٣. كما مرّ وجه الإشكال في إطلاقه وفي إطلاق ما بعده. (آقاضياء). \* إذا كان جنابه، وإلا ففي الكفايه منع كما مرّ. (آل ياسين). \* قد عرفت ما فيه، وكذا الفروع التي بعده. (الكوه كمرئي). \* تقدّم الإشكال فيه. (البروجردى، الآملی). \* بنحو ما مرّ، ومرّ الإشكال في بعض وجوهه. (الخميني). \* عدم الكفايه هو الأحوط، إلاّ أن يكون البعض المعين غسل الجنابه. (مفتي الشيعة).

۱- ۱. إذا كان جنبه. (محمّد تقی الخونساری، الأراکی). \* قد تقدّم أنّ نية البعض لا تكفي عن البعض الآخر، إلا أن يكون المنويّ هي جنبه، ولا فرق في ذلك بين أن يكون البعض غير المنويّ معلوماً بالتفصيل أو بالإجمال، أو لم يكن معلوماً أصلاً، وأمّا في صورته نية عدم تحقق البعض الآخر غير المنويّ فالمنويّ إن لم يكن غسل جنبه فقد عرفت أنّه لا يكفي على كلّ حال، وإن كان غسل جنبه فلاحتمالات بل الأقوال ثلاثة: بطلان المنويّ ومنويّ العدم، وصحّه المنويّ دون منويّ العدم، وصحتهما جميعاً، وهو الصحيح؛ لأنّ بطلانهما منوط بأن يكون من باب التقييد حتى يكون ما نوى غير ما شرّع، وما شرّع غير ما نوى. والظاهر أنّه ليس من باب التقييد، بل نيتان يكون ثانيهما لغواً، وأمّا التفصيل فلا وجه له أصلاً. (البيجوردی). \* محلّ تأمل وإشكال. (الشريعتمداری).

۲- ۲. إذا كان ذلك المنويّ هو غسل جنبه، وإلاّ فالأظهر عدم الكفاية. (النائني، جمال الدين الكلپايگاني، الشاهرودي). \* قد مرّ الإشكال في غير جنبه. (محمّد رضا الكلپايگاني).



المعین (١)، بل إذا نوى غسلًا معينًا (٢) ولا يعلم ولو إجمالاً غيره وكان عليه في الواقع كفى (٣) عنه (٤) أيضاً، وإن لم يحصل امتثال أمره.

نعم، إذا نوى بعض الأغسل الـ ونوى عدم تحقق الآخر ففي كفايته (٥) عنه إشكال (٦)، بل صحته

ص: ٢٠٢

١ - ١. قد مرّ عدم الكفاية، إلاّ - أن يكون المعين المنويّ الجنابه . (المرعشي). \* إطلاق الحكم بالكفاية فيه وفيما بعده محلّ إشكال كما مرّ. (السيستاني).

٢ - ٢. تبين حاله ممّا مرّ. (محمّد تقى الخونساري، الأراكي).

٣ - ٣. كفايته عنه في غايه الإشكال ، بل هي في سابقه أيضاً لا يخلو من إشكال. (الإصفهاني). \* إذا كان المعين هو غسل الجنابه، وفي غيره له وجه لا يخلو من إشكال. (الخميني).

٤ - ٤. فيه وفي سابقه إشكال. (الإصطهباناتي). \* تقدّم الاشكال . (عبدالله الشيرازي). \* إن كان المنويّ جنابه لا- غيرها . (المرعشي).

٥ - ٥. في غير غسل الجنابه، وأمّا فيه فالأقوى الكفاية. (محمّد تقى الخونساري، الأراكي). \* والأظهر عدم الكفاية، وصحّه الغسل الذي نواه. (الكوه كمرئي). \* لا إشكال فيه بعد تمشّي قصد القربه منه. (الفاني).

٦ - ٦. لا إشكال في عدم كفايته عنه، كما لا إشكال في صحته، ولا في البناء على عدم التداخل بعد وضوح كون حقيقه الأغسال متباينه لا- تتحقّق إلاّ- بالقصد والّتيه. (الإصفهاني). \* لكنّه ضعيف إذا لم ينو عدم تحقّق الآخر على نحو التقييد. (الحكيم). \* احتمال عدم الكفاية في صورته التقييد لا يخلو من قوّه . (المرعشي).

- ١- ١. لا إشكال فيه أصلاً. (الفانى). \* الظاهر صحته عمّا نوى وكفايته عن الآخر، إلّا إذا كان على نحو التقييد فتكون كفايته بل صحته ممنوعه. (زين الدين).
- ٢- ٢. الصحه والكفايه لا يخلوان من قوه. (الجواهرى). \* الظاهر اختصاص هذا الإشكال بما إذا نوى أن لا يرتفع ما عدا حدث الجنابه بغسلها، ولا- يطرّد فى ما عدا ذلك مطلقاً، والأظهر فيه أيضاً هو الصحه، بل لا يبعد كفايته عمّا نوى عدمه، وإن كان الإتيان به برجاء المطلوبيه أحوط. (النائنى، جمال الدين الكلپايگانى). \* الظاهر الصحه مطلقاً، وكفايته عن غيره إذا كان المنوى جنبه، والأظهر تباين حقائق الأغسال وإن قلنا بالتداخل فى مورد؛ للدليل. (آل ياسين). \* بل لا إشكال فيها. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكى). \* والأظهر عدم الصحه فى نفسه فضلاً عن كفايته عن الغير. (صدرالدين الصدر). \* بل الصحه أقوى ولو قلنا باتّحاد حقيقه الأغسال. (عبدالهاده الشيرازى). \* والأقوى صحته. (الميلانى، الخمينى). \* والأظهر هى الصحه والكفايه، فإنّ الأغسال حقائق متعدّده، والأجزاء حكم تعبّدى لا دخل لقصد المغتسل وعدمه فيه. (الخوئى). \* الإشكال غير تام، والصحه غير بعيدة. (محمّد الشيرازى). \* لا إشكال فى الصحه والكفايه؛ لأنّ الأغسال حقائق متباينه كما تقدّم فى بعض الموارد، والأجزاء حكم تعبّدى ثبت بالنصّ، سواء قصد المغتسل أم لم يقصد. (مفتى الشيعه). \* ضعيف، ويحكم بكفايته عن غيره إذا لم يكن من الأغسال المتقوّمه بالقصد، ومن هذا يظهر النظر فى إطلاق حكمه قدس سره بكون الأغسال حقيقه واحده. (السيستانى).

- ١- ١. محلّ تأمّل، بل منع؛ فإنّ الظاهر كونها حقائق متعدده متباينه، وإن كان ما في المتن أولى وأحوط. (الإصطهباناتي). \* كونها حقائق متعدده لا يخلو من القوّه، بل هو الأظهر والأشهر، فلا إشكال في صحته وعدم كفايته عن الغير، كما لا إشكال في صحّه المتعدّده بتيات مستقلّه. (عبدالله الشيرازي). \* ظاهر الأدلّه كونها حقائق متعدّده. (الآملی).
- ٢- ٢. الظاهر من الأدلّه أنّها حقائق متباينه، والاختلاف في ذواتها لا في جهاتها وأسبابها. (مفتی الشيعه).
- ٣- ٣. تباين حقائق الأغسال أشهر وأظهر، وللقدر الثابت من التداخل مبني آخر. (النائني، جمال الدين الكلبيگاني). \* فيه نظر، بل إطلاق الحقوق على الأغسال يقتضى اختلافها في الحقيقه، غايه الأمر كانت على وجه قابله الانطباق على وجود واحد. (آقا ضياء). \* بل الظاهر تعدّدها. (محمّد تقی الخونساری، عبدالهادی الشيرازي، الأراکي). \* هذا لا يلتزم مع طريقه المشهور القائلين بوجوب الوضوء مع كلّ غسل عدا الجنابه. (كاشف الغطاء). \* ظاهر الأدلّه كونها حقائق متعدّده. (البروجردی). \* هذا المبني ضعيف، ولو تمّ لم يقتضِ التداخل إلّا- على وجه خاص. (الحكيم). \* بل هي حقائق متعدّده، كما هو الأشهر الأظهر. (الشاهرودي). \* غير معلوم. (الرفيعی). \* الأظهر كونها حقائق متعدّده، فلا يشكل البناء على عدم التداخل، بل الإشكال في التداخل في موارد الخاصّه وإن كانت له وجوه دقيقه ليس هنا محلّ ذكرها. (المرعشي). \* بل الأخبار ظاهره في خلافه. (محمّد رضا الكلبيگاني). \* والاختلاف إنّما هو من حيث الإضافه إلى أسبابها، لا في ذواتها. (السبزواری). \* وهذا المبني ضعيف، ولا يتوقف عليه القول بالتداخل. (زين الدين). \* الأظهر تباين حقائق الأغسال، وإنّما التداخل للدليل. (حسن القمّي). \* ظاهر قوله عليه السلام في صحيح زراره: «إذا اجتمعت لله عليك حقوق (التهذيب: ١/١٠٧، ح ٢٧٩)» كونها حقائق متعدده، والإجزاء حكم تعبدی ثابت بالنصوص، والمستفاد منها الصحّه والكفايه في الفرض. (الروحاني).



ومن هذا يشكل البناء (١) على عدم التداخل بأن يأتي بأغسال متعدده (٢) كل واحد بنيه واحد منها، لكن لا إشكال (٣) إذا أتى في ما عدا الأول برعاء الصّحه والمطلوبيه.

ص: ٢٠٦

- 
- ١ - ١. لا إشكال في الصّحه. (الكوه كَمَرْنِي). \* الظاهر أنّه لا إشكال فيه إذا لم ينو في كل واحد عدم تحقق الآخر. (صدرالدين الصدر). \* هذا صحيح بالنسبه إلى الأغسال الرافعه للحدث أو المأمور بها لأسباب خاصه، أمّا الأغسال الزمانيه والمكانيه وما يشبههما فالأظهر جواز الإتيان بها حسب تعددها، متعدده، ولا ينافي ذلك جواز الاكتفاء بغسل واحد قريّ عنها. (الفاني).
- ٢ - ٢. الأظهر صّحه إتيان كل من الأغسال على حده. (الفيروز آبادي).
- ٣ - ٣. قد مضى طريق الاحتياط . (حسين القمّي).

وهو دم (١) خلقه الله تعالى (٢) فى الرحم لمصالح، وهو فى الغالب أسود (٣) أو أحمر، غليظ (٤)، طرى (٥)، حارّ، يخرج بقوّه وحرّقه. كما أنّ دم

ص: ٢٠٧

- 
- ١- ١. الحيض سيلان الدم، لا نفسه، ولكن شاع استعماله فى الدم عند الفقهاء. (كاشف الغطاء). \* الأظهر أنّ الحيض بحسب الأصل اسم معنى، بمعنى المجتمع السائل، وإن صار بالغلبه اسماً للدم. (المرعشى).
  - ٢- ٢. وهو الدم الذى تراه المرأة فى زمان مخصوص، معتاد للنساء، معروف عندهنّ، ولا خفاء فيه، نعم، قد يشتبه بغيره، فله أمارات عند الشرع يتميّز بها عن الغير، سواء خرج من الموضع المعتاد أم من غيره، وسواء خرج بنفسه أو بقطنه أو بغيرها. (مفتى الشيعة).
  - ٣- ٣. أى أحمر يضرب إلى السواد. (الخميني). \* يرى كذلك من شدّه احمراره، لا أنّه أسود حقيقه. (المرعشى). \* أى أحمر مائل إلى السواد. (مفتى الشيعة).
  - ٤- ٤. فى الأغلب، واعتبار هذا القيد لا مستند له يُعتدّ به سوى خبر الدعائم، ولا تعويل عليه من جهات ليس هذا محلّ ذكرها. (المرعشى). \* ليس عليه دليل معتدّ به. (تقى القمى).
  - ٥- ٥. أى عبيط، وعبّر عنه فى بعض الكلمات بالغضّ أيضاً. (المرعشى).

الاستحاضه بعكس ذلك (١). ويشترط أن يكون بعد البلوغ (٢) وقبل اليأس، فما كان قبل البلوغ (٣) أو بعد اليأس ليس بحيض (٤). وإن كان بصفاته (٥)، والبلوغ يحصل بإكمال تسع سنين، واليأس ببلوغ ستين (٦) سنه في القرشيه (٧)، وخمسين في غيرها،

### معنى القرشيه

والقرشيه من ينتسب إلى النضر بن

ص: ٢٠٨

- ١- ١. وهو في الغالب أصفر، بارد، صافٍ، يخرج من غير قوّه وحرّقه، وربّما جاء كلّ منهما بصفات الآخر، ويأتى بيانه. (مفتى الشيعه).
- ٢- ٢. يأتى بيانه في المسأله الأولى، فليراجع. (زين الدين).
- ٣- ٣. وفي مقارنه إشكال واحتمال الحيضيه لا يخلو من قوه. (المرعشى).
- ٤- ٤. فتجرى عليه أحكام الاستحاضه إن احتملها. (مفتى الشيعه).
- ٥- ٥. ولم يحصل العلم بكونه الدم الطبيعى المعهود. (الفانى).
- ٦- ٦. مقتضى الصنّاعه كون الحدّ خمسين سنه في غير القرشيه، وأمّا فيها فالحدّ ستون سنه، لكنّها تحتاط استحباباً بين الحدّين بالجمع بين تروك الحائض وأعمال المستحاضه. (تقى القمى).
- ٧- ٧. وإن كان الأحوط بعد بلوغها الخمسين أن تجمع بين تروك الحائض وأفعال المستحاضه. (الميلانى). \* الأحوط الأولى بين الخمسين والستين الجمع بين تروك الحائض وأفعال الطاهره. (المرعشى). \* فيما ذكر إشكال، والأحوط للقرشيه وغيرها الجمع بين تروك الحائض وأفعال المستحاضه فيما بين الحدّين. (الخوئى). \* فيه إشكال، والأحوط لها من الخمسين إلى الستين الجمع بين تروك الحائض وأفعال المستحاضه. (حسن القمى). \* الحكم المذكور فى المتن ممّا لا إشكال فيه؛ لما ينسب إلى الأصحاب والخبر الصحيح، وأمّا الإشكال فى صدق هذا العنوان وانطباقه (أعنى القرشيه) على السيدات اللاتى يعود نسبهنّ إلى الأئمّه الأطهار عليهم السلام وغيرهم، المتفرّقات فى البلاد فمن شكّ فى كونها قرشيّه فالأقوى جريان حكم الخمسين عليها. نعم، الأولى فى مشكوكه الانتساب مراعاة الاحتياط بين تروك الحائض وأفعال المستحاضه بعد بلوغها خمسين وقبل بلوغها ستين إذا كان الدم بصفات الحيض، أو أنّها رأت أيام عادتها، وأمّا المنتسبه إليها بالزنا ففى إلحاقها بالقرشيّه تأمّل، والإلحاق لا يخلو من قوّه. (مفتى الشيعه). \* بل مطلقاً على الأقوى، وإن كان الأحوط فى غير القرشيه الجمع بين تروك الحائض وأفعال المستحاضه بعد بلوغها خمسين. نعم، الأظهر تحقق اليأس الموجب لسقوط عدّه الطلاق ببلوغها خمسين مع انقطاع الدم عنها وعدم رجاء عوده. (السيستانى).

١- ١. وقيل: من انتسب إلى فهر بن مالك. (الحكيم). \* على ما هو المشهور في ذلك. (الميلاني). \* لا يذهب على البّحث النّقاب في هذه الشّؤون أنّه اختلفت كلمه أهل اللّغه وعلماء النسب والتاريخ - الذين هم المراجع في المورد - في المراد بقریش، والمستفاد من مجموع كلمات المحققين منهم أنّ المراد به: نضر بن كنانة، أو حفيده فهر بن مالك بن نضر بن كنانة، أو قصی بن كلاب بن مره بن لؤی بن غالب بن فهر، المذكور. والمشهور بين قدماء خبراء النسب الأوّل، كما أنّ المعروف بين أكثر المتأخرين منهم الثانی، والثالث ذهب إليه شرذمه قليله منهم. ومن القدماء الذاهبين إلى الأوّل هو أبو الحسن أحمد بن محمد بن إبراهيم الأشعري النسب، النّسابه الفحل الشهير، وكفى به سنداً، كما أنّ من مشاهير النّسّابین الذاهبين إلى الثانی هو الزبيری في كتابه «جمهره النسب»، وكذا الشريف محمد بن أسعد الحسيني الجوّانی نّسابه مصر في المائه الخامسة. والذي يترجّح في نظري القاصر وفكري العليل هو القول الأوّل؛ لمرجّحات في قائله، ليس هنا محلّ ذكرها. ومن رام الوقوف عليها فليطالع كتابی الذي أتعبت نفسي في تأليفه وسمّيته بطبقات النّسّابین في زهاء مجلدين كبيرين. هذا، ولكنّ الذي يسهّل الخطب ويجعل النزاع الساری من علم النسب إلى الفقه بلا- ثمره فقهيه هو: أنّ العلامه النّسابه أبا علي بن حزم الأندلسي الظاهري قال في كتاب الجمهره: إنّ مالك بن النضر بن كنانة ولد فهرًا، ولا يصح له عقب من ولد غيره، وهو الصريح من ولده، إلى أن قال: لا قریش غير ولد فهر... إلى آخر كلامه، وكذا غيره وكفى بكلام ابن حزم سنداً ومستنداً. فالمحصّل: أنّ قریشاً ولو كان هو النضر بن كنانة إلاّ أنّه لا قرشی في الدنيا ينتسب إلى النضر إلاّ أن ينتهي نسبه إلى فهر؛ فلاجدوى حينها في هذا التشاجر. نعم، لو كان المراد بالقرشيه من انتسب إلى قصی - وهو المحتمل القليل القائل - كان للنزاع ثمره فقهيه، ولكنّ هذا القول ضعيف مضعف من وجوه ليس هنا محلّ ذكرها، وإنّما أطلنا الكلام وخرجنا عن ممشی التحشيه، لما رأينا من تشتّت الكلمات في المبسوطات الفقهيه وغيرها، فالرجاء العفو ممّن راجع هذا الكتاب، واللّه العاصم. ثم الأقوى عدم اشتراك النبطيه مع القرشيه في الحكم، وأنّها كغير القرشيه. (المرعشي). \* القدر المتيقّن من الموضوع من انتسب إلى فهر. (تقي القمّي).





- ١- ١. فيه إشكال؛ لمنع جريان استصحاب عدم القرشيه. (اللكراني)
- ٢- ٢. بناءً على كون الحيضيه من الأمور الواقعيه كشف الشارع عن حدودها وأماراتها، فترتبها على مثل أصله عدم القرشيه إشكال؛ لكونه مثبتاً، لا من جهة تخيل عدم جريان هذا الأصل في الأعدام الأزليه؛ فإنه فاسد جداً كما حققناه في محلّه. (آقا ضياء). \* على إشكال أحوطه الجمع بين الحدّين. (آل ياسين). \* والأحوط فيها الجمع بين تروك الحائض وأفعال المستحاضه في زمان الشك. (صدرالدين الصدر). \* الأولى الاحتياط. (جمال الدين الكلبيگانی). \* فيه إشكال. (البروجردی، الخمينی، الآملی). \* فيه تأمل، فلا- يترك الاحتياط. (الشاهرودي). \* لما كان الأصل الجارى هو أصله عدم كونها قرشيه مورداً للنظر، كما تقرّر في محلّه فالاحتياط لا- يترك. (الرفيعی). \* الأحوط أن تحتاط. (عبدالله الشيرازي). \* فيه تأمّل وإشكال. (الشريعتمداری). \* في الإلحاق إشكال. (المرعشي).

والمشكوك (١) البلوغ محكوم بعدمه، والمشكوك يأسها كذلك.

## الدم الخارج من مشكوكه البلوغ

(مسألة ١): إذا خرج مَمَّن شكَّ في بلوغها دم وكان بصفات الحيض (٢)

ص: ٢١٢

١- ١. مع عدم حصول الاطمئنان بكونه حيضاً، وإلا فالظاهر أنه أماره على البلوغ. (صدر الدين الصدر).  
٢- ٢. على وجه يوجب الاطمئنان بحيضيته كما يظهر ذلك من قوله عليه السلام: «دم يعرف» (الوسائل: باب ٣ من أبواب الحيض، ح ٣ و ٤)، فإن هذه الفقرات كاشفه عن عدم كون الشارع في مثل هذه الصفات بصدد التعبد في أمر الدم؛ ولذا احتمل بعض الأساطين بأن أخبار الصفات في مقام رفع الجهل بها، لا في مقام جعل حكم في ظرف الجهل كما هو شأن الطرق التعبدية، ولكن هذا المقدار أيضاً لا يناسبه تأخير التميز عن العادة في المرسله (الوسائل: باب ٣ من أبواب الحيض، ح ٣ و ٤). الطويلة، فالجمع بين الجهتين يقتضي أن يدعى أن إرجاع الشارع إلى الصفات لكونها من الطرق العقلية الموجبه للاطمئنان به على وجه لا يبقى لهم خفاء فيه، وكان من المعروف عندهم، وحينئذٍ المدار التام على حصول الاطمئنان به منها مجتمعاً أم متفرقاً ومع عدم الاطمئنان ولو للمعارضه يرجع إلى سائر القواعد كما لا يخفى، ومن هنا ظهر وجه الإشكال في الإرجاع إلى الصفات على الإطلاق، بل لابد من تقييدها بصورة الاطمئنان به. (آقا ضياء).

يحكم بكونه حيضاً (١) ، ويجعل علامه (٢) على البلوغ، بخلاف ما إذا كان بصفات الحيض وخرج مَمَّن علم عدم بلوغها فإنه لا يحكم بحيضيته (٣)،

ص: ٢١٣

١- ١. لا- يخلو من شائبه إشكال . (حسين القمّي). \* مشكل، بل العدم لا يخلو من وجه. (آل ياسين). \* مع حصول العلم أو الاطمئنان، أمّا بدونه فالحكم بالحيضيه مشكل، وعدّ الحيض من علائم البلوغ إنّما هو بهذا الاعتبار. (كاشف الغطاء). \* مع حصول الاطمئنان بحيضيته ولو من الصفات، لا بمجرد الصفات. (مهدى الشيرازي). \* فيه تأمل ما لم يحصل الاطمئنان بذلك. (الميلاني). \* محلّ تأمل وإشكال، وكذا في أماريته للبلوغ وأن لا يخلو من قرب إذا حصل الاطمئنان بحيضيته. (الخميني). \* فيه إشكال، ولعلّ عدمه أظهر. (الخوئي). \* فيه إشكال، ولعلّ العدم أظهر، إلّا إذا أوجب الاطمئنان بالحيضيه ، ومع عدمه فالاحتياط طريق النجاء. (محمّد الشيرازي). \* فيه إشكال. (حسن القمّي). \* فيه إشكال. نعم، إذا اطمئنّ بكونه حيضاً \_ ولو باستخدام الوسائل العلميّه \_ كان ذلك موجباً للاطمئنان عاده بسبق بلوغها تسع سنين. (السيستاني). \* محلّ إشكال. (اللكراني).

٢- ٢. مع حصول اليقين بالحيضيه . (حسين القمّي).

٣- ٣. بشرط عدم العلم كما مرّ. (الفاني).

وهذا هو المراد (١) من شرطيه البلوغ.

(مسألة ٢): لا فرق في كون اليأس بالسنتين أو الخمسين بين الحرّ والأمة، وحارّ المزاج وبارده، وأهل مكان ومكان.

### اجتماع الحيض مع الإرضاع والحمل

(مسألة ٣): لا إشكال في أنّ الحيض يجتمع مع الإرضاع، وفي اجتماعه مع الحمل قولان، الأقوى أنّه يجتمع معه، سواء كان قبل الاستنباه أو بعدها، وسواء كان في العادة أو قبلها أو بعدها، نعم في ما كان بعد العادة (٢) بعشرين يوماً الأحوط الجمع (٣) بين تروك الحائض وأعمال

ص: ٢١٤

١- ١. دفع لما توهم في المقام من إيراد الدور ونحوه. (المرعشي).

٢- ٢. من أول زمان عادتها، وكان المقذوف واجداً للصفات. (المرعشي). \* بل بعد ابتدائها وكان واجداً للصفات. (السيستاني).

٣- ٣. وإن كان الحكم في الحيض لا يخلو من قوه. (الجواهرى). \* وإن كان الأقوى التحيُّض به مع اجتماع الشرائط والصفات. (الإصفهاني). \* وإن كان الأقوى كونه حيضاً. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى). \* وإن كان الأظهر أنّه حيض. (الكوه كمرئى). \* والأقوى الحكم بالحيضيه. (عبدالهاده الشيرازى). \* لا يُترك فيما إذا كان فاقداً للصفات. (الحكيم). \* خصوصاً إذا كان الدم الذى بعد مضيّ عشرين يوماً من العادة فاقداً للصفات أيضاً، فإنّ الحكم بحيضيه ذلك الدم مشكل للروايه (الوسائل: باب ٣٠ من أبواب الحيض، ح ٣). (البجنوردى). \* بل الأقوى كونه حيضاً إذا كان واجداً للصفات. (الفانى). \* لا يُترك في صورته فقدان الصفات في المقذوف. (المرعشى). \* مورد الاحتياط ما إذا رأت الدم بعد مضيّ عشرين يوماً من أول عادتها وكان الدم بصفه الحيض، وأمّا في غيره فحال الحامل حال غيرها. (الخوئى). \* والأقوى كونه حيضاً مع اجتماع الشرائط والصفات. (محمد رضا الكلبيگانى). \* استحباباً، والأظهر اعتباره حيضاً. (محمد الشيرازى). \* في الصورة المفروضة إذا كان الدم جامعاً لصفات الحيض يكون حيضاً، وإلاّ يكون استحاضه. (تقى القمى). \* الأقوى هو الحكم بالحيضيه إن كان الدم بصفات الحيض، وإلاّ فبالاستحاضه. (الروحانى). \* لا سيّما إذا كان الدم فاقداً للصفات. (مفتى الشيعه).

## فروع في حكم الحيض

(مسأله ٤): إذا انصبّ الدم من الرحم إلى فضاء الفرج وخرج منه شيء في الخارج ولو بمقدار رأس إبرة لا إشكال في جريان أحكام الحيض، وأمّا إذا انصبّ ولم يخرج بعد وإن كان يمكن إخراجه (١) بإدخال قطنه أو إصبع ، ففي جريان أحكام الحيض إشكال (٢) ، فلا يُترك

ص: ٢١٥

- ١ - ١. لا- ريب في جريان أحكام دم الحيض نفسه عليه كما مرّ نظيره في المنى؛ نعم صدق الحائض على المرأة ممنوع، ولكن الاحتياط حسن على كل حال كما أفاده الماتن قدس سره . (الرفيعي).
- ٢ - ٢. وإن كان الحكم بالحيض لا- يخلو من قوّه. (الجواهرى). \* الأقوى عدم ترتّب أحكام الحيض ما لم يخرج من الفرج. (محمّد تقى الخونسارى ، الأراكى). \* أى فى الابتداء، أمّا فى الاستدّامه فلا إشكـال فى كفايه بقائه فى باطن الرحم لترتيب أحكامه. (كاشف الغطاء). \* أقواه عدم جريانها. (مهدي الشيرازى ، حسن القمّى). \* وإن كان لا- يبعد الحكم بالطهاره. (عبدالهاده الشيرازى). \* الأقوى جريان أحكام الحيض. (الشريعتمدارى). \* والأقوى كونها طاهره. (الفانى). \* احتمال الحيضيه لا يخلو من قوّه . (المرعشى). \* الظاهر أنّه لا تجرى عليه أحكام الحيض ما لم يخرج. (الخوئى). \* الظاهر عدم تحقّق الحيض ما لم يخرج الدم . (تقى القمّى). \* لا إشكال فى عدم إجراء أحكام الحيض ما لم يخرج الدم . (الروحانى). \* والأظهر عدمه. نعم، لا يعتبر خروجه عن الفرج بقاءً. (السيستانى). \* ولا يبعد عدم الجريان. (اللكراني).

- 
- ١- ١. إجراء حكم الحيض عليها لا يخلو من قوّه . ( مفتى الشيعة ) .
  - ٢- ٢. ولها أن تتعمّد إخراجها فتحيض به . ( آل ياسين ) . \* قبل الإخراج، وأمّا لو أخرجته ولو كذلك فلا يبعد الحكم بالتحيض . ( محمّد رضا الكلبيكاني ) . \* ولها أن تتعمّد إخراجها بقطنه ونحوها فتجرى عليها أحكام الحيض . ( زين الدين ) . \* الظاهر عدم جريان أحكام الحيض حتى يخرج . ( محمّد الشيرازي ) . \* ويبقى الحكم مادام باقياً في بطن الفرج . ( مفتى الشيعة ) .

يخرج من المخرج الأصلي أو العارضى (١).

## الشك في حيضه الدم

(مسألة ٥): إذا شكّت في أنّ الخارج دم أو غير دم، أو رأت دمًا في ثوبها وشكّت في أنّه من الرحم أو من غيره لا تجرى أحكام الحيض (٢)،

ص: ٢١٧

١- ١. مع رعايه ما تقدّم في باب النجاسات من احتمال اعتبار انسداد المخرج الأصلي، أو رعايه الاعتياد في العارضى، أو الرجوع إلى الصدق العرفي مطلقاً، فراجع . (المرعشى). \* مرّ نظيره في البول والمني . (تقى القمّي). \* بدفع طبيعي، لا- بمثل الإخراج بالآله. (السيستاني).

٢- ٢. بل ولا- أحكام غيره كالنفاس والاستحاضه، بل ولا يحكم بنجاسته مع الشكّ في دمويّته. (كاشف الغطاء). \* ولكن إذا أمكن استعلام حالها بمثل أن تمدّ يدها الى الموضع فتحسّ هل خرج الدم أم لا ؟ أو تستبين هل أنّ الخارج دم أم لا ؟ فالظاهر وجوب مثل هذا الاستعلام، وعليه دلّت موثقه عمّار (الوسائل: باب ٤ من أبواب مقدمات العبادات، ح ١٢)، ولا يخفى أنّ مثل هذا الاستعلام لوضوحه وقّله مؤونته لا- يعدّ من الفحص في الشبهه الموضوعيّة، وهو غير واجب إجماعاً، ولا- تُردّ الروايه من أجله . (زين الدين). \* إلّا إذا ظنّت بكون الخارج دم الحيض بمقتضى (موثقه عمّار) (المصدر السابق). الدالّه على وجوب الفحص . (تقى القمّي).



## اشتباه الحيض بغيره

واشتبه عليها: فإما أن يشتبه بدم الاستحاضه، أو بدم البكاره، أو بدم القرحة . فإن اشتبه بدم الاستحاضه يرجع إلى الصفات (٢) ، فإن كان بصفه الحيض يحكم

ص: ٢١٨

- ١- ١. وخارجاً من الرحم. (كاشف الغطاء). \* وكونه من الرحم. (اللنكراني).
- ٢- ٢. الرجوع إلى الصفات حكم مستمره الدم، أما غيرها فمرجعها قاعده الإمكان المبنيه على أصاله السلامه. (كاشف الغطاء). \* سيأتى أنها ترجع إلى العاده، ثم إلى الصفات، ثم فيها تفصيل. (البرجردى). \* بل إلى العاده، ثم إلى الصفات، ثم إلى تفصيل يأتى منه. (مهدي الشيرازي). \* بل تجعله حيضاً، إلا- أن يكون معارضاً للعاده، أو لدم واجد لصفات الحيض. (عبدالهادي الشيرازي). \* الأولى إحاله المسأله إلى محلها في ما يأتى من التفصيل إن شاء الله. (الرفيعي). \* يأتى التفصيل، ويأتى أن الرجوع إلى الصفات متأخر عن الرجوع إلى العاده. (الخميني). \* سيأتى أن الأظهر الرجوع إليها بعد فرض عدم العاده، وعلى تقدير فقدان الصفات فيه تفصيل. (المرعشي). \* فيه تفصيل سيأتى. (الخوئي، حسن القمي). \* بل إلى التفاصيل الآتيه في المسأله (٢٣)، وما يذكر في حكم تجاوز الدم عن العشره. (السبزواري). \* بل يرجع إلى العاده ثم الصفات، ثم فيه تفصيل سيأتى. (محمد الشيرازي). \* الرجوع إليها إنما يكون بعد فقد الطريق إلى الحيض من العاده وغيرها إن ثبت طريقتيه. (الروحاني). \* الرجوع إلى العاده مقدّم على التمييز بالصفات ، ومع فقدانهما فإطلاق الحكم بكونه استحاضه ممنوع أيضاً، كما سيجيء في المسائل الآتيه. (السيستاني). \* سيأتى التفصيل فيه بعداً. (اللنكراني).

بأنه حيض (١)، وإلا فإن كان في أيام العاده (٢) فكذاك، وإلا فيحكم بأنه استحاضه (٣)، وإن اشتبه بدم البكاره

ص: ٢١٩

١- ١. على تفصيل فيه، وفي الحكم بالاستحاضه لفقد الصفات يعلم مما سيجيء في المسائل الآتيه. (آل ياسين).

٢- ٢. على تفصيل يأتي في المسألتين. (الإصطهباناتي).

٣- ٣. بل له فروض كثيره يعلم تفصيلها من المسائل الآتيه. (الإصفهاني). \* فيه نظر، فلا- يترك الاحتياط بالجمع بين تروك الحائض وأفعال المستحاضه. (حسين القمي). \* سيأتي التفصيل فيه بعيداً. (محمد تقى الخونساري، الأراكي). \* في إطلاقه نظر، وسيأتي تفصيله. (الحكيم). \* الترتيب المذكور محل تأمل، وكذا إطلاق الحكم، وسيأتي التفصيل إن شاء الله. (الميلاني). \* صور اشتباه دم الحيض بدم الاستحاضه كثيره، سيأتي تفصيلاً بيانها في الفروع الآتيه. (البجنوردی). \* على تفصيل يأتي إن شاء الله تعالى. (عبدالله الشيرازي). \* صور المسأله كثيره، ويعلم التفصيل مما سيأتي. (الشريعتمداري). \* فيه تفصيل يأتي (الفاني، تقى القمي). \* مع التفصيل الآتي ذكره. (المرعشي). \* سيأتي التفصيل. (الآملی). \* فيه تفصيل يأتي في طي المسائل إن شاء الله تعالى. (محمّد رضا الكلبيكاني). \* في هذا الإطلاق منع ظاهر، وليرجع إلى المسأله الخامسه عشره من هذا الفصل في حكم غير مستمره الدم، وإلى المسأله الأولى من فصل تجاوز الدم عن العشره في حكم مستمره الدم. (زين الدين).

- 
- ١- ١. وتركها ملياً ، ثم إخراجها رقيقاً على الأحوط الأولى. (الخميني). \* في النص (وسائل الشيعة: الباب ٢ من أبواب الحيض، ح ١): ثم تدعها ملياً، ثم تُخرجها إخراجاً رقيقاً. (حسن القمّي).

قليلاً (١) ثم إخراجها (٢) ، فإن كانت مطوّقه بالدم فهو بكاره (٣) ، وإن كانت منغمسه به فهو حيض (٤) .

## حكم الصلاة بدون الاختبار

والاختبار المذكور

ص: ٢٢١

- ١ - ١. بمقدار انغماس القطنه أو تطوّقها . (المرعشى). \* بمقدار ينزل الدم على القطنه، ويكفى لاستعلام حاله أنّه يطوّقها أو يغمسها، ثم إخراجها إخراجاً رقيقاً . (زين الدين). \* بل مليئاً بمقتضى حديث (خلف)(المصدر السابق). (تقى القمى). \* بمقدار تعلم بنفوذ الدم فيها ، ثم إخراجها برفق. (السيستاني).
- ٢ - ٢. إخراجاً رقيقاً. (الإصطهباناتي). \* بالرفق. (عبدالهادي الشيرازي). \* أى برفق. (الميلاني). \* رقيقاً بالرفق. (المرعشى). \* برفق. (الروحاني).
- ٣ - ٣. فهو من دم البكاره، وإن كان بصفه الحيض فالتطوّق والانغماس علامتان لهما مطلقاً حتى عند الشكّ في البكاره والافتضاض . (مفتى الشيعة).
- ٤ - ٤. إن اشتبه بدم العذره، أمّا لو كان الاشتباه ثلاثياً: الحيض والاستحاضه والعذره فالحكم بالحيض عند الانغماس مشكل؛ فإنّه إنّما ينفي البكاره فقط ولا يعين الحيض، اللهم إلا أن يرجح بقاعده الإمكان، ولو اشتبه بين العذره والاستحاضه وخرجت القطنه مطوّقه تعين الأول، وإذا انغمست تعين الثاني. (كاشف الغطاء).

واجب (١)، فلو صلت بدونه بطلت (٢) وإن تبين بعد ذلك عدم كونه حيضاً،

ص: ٢٢٢

١- ١. بل لا يبعد كونه شرطاً في الصحّة، فلو صلت بدونه بطلت مطلقاً. (آل ياسين). \* مع العلم بالبكاره والافتضااض، وخروج دم منها، وعدم سبق الحيض، أمّا لو اختلّ شيء منها فهل يلحق بالمنصوص مطلقاً، أو يرجع إلى الأصول مطلقاً، أو يفصل بين وجوب الاختبار فلا يجب، وبين الانغماس والتطوّق فتعمل به لو اختبرت؟ وجوه، خيرها وسطها، ولا يبعد الأول. (كاشف الغطاء). \* الاختبار بطبعه طريقى، والمدار في صحّة العمل على موافقته للمأمور به، ويكفى في تحقق العباده التعبد بالعمل، وهو حاصل كما هو المفروض، والتشريع بالأمر أو التجزّم به مع عدم الموجب للجزم ما لم يوجبا الإخلال بالتعبد لا يكونان مخّلين بالعمل العبادى؛ لعدم الدليل عليه، لا- عقلاً- ولا- سمعاً. (الفانى). \* لكنّ الأظهر أنّ وجوبه طريقى محض. (المرعشى). \* فى وجوبه إشكال، والقدر المتيقّن أنّه لا تصحّ صلاتها قبله بقصد الأمر جزماً. (الخوئى). \* الوجوب المذكور شرطى، أى لا يمكنها العمل بالقواعد الأوليه بدون الاختبار. (تقى القمى). \* وجوباً طريقياً؛ لاستكشاف حالها، فلا يحكم بصحّة صلاتها ظاهراً، ولا يجوز لها الإتيان بها بقصد الأمر الجزمى إلّا مع الاختبار. (السيستانى).

٢- ٢. الأقرب الصحّة، إلّا أن تكون حاله السابقه حيضاً. (الجواهرى). \* هذا مبنّى على كون الاختبار شرطاً لصحّة العمل، وليس كذلك، بل هو طريق وإرشاد، فالعمل العبادى برجاء إدراك الواقع يقع صحيحاً مع كونها طاهرة فى الواقع. (الفيروز آبادى).

إلا إذا حصل منها (١) قصد القربه (٢) ، بأن كانت جاهله (٣) أو عالمه (٤) أيضاً إذا فرض حصول قصد (٥) القربه مع العلم

ص: ٢٢٣

١- ١. الأحوط اختصاص الصحه بما إذا تعذر عليها الاختبار ولو لضيق الوقت بسوء اختيارها، فصلت برجاء المصادفه، أو كانت معذوره في تركه؛ لقصور أو نسيان ونحو ذلك. (النائني ، جمال الدين الكلبيكاني). \* بل الأقوى بطلانها بناءً على المختار من حرمه الصلاه والصوم عليها ذاتاً، إلا مع جهلها بوجوب الاختبار قصوراً، وإلا فتنجز الحرمة المحتملة يوجب صدور العمل منها مبيحاً غير قابل للتقرب به ولو كانت متجزيه كما أشرنا إليه سابقاً. (آقا ضياء). \* وكانت معذوره في تركه على الأحوط. (البروجردى ، الآملی).

٢- ٢. والإتيان بها رجاءً ، لكن في الإتيان بها كذلك فيما لو كانت حاله السابقه حيزاً إشكال، بل الأظهر الرجوع إليها . (المرعشى).

٣- ٣. أو ناسيه ، بل لو تقع بلا قصد الأمر ، بل رجاءً ؛ للمصادفه مع العلم بمصادفه الواقع فيه . (مفتى الشيعة) .

٤- ٤. إذ لا منافاه بين العلم بوجوب الاختبار إرشادياً وإتيان العمل برجاء المطلوبيه، والعمل المرجى كذلك مقرب بلا إشكال . (المرعشى).

٥- ٥. وفي الإتيان برجاء الواقع إشكال فيما إذا كانت حاله السابقه الحيض. (الكوه كمرئى). \* بالإتيان بالصلاه برجاء المطلوبيه. (الحكيم). \* قد مرّ فرض حصوله . (المرعشى).

## حكم تعذر الاختبار

وإذا تعذر الاختبار ترجع إلى الحالة السابقة (٢) من طهر (٣) أو حيض (٤)، وإلا فتبنى على الطهارة (٥)، لكن مراعاة الاحتياط أولى (٦)، ولا

ص: ٢٢٤

- ١- ١. أو جاءت بها برحاء الواقع. (الحائري). \* كما إذا صلت برحاء المطلوبية. (زين الدين).
- ٢- ٢. لا يبعد لزوم مراعاة الاحتياط عليها، فتجمع بين وظيفتي الحائض والطاهر. (زين الدين). \* في صورته تعذر الاختبار يتعين عليها الجمع بين أحكام الطهارة والحائض في جميع الفروض. (الروحاني).
- ٣- ٣. إذا كان الشك في عروض الحيض. (مفتي الشيعة).
- ٤- ٤. إذا كان الشك في عروض الطهارة. (مفتي الشيعة).
- ٥- ٥. إذا كانت مسبقة بكلتا الحالتين وشكت في المتأخر منهما مع العلم بتاريخ الحيض. (عبدالهادي الشيرازي). \* بل تحتاط بالجمع. (الفاني). \* فالأحوط وجوباً الجمع بين تروك الحائض وأفعال الطاهر، وإن كان البناء على الطهارة لا يخلو من قوه. (مفتي الشيعة).
- ٦- ٦. بل الوجوب أظهر. (الحائري). \* بل لابد من مراعاته بناءً على التحقيق من عليه العلم الإجمالي في المنجزية حتى بالنسبة إلى موافقه القطعية، وإلا فبناءً على الاقتضاء وسقوط الأصل من الأطراف بالمعارضه قد يتوهم بأنه بعد تعارض الأصول الحكمية والموضوعية في الطرفين يبقى «كل شيء لك حلال» (الوسائل: باب ٤ من أبواب ما يكتسب به، ح ٤) المخصص بالشبهة التحريمية في طرف احتمال الحرمة جاريه بلا معارض، فلا يجري عليها حكم تروك الحائض وإن تجب أعمال المستحاضة في الظاهر حذراً من المخالفة القطعية، هذا، ولكن لا يخفى ما فيه من أنه بعد الغض عن عدم اختصاص «كل شيء» للشبهة التحريمية أن مثل حديث الرفع (الوسائل: باب ٥٦ من أبواب جهاد النفس وما يناسبه، ح ١) وغيره من الأصول الحكمية كما تعارض فرده الآخر الجارى في الشبهة التحريمية كذلك تعارض «كل شيء لك حلال»، فلا وجه لتساقطه ثم الرجوع إلى العموم المزبور، والله العالم. (آقا ضياء). \* بل لازم. (الإصفهاني، مهدي الشيرازي، الحكيم، الخميني، الآملی، محمّد رضا الكلبيگانی). \* لا- يترك في الصورتين. (حسين القمي). \* بل لابد من رعايته. (آل ياسين). \* بل واجبه. (محمّد تقی الخونساری، الأراكي). \* بل لا يترك. (الإصطهباناتي). \* هذا الاحتياط لا يترك. (الشاهرودي). \* لا يترك. (الرفيعي، عبد الله الشيرازي، حسن القمي). \* بل لا- يخلو من وجه. (الميلاني). \* لا- ينبغي تركه. (المرعشي). \* بل لا- يترك. (اللكراني). \* بل واجب، فإن وجوب الاختبار لا يختص بصوره القدره. (تقي القمي).





يلحق بالبكاره (١) فى الحكم المذكور غيرها ، كالقرحه (٢) المحيطه بأطراف الفرج.

### اشتباه دم الحيض بدم القرحة

وإن اشتبه بدم القرحة (٣)

ص: ٢٢٦

- 
- ١- ١. بل لا يترك مقتضى الاحتياط . (حسين القمى). \* لا اختصاص بها . (الرفيعى). \* لا يبعد اللحق . (النكرانى).
  - ٢- ٢. لا- يبعد الإلحاق. (الجواهرى). \* لحوقها غير بعيد. (البروجردى). \* لا يبعد اللحق. (عبدالهاده الشيرازى). \* الظاهر لحوق القرحة بها فى هذا الحكم فى صورته حصول الاطمئنان الحاصل لامحاله. (الفانى). \* بل لا يبعد لحوقها بها. (محمد رضا الكليايگانى). \* إلا مع حصول الاطمئنان. (السيستانى).
  - ٣- ٣. أى غير المحيطه بناءً على لحوقها بالبكاره . (النكرانى).

١ - ١. وهو الأقوى. (محمّد تقي الخونسارى، الأراكى). \* ما عليه المشهور إذا كان أصل وجود القرحة معلوماً، أو كان الشك في مكانها لا يخلو من رجحان، إلا أنَّ الاحتياط لا ينبغي تركه. (الإصطهباناتى). \* رعايه الاحتياط أولى، ومع الشك في أصل وجود القرحة فالحكم على طبق حاله السابقه. (الرفيعى). \* لا يبعد وجوب الاختبار والعمل على القول المشهور، لكن لا ينبغي ترك الاحتياط ولو مع العلم بحاله السابقه. نعم، لو تعذر الاختبار تعمل على طبق حاله السابقه، ومع الجهل بها تجمع بين أعمال الطاهره وتروك الحائض. (الخمينى). \* الذى يظهر من المشهور بين المتقدمين أنَّ محطّ بحثهم ما لو كان وجود القرحة مسلماً ولكن محلّها ومكانها كان مشكوكاً، ثم الأقوى عدم حجيه هذا المميّز الذى ذكروه، وأنّه ليس لخروجه طرف معين، فالأقوى عدم اعتبار هذا الشرط، وأنّ الحيض قد يخرج من يمين الرحم حيث كان مائلاً إليه، وقد يخرج من اليسار حيث كان كذلك، والكلام بالنسبه إلى الاستحاضه والقرحه كذلك، إذ قد تكون القرحة فى يمين الرحم، وقد تكون فى يساره، وقد تكون فى قعره، وهكذا، ولا اعتداد بما يقال: إنّ القرحة تخرج غالباً فى الجانب الذى فيه الأمعاء والقلب، وليس هو إلا الأيسر. (المرعشى). \* فلا يبعد وجوب الاختيار بما هو المشهور من أنَّ الدم إن خرج من الطرف الأيمن فهو حيض، وإلا فمِنْ القرحة، ولكنّ الاحتياط الجمع. (مفتى الشيعة). \* وهو الظاهر. (اللنكرانى).

القرحه، إلا أن يعلم أن القرحة في الطرف الأيسر، لكن الحكم المذكور مشكل (١) فلا يُترك الاحتياط (٢) بالجمع بين أعمال الطاهره

ص: ٢٢٨

١ - ١. ولكنّه مع العلم بوجود القرحة والشك في مكانها هو الأقوى، نعم، لو شك في أصل وجودها ففيه الإشكال. (النائني، جمال الدين الكلبيگانی). \* بل لعله أقوى، لترجيح روايه التهذيب على روايه الكافي من وجوه، لكنّ موردها العلم بوجود القرحة، أمّا مع الشك بوجودها أو الشك في خروج دم منها على تقدير وجودها فالمرجع إلى القواعد أقوى، فتأخذ بحاله السابقه حتّى يحصل العلم بما يرفعها. (كاشف الغطاء). \* بل هو الأقرب. (عبدالهادي الشيرازي). \* الأقرب قول المشهور، لكن في تلك الصورة التي ذكرناها، وأما لو كان أصل وجود القرحة مشكوكاً ففيه إشكال، فلا يترك الاحتياط بالجمع بين التروك والأعمال، إلاّ أن تكون الحاله السابقه معلومه. (المرعشي). \* لا- إشكال فيه حتى فيما علم أن القرحة في الطرف الأيسر. (الروحاني). \* وإن تعذر الاختبار تعمل على طبق الحاله السابقه من الطهر والحيض كما تقدّم، ومع الجهل بالحاله السابقه تعمل على الاحتياط بالجمع بين أعمال الطاهره والحائض، وإن كان البناء على الطهاره لا يخلو من قوه. (مفتي الشيعة). \* بل ممنوع، فيجرى عليها حكم الطاهره، إلاّ مع سبق الحيض. (السيستاني).

٢ - ٢. مع الجهل بالحاله السابقه للعلم الإجمالي، وإلاّ فيعمل على طبق السابق. (آقا ضياء). \* إلاّ إذا علمت الحاله السابقه فيعمل عليها. (الحكيم). \* إلاّ إذا علمت حالتها السابقه فتأخذ بها. (الفاني). \* إن لم تعلم الحاله السابقه. (المرعشي). \* مع الجهل بالحاله السابقه، وإلاّ أخذت بها. (محمّد الشيرازي). \* لكن مقتضى الصنائه استصحاب الحاله السابقه. (تقي القمي).

١- ١. لا يبعد جريان أحكام الطاهره، إلا إذا كانت مسبوقة بالحيض. (الخوئي).

٢- ٢. في إطلاقه تأمّل؛ لعدم تماميه قاعده الإمكان الوقوعى ولو بالنظر إلى القواعد الواصلة فضلاً عن الإمكان الذاتى أو الاحتمالى؛ لعدم دليل وافٍ لإثباتها، وما ذكر فى وجهها مخدوشه طراً، ولقد تعرّضناه فى كتاب الطهارة، وحينئذٍ فلا بدّ فى مثله من الرجوع إلى سائر القواعد، ومع عدم تميّزها فيرجع إلى الأصول المختلفه باختلاف العلم بالحاله السابقه من إحدى الحالتين، أو عدمها، المنتهى إلى العلم الإجمالى بإحداهنّ، فيرجع فى مثله إلى القواعد من الجمع بين الوظائف. (آقا ضياء). \* بل بنى على الحاله السابقه من طهر أو حيض، ومع الجهل تعمل بالاحتياط. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكى). \* بل على المرأه بالطهاره. (عبدالهادهى الشيرازى). \* بل تحتاط. (محمّد رضا الكلبيكانى).

٣- ٣. إذا كانت الحاله السابقه هى الطهاره، وإلا فإن كانت الحيضيه يحكم بها، وإن لم تعلم الحاله السابقه أصلاً تجمع بين أفعال الطاهره وتروك الحائض. هذا إذا اشتبه بغير دم الاستحاضه، وأمّا إذا اشتبه بدم الاستحاضه فيأتى الكلام فيه إن شاء الله. (الحائرى). \* الأحوط الجمع بين تروك الحائض وأعمال الطاهره. (حسين القمى). \* يظهر من كلامه هذا ومن غيره أنّه لا يعتمد على قاعده الإمكان فى باب الحيض أصلاً، مع أنّها من القواعد المسلّمه عند الأصحاب التى لا تقبل التشكيك، ويستدلّون بها لا- عليها، والظاهر شمولها للإمكان الاحتمالى؛ لأنّ عمده المستند فيها أصله السلامه، وهو أصل معتبر عقلانى يرجع إليه العقلاء فى جميع أمورهم معاشاً ومعاداً، ولا شك أنّ الحيض دم تقذفه المرأه بمقتضى طبيعتها وصحّه خلقتها، أمّا ما عداه حتّى الاستحاضه فلا- يكون إلاّ من علّه، فإنّ الاستحاضه لا تكون إلاّ من فساد الدم واختلال المزاج وانحلال الصحه، فلو تردّد الدم بين كونه حيضاً أو استحاضه أو قرحه أو جرحاً أو عذره أو غيرها من الأسباب المجهوله فأصله السلامه تقضى بكونها حيضاً، إلاّ- أن يكون الشارع قد اعتمد على أماره للتمييز فى بعض موارد الاشتباه، كما لو تردّد الدم بين الحيض والعذره من الاختبار بالقطنه أو الرجوع إلى الصفات أو عاداه الأهل والأقارب عند استمرار الدم وتردّده بين الحيض والاستحاضه، فيجب العمل بها فى موردّها وبحدودها ويرفع اليد عن ذلك الأصل، وكلّ موضع أو موضوع لم يرد فيه نصّ أو لا يشمل فلا محيص من الرجوع إلى ذلك الأصل العقلانى المعتبر الذى هو أماره حاكمه على الاستصحاب، ومن تدبّر فى مجموع ما ورد فى الحيض من الأخبار يجدها من الأصول المفروغ عن اعتبارها، حتّى كأنّ النساء إذا وجدن دمّاً يخرج من الرحم لا يحتملن فيه غير الحيض، إلاّ أن تكون هناك علّه واختلال مزاج، كما لو استمرّ الدم شهراً أو شهرين فيأتى حديث الاستحاضه وأحكامها، ويؤيد اعتبار هذا الأصل عند الشارع بالحكم بالحيض بمجرد روءيه الدم، ولا تنتظر للحكم بحيضيه شيئاً حتّى الثلاثه التى هى أهمّ شروط الحيض شرعاً، وليس هذا إلاّ لقاعده الإمكان المبنية على ذلك الأصل الأصيل بشروطه المعلومه التى منها: أن يكون بعد البلوغ وقبل اليأس، وأن لا ينقص عن ثلاثه ولا يزيد على عشره، فلو شكّ فى البلوغ أو فى حدّ اليأس ستون أو خمسون أو اعتبار التوالى فى الثلاث لا تجرى القاعده؛ لأنّ موردّها الشبهات الموضوعيه لا الحكميه؛ فاغتنم هذه الفوائد الثمينه، والمّنّه لله وحده. (كاشف الغطاء). \* لو لم يعلم أنّ الدم من الرحم، أو علم أنّه منه وعلم بسبب آخر للدم واحتمل كونه منه. (عبدالهادهى الشيرازى). \* لا- يترك الاحتياط بالجمع مع الجهل بالحاله السابقه. (الحكيم). \* مع العلم بأنّ الحاله السابقه الطهر، وإلاّ فتجتمع بين وظائف الطاهره والحائض، ومع العلم بحيضيه الحاله السابقه تحكم بالحيضيه. (الخمينى). \* بلا إشكال فيما لو كانت الحاله

السابقه الطهاره، ومع الجهل بها أو العلم بكونها حيضاً ففيه إشكال. (المرعشى). \* فمع العلم بالحاله السابقه تعمل بها ، ومع عدمه تحتاط بالجمع بين أفعال الطاهره وتروك الحائض . (السبزواری). \* والأحوط الجمع بين أفعال الطاهره وتروك الحيض . (مفتى الشيعة) . \* فيما كانت الحاله السابقه المعلومه هى العدم، وفي صوره الجهل تحتاط. (اللكراني).





تكون حاله السابقه هي الحيضيه (١).

### أقل الحيض وأكثره

(مسألة ٦): أقل الحيض ثلاثه أيام، وأكثره عشره، فإذا رأت يوماً أو يومين أو ثلاثه إلا ساعه (٢) مثلاً لا يكون حيضاً،

### أقل الطهر عشره أيام

كما أنّ أقل الطهر عشره أيام، وليس لأكثره حدّ، ويكفي الثلاثه الملققه (٣)، فإذا رأت في وسط اليوم الأوّل واستمرّ إلى وسط اليوم الرابع يكفي في الحكم بكونه حيضاً، والمشهور (٤) اعتبروا

ص: ٢٣٢

- ١ - ١. أو كلتا الحالتين مع الشكّ في المتأخّر منهما والعلم بتاريخ الحيض. (عبدالهادي الشيرازي). \* بل تجمع بين وظيفتي الحائض والطاهره مع الجهل بحاله السابقه، وإن علمت حالتها السابقه من حيض أو طهر عملت عليها. (زين الدين).
- ٢ - ٢. لا يُترك الاحتياط ولو كانت الساعه ملقّقه. (عبدالهادي الشيرازي).
- ٣ - ٣. الأحوط فيها الجمع بين تروك الحائض وعمل المستحاضه. (حسين القمي). \* والأقوى ما عليه المشهور. (الكوه كمرئي).

- ٤ - ٤. وهو المنصور، لكن لا ينبغي ترك الاحتياط. نعم، لو رأت ثلاثه أيام متواليات متواليات ثم انقطع وعاد قبل العشره من حين روءيه الأوّل وانقطع عليها، يكون من حينها إلى تمام العشره محكوماً بالحيضيه حتّى أيام النقاء على الأقوى. (الخميني). \* في ثلاثه أيام، وهو الأظهر المستفاد من النصوص. (المرعشي). \* وهو المختار. (مفتي الشيعه).



التوالى (١) في الأيام (٢) الثلاثه، نعم بعد توالى الثلاثه في الأول لا يلزم التوالى في البقيه (٣)، فلو رأت ثلاثه متفرقه في ضمن العشره لا يكفى (٤)،

ص: ٢٣٣

- 
- ١- ١. وهو الأقوى، لكن الاحتياط لا ينبغي تركه. (النائنى ، جمال الدين الكلبيكاني). \* وهو الأقوى. (محمد تقى الخونسارى، الآملى ، السبزوارى ، الأراكى ، محمد الشيرازى، النكرانى). \* اعتباره هو الأقوى، نعم لا ينبغي ترك الاحتياط. (البروجردى). \* الأظهر عدم اعتباره. (الفانى ، الروحانى). \* ما ذهب إليه المشهور هو الأظهر. (الخوئى). \* وهو الأقوى، ورعايه الاحتياط أولى. (حسن القمى). \* ولا يخلو من قوه . (السيستانى).
  - ٢- ٢. أى الاستمرار العرفى ولو فى باطن الفرج لا الرحم . (مفتى الشيعه) .
  - ٣- ٣. ما ذهب إليه المشهور هو الأقوى ، نعم، لا يترك الاحتياط إذا كانت الثلاثه متفرقه . (زين الدين).
  - ٤- ٤. الأظهر عدم اعتبار التوالى، فيكفى الثلاثه المتفرقه فى ضمن العشره. (الجواهرى).

١- ١. منشوءه مرسله (يونس) (الوسائل: باب ٧ من أبواب الحيض، ح ٢). الطويله الدالّه على كفايه الثلاثه فى ضمن العشره ولو متفرقه، الحاكمه على ما دلّ على أنّ أقلّ الحيض ثلاثه، الظاهره فى التوالى، لكنّها ساقطه عن الحجّيه بإعراض المشهور، فاعتبار التوالى أقوى، ويحسن أن تحتاط بالتحريض عند روءيه الدم والبناء على الطهاره عند النقاء، سواء كانت ذات عادته أم لا، عملاً بقاعده الإمكان على إشكال فى جريانها بالمقام. (كاشف الغطاء). \* وإن كان الأقوى ما عليه المشهور، إلّا أنّ الاحتياط لا ينبغى تركه. (الإصطهباناتى). \* وإن كان الأقوى عدم الكفايه. (الحكيم). \* أقواه عدم اعتبار التوالى، وإن كان الاحتياط هنا لا ينبغى أن يترك. (الشاهرودى). \* لكنّه الأظهر إن كانت الثلاثه المتفرقه قد تخلّل بينها النقاء فى الباطن. (الميلانى). \* الأقوى هو اعتبار التوالى، ولكنّ الاحتياط حسن. (البجنوردى). \* والأقوى عدم الكفايه فى الحيضيه. (المرعشى). \* الإشكال فى غير محلّه، فالحكم عدم كفايته، والاحتياط المذكور مستحب غير لازم. (مفتى الشيعة).

يُترك (١) الاحتياط بالجمع بين أعمال المستحاضه وتروك الحائض فيها (٢) وكذا اعتبروا استمرار الدم (٣) في الثلاثه ولو في فضاء الفرج (٤) والأقوى كفايه

ص: ٢٣٥

- ١- ١. وإن كان الأقوى ما عليه المشهور . (صدر الدين الصدر). \* بل لا إشكال فيه، فإنّ الظاهر هو الاشتراط . (تقى القمّي).
- ٢- ٢. أى في الثلاثه المتفرّقه، وتجمع فيما يتخلّلها من النقاء بين أفعال الطاهر وتروك الحائض. (آل ياسين). \* أو بَنَت على ترك الاحتياط أخذت بالحِضْيَه. (مهدى الشيرازي). \* وبالجمع بين أحكام الطاهره وتروك الحائض في الأيام الخاليه من الدم وقضاء صوم تمام الأيام . (عبدالله الشيرازي). \* يلزمها الاحتياط المذكور في الثلاثه المتفرقه، وتجمع في ما يتخلّلها من النقاء بين أفعال الطاهره وتروك الحائض . (زين الدين).
- ٣- ٣. وهو الأقوى، لكن بمعنى أنّها متى وضعت الكرّسف وصبرت هنيئّه خرج ملطّخاً ولو برأس إبره من الصفرة . ( محمد تقى الخونسارى ، الأراكى ) . \* وهو الأقوى، لكنّ الاحتياط لا ينبغي أن يُترك خصوصاً إذا كانت معتاده. (الشاهرودى).
- ٤- ٤. أو الرحم. (البروجردى). \* بل الرحم كذلك. (المرعشى). \* بحيث لو أدخلت القطنه على النحو المتعارف لخرجت متلطّخه ولو بالصفرة. (السبزواري). \* وهو الأقوى كذلك، فلا- يكفى الاستمرار العرفي المبنيّ على المسامحه ، نعم، لا- يبعد كفايه الاستمرار العادى المتعارف للنساء . (زين الدين). \* بحيث لو أدخلت القطنه على النحو المتعارف لخرجت ملطّخه ولو بصفرة كما يأتى ، وعلى هذا فالتعميم إلى فضاء الرحم ليس فى محلّه . (مفتى الشيعه) .

- ١- ١. في الأقوائيه نظر إن لم يكن منع . (حسين القمّي). \* مشكل، فلا يُترك الاحتياط. (محمّد رضا الكلبيكاني). \* تقدم أنّ الاستمرار العرفي لا يكفي في الأيام، فلا يكفي في الليالي المتوسّطه . (زين الدين).
- ٢- ٢. بمعنى ما هو المتعارف بين النسوان، لا العرفي المسامحي . (مفتي الشيعة) .
- ٣- ٣. لا وجه لعدم إضرارها. (تقي القمّي)
- ٤- ٤. الظاهر أنّه يريد بها ما تكون متعارفه خارجاً ولو في بعض النساء. (الخوئي).
- ٥- ٥. إذا كانت معتاده دون غيرها على الأقوى. (النائني ، جمال الدين الكلبيكاني) .
- ٦- ٦. المتعارفه بين النساء ، لا مطلقاً . (صدر الدين الصدر). \* التي لا تنافي وحده الدم . (الميلاني). \* المتعارفه المسامح فيها عاده غير المضرّه بالاستمرار العرفي . (المرعشي). \* المتعارفه المعتاده بين النساء . (حسن القمّي). \* المتعارفه ولو في بعض النساء . (الروحاني). \* بالمقدار المتعارف بين النساء. (مفتي الشيعة). \* المتعارفه \_ كما ادّعى \_ دون غيرها . (السيستاني).

بشرط أن لا ينقص من ثلاثه، بأن كان بين أول الدم وآخره ثلاثه أيام ولو ملقّقه، فلو لم تَر في الأول مقدار نصف ساعه من أول النهار ومقدار نصف ساعه في آخر اليوم الثالث لا يحكم بحيضيته(١)؛ لأنه يصير ثلاثه إلا ساعه مثلاً، والليالي المتوسّطه داخله، فيعتبر الاستمرار العرفي فيها أيضاً، بخلاف ليله اليوم الأول وليله اليوم الرابع، فلو رأت من أول نهار اليوم الأول إلى آخر نهار اليوم الثالث كفى.

### حكم النقاء المتخلل بين الأيام العشره

(مسأله ٧): قد عرفت أنّ أقلّ الطهر عشره، فلو رأت الدم يوم التاسع أو العاشر بعد الحيض السابق لا يحكم عليه بالحيضيه(٢)، وأمّا إذا رأت يوم الحادى عشر بعد الحيض السابق فيحكم بحيضيته(٣) إذا لم يكن مانع

ص: ٢٣٧

- 
- ١- ١. كفايه وجوده ولو في بعض النهار لا- يخلو من قوّه. (الجواهرى). \* فيه تأمّل . (الميلانى). \* لا يترك الاحتياط في بعض فروض المقام . (الفانى). \* لا يبعد في أمثال ذلك الحكم بالحيضيه . (محمد الشيرازى).
  - ٢- ٢. لا السابقه ولا الحادثه . (المرعشى).
  - ٣- ٣. إذا كان بصفات الحيض، وإلا فلا يترك الاحتياط . (حسين القمى). \* بشرط الإمكان لو سلّمت تلك القاعده فيما نحن فيه صغرياً وكبروياً . (المرعشى). \* كالحيض السابق، سواء كان كلّ منهما أو أحدهما في العاده، أو كانا معاً في غير وقت العاده، وسواء كان كلّ منهما أو أحدهما واجداً للصفات فلا- ينبغى ترك الاحتياط بالجمع بين تروك الحائض وأعمال المستحاضه . (مفتى الشيعة) .

آخر (١)، والمشهور (٢) على اعتبار هذا الشرط (٣)، أى مضى عشره من الحيض السابق فى حيضته الدم اللاحق مطلقاً (٤)؛ ولذا قالوا لو رأت ثلاثه مثلاً- ثم انقطع يوماً أو أزيد ثم رأت وانقطع على العشره: إن الطهر المتوسّط أيضاً حيض، وإلاّ لزم كون الطهر أقلّ من عشره، وما ذكروه محلّ إشكال (٥)، بل المسلّم أنّه لا

ص: ٢٣٨

١- ١. مع سائر الشرائط. (محمّد رضا الكلبيكاني).

٢- ٢. وهذا هو الأقوى، فلا- تجب رعايه الاحتياط الآتى. (الإصفهاني). \* وهو الأقوى، وإن كان الاحتياط لا ينبغى تركه. (آل ياسين). \* وهو الأقوى. (الحكيم، الفانى، الخمينى، محمد الشيرازى، حسن القمى).

٣- ٣. أى عدم كون الطهر المتخلّل أقلّ من العشره. (المرعشى).

٤- ٤. وهو الأقوى، لكنّ الاحتياط لا ينبغى تركه. (النائنى، جمال الدين الكلبيكاني). \* وهو الأظهر. (مهدى الشيرازى).

٥- ٥. بل ما ذكروه هو الأقوى. (الجواهرى، البروجردى). \* ولكنّه هو الأقوى. (النائنى، جمال الدين الكلبيكاني). \* وهو الأقوى. (الكوه كمرئى). \* وإن كان الأقوى ما ذكروه. (صدر الدين الصدر). \* منشؤه ما يُتراءى من دلالة بعض الأخبار (الوسائل: باب ١٠ من أبواب الحيض، ح ٤). على أنّ البياض بين الدمين فى العشره طهر، وهو الذى استند إليه صاحب الحدائق (الحدائق الناضرة: ٣ / ١٥٩). من كفايه الثلاثه المتفرّقه ولو فى ضمن ثلاثين يوماً، فتكون الثلاثه حيضاً والباقي طهرًا، وعليه فقد تكون الحيضه فى الواحده واحداً وتسعين يوماً، وما عليه المشهور من كون الطهر المتخلّل فى العشره بعد الثلاثه حيضاً؛ وإلاّ- للزم انتقاض قاعده أقلّ الطهر عشره، ولا فرق فى ذلك بين الحيضه الواحده أو الحيضتين. (كاشف الغطاء). \* ما ذكروه هو الأقوى، لكنّ الاحتياط لا- ينبغى تركه. (الإصطهباناتى). \* بل لا- يخلو من قوّه. (عبدالهاده الشيرازى). \* لكنّه هو الأقوى. (الشاهرودى). \* بل هو الأقوى، لكنّ الحكم بالتحيّض يتوقّف على علمها برجوع الدم، وإلاّ فتستبرى، فإن كانت فى الباطن نقيّه اغتسلت وصلّت. (الميلانى). \* قد تقدم أنّ ما ذهب إليه المشهور هو الأقوى، نعم، قد تقدم أيضاً أنّ الاحتياط حسن. (البحروردى). \* وإن كان لا يخلو من قوه، إلاّ أنّه لا يترك الاحتياط بالجمع فى وقت النقاء وقضاء صومه. (عبدالله الشيرازى). \* بل ما ذكروه هو الأقرب. (المرعشى). \* ما ذكره المشهور هو الأظهر. (الخوئى، تقى القمى). \* وهو الأقوى، ولا ينبغى ترك الاحتياط. (السبزوارى). \* بل هو الأظهر. (الروحانى). \* الظاهر أنّه لا إشكال فيه؛ لأنه إن كان أحدهما فى العاده دون الآخر كان فى العاده حيضاً والآخر استحاضه مطلقاً، وإن لم يكن كلّ منهما فى العاده فإن كان أحدهما واجداً للصفات جعلت الواحد حيضاً والفاقد استحاضه، وإن تساويا فى الصفه فالأظهر جعل أولهما حيضاً، والأولى أن تعمل بالاحتياط فى كلّ من الدمين، وإن لم يكن شىء منهما واجداً - فى كلّ منهما - للصفات تعمل بوظائف المستحاضه. (مفتى الشيعه). \* بل هو الأقوى. (اللكراني).



يكون(١) بين الحيضين أقل من عشره، وأما بين أيام الحيض الواحد فلا، فالأحوط مراعاة الاحتياط(٢) بالجمع في الطهر بين أيام الحيض الواحد

ص: ٢٤٠

- 
- ١- ١. بل ما ذكره المشهور هو الأقوى، وما ذكره الماتن من الوجه ممنوع. (الزفيعي).
  - ٢- ٢. والأقوى كون النقاء المتخلل بين أيام الحيض الواحد حيضاً. (محمّد تقي الخونساري، الأراكي). \* إلا إذا علمت أنّها سترى الدم قبل العشره، أو كان من عاداتها ذلك. (صدرالدين الصدر). \* لا يترك الاحتياط بأن تجمع في أيام النقاء في الحيض الواحد بين أفعال الطاهره وتروك الحائض. (زين الدين). \* استحباباً. (محمّد الشيرازي). \* لا ينبغي ترك هذا الاحتياط. (مفتي الشيعة).



كما في الفرض المذكور.

## أقسام الحائض

(مسألة ٨): الحائض: إمّا ذات العاده، أو غيرها، والأولى: إمّا وقتيه وعدديّه، أو وقتيه فقط، أو عدديّه فقط، والثانيه: إمّا مبتدئه وهي التي لم تر الدم سابقاً وهذا الدم أول ما رأت، وإمّا مضطربه وهي التي رأت الدم مكرراً لكن لم تستقر لها عاده، وإمّا ناسيه وهي التي نسيت عاداتها، ويطلق عليها المتحيره أيضاً، وقد يطلق عليها المضطربه. ويطلق المبتدئه على الأعمّ ممّن لم تر الدم سابقاً ومن لم تستقر لها عاده، أي المضطربه بالمعنى الأول.

## ذات العاده و أقسامها

(مسألة ٩): تتحقّق (١) العاده (٢) بروءيه الدم مرّتين (٣) متماثلتين، فإن

ص: ٢٤١

١- ١. الجزم به مشكل، فإنّ سماعه من الواقفه، فمضمراته لا تكون حجه ، وبما ذكرنا يظهر الإشكال في بعض المسائل الآتية .  
(تقى القمّي).

٢- ٢. فتصير ذات العاده في الثالثه . (الرفيعي).

٣- ٣. الأصل فيه موثقه سماعه، ففيها: «إذا اتّفق شهران عدّه أيام سواء فتلك أيامها» (الوسائل: باب ١٤ من أبواب الحيض، ح ١)، ومعلوم أنّ ذكر الشهرين جرياً على الغالب، فلو اتّفق في شهر ثمّ مثلها في الثالث، وهكذا الاتّفاق في الوقت فقط أو العدد فقط، وهكذا العاده المركّبه \_ وهي ما لو رأت في أوّل الشهر خمسه وفي وسطه ثلاثه وفي آخره ثلاثه ومثلها في الشهر الثاني أو الثالث \_ فإنّ ذلك يكون لها عاده، فتحيض بمجرّد روءيه الدم في الأشهر المتأخّره عن الشهرين المحقّقين لعاداتها. (كاشف الغطاء).

## ذات العاده الوقتيه

كانتا متمثلتين في الوقت والعدد فهي ذات العاده الوقتيه والعدديه (١)، كأن رأيت في أول شهر خمسه أيام، وفي أول الشهر الآخر أيضاً خمسه أيام. وإن كانتا متمثلتين في الوقت (٢) دون العدد فهي ذات العاده الوقتيه، كما إذا رأيت في أول شهر خمسه، وفي أول الشهر الآخر ستّه أو سبعة مثلاً، وإن كانتا متمثلتين (٣).

## ذات العاده العدديه

في العدد فقط فهي ذات العاده العدديه، كما إذا رأيت في أول شهر خمسه (٤) وبعد عشره أيام أو أزيد رأيت خمسه أخرى.

(مسأله ١٠): صاحبه العاده إذا رأيت الدم مرتين متمثلتين على خلاف العاده الأولى تنقلب عادتھا إلى الثانيه، وإن رأيت مرتين على خلاف

ص: ٢٤٢

- 
- ١- ١. استقرار العاده من حيث الوقت بتكرّر الدم مرتين لا يخلو من تأمل، فالأحوط الجمع إلى أن يصدق عليها أنها ذات عاده عرفاً. (صدرالدين الصدر). \* ولا تضرّ الزيادة والنقصان اليسيران المتعارفان في ذوات العاده غالباً. (محمّد الشيرازي).
  - ٢- ٢. في تحقّق العاده الوقتيه فقط والعدديه كذلك بتكرّر الدم مرتين إشكال، فلا- يُترك الاحتياط فيهما، كالعاده المركبه المذكوره في المتن، نعم، لو تكرّر الدم مراراً تتحقّق به العاده عرفاً وتعرف بذلك أيام حيضها. (الحائري).
  - ٣- ٣. متواليتين من غير فصل بينهما بحيضه مخالفه. (مفتي الشيعة).
  - ٤- ٤. تحقّق العاده في الشهر الواحد محلّ تأمل وإشكال. (أحمد الخونساري).

الأولى لكن غير متماثلتين يبقى حكم الأولى (١). نعم، لو رأت على خلاف العادة الأولى مرّات عديدة مختلفه تبطل (٢) عاداتها وتلحق بالمضطربه.

## العادة المركبه

(مسألة ١١): لا يبعد تحقّق العادة (٣) المركّبه، كما إذا رأت في الشهر

ص: ٢٤٣

١- ١. محلّ تأمل. (البرجردى). \* لا يبعد زوال العادة ولحوقها بالمضطربه. (الرفيعى). \* الأحوط مراعاة حكم المضطربه أيضاً. (الميلانى). \* مشكل. (عبدالله الشيرازى). \* لا يخلو من إشكال. (الشريعتمدارى). \* فيه تأمّل. (الخمينى، الآملى). \* على احتمال لا يخلو من قوه، وإن كانت المسألة غير صافيه من شوب الإشكال، فالأحوط رعايه أحكام ذات العادة والمضطربه معاً. (المرعشى). \* فيه إشكال، والأحوط مراعاة أحكام ذات العادة والمضطربه. (الخوئى). \* مع عدم الاطمينان بالانقلاب. (السبزوارى). \* فيه إشكال. (حسن القمى). \* بل يجرى عليها حكم المضطربه. (السيستانى). \* محل إشكال. (اللكراني).

٢- ٢. فى إطلاق الحكم شائبه من الإشكال، فلا مناص من الاحتياط. (تقى القمى).

٣- ٣. فى ثبوت العادة المركّبه فى الشرعيه نظر لولا دعوى أنّ المدار كونها خلقاً لها، غايه الأمر تصرّف الشارع فى سبب تحقّق هذا الخلق بالمرّتين قبل نظر العرف غير الحاكم بتحقيقها إلّا مراراً عديده؛ فإنّه حينئذٍ أمكن دعوى أنّه كلّما تجرى العادة العرفيه \_ بسيطه أم مركّبه \_ تتحقّق فيه العادة الشرعيه بالمرّتين، وبمثل هذا البيان أمكن إثبات الشهر الحيضى فى قبال الهاللى، مع أنّ ظاهر الأخبار فى شرح العادة الشرعيه هو الشهر الهاللى، فليس وجه التعدّى إلّا ظهور الأخبار (الوسائل: باب ٥ من أبواب الحيض، ح ١، وباب ٧ منه، ح ٢). فى كون المناط كون الحاله خلقاً لها، وهذا المعنى عند العرف يحصل بالتكرّر، والشارع خالفهم فى حصول المسبّب المحصّل من الاكتفاء بالمرّتين، هذا والله العالم. ولكنّ الإنصاف يقتضى أن يقال: إنّ بعد فرض تحقّق إعمال تعيّد فى المحقّق الحدى هو تمام المناط فى العادة أمكن دعوى أنّ القدر المتيقّن من محقّقه هو الحدى يستظهر من الدليل من روءيه الدم مرّتين متواليتين بنسق واحد، وحينئذٍ فيشكل العادة المركّبه الشرعيه، كما يشكل الاكتفاء بالشهر الحيضى أيضاً فى العادة الشرعيه، والله العالم. (آقا ضياء). \* فيه بعد ما لم يحصل الاعتياد عرفاً بتكرّر الدم. (الكوه كمرئى). \* بل هو بعيد. (الحكيم). \* فيه بعد، إلّا أنّ يتكرر كما ذكره فى آخر المسألة. (المرعشى). \* بل هو بعيد، فلا يترك الاحتياط فيه بالجمع. (الآملى). \* الظاهر عدم تحقّق العادة المركّبه. (زين الدين). \* بل هو الأقوى. (الروحانى). \* بل هو بعيد. (السيستانى).



الأول ثلاثة، وفي الثاني أربعة، وفي الثالث ثلاثة، وفي الرابع أربعة، أو رأت شهرين متواليين (١) ثلاثة، وشهرين متواليين أربعة، ثم شهرين متواليين ثلاثة، وشهرين متواليين أربعة، فتكون ذات عادة على النحو المزبور، لكن لا يخلو من إشكال (٢)، خصوصاً في مثل الفرض الثاني (٣)، حيث يمكن أن يقال: إنَّ الشهرين المتواليين على خلاف السابقين يكونان ناسخين للعادة الأولى، فالعمل بالاحتياط أولى (٤). نعم، إذا تكررت

ص: ٢٤٥

- ١-١. الظاهر أنَّ العادة في هذه الصورة ليست مركبة، فالأخذ بالثانية متعين. (الفاني).
- ٢-٢. الأقرب عدم تحققها إلا في صورة أُشير إليها. (المرعشي).
- ٣-٣. الظاهر اختصاص الإشكال فيه دون ما قبله. (آل ياسين).
- ٤-٤. والأقوى ثبوت العادة المركبة. (الجواهري). \* بل لا يُترك. (آل ياسين ، المرعشي ، حسين القمّي). \* بل لا يُترك في صورة دوران الحيض بين هذا الدم وغيره وامتناع كونه كليهما، وإلا فيحكم بالحيضيه. (عبدالهادي الشيرازي). \* بل لا يُترك، وكذا في الفرع التالي فإنه ليس على إطلاقه. (الميلاني). \* بل متعين؛ لأنَّ أدلَّه العادة الشرعيه كقوله عليه السلام في روايه سماعه بن مهران: «إذا اتفق شهران عدّه أيام سواء فتلك أيامها» (تقدم آنفاً ذكر المصدر). لا تشمل الصورة الأولى ، وفي الصورة الثانية الاعتبار ظاهر بالمتماثلين الأخيرين . (البجنوردی). \* لا يُترك الاحتياط، حتّى إذا تكرّرت الكيفيه المذكوره مراراً. (الخوئي). \* بل لا يُترك. (حسن القمّي).

الكيفية المذكورة مراراً عديده بحيث يصدق في العرف أنّ هذه الكيفية عاداتها وأيامها لا إشكال في اعتبارها(١)، فالإشكال إنّما هو في ثبوت العادة الشرعية بذلك، وهي الروعية كذلك مرتين.

### حصول العادة بالتمييز

(مسألة ١٢): قد تحصل العادة بالتمييز(٢)، كما في المرأه المستمرّه

ص: ٢٤٦

---

١- ١. فيه تأمل. (الحكيم ، الآملی). \* فيه تأمل، فلا يترك الاحتياط في هذه الصورة. (زين الدين).  
٢- ٢. لا يخلو من إشكال. (الإصفهاني). \* مع تحقق العادة العرفية بتكرّره مراراً، وإلا فلا يترك الاحتياط . (حسين القمّي). \* في حصول العادة بالتمييز إشكال، أقواه العدم. (عبدالهادي الشيرازي). \* حصول العادة بالتمييز بحيث يجرى عليها حكم العادة المتعارفه حتّى بعد فقده فيها وثبوتها في غيرها لا يخلو من إشكال. (الميلاني). \* مشكل، إلاّ مع تكرّره بحيث يقال: إنّها أيام أقرائها . (عبدالله الشيرازي). \* مشكل جدّاً، إلاّ في فرض حصول العلم العادي بكون ما بالصفه الدم المعهود. (الفاني). \* في الرجوع إلى مثل هذه العادة المحققة بالتمييز خصوصاً فيما لو اختلف اللون بالسواد والحمرة إشكال. (المرعشي). \* فيه إشكال، بل منع، وسيأتى منه قدس سره المنع من الرجوع إلى العادة الحاصلة من التمييز مع وجود الصفات في غيره. (الخوئي). \* فيه إشكال، إلاّ مع تحقق العادة العرفية بتكراره مراراً بحيث تطمئن ويصدق عند العرف أنّها ذات عادته وهذه الأيام وقت عاداتها. (حسن القمّي). \* الظاهر عدم حصولها به. (السيستاني).

الدم إذا رأت خمسة أيام مثلاً بصفات الحيض (١) في أول الشهر الأول، ثم رأت بصفات الاستحاضه، وكذلك رأت في أول الشهر الثاني خمسة أيام بصفات الحيض، ثم رأت بصفات الاستحاضه، فحينئذٍ تصير ذات عادته عددية وقته. وإذا رأت في أول الشهر الأول خمسة بصفات الحيض، وفي أول الشهر الثاني ستة أو سبعة مثلاً فتصير حينئذٍ ذات عادته وقته، وإذا رأت في أول الشهر الأول خمسة مثلاً، وفي العاشر من الشهر الثاني مثلاً خمسة بصفات الحيض فتصير ذات عادته وقته.

### حكم النقاء المتخلل بين الحيضين

(مسألة ١٣): إذا رأت حيضين متوالين (٢) متماثلين مشتملين على النقاء في البين (٣)، فهل العاده أيام الدم فقط، أو مع أيام

ص: ٢٤٧

١ - ١. ثبوت العاده بالأوصاف مشكل؛ لعدم دلالة موثق سماعه (تقدم ذكر المصدر). ومرسله يونس (تقدم ذكر المصدر). اللذين هما المستند لضابطه العاده عليه، مضافاً إلى عدم إمكان تقديم العاده الثابتة من الأوصاف على نفس الأوصاف. (كاشف الغطاء).

٢ - ٢. وعليه فلو رأت حيضه يتخللها نقاء، كثلاثه دماً والرابع نقاءً والخامس دماً ورأت في الشهر الثاني أربعة دماً فالأربعة عاداتها. (كاشف الغطاء).

٣ - ٣. الذي أقل من أقل الطهر، سواء كان المتخلل مختلفاً أم لا. (المرعشي).

- ١ - ١. هذا هو الأقوى إذا كان النقاء أقل من عشره، كما هو المفروض. (الرفيعي). \* وهذا هو الأقوى. (الفاني). \* وهو الظاهر. (تقى القمّي).
- ٢ - ٢. سقوط النقاء المتخلل عن أيام العاده مشكل، بل الأقوى عدم سقوطه. (النائني). \* في العدديّه؛ لصدق عدّه أيام سواء، فيوء خذ في المرّه الثالثه بعدد أيام الدم بلا ضمّ أيام النقاء بها أصلاً، وأمّا في الوقتيه فقضيه حفظ التساوى في الوقت هو الحكم بحيضيه النقاء المتخلل بينها تبعاً لحيضيه طرفيها، كما هو ظاهر. (آقا ضياء). \* بل الثاني، والاحتياط لا يترك. (آل ياسين). \* بل الثاني. (محمّد تقى الخونسارى، البروجردى، الحكيم، الخمينى، السبزوارى، الأراكى، الروحانى، اللكرانى). \* فيه إشكال، بل الأوسط الوسط. (الكوه كمرئى). \* بل الثاني، ولكن الاحتياط لا يترك كما تقدّم. (صدرالدين الصدر). \* الأقوى عدم السقوط لو انقطع الدم على عشره، ومع التجاوز فعادتها الخمسه المتواليه، والباقي استحاضه. (جمال الدين الكلپايگانى). \* بل الأظهر هو الثاني. (الشاهرودى، الشريعتمدارى). \* بل الأظهر الثاني، ففي المثال تكون عاداتها ستّه، لكنّ الأحوط فيما استمرّ الدم وتجاوز عن عشره أن ترجع إلى الخمسه. (الميلانى). \* بل الأظهر هو الثاني؛ لأنّ قوله عليه السلام: «فتلك أيامها» إشاره إلى الأيام التى كانت تقعد، لا خصوص أيام الدم. (البجنوردى). \* لم يظهر لى وجه الأظهرية، بل تجعل مقدار الدم حيضاً، وتحتاط فى النقاء فى البين. (أحمد الخونسارى). \* بل الثاني لا. يخلو من قوّه، ولكن لا. ينبغى ترك الاحتياط فى النقاء بين تروك الحائض وأعمال الطاهره، وفى اليوم السادس بل فى الخامس فى المثال بين تروك الحائض وأفعال المستحاضه. (عبد الله الشيرازى). \* بل الأظهر الثاني. (المرعشى، مفتى الشيعه). \* بل الأظهر الثاني، ورعايه الاحتياط أولى. (الخوئى). \* بل الثاني هو الأظهر. (الأملى). \* يشكل الحكم بسقوط النقاء المتخلل من أيام العاده، نعم، إذا استمر عليها الدم فرجعت إلى العاده فى مثل يوم النقاء من العاده ما تقدّم من الاحتياط فى النقاء المتخلل، فراجع المسأله السادسه فى اعتبار التوالى والمسأله السابعه. (زين الدين). \* بل الثاني، والاحتياط حسن. (حسن القمّي).



الخامس، ثم رأت في السادس كذلك في الشهر الأوّل والثاني فعاتتها خمسة أيّام لا ستّه (١) ولا أربعة، فإذا تجاوز

ص: ٢٤٩

---

١- ١. بل تجعل مقدار الدم الأوّل حيضاً وتحتاط إلى تمام العدد . (حسين القمّي).

دمها(١) رجعت إلى خمسة متواليه(٢) وتجعلها حيضاً(٣) لا- ستّه، ولا بأن تجعل(٤) اليوم الخامس يوم النقاء، والسادس أيضاً حيضاً، ولا إلى الأربعاء(٥).

### تساوى الحيضتين فى العدديه والوقيه

(مسأله ١٤): يعتبر فى تحقق العاده العدديه تساوى الحيضين، وعدم زياده إحداهما على الأخرى ولو بنصف يوم أو أقل(٥)، فلو رأت خمسة فى الشهر الأول وخمسه وثلث أو ربع يوم فى الشهر الثانى لا تتحقق

ص: ٢٥٠

١- ١. عن العشره. (عبدالهادى الشيرازى).

٢- ٢. بل متفرقه، وتجعل اليوم الخامس يوم النقاء. (محمّد رضا الكلبيگانى). \* بل إلى خمسة متفرقه، وجعلت الخامس يوم النقاء، وجرى فيه الاحتياط المتقدم. ( زين الدين ). \* بل متفرقه، وتحتاط فى اليوم الخامس بالجمع بين تروك الحائض وأفعال المستحاضه. (السيستانى).

٣- ٣. فى المسأله إشكال، والاحتياط فى غير أيام الدم قبل الانقطاع من أيام النقاء والدم بعده، وفى المثال اليوم الخامس والسادس لا يترك. (الإصطهباناتى).

٤- ٤. بناءً على الاقتصار على أيام الدم، فالمتعين جعل اليوم الخامس نقاءً والسادس حيضاً، لا الرجوع إلى الخمسه المتواليه، ولا إلى الأربعاء. (الشاهرودى).

٥- ٥. والأقوى جعل الأربعاء واليوم السادس فى المثال حيضاً، وإجراء حكم النقاء بين الدمين على اليوم الخامس. (الحائرى).

العاده من حيث العدد، نعم، لو كانت الزيادة يسيره لا تضر (١). وكذا في العاده الوقتيه تفاوت الوقت ولو بثلاث أو ربع يوم يضر، وأما التفاوت اليسير (٢) فلا يضر، لكن المسأله لا تخلو من إشكال (٣)، فالأولى مراعاة الاحتياط (٤).

### حكم صاحبه العاده الوقتيه مطلقاً

(مسأله ١٥): صاحبه العاده الوقتيه (٥) \_ سواء كانت عدديّه أيضاً أم لا \_ تترك العباده بمجرد روءيه الدم في العاده، أو مع تقدّمه (٦)، أو

ص: ٢٥١

- ١- ١. إذا كانت متعارفه. (الحكيم ، حسين القمّي، الآملی). \* التسامح العرفی لا أثر له. (تقی القمّي).
- ٢- ٢. الذی لا یخلّ بالأماریه، وحيث فلا إشكال یعتنی به. (الفانی). \* بمقدار لا یضرّ بصدق قعودها فی أيامها الطاهره فی التساوی . (المرعشی). \* بحيث لا یعدّ تفاوتاً عند العرف. (محمدرضا الغلپایگانی).
- ٣- ٣. لا إشكال فیہ إذا كان التفاوت یسیراً لا یضرّ فی صدق التساوی عرفاً. (صدرالدين الصدر). \* الإشكال لیس بمهم حتی یوجب الاحتياط . (مفتی الشيعه).
- ٤- ٤. بل لا یُترك. (النائنی ، جمال الدين الغلپایگانی). \* الظاهر أنّ المدار علی المتعارف بین ذوات العاده من النساء . (حسین القمّي). \* لا یُترك. (الشاهرودی).
- ٥- ٥. قد مضى الاحتياط فی الوقتيه فقط، فلا تترك الاحتياط إلا إذا تکرّر الدم مراراً بحيث یصدق فی العرف أنّ هذه کیفیه عاداتها، أو كان الدم بصفه الحيض. (الحائری).
- ٦- ٦. إذ التقدّم یومین أو أزيد لا یتسامح به عرفاً، بل تكون كالمبتدئه أو المضطربه. (کاشف الغطاء). \* ینبغی الجمع بین التروک والأعمال فیما لو كان المتقدم بأكثر من یوم واحد . (المرعشی). \* هذا إذا كان بیومین، وأما فی الزائد علیهما فمع وجود الصفات تجعله حیضاً، وإلا فلا، وأما فی المتأخر فمع الصفات یحکم بالحيضیه، وإلا فلا ، وبما ذکر یظهر الحال فی المسأله (١٧). (تقی القمّي). \* فی صورہ التقدم إذا لم یصدق التعجيل الأظهر إلحاقها بالمبتدئه والمضطربه، وسیأتی حکمهما . (الروحانی).

تأخره (۱) يوماً أو يومين أو أزيد، على وجه يصدق (۲) عليه

ص: ۲۵۲

تقدّم (١) العاده أو تأخرها (٢)، ولو لم يكن الدم بالصفات (٣) وترتب عليه

ص: ٢٥٣

- ١- ١. إذا لم يتجاوز . (مفتى الشيعة) .
- ٢- ٢. مع عدم التجاوز عن العشره ، وإلا فيأتى حكمه فى الفصل اللاحق. (السبزوارى). \* فى المتقدم الزائد عن يومين الفاقد للصفات وفى المتأخر عن آخر العاده مطلقاً إشكال. (حسن القمى).
- ٣- ٣. فى المتأخر حينئذٍ إشكال. (الحكيم). \* هذا التعميم فى ما تأخر عن أيام العاده، بل وفيما تقدّم عليها بأزيد من يومين لا يخلو من تأمل. (الميلانى). \* فحينئذٍ فى صورته التأخر بيومين أو أكثر لا يخلو هذا الحكم من إشكال ؛ لقوله عليه السلام : «وإن كان بعد الحيض بيومين فليس من الحيض» (الوسائل: باب ٤ من أبواب الحيض، ح ٢)، فالأولى هو الاحتياط فى هذا الفرض ، وإن كان المحتمل من الروايه معنى آخر أيضاً ، وربما ادعى الإجماع أيضاً على حيضه المتأخر بيومين أو أكثر . (الجنوردى). \* وحينئذٍ يشكل فى المتأخر . (الأملى). \* كما لو كان أصفر رقيقاً . (مفتى الشيعة) .

جميع أحكام الحيض فإن علمت بعد ذلك عدم كونه حيضاً؛ لانقطاعه قبل تمام ثلاثه أيام تقضى ما تركته من العبادات،

### حكم غير ذات العاده الوقتيه

وأمّا غير ذات العاده المذكوره (١) كذات العاده العدديّه فقط، والمبتدئه والمضطربه والناسيه (٢) فإنّها تترك العباده، وترتّب أحكام الحيض بمجرد روءيته إذا كان بالصفات (٣)، وأما مع عدمها فتحتاط بالجمع (٤) بين تروك

ص: ٢٥٤

- ١-١. الأظهر أنّ المبتدئه والمضطربه وذات العاده العدديه والوقتیه إذا تقدم دماؤهّن على العاده ولم يصدق التعجيل لا تتحيض بمجرد الرؤيه، وإن كان الدم واجداً للصفات، إلّا في صورته إحراز استمرار الدم إلى ثلاثه أيام . (الروحاني).
- ٢-٢. وألحقت بها ذات العاده الوقتیه التي رأتها قبل العاده بكثير . (المرعشي). \* وكذلك ذات العاده الوقتیه إذا تقدّم الدم عليها أو تأخر كثيراً . (زين الدين).
- ٣-٣. والتحيض بمجرد الروءيه مطلقاً لا يخلو من قوّه. (الجواهرى). \* على وجه يوجب الاطمئنان بالحيضيه، كما لا يخفى. (آقا ضياء). \* التي تقدّمت من الحراره والخمره والخروج بحرقه مثلاً . (مفتى الشيعة) .
- ٤-٤. تقدّم أنّ الأقوى ما عليه المشهور، وإن كان الأحوط أن تجمع بين تروك الحائض وأعمال الطاهره. (صدرالدين الصدر). \* استحباباً، والأصحّ أنّها تجعله حيضاً بقاعده الإمكان بناءً على تعميمها للإمكان الاحتمالي، ولو لم تقبل بها في المقام فالمرجع إلى استحباب الطهر وعدم الحيض حتّى تتيقّن، أو تمضى ثلاثه أيام، نعم، إذا تردّد الدم بين الحيض والاستحاضه يلزمها عمل المستحاضه، وإلّا فصلاتها باطله يقيناً: إمّا من جهه الحيض، أو من جهه ترك وظائف المستحاضه. (كاشف الغطاء). \* بل هو استحاضه؛ لعدم تماميه قاعده الإمكان. (الفاني). \* وإن كان الأقرب كونها استحاضه، وإن استمرّ الدم إلى ثلاثه أيام. (الخوئي). \* لا ينبغي ترك هذا الاحتياط ، وإن كان الحكم بطهاره أمثالها غير بعيد. (محمّد الشيرازي). \* وإن كان الأقوى عدم كونه حيضاً . (تقى القمّي).

- ١- ١. لا يجب عليها تروك الحائض على الأقوى، لكنّها أحوط. (النائني، جمال الدين الكلبيگانی).
- ٢- ٢. وذلك بإطلاقه مبنى على تماميه قاعده الإمكان القياسى ولو بالنظر إلى القواعد الواصله، ولقد أشرنا إلى عدم تماميتها، فلا بدّ حينئذٍ من الجمع بين الوظائف للعلم الإجمالى. نعم، لو ثبت حيضيه الدم فى الثلاثه الأولى من جهه التمييز أو العاده أو غيرهما ثمّ انقطع الدم على العشر فحيضيته بين الثلاثه إلى العشره ثابتة بالإجماع والنص، الدالّ بأنّ ما انقطع قبل العشر فهو من الحيضه الأولى. وهذه الجهه غير مرتبطه بقاعده الإمكان؛ إذ يلتزم به كلّ موافق أو مخالف فى القاعده، وإلى الفرضين أشار فى النجاه أيضاً، فراجع. (آقاضياء). \* فيما لم يسبقها رؤيه الدم فى ذلك الشهر، وإلا فتحتا فى فيها. (حسين القمى). \* على إشكال فى إطلاقه، أحوطه الجمع إذا لم يكن بصفه الحيض. (آل ياسين). \* وإن كان الأقوى عدم وجوب تروك الحائض. (الرفيعى). \* القول بكونه استحاضه أقوى؛ لما عرفت من عدم تماميه قاعده الإمكان. (الفانى). \* الأولى الجمع. (المرعشى). \* إذا كان الدم واجداً للصفات، وإلا فتحتا بالجمع إلى تمام ثلاثه أيام. (الآملی). \* مشكل، بل الظاهر من بعض الأخبار الحكم بالحيضيه مع الصفات، وبعدها مع صفات الاستحاضه، وقاعده الإمكان عندى محلّ نظر، ومع ذلك الأحوط مع عدم صفات الحيض الجمع بين الوظيفتين. (محمّد رضا الكلبيگانی). \* فيه إشكال، والأحوط الجمع، إلا مع العلم بكونها حيضاً. (حسن القمى). \* ولكنّ الأظهر عدم حيضيتها. (تقى القمى).

علمت (١) أنه يستمر إلى ثلاثه أيام تركت العبادہ بمجرّد الروءيه (٢)، وإن تبين الخلاف تقضى ما تركته.

## رؤيه العدد فى غير وقت العاده

(مسأله ١٦): صاحبه العاده المستقرّه فى الوقت والعدد إذا رأت العدد (٣) فى غير وقتها ولم تره فى الوقت تجعله حيضاً (٤)، سواء كان

ص: ٢٥٦

١- ١. أو كان من عادتها ذلك. (صدرالدين الصدر).

٢- ٢. أو فى الأثناء حين تحقق العلم بالاستمرار. (السيستانى).

٣- ٣. مفروض الكلام ما إذا كان رؤيتها للدم فى الشهر مرّه واحده، وإلا فتحتا. (حسين القمى).

٤- ٤. وإذا كان فاقداً للصفات تحتاط بالجمع بين الأحكام إلى تمام الثلاثه أيام على الأحوط. (الحكيم). \* بل بمجرد الرؤيه مطلقاً مع التأخر، كما فى العاده، ومع التقدم على ما تقدم من التفصيل فى غير ذات العاده. (الشاهرودى). \* لقاعده الإمكان وجريانها؛ بناءً على حجيتها فيما إذا كان الدم واجداً للصفات وكانت الشبهه موضوعيه ممّا لا إشكال فيه، وأمّا فى فقدان الصفات ففى الجريان إشكال. (المرعشى). \* إذا كان واجداً للصفات، وإلا فهو استحاضه، وإن كان الاحتياط أولى. (الخوئى). \* مع الصفات أو التقدم بيسير، وإلا فتحتا بالجمع بين الوظيفتين. (محمّد رضا الكلپايگانى). \* لا وجه لجعله حيضاً إذا كان فاقداً للصفات. (تقى القمى). \* مطلقاً إذا حصل لها اطمئنان بالحيضه، وإلا فتحتا بالجمع بين تروك الحائض وأعمال المستحاضه حتى يستمرّ ثلاثه أيام. (مفتى الشيعه). \* وأمّا بلحاظ الحيض بمجرّد رؤيه الدم فيجرى عليها ما تقدّم فى المسأله السابقه فى غير ذات العاده الوقتيه. (السيستانى).



- ١- ١. الأولى فيما إذا كان قبله الجمع بين وظيفتي الحائض والمستحاضه . (الرفيعي).
- ٢- ٢. ولكنها مع التأخر تجعله حيضاً بمجرد الروءيه مطلقاً كما في العاده، ومع التقدم على ماتقدم من التفصيل في غير ذات العاده. (النائني ، جمال الدين الكلبيكاني). \* لا إشكال فيما إذا كان بعده، وأما فيما إذا كان قبله بما لا يتسامح فيه وكان الدم غير جامع للصفات فالأحوط عدم التحيض بمجرد الرؤيه، بل تحتاط بالجمع بين تروك الحائض وأعمال المستحاضه حتى يستمر الدم ثلاثه أيام. (الإصطهباناتي). \* ولكن حصول العلم لها بكون المرئى الدم المعهود وقد تقدم عن وقته بعيد جداً، فتعمل عمل المستحاضه إلى أن تتبين الأمر. (الفاني). \* مع عدم الاطمينان بالحيضيه تجمع بين تروك الحائض وأعمال المستحاضه حتى يستمر الدم ثلاثه أيام. (السزوارى). \* وتتحيض برؤيه الدم إذا كان واجداً للصفات، وتحتاط بالجمع إلى ثلاثه أيام إذا كان فاقداً للصفات، ثم تجعله حيضاً، كما مرّ في المسأله السابقه. (زين الدين). \* الأظهر أنّها في صورته التأخر تتحيز بمجرد الرؤيه ، وفي صورته التقدم لا تتحيز إلا بعد العلم باستمرار الدم إلى ثلاثه أيام، أو صدق التعجيل . (الروحاني). \* ولكن الفرق أنّه في صورته التأخر تجعلها حيضاً بمجرد الرؤيه مطلقاً ، وأما فيما إذا كان قبل الوقت فتجعلها كذلك إذا كان الدم بصفات الحيض، ومع عدم تحتاط بالجمع بين تروك الحائض وأعمال المستحاضه حتى يستمر الدم ثلاثه أيام. (اللكراني).

(مسأله ١٧): إذا رأت قبل العاده (١) وفيها ولم يتجاوز المجموع عن

ص: ٢٥٨

١- ١. بمقدار يصدق عليه تعجيل دم العاده عرفاً، كما هو المستفاد من قوله: « ربّما يعجل به الدم » (الوسائل: باب ١٥ من أبواب الحيض، ح ٢، وفيه « ربّما تعجيل به الوقت »). (آقا ضياء). \* الأوجه في الحكم بالحيض في غير أيام العاده هو اعتبار صفات الدم، إلّا- إذا كان قبل العاده بيوم أو يومين. (الميلاني). \* فيما لو تقدّم بيوم أو يومين وكانت الصفات موجوده، ولكن فيما لو كان التقدم بأكثر والصفات مفقوده فالأقرب عدم الحكم بالحيضيه . (المرعشي). \* إذا كان على نحو يصدق عليه تقدّم العاده، أو كان الدم واجداً للصفات على ما مرّ في المسأله الخامسه عشره . (زين الدين). \* قد مرّ الإشكال في المتقدّم الزائد على اليومين الفاقد للصفات. (حسن القمّي).

- ١ - ١. هذا إذا كان التقدّم بيوم أو يومين، أو كان الدم بصفات الحيض، وأمّا إذا كان التقدّم بأكثر من يومين ولم يكن الدم بصفات الحيض فالحكم بكونه حيضاً لا يخلو من إشكال، بل منع، وإن كان الأولى الاحتياط. وكذا الحال فيما إذا رأت الدم بعد العاده فإنّه لا يحكم بكونه حيضاً إذا لم يكن واجداً للصفات. (الخوئي).
- ٢ - ٢. لا. يخفى الإشكال في صورته التأخير عن تمام العاده؛ لعدم وفاء دليل العاده الوقتيه لحيضيّته ولا قاعده الإمكان. نعم، لو انطبق عليه العاده العدديّه فيوء خذ بها؛ لاستقرار العدد بلا نظر فيه إلى الوقت أصلاً، ومن هنا ظهر حال ما لو تقدّمت بمقدار لا يصدق عليه التعجيل أيضاً فإنّه يوء خذ بالعدد، ولكن لا. يثمر ذلك في الحكم بالحيضيّه بمجرد الروعيه؛ إذ هو حكم العاده الوقتيه غير المنطبق على الموردین كما هو ظاهر، وحينئذٍ ففي أوّل الروعيه لابدّ من الجمع بين الوظيفتين إلى أن يتمّ العدد، فيرجع إليه عند التجاوز عن العشره، ومع عدمها يحكم بحيضيّه الجميع؛ للإجماع السابق بعد دخول المورد في معقده، ومن هذا البيان ظهر وجه النظر في المسأله السابقه. (آقا ضياء). \* مع الاطمینان بالحيضيّه بما بعد العاده وما قبلها، وإلا فتحتا فيهما كما مرّ في المسأله السابقه. (السزوارى). \* إذا حصل لها الاطمئنان، وإلا فتحتا فيهما. (مفتى الشيعة).

يتجاوز عن العشرة، أو رأت قبلها وفيها وبعدها، وإن تجاوز العشرة في الصور المذكورة فالحيض أيام العادة فقط (١)، والبقية استحاضه (٢).

### حكم الدمين المتخلل بينهما أقل من عشرة

(مسألة ١٨): إذا رأت ثلاثه أيام متواليات وانقطع، ثم رأت ثلاثه أيام أو أزيد، فإن كان مجموع الدمين والنقاء المتخلل (٣) لا يزيد عن عشرة كان الطرفان (٤) حيضاً، وفي

ص: ٢٦٠

- ١- ١. لا يترك الاحتياط في طَرَفَي العادة، سيّما فيما قبلها في الصورة الثالثة . (حسين القمّي).
- ٢- ٢. لا- يترك الاحتياط بالنسبة إلى مثل العادة؛ إذ لم يكن المجموع منه ومن العادة أزيد من العشرة خصوصاً إذا صدق التعجيل . (عبدالله الشيرازي). \* لا يُترك الاحتياط فيما تقدّم بيوم أو يومين على العادة وبمقداره من تتمّة العادة. (محمّد رضا الكلبيكاني).
- ٣- ٣. المراد من النقاء المتخلل في جميع شقوق هذه المسألة ما كان أقلّ من أقلّ الطهر الذي هو العشرة. (الإصطهباناتي). \* أي أقلّ من العشرة . (مفتى الشيعة) .
- ٤- ٤. في فرض وجود أمارات الحيض ولو في الأوّل من العادة أو التميّز أو غيرهما، وإلاّ ففيه إشكال؛ لعدم قاعده تساعد حيضيه واحد منهما فضلاً عن جميعها، فيرجع في مثله إلى قاعده الجمع بين الوظائف فيهما وفي النقاء بينهما. (آقا ضياء). \* بشرط اتصاف الدم بصفات الحيض، أو رؤيتها ولو لأحد الطرفين في العادة. (الفاني). \* هذا إذا كان كلا الدّمين في أيّام العادة، أو كان واجداً للصفات، وأمّا الدم الفاقد لها فلا- يحكم بكونه حيضاً إذا لم يكن في أيّام العادة. (الخوئي). \* مع وجود أمارات الحيض من العادة وغيرها، وإلاّ ففيه تأمل . (الأملي). \* فيما إذا كان الدم في أيّام العادة، أو كان بصفات الحيض، وإلاّ فلا وجه للحكم بالحيضيه . (تقى القمّي).

١ - ١. قد مرّ أنّه محكوم عليه بحكم الحيض. (الجواهرى). \* تقدّم أنّ النقاء المتخلل بين أيام الحيض الواحد بحكمه على الأقوى. (النائنى ، جمال الدين الكلبيگانی). \* والأقوى كونه بحكم الحيض، ولو أرادت الاحتياط فلتجمع بين تروك الحائض وأعمال الطاهر، ولا وجه بل لا معنى لمراعاة أعمال المستحاضه. (الإصفهاني). \* قد مرّ الحكم بالحيضيه فى النقاء المتخلل، ولا وجه لجريان أعمال المستحاضه فى المقام. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكى). \* الأقوى أنّها تجعلها حيضاً. (الكوه كمرئى). \* عرفت أنّ النقاء المتخلل حيض عند المشهور، وهو الأصحّ، فلا يلزم الاحتياط المذكور. (كاشف الغطاء). \* قد مرّ أنّ الأقوى كونه محكوماً بالحيضيه، وأنّ الاحتياط بالجمع بين تروك الحائض وأعمال الطاهر لا ينبغى تركه، ولعلّ لفظ «المستحاضه» فى المتن سهو من النساخ أو من قلمه الشريف. (الإصطهباناتى). \* بل هو محسوب من الحيض أيضاً كما مرّ، ولفظ «المستحاضه» فى العبارة من سبق القلم. (البروجردى). \* تقدّم أنّ الأظهر كون النقاء المتخلل بحكم الحيض، وعلى تقدير الاحتياط فالجمع هنا بين تروك الحائض وأعمال الطاهره، لا المستحاضه؛ لعدم احتمالها مع النقاء، وكذا فى الفرعين التاليين. (مهدى الشيرازى). \* قد مرّ أنّ الحكم بالحيضيه لا- يخلو من قوّه. (عبدالهادهى الشيرازى). \* الاحتياط استحبابى. (الحكيم). \* النقاء المتخلل بحكم الحيض على الأقوى، وإن كان الأحوط الجمع بين تروك الحائض وأعمال الطاهره، لا أفعال المستحاضه؛ لفقد الموضوع، ولعلّ لفظ «المستحاضه» فى عبارة المتن من سهو قلم الناسخ. (الشاهرودى). \* قد عرفت أنّه محكوم بحكم الحيض، والاحتياط فيه يحصل بالجمع بين تروك الحائض وأعمال الطاهره، وما فى المتن من لفظ «المستحاضه» لا محصل له، وهو من طغيان القلم قطعاً. (الرفيعى). \* وإن كان الأقوى أنّه بحكم الحيض، والمراد من المستحاضه فى العبارة هى الطاهره. (الميلانى). \* الظاهر أنّ النقاء المتخلل بحكم الحيض، وما دلّ من بعض الروايات على أنّه طهر أعرض عنه الأصحاب، مع أنّ فى دلالتة على ذلك أيضاً تأمّل، وربّما يدلّ على ذلك ادعاء اتفاقهم على أنّ الطهر مطلقاً لا- يمكن أن يكون أقلّ من العشره. (البجنوردى). \* النقاء المتخلل بحكم الحيض، وطريق الاحتياط بالجمع بين تروك الحائض وأعمال الطاهره، وكلمه «المستحاضه» فى العبارة من سهو الناسخ، أو من سبق القلم، لعدم رؤيه الدم فى أيام النقاء. ثم إنّ فروع هذه المسأله فيما إذا لم يفصل أقلّ الطهر بين الدمين، كما لا- يخفى. (الشريعتمدارى). \* مرّ أنّه حيض، ومنه يعلم حكم ما بعده. (الفانى). \* النقاء المتخلل محسوب من الحيض، والظاهر أنّ لفظ «المستحاضه» من غلط النسخه، إذ لا- وجه لمراعاة أعمالها. (الخمينى). \* والأظهر أنّه من الحيض، فلا وجه للاحتياط بالجمع. (المرعشى). \* تقدّم أنّ الأظهر كونه من الحيض، وكذا الحال فى ما بعده. (الخوئى). \* والأقوى كونه بحكم الحيض، والاحتياط بالجمع بين تروك الحائض وأعمال الطاهره. (الآملى). \* النقاء المتخلل بحكم الحيض على الأقوى. (السبزوارى). \* استحباباً، وتقدّم أنّه بحكم الحيض. (محمّد الشيرازى). \* الأقوى كونه من الحيض. (حسن القمى). \* قد مرّ الكلام حول النقاء المتخلل. (تقى القمى). \* بل هو محسوب من الحيض. (الروحانى). \* بل هو محسوب من الحيض، والتعبير بالمستحاضه من سهو القلم أو غلط النسخه. (اللكراني).





- ١- ١. هذا الاحتياط ليس بلازم؛ لأنّ النقاء المتخلّل محكوم بالحيض . (مفتى الشيعة) .
- ٢- ٢. بل أعمال الطاهره، كما أشرنا إليه سابقاً، وإن كان إلحاق النقاء المتخلّل بالحيض هو الأقوى كما مرّ. (آل ياسين). \* بل وأعمال الطاهر. (الحكيم ، حسن القمّي). \* الصحيح هو الطاهر ، ولعلّه من سهو قلمه الشريف . (البجنوردى). \* لعلّه سهو من القلم؛ إذ لا معنى له، والصحيح أعمال الطاهره ، وقد عرفت حكم النقاء المتخلّل . (عبدالله الشيرازى). \* أى الطاهره، إذ لا دم فى أيام النقاء . (المرعشى). \* بل الطاهره، والكلمه من سهو القلم. (محمّد رضا الكلپايگانى). \* بل تجمع بين تروك الحائض ، وأعمال الطاهر كما تقدّم فى المسأله السادسه والسابعه . (زين الدين). \* بل الطاهره . (تقى القمّي). \* والصحيح: وأعمال الطاهره. (السيستانى).



١- ١. وكان النقاء المتخلل أقل من العشرة، وإلا فهما حيضتان على الأقوى. (البروجردى). \* وكان النقاء المتخلل أقل منها. (مهدى الشيرازى). \* وكان النقاء أقل من عشره، أما إذا كان عشره فهما حيضان. (الحكيم). \* جعلهما ما فى العاده حيضاً إنما هو إذا لم يكن النقاء أيام النقاء عشره، وإلا فهما حيضتان. (الرفيعى). \* وكان النقاء أقل من العشرة. (الفانى ، حسن القمى). \* مفروض المسألة: ما إذا كان كل واحد من الدمين ، وكذا النقاء المتخلل أقل من العشرة. (الخمينى). \* من الدمين، والنقاء المتخلل بينهما الذى هو أقل من أقل الطهر. (المرعشى). \* إذا كان النقاء المتخلل أقل من العشرة، وإلا فهما حيضتان على الأقوى. (الآملى). \* وكان النقاء أقل من العشرة، وإلا فيأتى حكمه فى المسألة (٢١). (محمّد رضا الكلپايگانى). \* ولم يبلغ النقاء المتخلل بين الدمين عشره أيام، وإلا كان الدم الثانى حيضاً مستقلاً مع الإمكان، كما سيأتى فى المسألة الحاديه والعشرين. (زين الدين). \* محلّ الكلام ما إذا لم يفصل بين الدمين أقل الطهر، ولم يتجاوز الدم الثانى، العشرة، كما هو المفروض فى الدم الأول أيضاً. (السيستانى). \* وكان النقاء أقل من العشرة ، كما هو المفروض فى جميع شقوق هذه المسألة. (اللكرانى).

أحدهما (١) في أيام العاده دون الآخر جعلت ما في العاده حيضاً (٢)، وإن

ص: ٢٦٦

- ١- ١. مفروض هذا الفرع وسائر فروع هذه المسألة فيما لم يفصل أقل الطهر بين الدمين، وأما مع فصله فيجىء حكمه في المسألة الحادية والعشرين وتاليتها. (الإصفهاني).
- ٢- ٢. وتتميم العدد بالثاني إن كان لها عاده عدديّه أيضاً وأمكن التطبيق. (الفاني). \* والآخر استحاضه في صورته فقدان الصفات على الأقوى، وفي فقدانها على احتمال لا يخلو من قوه. (المرعشي). \* وأما الدم الآخر فهو استحاضه، إلا إذا كان مقدار منه بصفات الحيض، ولم يزد بضميمه ما في العاده مع النقاء المتخلل على عشره أيام، وحينئذ فالمجموع مع النقاء المتخلل حيض. (الخوئي). \* إذا كان موافقاً لأيام العاده عدداً أو أكثر منها، وإلا فيتم عدد العاده ممّا ترى في غيرها ما لم يتجاوزا مع النقاء عن العشره. (محمدرضا الكليايگانی). \* فإن كان بقدر أيام العاده أو أكثر منها أو كان هو الأخير من الدمين المفروضين اكتفت به، وتكتفى به أيضاً إذا كان أقل من العاده، وكان المجموع منه ومن أيام النقاء يتم العشره أو يتجاوزها، وإذا كان ذلك الدم هو الدم الأول وكان أقل من العاده، وكان المجموع منه ومن أيام النقاء لا يتم العشره كان عليها أن تتحيض من الدم الثاني بما يتم عدد العاده إن تحمّله العشره أو بما تتحمّله العشره منه، وتحسب المجموع ممّا تحيضت به من الدم الأول وأيام النقاء وتلك الأيام المتممه للعدد، فما يكون من تلك الأيام المتممه داخلاً في حساب العاده يتعين أن يكون حيضاً، وما يكون من الأيام خارجاً من حساب العاده وهو في ضمن العشره تجمع فيه بين تروك الحائض وأعمال المستحاضه، فإذا كانت عادتها ثمانية أيام في أول الشهر مثلاً ورأت الدم في الثلاثه الأخيره منها ثم رأت نقاء يومين ثم رأت الدم ستّ أيام تحيضت بالثلاثه التي في العاده وأتمتها بالثلاثه الأولى من الدم الثاني، فيتم بها عدد العاده وهو ثمانية مع يومى النقاء، واحتاطت بالجمع في يومين بعدها فيتم بهما العدد بغير يومى النقاء. (زين الدين). \* والآخر استحاضه مطلقاً، إلا إذا كان ما في العاده متقدماً زماناً، وكان الدم الثاني متصفاً بصفه الحيض، فإنه يحكم بكون المقدار الذى لم يتجاوز منه عن العشره من الحيضه الأولى. (السيستاني).

لم يكن واحد منهما في العاده فتجعل الحيض ما كان (١) منهما واجداً للصفات (٢)، وإن كانا متساويين في

ص: ٢٦٧

- ١ - ١. في صورته عدم الزيادة على أيام العاده وأما في صورته الزيادة عليها فيقدر الحيض بقدرها وما كان فاقداً لها استحاضه . (المرعشى).
- ٢ - ٢. قد عرفت أن المدار فيها على ما يوجب الاطمئنان بالحيضيه . (آقا ضياء). \* إن كانت لها عاده عدديه وكان بعض الدم الثاني داخلاً في ذاك العدد فالأقوى هو الرجوع إليها قبل الرجوع إلى التميز . (البروجردى). \* ولعدد الأيام إن كانت ذات عاده عدديه . (الميلانى). \* مع تطبيق العدد على المتصف زياده ونقيصه إن كانت ذات العاده العدديه . (الفانى). \* إذا كانت ذات عاده عدديه وكان أحد الدمين موافقاً لها دون الآخر تجعله حيضاً ويتقدم على التميز على الأقوى . (الخمينى). \* ومع نقصان العدد تتمها من الفاقد مع الإمكان . (محمّد رضا الكلپايگانى). \* إذا كان هو الأول ، وإن كان الواحد للصفات هو الثانى فلا يترك الاحتياط بالجمع بين تروك الحائض وأعمال المستحاضه فى كلا الدمين والجمع بين تروك الحائض وأعمال الطاهره فى النقاء . (زين الدين). \* مع رعايه ما يأتى منّا فى صورته تساوى الصفات ، أما إذا كان الواحد أكثر من عدد العاده فتحتاط فى مقدار الزيادة . (حسن القمى). \* إذا كانت ذات عاده عدديه وكان أحد الدمين موافقاً لها دون الآخر تجعله حيضاً ، ولا مجال حينئذٍ للرجوع إلى التميز . (اللكراني).

---

١- ١. بل الأقوى . (محمد تقى الخونسارى ، مهدي الشيرازى ، الأراكى، زين الدين ) . \* لا يترك . (عبدالله الشيرازى) . \* بل  
الأحوط الجمع بين الوظائف فى الأول . (الآملى) . \* بل هو الأظهر . (الروحانى) . \* بل الأقوى، وتحتاط أيضاً فى أيام النقاء وفى  
الدم بعده إلى العشره، غايه الأمر أن الاحتياط فى الأول إنما هو بالجمع بين تروك الحائض وأفعال الطاهره ، وفى الثانى بالجمع  
بين تروك الحائض وأعمال المستحاضه . (اللكراني).

١- ١. بل لا يخلو من قوّه، بل لا يبعد ذلك في الفرع السابق، فالأول حيض وإن كان فاقد الصفات. (الجواهرى). \* هذا الاحتياط لا- يُترك، بل لا- يخلو من قوّه. (النائنى، جمال الدين الكلبيگانی). \* لا- وجه له كما أشرنا، فلا بدّ من الجمع بين الوظائف احتياطاً. (آقا ضياء). \* هذا الاحتياط لا يُترك. (الكوه كَمَرَنى، محمّد الشيرازى، الإصطهباناتى، الإصفهانى). \* بل الأقوى. (حسين القمى). \* لا- يُترك، بل لا- يخلو من قوّه. (آل ياسين). \* بل لا- يخلو من قوّه. (صدرالدين الصدر). \* لا- يُترك. (عبدالهادى الشيرازى، الشاهرودى، الرفيعى، الشريعتمدارى، محمّد رضا الكلبيگانى، السبزوارى). \* بل هو الأقوى. (الحكيم، الميلائى). \* بل الأحوط الجمع بين تروك الحائض وأعمال المستحاضه فى كلّ منهما. (أحمد الخونسارى). \* أى الحاكيه عن الحيض، لكنّ الأحوط لو لم يكن الأقوى الجمع بينوظيفتين فى مجموع الدمين والنقاء فى البين؛ لعدم إمكان الترجيح بالأسبقية فى باب تعدّد الكاشف، ووحده المنكشف المستلزم لعدم أماريه أحدهما واقعاً من غير تبين كونه السابق أو اللاحق. (الفانى). \* وتحتاط إلى تمام العشره، فلو رأت ثلاثه أيّام دمًا وانقطع الدم ثلاثه أيّام ورأت ستّه أيّام جعلت الثلاثه الأولى حيضاً، وتحتاط فى أيّام النقاء بين تروك الحائض وأفعال الطاهره، وفى أيّام الدم إلى تمام العشره بين تروك الحائض وأفعال المستحاضه. (الخمينى). \* وفيما لو كانت ذات عاده عدديّه وكان بعض الدم الثانى داخلاً ومكتملاً للعدد بضميمه النقاء بينهما كان الثانى محكوماً بالحيضيّه. (المرعشى). \* بل الأظهر ذلك، لكنّها إذا كانت ذات عاده عدديّه وكان بعض الدم الثانى متمماً للعدد مع النقاء المتخلّل جعلته حيضاً على الأظهر. (الخوئى). \* وإذا كانت لها عاده وقتيه فقط أخذت من الدمين بما يوافق ذلك الوقت، وإذا كانت لها عاده عدديّه فقط أخذت الدم الأول، فإذا نقص من عدد العاده أتمّته من الدم الثانى \_ على التفصيل المتقدّم فى الحاشيه \_ على دم العاده. (زين الدين). \* بل الأقوى، أمّا إن كانت ذات عاده عدديّه وبعض الدم الثانى مع النقاء المتخلّل يكون متمماً للعدد فلا يبعد كونه حيضاً. (حسن القمى). \* التعارض يقتضى عدم الحيضيّه، لكنّ الاحتياط لا يترك. (تقى القمى). \* بل الأقوى، سواء كانا متصفين بصفات الحيض أم لا، وإن كان الأولى أن تحتاط فى كلّ من الدمين خصوصاً فى الفرض الثانى. (السيستانى).

التخير(١). وإن كان بعض أحدهما في العاده دون الآخر جعلت ما بعضه

ص: ٢٧٠

---

١- ١. لا قـوّه فـىـه، بـل الأظـهـرتـ عـيـن جـعـل الأول حـيـضاً؛ لـمـصـحـح صفوان (الوسائل: باب ١ من أبواب الاستحاضه، ح ٣). ؛ ولأنّه من قبيل الدوران بين التعيين والتخير . (الجنوردي). \* لا- يخلو من شوب الإشكال . (المرعشى).

فى العاده حىضاً (١)، وإن كان بعض كل واحد منهما فى العاده، فإن كان ما فى الطرف الأول من العاده ثلاثه أيام أو أزيد جعلت الطرفين من العاده (٢) حىضاً (٣)، وتحتاط فى

ص: ٢٧١

- ١- ١. إن كان بعض الثانى فى آخر العاده ينقص عن أقل الحيض فلا يبعد الحكم بحيضيه الأول. (الجواهرى). \* الأحوط ضم مقدار من الآخر بمقدار تكميل العدد إن كانت لها عاده عدديّه . (عبدالله الشيرازى). \* مع تتميم العدد إن كانت لها عاده عدديه، نعم، إذا كان أحدهما موافقاً لعددها بأن كانت ذات العاده العدديه أيضاً تجعله حىضاً. (الفانى). \* وأتمت عدد العاده من الدم الثانى مع الإمكان على النحو المتقدم . (زين الدين). \* وتتم العدد مع النقصان على ما مرّ. (محمّد رضا الكلپايگانى).
- ٢- ٢. مع النقاء المتخلّل. (عبدالهادهى الشيرازى). \* لا يبعد لزوم جعل مبدأ الحيض ما قبل الطرف الأول، خصوصاً إذا كان يوماً إذا لم يلزم زياده المجموع من الأول والنقاء، وما فى العاده من الثانى على العشره، فيجعل المجموع حىضاً وما بعد الطرف الآخر استحاضه . (عبدالله الشيرازى).
- ٣- ٣. إن كان التقدم أكثر من يوم أو يومين، وإلا فتمام ما فى الطرف الأول حيض، وتتم النقص من الطرف الثانى مع الإمكان، وتحتاط فى النقاء، نعم، إذا كان الطرف الثانى ثلاثه فلا يُترك الاحتياط فيها. (محمّد رضا الكلپايگانى).

١ - ١. تقدم ما هو الأقوى فيه. (جمال الدين الكلبي، الشاهرودى، النائنى، الأملى). \* قد مرّ الكلام فيه. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكى). \* بل تجعلها حيضاً أيضاً. (الكوه كمرئى). \* قد تقدّم حكمه. (الإصطهباناتى). \* تقدّم أنّه محسوب من الحيض. (البروجردى). \* الأقوى جعله حيضاً كما سبق. (الحكيم). \* وإن كان الأقوى أنّه بحكم الحيض. (الميلانى). \* تقدم أنّ الأظهر أنّ النقاء المتخلل بحكم الحيض. (البنجوردى). \* تقدّم أنّه بحكم الحيض. (الشريعتمدارى). \* مرّ أنّ النقاء المتخلل حيض. (الفانى). \* بل هو من الحيض كما مرّ. (الخمىنى). \* تقدم أنّ الأظهر كونه حيضاً. (المرعشى). \* استحباباً. (السبزوارى). \* بين تروك الحائض وأعمال الطاهره كما تقدم، ويجرى هذا الاحتياط فى النقاء فى جميع الفروض المتقدمه ممّا تحتاج فيه إلى تميم العدد من الدم الثانى. (زين الدين). \* الأقوى التحييض به أيضاً. (حسن القمى). \* الأظهر أنّ النقاء المتخلل حيض. (تقى القمى). \* قد مرّ أنّه محسوب من الحيض. (الروحانى). \* مرّ أنّ النقاء محسوب من الحيض. (اللكراني).



١- ١. لا- يبعد جعل ما قبل الطرف الأول أيضاً حيضاً إذا لم يزد المجموع منه ومما كان في الطرف الأول من العاده من ثلاثه أو أزيد والنقاء المتخلل، ولما كان في الطرف الثاني من العاده على العشره. (الإصطهباناتي). \* الأحوط الجمع فيه بين أحكام الحائض والمستحاضه إذا كان مع الدمين المرئيين في العاده والنقاء لا يزيد على العشره، وكان يصدق معه التعجيل. (الحكيم). \* إذا كان أزيد من يومين. (الميلاني). \* هذا إذا كان مجموع الدم الأول مع النقاء المتخلل والمقدار الواقع من الدم الثاني في العاده أكثر من العشره، وإلا فمجموع الدم الأول مع المقدار الواقع من الدم الثاني في العاده مع النقاء المتخلل بينهما يحسب من الحيض، والمقدار الخارج عن العاده من الدم الثاني فقط استحاضه؛ لِمَا تقدم من أَنَّهُ رَبَّما يَعَجَّلُ بها الدم. (البجنوردی). \* الأحوط الجمع فيه بين أحكام الحائض والمستحاضه إذا كان مجموع الدمين والنقاء لا يزيد على العشره. (الآملي). \* ما قبل الطرف الأول من العاده إذا كان يوماً أو يومين أو نحوهما مِمَّا يصدق معه تعجيل الوقت، وكان المجموع منه ومن الدمين المرئيين في العاده وأيام النقاء لا يتجاوز العشره فالأظهر كونه حيضاً، والأحوط أن تجمع فيه بين تروك وأعمال المستحاضه، بل وكذا إذا كان أكثر من ذلك مع الشرط المذكور؛ لجريان قاعده الإمكان فيه بلا معارض. (زين الدين). \* إن كان ما قبل الطرف الأول مِمَّا يصدق عليه التعجيل وهو مع الدمين [المرئيين] في العاده والنقاء ولا يزيد على العشره، فالأحوط فيما قبل الطرف الأول الجمع بين الوظيفتين. (حسن القمى). \* الظاهر الحكم بكونه حيضاً مع صدق استعجال الوقت، إلا- إذا لزم منه خروج الدم الثاني الواقع في العاده عن عشره الحيض كُلاً أو بعضاً. (السيستاني).

١- ١. إذا كان ما قبل الطرف الأول يوماً أو يومين فالأقرب جعله حيضاً وضمّه إلى ما وقع منه فى العاده من ثلاثه أو أزيد، فإن لم يزد المجموع منهما ومن النقاء المتخلّل وما وقع من الدم الثانى فى العاده على العشره فلتجعل مجموعها حيضاً، وخصوص ما بعد الطرف الثانى استحاضه، ولا يجب الاحتياط لا فى النقاء المتخلّل، ولا فيما بعد الطرف الثانى. (الإصفهانى). \* قد مرّ الاحتياط فى مثله. (حسين القمى). \* إذا كان ما قبل الدم الأول يوماً أو يومين ولم يزد المجموع منه ومما فى العاده من الدم والنقاء على العشره جعلت المجموع حيضاً، وكذا فى الشّقّ التالى. (مهدى الشيرازى). \* لا- يُترك الاحتياط بالجمع بين تروك الحائض وأعمال المستحاضه. (أحمد الخونسارى). \* إن تجاوز العشره من يوم جعلته حيضاً، وإلاّ فما بعد الطرف الثانى أيضاً حيض. (محمّد رضا الكلبيگانى).

- ١ - ١. لا- يبعد الحكم بحيضيه الأول وإلغاء الثاني، وكذا الحكم في الفرع السابق. (الجواهرى). \* الأقوى فيه أيضاً ما تقدّم من حيضيه الأول. (محمّد تقي الخونسارى، الأراكى). \* الأقوى التحيُّض بالعاده دماً ونقاءً إذا لم يكن مجموع الدم المرئى في العاده أقل من ثلاثه، وفي غيره تحتاط كما في المتن. (الفانى).
- ٢ - ٢. إن لم يكن مجموع الدم الأول أقل من ثلاثه أيام تجعله حيضاً مع النقاء المتخلّل، ومع المقدار الذى وقع في العاده من الدم الثانى إن لم يكن المجموع أكثر من العشره، وإلاّ فيجعل الدم الأول فقط حيضاً؛ وذلك لما ذكرنا آنفاً من شمول قوله عليه السلام: «وربّما يعجّل بها الدم» (الوسائل: باب ١٥ من أبواب الحيض، ح ٢ وغيره)، لمثل هذه الصوره أيضاً، خصوصاً إذا كان المقدار الخارج عن العاده من الدم الأول يومين أو أقلّ منه. (البجنوردى). \* احتمال إجراء حكم سابقه عليه لا يخلو من قوّه. (المرعشى). \* لا- يبعد جعل ما وقع في العاده من الطرف الأول مع متّممه من الدم السابق حيضاً، فإن أمكن معه جعل المقدار الواقع في العاده من الدم الثانى حيضاً بأن لا يزيد المجموع من النقاء المتخلّل على العشره كان المجموع حيضاً، وإلاّ فخصوص الدم الأول على تفصيل مرّ. (الخوئى). \* بل تلحق بما في الطرف الأول من العاده ما تُتمّه ثلاثه أيام من الدم السابق فتجعله حيضاً، وتُتمّ عدد العاده من الدم الثانى مع الإمكان على النحو المتقدّم، وتحتاط في أيام النقاء. أمّا ما يسبق ذلك من الدم في الطرف الأول فتحتاط فيه بالجمع بين الوظيفتين. (زين الدين). \* نعم، لو كان الطرف الآخر ثلاثه أيام أو أزيد يحكم بكونه حيضاً، وعدم لزوم الاحتياط. (مفتى الشيعه). \* الأظهر أنّه حيض مع متّممه ممّا سبق على العاده، بل مطلق ما قبله مع صدق استعجال الوقت عليه، إلاّ- في الصوره المتقدمه، وكذا في الطرف الثانى الواقع في العاده بمقدار لا يخرج عن عشره الحيض بملاحظه الحكم بحيضيّه متّمم الدم الأول السابق على العاده. (السيستانى).

---

١- ١. مع كون ما في العاده من الطرف الثاني بضمّ الثلاثه من الأوّل والنقاء المتخلّل بينهما بمقدار العشره أو الأقلّ، الأقوى جعل المجموع حيضاً ؛ لعدم قصور في أماريّه العاده الوقتيه المستلزمه في مثله لحيضيه الجميع. (آقا ضياء). \* وهما وظيفه الطاهر والحائض في أيام النقاء، ووظيفه الحائض والمستحاضه في أيام الدم، كما لا يخفى. (آل ياسين). \* لا يبعد جريان حكم ما قبله فيه. (الحكيم). \* إن كان الطرف الآخر ثلاثه أو أكثر فالظاهر صحّه التحييض وعدم لزوم الاحتياط. (السبزواری).

(مسألة ١٩): إذا تعارض الوقت والعدد في ذات العادة الوقتية العددية يقدم الوقت (١)، كما إذا رأت في أيام العادة أقل أو أكثر من عدد العادة،

ص: ٢٧٧

١- ١. إذا لم يصدق فيه تقدم العادة . (حسين القمى). \* فيه إشكال، سيما مع كون ما يوافق العدد بصفات الحيض مع كونه أسبق . (الكوه كمرئى). \* محل إشكال، فتحتاط مطلقاً. (البروجردى ، النكرانى). \* مع أكثرية وتقدمه، ويحتاط فى سائر الفروض . (مهدى الشيرازى). \* مفروض المسألة فيما لم يفصل بين الدمين أقل الطهر، كما هو المراد من النقاء المذكور فى المسائل السابقة عليها، وإلا- يحكم بحيض-تها، فإذا لم يتجاوز المجموع عن العشرة فالمجموع محكوم بالحيض وإن تجاوز فجعل مقدار العادة حيضاً سيما إذا كان بعضها فى وقتها والزائد استحاضه ، وإن كان لا يخلو من الوجه أو القوه، إلا أن الاحتياط الجمع بين الوظيفتين بالنسبة إلى المجموع . (عبدالله الشيرازى). \* إلا- إذا كان ما يوافق العدد بصفات الحيض مع كونه أسبق، ففى تقدم الوقت فى هذه الصورة إشكال . (الشريعةمدارى). \* هذا وإن كان له نوع ترجيح، لكن لعدم خلوه من الإشكال لا يُترك الاحتياط مطلقاً. (الخمينى). \* لا يخلو من إشكال فيما [إذا] كان الموافق للعدد واجداً للصفات مع سبق زمانه، فإذا احتياط لازم . (المرعشى). \* فيه إشكال فلا- يترك الاحتياط بالجمع بين الوظائف فى كليهما . (الأملى). \* وتتم العدد من غيره مع الإمكان. (محمّد رضا الكلبيگانى). \* إلا إذا صدق تعجيل العادة عرفاً . (السبزوارى). \* محل تأمل ، فتحتاط مطلقاً، سواء صدق عليه تعجيل العادة عرفاً، أم لا . (مفتى الشيعة) .

ودماً آخر في غير أيام العاده بعددها (١) فتجعل ما في أيام العاده حيضاً (٢) وإن كان متأخراً، وربما يرجح الأسبق (٣)، فالأولى (٤) فيما إذا كان الأسبق

ص: ٢٧٨

- ١-١. على نحو لا يمكن الحكم بأنهما حيضان؛ لعدم الفصل بينهما بأقل الطهر، ولا حيض واحد؛ لتجاوز مجموع الدمين وأيام النقاء بينهما عن العشره . (زين الدين).
- ٢-٢. وتتم العدد من الدم الثاني إذا كان متأخراً مع الإمكان . ( زين الدين ) .
- ٣-٣. وهو أولى مما ذكره الماتن قدس سره سابقاً و لاحقاً. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكى).
- ٤-٤. بل الأحوط الجمع بين الوظيفتين فى الدمين؛ لتعارض إطلاق دليل العاده العددية المحضه مع إطلاق دليل العاده الوقتيه المحضه أيضاً؛ لتصادقهما فى المورد، ولا- يضرّ به اجتماعهما سابقاً؛ لأنّه لا- يخرج المورد من تحت أحد الإطّلاقين، كما لا يخفى. (آقا ضياء). \* بل الأحوط الجمع بين الوظائف فيما لو كان التعجّل أكثر من يومين. (أحمد الخونسارى). \* قد عرفت أنّه لازم فى صورته كون الموافق العددي سابقاً وواحدًا . (المرعشى).

العدد(١) في غير أيام العاده الاحتياط في الدمين بالجمع بينوظيفتين.

### حكم ما تجاوز العدد و لم يتجاوز العشره

(مسأله ٢٠): ذات العاده العدديه إذا رأت أزيد من العدد(٢) ولم يتجاوز العشره فالمجموع حيض(٣).

وكذا ذات الوقت(٤) إذا رأت أزيد

ص: ٢٧٩

- ١- ١. أو الوقت إذا كان العدد فيه أقل، والاحتياط المذكور لا يُترك فيهما. (الميلاني). \* وكان بصفات الحيض. (الفاني).
- ٢- ٢. وكان بصفات الحيض، أو علمت بحيضيته. نعم، ذات العاده الوقتيه تجعل العشره حيضاً ولو لم تكن معتاده لها، ولم يكن الدم متصفاً بصفات الحيض، سواء رأت الزائد قبل الوقت أو بعده، وهذا هو المراد من قوله: أزيد من الوقت، وإن كانت العبارة غير منسجمه. (الفاني). \* أي قبل الوقت، وإلا فلا معنى لظاهر العبارة. (اللكراني).
- ٣- ٣. إذا كان الجميع واجداً للصفات. (الخوئي).
- ٤- ٤. في العبارة تسامح، والمراد يعرف بأدنى تأمل. (كاشف الغطاء). \* لم يظهر معنى لهذه العبارة. (البروجردى). \* هذه العبارة وقوله: (موافقين للعدد والوقت) في المسأله التاليه يحتاجان إلى توجيه. (مهدى الشيرازى). \* كما إذا كان آخر الوقت معلوماً وكان العدد مختلفاً وتجاوز عنه. (عبدالهادهى الشيرازى). \* معنى هذه العبارة: أنه إذا كان وقتها دائماً ينقضى في آخر الشهر مثلاً، لكن قد تختص خمسة إلى آخر الشهر، وقد تختص سته مثلاً إلى آخر الشهر، فإذا رأت [الدم] بعد انقضاء الشهر بيوم مثلاً من الشهر الآتى فإذا لم يتجاوز عن العشره فالجميع حيض. (الرفيعى). \* كما إذا تقدم ساعاتٍ على الوقت وبقي إلى آخر الوقت، أو زاد ساعاتٍ في آخر الوقت. (البجنوردى). \* لعل مراده تقديم الوقت، وإلا فلا معنى لظاهر للعبارة. (الخمينى). \* في العبارة نوع مسامحه، فلعل مقصوده تقدّمه. (المرعشى). \* لا معنى لهذه العبارة. (محمّد رضا الكلپايگانی). \* كما كانت ترى أول كل شهر، لكن يختلف العدد عندها بين خمسة وسبعه، فرأت مرّة ثمانية أيام مثلاً. (محمّد الشيرازى).

١-١. يمكن أن يكون نظره إلى صورته تحقق العادة الوقتية في أول الشهر مثلاً مع اختلاف العدد بالثلاثة والأربعة وهكذا، لكن في ظرف سبعة أيام مثلاً، ثم رأت الدم أزيد من السبعة ولم يتجاوز العشرة. (الشاهرودي). \* وذلك فيما قد انضبط آخر وقت الدم وكان اختلاف عدده في رؤيته من أوله، فاتفق أنها رأت أزيد من آخر الوقت، أو المراد أنها رأت الدم في وقت آخر من الشهر. (الميلاني). \* لعل المراد التقديم، وإلا لم يظهر المعنى. (عبدالله الشيرازي). \* فرض الزيادة فيه غير ظاهر؛ إذ المراد من الوقتية: الوقتية فقط. (الشريعتمداري). \* بما مرّ في المسألة (١٥) على وجه صدق تقدم العادة أو تأخرها عرفاً، وفي موثقه سماعه: «ربما تعجل بها الوقت» (الوسائل: باب ١٥ من أبواب الحيض، ح ٢). (السبزواري). \* إما سابقاً عليه إذا كانت ذات عاده وقتية أخذاً فقط مع صدق الاستعجال، وإما لاحقاً به إذا كانت ذات عاده وقتية انقطاعاً فقط. (السيستاني).



(مسألة ٢١): إذا كانت عاداتها في كل شهر مرّه، فرأت في شهر مرتين مع فصل أقلّ الطهر وكانا بصفه الحيض (١) فكلاهما حيض، سواء كانت ذات عاده وقتاً أو عدداً أو لا، وسواء كانا موافقين للعدد والوقت (٢) أو

ص: ٢٨١

١- ١. وإن لم يكونا بصفه الحيض. (الجواهرى). \* بل وإن لم يكونا، أو يكون أحدهما مخالفاً أو كلاهما. (كاشف الغطاء). \* بل وإن لم يكونا بصفه الحيض ما لم يعارض أحدهما العاده. (عبدالهادهى الشيرازى). \* لا يتصور إلا في الوقتيه المركبه التى يقول بها قدس سره. (الشاهرودى).

٢- ٢. فرض موافقتهم للوقت، مع أنّ عاداتها التحيض في الشهر مرّه كما ترى. (آل ياسين). \* لا- يتصور موافقتهم للوقت. (الإصطهباناتى). \* موافقه كليهما للوقت ممتنع في مفروض المسأله. (البرجردى). \* لا يتصور إلا في العاده المركبه فيما تصح. (عبدالهادهى الشيرازى). \* لا يخفى ما فيه. (الرفيعى). \* الموافقه في الوقت مبتنيه على القول بالعاده الوقتيه المركبه. (الميلانى). \* تصويره في العاده المركبه واضح. (البجنوردى). \* توافقهما في الوقت غير ممكن. (عبدالله الشيرازى). \* فرض موافقتهم للوقت ممتنع. (الشريعتمدارى). \* لا معنى لموافقتهم للوقت في شهر واحد. (الخمينى). \* في العبارة مساهله. (المرعشى). \* لا يمكن تصوير الموافقه في الوقت في كلتا المرتين في مفروض المسأله. (الخوئى). \* موافقتهم في الوقت خلاف الفرض. (محمّد رضا الكلپايگانى). \* لا يبعد أن يكون مراده رحمه الله كون أحدهما موافقاً للعدد، والآخر للوقت. (السبزوارى). \* ظاهر العبارة مشكل، ولعلّ المراد: سواء وافق أحدهما العدد والآخر الوقت أم لا، كما يمكن تصوّر وقوعه على القول بالعاده المركبه. (زين الدين). \* في الوقتيه المركبه كما تقدّمت. (محمّد الشيرازى). \* موافقتهم في الوقت إنّما تتصور في العاده المركبه. (الروحانى). \* وقوع موافقتهم للوقت والعدد في هذه المسأله غير ممكن، إلا أن يراد موافقه أحدهما للعدد، والآخر للوقت. (مفتى الشيعه). \* بأن يكون أحدهما موافقاً للوقت، والآخر للعدد. (السيستانى). \* موافقه كليهما للوقت غير متصوره. (اللكراني).



يكون أحدهما (١) مخالفاً.

(مسألة ٢٢): إذا كانت عاداتها في كل شهر مرّه، فرأت في شهر مرتين مع فصل أقل الطهر (٢): فإن كانت إحداها في العادة (٣) والأخرى في غير وقت العادة ولم تكن الثانية بصفه الحيض تجعل ما في الوقت \_ وإن لم يكن بصفه الحيض \_ حيضاً، وتحتاط في الأخرى (٤)، وإن كانتا معاً في

ص: ٢٨٣

- ١- ١. أو كلاهما . (زين الدين).
- ٢- ٢. لا- يبعد كونهما حيضتين في الجميع. (النائني ، جمال الدين الكلبيگانی). \* الظاهر كون كل واحد من الدمين حيضاً مستقلاً في جميع الصور المذكوره في هذه المسأله . (البجنوردی). \* لا يبعد كونهما حيضتين في الجميع ، وإن كان الأولى لها أن تحتاط في الدم الفاقد للصفات في غير أيام العاده. (السيستاني).
- ٣- ٣. الأظهر كونها حيضاً في جميع الصور المفروضه. (الشريعتمداري). \* الأقرب كونهما حيضتين في جميع فروض المسأله، وتتحيز برؤيه الدم إذا كان في العاده أو بصفه الحيض ، وإذا لم يكن في العاده ولا بصفه الحيض فإنما تتحيز به بعد الثلاثه، وقبل أن تمضي الثلاثه عليها أن تجمع بين تروك الحائض وأعمال المستحاضه . (زين الدين).
- ٤- ٤. لا يخلو الحكم بحيضيتها من قوه. (الجواهری). \* الأقوى في جميع الصور المذكوره في هذه المسأله جعل كليهما حيضاً. (محمّد تقی الخونساری، الأراکي). \* بل الأخرى حيضه مستأنفه مطلقاً، وكذا في الفرع بعده. (البروجردی). \* لا يبعد التحيز فيها، وكذا فيما بعده وما بعده. (الحكيم). \* في مفروض المتن، وأما إن كان الثاني واجداً لصفه الحيض فلا يبعد كونه حيضاً. (الشاهرودي). \* استحباباً. (الفاني). \* حيث نوقش في جريان الإمكان، وإلا فلا مساغ للزوم الاحتياط. (المرعشي). \* وإن كان الأظهر عدم كون الثانية حيضاً فيه وفيما بعده. (الخوئي). \* إلى أن تتم ثلاثه أيام فتجعله حيضاً. (محمّد الشيرازي). \* لا وجه للاحتياط؛ لعدم المقتضى له، ومنه يظهر عدم الوجه للاحتياط الآتي في كلامه . (تقی القمي). \* بل هي حيضه أخرى ، وكذا في الفرعين بعده . (الروحاني). \* ولا يبعد الحكم بكون الدمين حيضاً في الفروع المذكوره في هذه المسأله . (مفتي الشيعه) . \* والظاهر كونها حيضه مستقله، وكذا في الفرع البعدي. (اللكراني).

غير الوقت (١) فمع كونهما واجدتين كلتاهما حيض، ومع كون إحداهما

ص: ٢٨٤

---

١- ١. يمكن جعل الدمين حيضاً في الفروض الثلاثة ، ولكن الاحتياط المذكور حسن. (السبزواری).

واجده تجعلها حيضاً، وتحتاط في الأخرى (١)، ومع كونهما فاقدتين تجعل إحداهما حيضاً (٢)، والأحوط كونها

ص: ٢٨٥

١- ١. لا يخلو الحكم بحيضى-تها من قوه. (الجواهرى). \* بل تجعلها أيضاً حيضاً، وإن كان الاحتياط بالجمع فيه لا ينبغي تركه، كما أن الأمر كذلك في الدم الثانى فى الصورة الثالثه. (الشاهرودى). \* استحباباً. (الفانى). \* ولا يبعد كونه حيضاً. (محمّد الشيرازى).

٢- ٢. لا يخلو الحكم بحيضيه الدمين من قوه. (الجواهرى). \* فيه إشكال؛ لقصور شمول دليل العدديه لمثل المقام ولو من جهه قابليه انطباقه على كل منهما، وعدم قابليته للتطبيق عليهما، إلا إذا لم يزد على العشره بضّم أيام النقاء فيحكم حينئذٍ بحيضيه الجمع. (آقا ضياء). \* بل تحتاط فى كليتهما. (مهدى الشيرازى، الميلانى، محمد رضا الكلپايگانى، حسن القمى). \* بل تحتاط فى كليتهما إذا لم تحتمل كونهما استحاضه. (الفانى). \* يمكن جعلهما حيضاً بناءً على إجراء القاعده، وعلى فرض العدم فالمرجع الأصلى إن لم يناقش فى جريانه فى المردّد بين الدمين، وعلى أى تقدير فما ذكره فى المتن من تعيين الأول حيضاً والاحتياط فى الثانى محلّ نظر. (المرعشى). \* الأظهر أن لا يحكم بحيضيه شىء من الدمين، نعم، إذا علم إجمالاً بحيضيه أحدهما لا بدّ من الاحتياط فى كلّ منهما. (الخوئى). \* أمّا مع العلم الإجمالى بكون إحداهما حيضاً فلا بدّ من الاحتياط فى كليتهما بالجمع بين وظيفتى الحائض والمستحاضه على ما هو المقرر عند القوم من تنجيز العلم الإجمالى، ومع عدم العلم الإجمالى لا وجه للاحتياط فى شىء منهما إذا فرض فقدهما لصفات الحيض. (تقى القمى).

الأولى (١)، وتحتاط في الأخرى (٢).

### حكم الاستبراء وكيفية

(مسألة ٢٣): إذا انقطع الدم قبل العشرة (٣): فإن علمت (٤) بالنقاء وعدم وجود الدم في الباطن اغتسلت وصلت (٥)، ولا حاجة إلى الاستبراء (٦)، وإن احتملت (٧) بقاءه في الباطن وجب عليها

ص: ٢٨٦

- ١- ١. بل هو الأقرب، لكن لا يترك الاحتياط في كليهما . (حسين القمّي). \* لا يُترك. (آل ياسين ، محمد الشيرازي). \* لا يُترك، بل لا يُترك الاحتياط بالاستظهار إلى الثلاثه، خصوصاً إذا كان الدم بصفات الحيض، وفي الزائد على الثلاثه إلى العشره لا تترك الاحتياط بالجمع بين تروك الحائض وأفعال المستحاضه. (الإصطهاناتي).
- ٢- ٢. لا يبعد كون جميع الصور حيضاً ما لم تعارض العاده. (عبدالهادي الشيرازي).
- ٣- ٣. في المضطربه المبتدئه أو من كانت عاداتها العشره . (مفتي الشيعة) .
- ٤- ٤. علماً وجدانياً، أو ما يقوم مقامه من الاطمئنان العادي . (المرعشي).
- ٥- ٥. سواء كان ظهور انقطاع الدم قبل العاده أو على العاده . (مفتي الشيعة) .
- ٦- ٦. بعد كون الغرض منه إحراز النقاء . (المرعشي).
- ٧- ٧. الأعم من الشك والوهم والظن الغير قائم مقام العلم. (المرعشي).

١ - ١. في وجوبه تأمّل. (الجواهرى). \* هذا الوجوب إرشادى لا- يمنع من الاحتياط. (الحكيم). \* وجوب الاستبراء طريقى علا-جى، وليس له موضوعيته، فتركه لا- يُخلّ بالعمل إذا صادف الواقع. (الفانى). \* وجوباً إرشادياً إلى عدم دلاله صرف الانقطاع على النقاء، وعدم جواز الرجوع إلى الأصل النافى، هذا لو أمكن الاستبراء فى حقّها، وإلاّ فعليها الجمع بين الوظيفتين. (المرعشى). \* بمعنى عدم جواز تركها الصلاة بدونه، وعدم جواز ترتيب الآثار على الغسل بدونه. (الخوئى). \* فلا يجوز لها أن تترك الصلاة حتى تعرف بالاستبراء أنّ دمها لم ينقطع، وإذا اغتسلت فلا يجوز لها أن ترتّب على غسلها آثار الطهارة حتى تعرف بالاستبراء أنّ دمها قد انقطع. (زين الدين). \* وجوباً إرشادياً لا- يمنع من الاحتياط. (حسن القمى). \* وجوباً إرشادياً إلى أنّ الانقطاع لا- يكون طريقاً إلى النقاء الباطنى، فإذا أرادت ترتيب آثار الطاهره لابتدائها من الاستبراء، فلها أن تترك الاستبراء وتجمع بين تروك الحائض وأفعال الطاهره. وبالجمله: ليس وجوبه نفسياً ولا شرطياً لصحّته الغسل أو العباده. (الروحانى). \* وجوباً طريقياً لاستكشاف حالها، فلا يجوز لها ترك الصلاة والبناء على استمرار الدم من دون الاستبراء. (السيستانى).

قطنه (١) وإخراجها بعد الصبر هنيئته (٢)، فإن خرجت نقيه اغتسلت وصلّت، وإن خرجت ملطّخه ولو بصفره (٣) صبرت حتّى تنقى (٤)، أو تنقضى عشره أيّام إن لم تكن ذات عاده، أو كانت عاداتها عشره، وإن كانت ذات عاده أقلّ من عشره فكذلك مع علمها بعدم التجاوز عن العشره، وأمّا إذا احتملت (٥) التجاوز فعليها

ص: ٢٨٨

- ١- ١. والأولى أن تقوم وتلصق بطنها بالحائط وترفع رجلها ثم تدخل القطنه. (الميلاني). \* والأحوط فى استعمال القطنه رعايه الكيفيه الوارده فى الروايات والعمل بها رجاءً لمكان ضعفها. (المرعشى). \* ونحوها. (مفتى الشيعه).
- ٢- ٢. لا يترك الاحتياط فى أن تكون المرأة حال إدخال القطنه لاصقه بطنها فى جدار ونحوه، رافعاً إحدى رجلها على الجدار كما ورد فى النصوص. (زين الدين). \* والأولى لها فى كفيه إدخال القطنه أن تكون فى حال قيام ملصقه بطنها بحائط ونحوه، رافعه رجلها اليمنى أو اليسرى ثم تدخلها. (مفتى الشيعه). \* إذا تعارف انقطاع الدم عنها فتره يسيره أثناء حيضها \_ كما ادّعى تعارفه عند بعض النساء \_ فعليها الصبر أزيد من تلك الفتره. (السيستاني).
- ٣- ٣. لا أثر لروءيه الدم الأصفر إلّا إذا كان فى أيّام العاده. (الخوئى).
- ٤- ٤. أى بقيت على الحيض حتى إذا كملت العاده وانقطع فعليها أن تغتسل وتصلّى. (مفتى الشيعه).
- ٥- ٥. الأعمّ من الشك والوهم والظنّ الغير قائم مقام العلم كما مرّ. (المرعشى).



١ - ١. وجوب الاستظهار إلى العشرة لا- يخلو من قوه. (الجواهرى). \* بل استظهرت إلى ثلاثه أيام ثم احتاطت إلى العشرة . (حسين القمى). \* الأحوط الاستظهار بيومين ثم الجمع إلى تمام العشرة. (البرجوردى). \* الاستظهار بيومين وبعدها الجمع بين الوظيفتين إلى العشرة هو الأحوط . (الرفيعى). \* الأحوط عدم ترك الاستظهار إلى تمام العشرة ؛ لاختلاف الأخبار واضطراب كلمات الفقهاء فى هذه المسأله جداً ، واختلاف وجوه الجمع بين هذه الأخبار عندهم ، وإن كان مقتضى ظواهر الأدله حمل أخبار الاستظهار على الاستحباب ، واختلاف مقدارها على اختلاف مراتب الفضل . (البجنوردى). \* فى يوم واحد لزوماً، بل وكذلك فى الزائد إلى العشرة إذا كان يصادف الحيض، وأمّا إذا كان فاقداً لها فيحتاط بالجمع بين أحكام الحائض وأعمال المستحاضه . (الآملى). \* وجوباً . (الروحانى). \* إذا لم ينقطع على العاده وتجاوز عنها فالاستظهار بترك العباده واجب إلى العشرة إذا كان الدم بصفات الحيض ، وإن لم يكن بصفه الحيض فعليها الاستظهار، لكن الاستظهار فى يوم واحد واجب، ويستحب فى الزائد عنها ، والأحوط الجمع بين تروك الحائض وعمل المستحاضه فى الزائد . (مفتى الشيعه) . \* إذا كان الاستبراء بعد انقضاء العاده ، وأمّا إذا كان فى أثناءها فلا إشكال فى بقائها على التحيض إلى إكمالها، ولا مجال للاستظهار فيها . ثم إنّ مشروعيه الاستظهار إنّما ثبتت فى الحائض التى تمادى بها الدم كما هو محلّ كلام الماتن ظاهراً، وأمّا مشروعيتها فى المستحاضه التى اشتبه عليها أيام حيضها فمحلّ إشكال، بل منع. (السيستانى).

١ - ١. بل وجوباً، والأحسن لها الاحتياط في الدم بعد العاده بالجمع بين أفعال المستحاضه وتروك الحائض. (الحائري). \* بل وجوباً طريقيّاً على الأظهر في الجمع بين أخبارها على الإيجاب الطريقي وحمل اختلافها من اليومين أو الأزيد على اختلاف أمزجه النساء في ذلك، ومع الطائفة الأخرى بالحمل على الحكم الواقعي والظاهري، وأنّ المستحاضه المأخوذه في ألسنه البقيه محموله على المستمرّه المتجاوزة واقعاً، فلا يبقى مجال معارضه بينها وبين هذه الطائفة المتكفّله للحكم الظاهري الطريقي كي يبقى مجال حمل أوامر الاستظهار على الاستحباب، كما لا يخفى. (آقا ضياء). \* بل وجوباً في يوم، وكذلك في الزائد إلى العشره إذا كان بصفات الحيض، وأمّا لو كان فاقداً لها فالأحوط الجمع بين تروك الحائض وأعمال المستحاضه. (الإصفهاني). \* بل وجوباً. (محمّد تقي الخونساري، عبد الهادي الشيرازي، الأراكي). \* بل وجوباً على الأظهر. (الكوه كمرئي). \* بل وجوباً إلى أن يتبين لها الحال، أو تنتهي العشره. (مهدي الشيرازي). \* بل وجوباً إلى العشره إذا كان الدم بصفات الحيض، وأمّا إذا كان فاقداً لها استظهرت أيضاً إلى العشره وجوباً في يوم واحد، واستحباً في الزائد، وإن كان الأحوط في الزائد الجمع بين تروك الحائض وأعمال المستحاضه. (الشاهرودي). \* بل لزوماً فيه، وكذا فيما بعده إلى العشره إن كان الدم بصفات الحيض، وإلا فتحتا بالجمع. (الميلاني). \* بل وجوباً تخييرياً، والأحوط الجمع في غير اليوم الأوّل. (عبد الله الشيرازي). \* بل وجوباً، والاستظهار بيوم إن انقطع الدم فيه وظهر الحال، أو بيومين إن انقطع الدم وعلم الحال، وإلا فبثلاثه، وهكذا إلى العشره. (الشريعتمداري). \* بل وجوباً إلى أن يظهر الحال. (الفاني). \* بل لا يبعد اللزوم. (المرعشي). \* بل وجوباً ما لم تطمئنّ بالتجاوز عن العشره ولو إلى تمام العشره، والأحسن بعد العاده بالجمع بين الوظيفتين. (محمّد رضا الكلبيكاني). \* بل وجوباً. (السبزواري). \* الظاهر وجوب الاستظهار عليها حتى يستبين لها الحال، أو تُتمّ العشره، واستبانته الحال لها إمّا بانقطاع الدم عنها، أو بحصول الاطمئنان لها بأنّ الدم يتجاوز العشره، فتغتسل حينئذ. (زين الدين). \* بل الأحوط بالجمع بين تروك الحائض وأعمال المستحاضه إلى انقضاء العشره. (محمّد الشيرازي). \* بل احتياطاً، والأحسن الجمع بين تروك الحائض وأفعال المستحاضه. (اللكراني).



- ١- ١. ذات العاده يجب عليها الاستظهار بيوم واحد، وتحتاط إلى العشره . (تقى القمى).
- ٢- ٢. أو ثلاثه. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكى). \* الأظهر أنّها تستظهر بيوم ، فإن انقطع الدم اغتسلت، وإلا فإن وثقت من حالها بتجاوزه عن العشره تعمل عمل المستحاضه، وإن بقيت فى التردد والتحير تستظهر بيوم آخر، فإن انقطع الدم أو اطمئنت بالتجاوز فهو، وإلا فتستظهر بيوم آخر حتى العشره. (الكوه كمرئى). \* لا يبعد لزومه إلى أن يحصل الظنّ بالتجاوز عن العشره. (الحكيم). \* لا- ينبغى ترك الاحتياط بالاستظهار بيوم أو يومين. (الخمينى). \* الأظهر الاستظهار بيوم واحد، فإن علمت انقطاع الدم اغتسلت، وإلا- فإن اطمأنت من حالها تجاوز الدم عن العشره فتعمل عمل المستحاضه، وإن لم تطمئنّ بذلك وتحيرت تستظهر بيوم آخر، فإن انقطع الدم أو وثقت بالتجاوز فهو، وإلا- فتستظهر بيوم آخر، وهكذا حتى تتمّ العشره وتبين الحال . (المرعشى). \* الظاهر وجوب الاستظهار بيوم إذا لم تكن مستمرّه الدم قبل أيام العاده، ثمّ هى مخيره بين الاستظهار بيومين أو ثلاثه أو إلى العشره، وعدمه، وأمّا إذا كانت كذلك فلا استظهار عليها على الأظهر، والأحوط فى جميع ذلك الجمع بين تروك الحائض وأفعال المستحاضه. (الخوئى). \* الأظهر أنّها تستظهر بيوم، فإن انقطع الدم أو يئست من انقطاعه قبل العشره وإلا فيوم آخر إلى أن تمضى عشره أيام . (الروحانى).

العشره (١)، مخيره بينها (٢)، فإن انقطع الدم على العشره أو أقلّ فالمجموع حيض في الجميع، وإن تجاوز فسيجيء حكمه.

(مسأله ٢٤): إذا تجاوز الدم عن مقدار العاده وعلمت أنّه يتجاوز عن العشره تعمل عمل الاستحاضه (٣) فيما زاد، ولا حاجه إلى الاستظهار.

ص: ٢٩٣

- 
- ١- ١. بل إلى العشره، والجمع فيها بين تروك الحائض وعمل الطاهره أحوط، خصوصاً مع زيادتها على الثلاثه. (النائني، جمال الدين الكلپايگانی). \* بل إليها وجوباً على الأحوط ما لم تزد أيام الاستظهار على ثلاثه، فتحتاط في الزائد حينئذٍ. (آل ياسين).
  - ٢- ٢. بل إلى العشر معينه؛ لِمَا أشرنا من حمل التريديد المزبور على اختلاف مزاجهنّ لا على التخيير في مزاج واحد. (آقا ضياء). \* قد عرفت أنّه لا- تخيير، وأنّ المختار التفصيل المذكور في الحاشيه السابقه. (المرعشى). \* بل لا يترك الاحتياط به، وفي الحامل إلى ثلاثه أيام، هذا إذا لم تكن مستمره، وإلاّ فليس عليها الاستظهار. (حسن القمّي).
  - ٣- ٣. ولكن إن انكشف الخلاف تقضى صومها الذي أتت به، وسائر أعمالها العباديّه التي شرعت لها القضاء في تلك الأيام الزائده التي بين العاده والعشره. (المرعشى).

(مسألة ٢٥): إذا انقطع الدم بالمرّة وجب الغسل والصلاة وإن احتملت العود قبل العشرة، بل وإن ظنّت (١)، بل وإن كانت معتاده (٢) بذلك على إشكال (٣).

ص: ٢٩٤

١ - ١. وليس عليها الاستظهار في هاتين صورتين؛ إلّا أن يحصل الاطمئنان العادى . (المرعى). \* غير الاطمئنانى . (تقى القمى).

٢ - ٢. إلّا إذا حصل لها الاطمئنان العقلانى من العاده. (الكوه كمرئى). \* الأظهر عدم وجوب الغسل والصلاة مع الاعتياد، وتقدّم أنّ النقاء المتخلّل بحكم الحيض. (مهدي الشيرازى). \* أى بالعود مع عدم التجاوز عن العشرة، والأقوى كفايه الظنّ الاطمئنانى، فحكمه حكم العلم، كما سيذكره الماتن. (الرفعى). \* بشرط أن لا- يوجب الاطمئنان بالعود، وإلّا فهو كالعلم؛ لأنّ الاطمئنان حجه عند العقلاء . (البجنوردى). \* إذا حصل لها الاطمئنان على العود بسبب الاعتياد فالأقوى وجوب التحييض عليها فى أيام النقاء، فضلاً عمّا إذا علمت به. (الفانى). \* لا- يُترك الاحتياط فيما إذا كانت عادته الانقطاع والعود بالجمع بين أعمال الطاهره وتروك الحائض. (الخمىنى). \* لا يخلو من إشكال، والأحوط الجمع بين الوظيفتين بعد النقاء إلى العشرة. (المرعى). \* إلّا إذا كان الاعتياد موجباً لحصول الاطمئنان. (اللكرانى).

٣ - ٣. الأقوى وجوب الاستظهار مع الاعتياد. (الجواهرى). \* أقواه كفايه الاطمئنان الحاصل من الاعتياد فى البقاء على التحييض. (النائنى، جمال الدين الكلپايگانى). \* الأقوى التحييض مع الاطمئنان، وعدم الحيض مع عدمه. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكى). \* لا إشكال فيه، فضلاً عمّا لو علمت، والاحتياط فى الفرضين المذكورين ضعيف. (صدرالدين الصدر). \* مع عدم حصول الاطمئنان، وإلّا فالأقوى البقاء على التحييض، لكنّ الاحتياط لا ينبغى تركه. (الشاهرودى). \* لكنّه ضعيف، نعم، لو حصل لها العلم أو الاطمئنان بالعود لزمها ترتيب آثار الحيض فى أيام النقاء كما تقدّم. (الخوئى). \* إن حصل الاطمئنان من الاعتياد فالظاهر لزوم التحييض. (السبزوارى). \* لا- إشكال فيه، إلّا- إذا حصل الاطمئنان من الاعتياد فإنّه حينئذٍ بحكم العلم بالعود . (الروحانى). \* إن حصل له الاطمئنان من الاعتياد يبقى على الحيض . (مفتى الشيعه). \* ضعيف لو لم يوجب الاطمئنان. (السيستانى).

- ١ - ١. قد مرَّ أنَّ كون النقاء المتخلَّل بحكم الحيض لا- يخلو من القوه، إلّا- أنّه لا- يترك الاحتياط . (عبدالله الشيرازي). \*
- والانقطاع قبل العشره ، أو اطمئنت بهما من منشأ عقلائي. (السيستاني).
- ٢ - ٢. بل تترك العباده، ولا يلزم الاحتياط؛ لِمَا مرَّ [من] أنَّ النقاء المتخلَّل بحكم الحيض على الأقوى. (الإصفهاني). \* قد مرَّ الكلام فيه . (محمد تقى الخونساري ، الأراكي). \* تقدّم أنَّه بحكم الحيض. (الشريعتمداري). \* والأقوى لزوم ترك العباده؛ لِمَا مرَّ أنَّ النقاء المتخلَّل حيض. (الخميني). \* لا- تترك مراعاة هذا الاحتياط . (زين الدين). \* تترتب آثار الحيض، ولا- يجب الاحتياط. (حسن القمي). \* تقدم أنَّه محسوب من الحيض. (اللكراني).

١- ١. قد مرَّ حكمه . (الإصطهباناتي). \* مرَّ الحكم بحيضيتها. (عبدالهادي الشيرازي). \* وقد مرَّ أنه من الحيض . (الشاهرودي).  
\* وقد مرَّ أن الأقوى خلافه . (الميلاني). \* قد تقدم مراراً أن أيام النقاء المتخلل محسوب من الحيض . (المرعشي). \* النقاء المتخلل محكوم بالحيضيه كما تقدم . (محمّد الشيرازي). \* وقد مرَّ أن النقاء المتخلل حيض . (تقي القمي). \* قد مرَّ أنه محسوب من الحيض . (الروحاني).

٢- ٢. قد عرفت أن الحكم بحيضيته هو الأقوى. (الجواهري). \* تقدم أن الاختصار على تروك الحائض هو الأقوى. (النائني ، جمال الدين الكلبيگانی). \* وقد مرَّ أن الأقوى ترتيب آثار الحيض عليه. (آل ياسين). \* مرَّ أنه من الحيض. (البروجردی). \*  
قد مرَّ أن الأقوى التحييض به. (الحكيم). \* لا- يجب، بل يقتصر على تروك الحائض على الأقوى . (الشاهرودي). \* قد مرَّ أن النقاء المتخلل بحكم الحيض ، بل هو حيض . (البجنوردي). \* قد مرَّ أن النقاء المتخلل بحكم الحيض على الأقوى . (الآملی).



## حكم الصلاة مع ترك الاستبراء

(مسألة ٢٦): إذا تركت الاستبراء (٢) وصلت بطلت (٣)،

ص: ٢٩٧

- ١- ١. بل يستحب ، وقد مرَّ أنَّه بحكم الحيض . (السبزواری). \* وقد تقدّم أنَّه يستحب الاحتياط . (مفتى الشيعة) .
- ٢- ٢. أى لعذرٍ من نسيان أو نحوه واغتسلت وصادف براءه الرحم صحَّ غسلها ، وكذا إن تركته لا بعذر واغتسلت وصادف غسلها البراءه، وتحقّق منها قصد القربة ولو بإتيانها الصلاة ببراءه كونها طاهره . (مفتى الشيعة) .
- ٣- ٣. الظاهر صحتها لو كانت بعنوان الاحتياط . (الآملی). \* وجوب الاستبراء طريقي على الأقوى ، فلا يجوز للمرأة أن ترجع إلى أصاله بقاء الحيض فترك العباده بدون استبراء، ولا- يجوز لها أن تجعل الانقطاع أماره على النقاء، فتغتسل وتُرتّب على غسلها آثار الطهاره بدون استبراء، كما ذكرنا في المسألة الثالثة والعشرين، ولكن ذلك لا يمنعها من الاحتياط، كما أنَّه لا يفيد الواقع بشيء، فإذا نسيت الاستبراء أو غفلت عنه واغتسلت وصلت ثم تبين بعد ذلك أنَّها طاهره صحّت صلاتها . (زين الدين).

وإن (١) تبين بعد ذلك كونها طاهره، إلا إذا حصلت (٢) منها نية القربه (٣).

## تعذر الاستبراء

(مسألة ٢٧): إذا لم يمكن الاستبراء لظلمه أو عمى (٤)

ص: ٢٩٨

١- ١. الظاهر صحّتها إذا كانت بعنوان الاحتياط. (الحكيم).

٢- ٢. وكانت معذوره في ترك الاستبراء. (الرفيعي).

٣- ٣. الأحوط اختصاص الصحّ في المقام أيضاً بصوره تعذر الاختبار، أو المعذوريّة في تركه، كما تقدّم في نظائره. (النائني، جمال الدين الكلبيگانی). \* أو أت برجاء كونها طاهرة ثمّ تبين أنّها كذلك. (الحائري، الإصطهباناتي). \* بل الأقوى على المختار من الحرمة الذاتية هو البطلان، كما أشرنا إلى وجهه سابقاً، فراجع. (آقا ضياء). \* فيه تأمل، وإن كانت الصحّة حينئذٍ غير بعيدة. (حسين القمّي). \* على إشكال أيضاً. (آل ياسين). \* البطلان إذاً من جهة ترك نية القربه، لا من جهة ترك الاستبراء فلا خصوصية له، بل لو أت بالصلاه على الرجاء كفى أيضاً. (كاشف الغطاء). \* وكانت معذوره في تركه. (البروجردی). \* بأن كانت معذوره في تركه، أو كانت جاهله بالحكم. (أحمد الخونساری). \* ولو رجاء. (عبدالله الشيرازی). \* مع كونها معذوره في ترك الاختبار. (مفتي الشيعة).

٤- ٤. من جهة عدم إمكان رؤيه الدم تبقى على التحيُّض حتى تقطع بحصول النقاء، وإن كان الأحوط استحباباً لها الاغتسال وإتيان العباده في كلّ وقت يحتمل النقاء إلى أن تعلم بحصوله، فتعيد الغسل والصوم، والأولى الجمع بين أعمال الطاهره وتروك الحائض. (مفتي الشيعة).

- ١ - ١. قد مرّ الكلام فيه. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكى). \* كونه أحوط محلّ إشكال. (الكوه كمرئى). \* مع تروك الحائض. (مهدي الشيرازى). \* بل الأحوط الجمع بين تروك الحائض وأعمال الطاهره. (الشاهرودى). \* بل الأقوى. نعم، الأولى ترك محرّمات الحائض أيضاً. (الفانى). \* فيه إشكال. (المرعشى). \* فيه إشكال، فتحتاط بالجمع بين أحكام الحائض والطاهره. (الأملى). \* بل الأحوط الجمع بين أعمال الطاهره وتروك الحائض. (السبزوارى). \* والأقوى أنّها تبقى على التحييض حتى تعلم بالنقاء. (السيستانى). \* فى كون ذلك احتياطاً إشكال. (اللكراني).
- ٢ - ٢. بناءً على الحرمة تشريعاً، وإلاّ فبناءً على حرمة الصلاه والصوم ذاتاً مقتضى الاستصحاب بقاء حرمتها، فلا يكون صدورهما منها حينئذٍ قريباً فيبطلان. (آقا ضياء). \* ولها تأخير ذلك إلى أن تعلم بالنقاء، أو تمضى عليها عشره أيام فى وجه قوى. (آل ياسين). \* بل الأحوط الجمع بين تروك الحائض وأفعال الطاهره. (عبدالهاده الشيرازى). \* بل الأحوط الجمع بين أحكام الحائض والطاهره. (الحكيم). \* مع التحفّظ على تروك الحائض. (الميلانى). \* فيه إشكال. (أحمد الخونسارى، الخمينى). \* والأقوى العمل على حاله السابقه، ولو أرادت الاحتياط فتجمع بين الوظيفتين. (محمدرضا الكليبايگانى). \* بل الأحوط أن تجمع بين أحكام الحائض والطاهره. (زين الدين).

حصول العلم بالنقاء، فتعيد الغسل (١) حينئذٍ، وعليها قضاء ما صامت، والأولى (٢) تجديد الغسل في كل وقت تحتل النقاء.

ص: ٣٠٠

- 
- ١- ١. الأظهر عدم وجوب الاعاده إذا علمت بعد الغسل بالنقاء قبله. (الجواهرى).
  - ٢- ٢. بل الأحوط . (حسين القمى ، السبزواري، زين الدين ). \* لا وجه لهذه الأولويه. (أحمد الخونسارى). \* لا ينبغي تركه . (المرعشى). \* بل الأحوط ذلك. (الخوئى).

## فصل فى حكم تجاوز الدم عن العشره

### حكم ذات العاده إذا تجاوز دمها العشره

(مسأله ١): من تجاوز دمها عن العشره: \_ سواء استمرّ إلى شهر أو أقلّ أو أزيد \_ إمّا أن تكون ذات عاده، أو مبتدئه، أو مضطربه (١)، أو ناسيه.

أما ذات العاده (٢) فتجعل عادتها حيضاً وإن لم تكن بصفات الحيض، والبقية استحاضه (٣) وإن كانت بصفاته إذا لم تكن العاده (٤) حاصله من التمييز (٥).

ص: ٣٠١

- 
- ١- ١. ويجمعها المضطربه بالمعنى الأعمّ على مصطلحهم . (المرعشى).
  - ٢- ٢. المراد: ذات العاده الوقتيه والعدديه ، وسيأتى حكم ذات العاده الوقتيه أو العدديه فقط فى المسألتين السادسه والسابعه. (السيستانى). \* بل مطلقاً وإن حصلت منه . (اللكراني).
  - ٣- ٣. حتّى أيام استظهارها على الأقوى ، فتقضى صلاتها كما تقضى صومها . (زين الدين).
  - ٤- ٤. بل وإن كانت حاصله من التمييز ؛ لأنها بعد حصولها من أى سبب كان مقدمه على الرجوع إلى الصفات ؛ لظواهر الأخبار الكثيره ، حيث إنّه عليه السلام أمر بالرجوع إليها مطلقاً، سواء كان غير ما فى العاده واجداً للصفات أو كان فاقداً لها ، كما أنّ ما فى العاده أيضاً مطلق من هذه الجبهه . (البنجوردى).
  - ٥- ٥. مرّ الإشكال فى حصولها به، فيتعيّن عليها الأخذ بالصفات. (الفانى). \* بل وإن حصلت منه. (الخمينى). \* تقدّم أنّها لا تحصل به، فيتعيّن الرجوع إلى الصفات. (السيستانى).

١- ١. فيه إشكال، بل لا يبعد ترجيح العاده مطلقاً، والاحتياط ينبغى أن لا يترك. (النائني، جمال الدين الكلبيكاني). \* الأقوى تقديم العاده على التمييز وإن كانت حاصله منها؛ لإطلاق المرسله (الوسائل: باب ٨ من أبواب الحيض، ح ٣). في تلك الجبهه. وكون مبنى أصل الحيضيه هو التمييز لا- ينافي كون تكرره الموجب للعاده منشأً للتقدم على وجود التمييز في دم آخر، كما هو ظاهر. (آقا ضياء). \* قد مرَّ أنَّ حصول العاده بالتمييز لا- يخلو من إشكال، وعلى تقديره فلا- يبعد ترجيحها على الصفات. (الإصفهاني). \* فيه نظر، بل لا يبعد ترجيح العاده مع استقرارها بمزات عديده، إلاَّ أنه لا يترك الاحتياط مطلقاً. (حسين القمي). \* فيه تأمل، والاحتياط سبيل النجاه. (آل ياسين). \* بل يبعد، والترجيح للعاده مطلقاً. (محمد تقى الخونساري، الأراكي). \* بل يبعد. (صدر الدين الصدر). \* بناءً على حصول العاده بالتمييز ففي ترجيح الصفات عليها إشكال، بل لا يبعد ترجيحها على الصفات، والاحتياط لا- ينبغى تركه. (الإصطهباناتي). \* لا يبعد ترجيح العاده هنا أيضاً. (البروجردى). \* إلاَّ مع استقرار العاده العرفيه من التمييز؛ لتكرره بمزات كثيره. (مهدي الشيرازي). \* بل هو الأقوى؛ لما مرَّ من أنَّ العاده لا تحصل بالتمييز. (عبدالهادي الشيرازي). \* بل لا- يبعد ترجيح العاده. (الحكيم، محمّد رضا الكلبيكاني). \* بل لا يبعد ترجيح العاده، ولكنَّ الاحتياط في المقام لا يترك. (الشاهرودي). \* الأقرب ترجيح العاده. (الرفيعي). \* بناءً على عدم حصول العاده بالتمييز، كما تقدّم الكلام فيه. (الميلاني). \* قد مرَّ الإشكال في حصولها به مطلقاً، وعلى تقديره فلا يبعد ترجيحها على الصفات. (عبدالله الشيرازي). \* بل الأقوى ترجيح العاده على الصفات مطلقاً. (الشريعتمداري). \* الأقوى ترجيح العاده عليها. (المرعشي). \* بل هو المتعين. (الخوئي). \* بعد الغضّ عن الإشكال في ثبوت العاده بالصفات لا يبعد تقديم العاده عليها. (الأملي). \* بل لا يبعد العكس. (السبزواري). \* لا يبعد ترجيح العاده على الصفات، ولكن لا ينبغى ترك الاحتياط. (زين الدين). \* بل الظاهر ترجيح العاده مع استقرارها بمزات عديده كما تقدّم منّا. (حسن القمي). \* بل لا يبعد أن ترجّح العاده؛ لإطلاق الدليل، لكنَّ الاحتياط لا يترك. (تقى القمي). \* الأظهر ترجيح العاده هنا أيضاً. (الروحاني). \* بل يتعيّن ترجيح العاده هنا على الصفات أيضاً، مثلاً: إذا رأت المرأة دمًا واستمرَّ شهراً فالدم الذي بصفه الحيض هو الحيض شرعاً، فإن تكرّر ذلك العدد في الوقت المعين مثلاً رأت الحمرة في سبعة أيام في أوّل شهرين، أو آخرهما، كانت ذات عاده وقيته وعدديه. وإن رأت تمام العدد المذكور حمرة في أوّل الشهر الأوّل ومثله في آخر الشهر الثاني فهي ذات عاده عدديه خاصه، وإن رأت الحمرة في الشهر الأوّل عدداً معيناً ورأتها أيضاً في أوّل الثاني عدداً آخر فهي ذات عاده وقيته فقط، فتستغنى بعد ذلك عن الأخذ بالتمييز فيما استقرت عاداتها فيه. (مفتي الشيعه).



العاده بجعل ما بالصفه حيضاً دون ما فى العاده الفاقده(١).

### رجوع غير ذات العاده التمييز

وأما المبتدئه والمضطربه(٢) \_ بمعنى من لم تستقر(٣) لها عاده \_ فترجع إلى التمييز، فتجعل ما كان بصفه الحيض حيضاً، وما كان بصفه

ص: ٣٠٤

---

١- ١. بل لا يبعد ترجيح ما فى العاده الفاقده. (الجواهرى).

٢- ٢. المضطربه إذا كانت ذات تمييز كالمبتدئه . (مفتى الشيعه) .

٣- ٣. أو استقرت لها عاده ثم اضطربت. (مهدى الشيرازى). \* المقصود من ليس لها عاده مستقره فعلاً. (السيستانى).



الاستحاضه استحاضه، بشرط أن لا يكون أقل من ثلاثه، ولا أزيد من العشره(١)، وأن لا يعارضه دم آخر(٢).

## تعارض الدمين الواجد للصفات

واجد للصفات، كما إذا رأت خمس

ص: ٣٠٥

- ١- ١. هذا شرط لجعل مجموع الواجد حيضاً ومجموع الفاقد استحاضه ، لا فى أصل الرجوع إلى التمييز ؛ إذ يجب الرجوع إليه فى الجمله مع فقد هذا الشرط أيضاً ، ولكن لابدّ من تعيين عدد أيام الحيض بأحد الطريقتين الآتين فى فاقد التمييز؛ وذلك بتكميل الواجد إذا كان أقل من الثلاثه، وتنقيصه إذا كان أزيد من العشره. (السيستانى).
- ٢- ٢. ومع التعارض تحتاط فى الدمين. (الحائرى، الإصطهباناتى). \* لا يبعد حيضيه الدم الأول. (محمّد تقى الخونسارى ، الأراكى). \* ومع التعارض يجعل الدم الأوّل حيضاً مع تساويهما فى الصفه، وإلا فالترجيح لما هو الأشبه بالحيض. (جمال الدين الكلپايگانى). \* ومع التعارض يجعل الأوّل حيضاً لقاعده الإمكان، وإن كان الأحوط رعايه الوظيفتين فى الأوّل والثانى. (الرفيعى). \* بل تحتاط حينئذٍ فى الدمين المتعارضين، إلا أن يكون التعارض فى دماء كثيره. (الفانى). \* مع كون الفصل بين الدمين الواجدين بالفاقد الذى هو أقل من العشره كما فى المثال. (الخمينى). \* بشرط كون الفاقد الفاصل بينهما أقل من أقل الطهر. (المرعشى). \* لابدّ من الاحتياط فيما إذا كان كل من الدمين واجداً للصفه. (الخوئى). \* ومع التعارض تحتاط فى المتّصفين. (محمّد رضا الكلپايگانى). \* تقدّم حكمه فى المسأله (١٨). (السبزوارى). \* متقدّم عليه زماناً ، ففى المثال الآتى تجعل الثانيه استحاضه، كما سيجىء منه فى المسأله التاسعه ، ومنه يظهر النظر فى قوله : «ومع فقد الشرطين». (السيستانى).

أيام مثلاً (١) دماً أسود، وخمسه أيام أصفر، ثم خمسه أيام أسود (٢)، ومع فقد الشرطين (٣) أو كون الدم لوناً

ص: ٣٠٦

١- ١. في هذه الصورة تجعل الدم الأول حيضاً، والدم الأصفر وما بعده استحاضه . (حسن القمى).

٢- ٢. فيكون في حكم فاقده التمييز فتعمل بحكمها . نعم ، لا يبعد حيضه الدم الأول والاحتياط بالجمع بين الوظيفتين في كل من الدمين واجداً للصفه . (مفتى الشيعة) .

٣- ٣. الأحوط إن لم يكن أقوى عدم إلغاء التمييز مع فقد الشرطين بالكليه، بل تجعل أيام أقاربها في واجد الصفات بإتمام الناقص وتنقيص الزائد، وفي صورته التعارض تجعل الأول حيضاً. (الكوه كمرئى). \* الأوجه مع فقد الشرط الأول أن تجعل ما ترجع إليه من أيام الأقارب في واجد الصفه، ومع فقد الشرط الثاني أن تحتاط بين الدمين. (الميلانى). \* إلغاء الأوصاف مطلقاً، والحكم بكونها فاقده التمييز محل إشكال، بل لا يبعد لزوم الأخذ بالصفات في الدم الأول، وتتميمه أو تنقيصه بما هو وظيفتها من الأخذ بعاده نسائها أو بالروايات. (الخمينى). \* الأحوط عدم إلغاء التمييز مع فقد الشرطين، بل تجعل أيام الأقارب في الواجد بالتكميل والتنقيص . (المرعشى). \* إذا زاد الدم الواجد للصفات على العشره تحيضت بأيام أقاربها أو بالروايات، وجعلت ذلك في أيام الواجد للصفات على الأحوط، بل لا يخلو من قوه ، وكذا في صورته تعارض الدمين فتجعله في الأول منهما ، وإذا رأت دمين بصفه الحيض ورأت بينهما دماً بصفه الاستحاضه ولم يتجاوز المجموع عشره أيام تحيضت بالدم الأول على الأحوط، واحتطت في أيام الدم الضعيف وفي ما يكمل عادة الأقارب أو العدد من الدم الثانى بالجمع بين وظيفه الحائض وأعمال المستحاضه . (زين الدين) . \* الأحوط في الفرض الأول مع عدم التعارض عدم إلغاء التمييز ، بل تجعل أيام أقاربها في واجد الصفات بإتمام الناقص وتنقيص الزائد ، وفي صورته التعارض والتساوى في الصفه تجعل الأول حيضه . (اللكراني) .

١- ١. في رجوع المضطربه إلى عاده أقاربها إشكال. (الحائري). \* عندى فى الرجوع إلى الأقارب خصوصاً فيمن لم تستقر لها عاده إشكال، فلا- تترك الاحتياط - فيما إذا لم تكن عاداتها سبعة - بالجمع فى مقدار التفاوت بين وظيفتى الحائض والمستحاضه. (الإصفهاني). \* بل تحيَّض بأقلَّ الأمرين من عاده أقاربها وروايه السبعه، وتحتاط بالجمع إلى أكثر الأمرين منهما. (آل ياسين). \* فى رجوع المضطربه إلى أقاربها تأمل. (الإصطهباناتي). \* الحكم بالرجوع إلى الأرقاب مختص بالمبتدئه على الأقوى. (مهدى الشيرازي). \* فيه إشكال، فالأحوط لو لم يكن الأقوى الرجوع إلى الروايات من الأول واختيار روايه السبعه، وإن كان الاحتياط فيما إذا كان عاده الأهل والأقارب أزيد أو أنقص من السبعه بالجمع بين تروك الحائض وأعمال المستحاضه فيهما لا- ينبغى تركه. (الشاهرودي). \* فيه مجال للتأمل وإن كان مشهوراً. (الرفيعي). \* فى الرجوع إلى الأقارب فيمن لم تستقر لها عاده إشكال؛ لمكان الحصر المستفاد من المرسله الطويله(الوسائل: باب ٨ من أبواب الحيض، ح ٣)، فالأحوط فيما إذا لم تكن عاداتها سبعة هو الجمع فى مقدار التفاوت بين وظيفتى الحائض والمستحاضه. (أحمد الخونسارى). \* والأحوط خصوصاً فى المضطربه بالمعنى المذكور الجمع بين الوظيفتين فى الزائد من عاده الأقارب إلى السبعه ، إذا كانت عاداتها أقلَّ منها . (عبدالله الشيرازي). \* والأحوط فيمن لم تستقر لها عاده، وكانت عاده أقاربها أقلَّ من سبعة أيام أو أكثر أن تجمع فى مقدار التفاوت بين وظيفتى الحائض والمستحاضه.(الخميني). \* صيغه الجمع لم يُرد منها الجمعيه، بل هى منسلخه عنها، ويراد بها الجنس الصادق على الواحد أيضاً ، ولا يلزم الرجوع إلى أقلَّ الجمع ما لم يعلم الاختلاف بينهما، ثم الأولى الجمع بين الوظيفتين فى الزائد عن عاده نساؤها ومن السبعه، ولا- ينبغى ترك هذه الرعايه. (المرعشى). \* الرجوع إلى الأقارب خصوصاً فى من لم تستقر لها العاده مشكل، فلا يترك الاحتياط بالجمع بين الوظائف فيما إذا لم تكن عاداتها السبعه . (الآملی). \* الأحوط أن تجمع المضطربه بين وظيفتى الحائض والمستحاضه فى مقدار التفاوت بين عاده الأقارب والسبعه. (السبزواری). \* المضطربه لا ترجع إلى الأرقاب، والأحوط لها اختيار السبعه فى كل شهر. (حسن القمى). \* أمّا المبتدئه فتجعل الحيض عشره أيام فى الشهر الأول، وفى الشهور الآتيه تجعل الحيض ثلاثه أيام، وبقية الأيام تجعلها استحاضه ، وأمّا المضطربه فيجب عليها الاحتياط . (تقى القمى). \* فيه تأمّل ، بل ترجع أولاً- إلى التمييز، ثم ترجع إلى أقاربها، ثم ترجع إلى العدد وهو السبعه على الأحوط ، والأحوط فى المضطربه التى لم تستقر لها عاده أو استقرت ثم اختلطت هو الجمع بين تروك الحائض وعمل المستحاضه فى مقدار التفاوت بين عاده الأرحام والسبعه ، وفى المبتدئه يأتى حكمها فى المسأله (١٣) . (مفتى الشيعة) . \* وجوب الرجوع إليها فى المضطربه مبنى على الاحتياط. (السيستاني). \* رجوع المضطربه بالمعنى المذكور إلى الأقارب محلَّ إشكال، والأحوط هو الجمع بين الوظيفتين فى التفاوت بين عاده الأقارب والسبعه. (اللنكراني).





الأيام (١) بشرط اتفاقها (٢)، أو كون النادر كالمعدوم (٣)، ولا- يعتبر اتحاد البلد، ومع عدم الأقارب (٤) أو اختلافها ترجع إلى الروايات، مخيرة (٥) بين

ص: ٣١٠

١- ١. الأحوط في المضطربه بالمعنى المذكور هو الجمع بين الوظيفتين في الفاضل من عادة الأقارب ومن السبعة. (البروجردى).  
٢- ٢. لا يبعد جواز الرجوع إلى واحد منها ما لم يعلم الاختلاف. (الحكيم). \* لا يبعد الاكتفاء بالرجوع إلى بعض الأقارب إذا لم يعلم بالاختلاف بينهم. (زين الدين). \* الأظهر الاكتفاء بعادة البعض ما لم تعلم مخالفتها لسائر النساء، ولا- يعتبر إحراز الاتفاق. (الروحاني). \* الأقوى جواز الرجوع إلى واحد منهم إذا لم تعلم بمخالفة عاداتها مع عادة غيرها ممن يماثلها من سائر نساءها، ولم تعلم أيضاً بمخالفتها معها في مقدار الحيض، فلا تقتدى المبتدئه بمن كانت قريبه من سنّ اليأس مثلاً. (السيستاني).  
٣- ٣. أمّا إذا لم يكن النادر كالمعدوم فتأخذ بما تتفق فيه العادة والروايات، وتحتاط في المقدار الزائد منهما. (حسين القمّي). \* فيه تأمل. (الحكيم).

٤- ٤. حقيقه أو عدم إمكان الرجوع إليهنّ للجهل، وعدم العلم بعاداتهنّ للموت وغيره. (المرعشى).  
٥- ٥. الأحوط في الزائد عن الثلاث الجمع بين الوظائف إلى السبع في الشهر الأول، وإلى العشر في الشهر الثاني، وهكذا الأمر في الناسيه؛ لاستقرار المعارضه بين الروايات من الجبهه التي رجعنا فيها إلى الجمع بين الوظائف مع بعد الجمع بينهما بنحو ما ذكره، فالمرجع في المشتبهات الجمع بين الوظائف، كما لا يخفى هذا. (آقا ضياء). \* فيه إشكال، والأحوط لو لم يكن الأقوى اختيار السبعة في كلّ شهر. (الإصفهاني). \* الأحوط لها وللناسيه اختيار السبعة. (مهدى الشيرازي). \* الأقوى التخيير بين الثلاثه إلى العشره في كلّ شهر، وإن كان الأحوط اختيار السبعة لا- سيما في الناسيه، بل لا يُترك في الأخيره. (الفاني). \* احتمال التحيّض بالسبعة لا يخلو من قوّه. (المرعشى). \* الأظهر أنّ المبتدئه إذا لم يكن لها أقارب، أو كانت واختلفت أقراؤهنّ تحيّضت في الشهر الأول بسبّته أو سبعة أيام، ثم احتاطت إلى العشره، وفيما بعد الشهر الأول تحيّضت بثلاثه واحتاطت إلى سبّته أو سبعة أيام، وأمّا المضطربه فهي تحيّض بسبّته أو سبعة أيام مطلقاً، وتعمل بعد ذلك بوظائف المستحاضه. (الخوئي). \* فيه إشكال والأحوط الجمع بين الوظائف فيما زاد على الثلاثه إلى العشره. (الآملی). \* الأقوى أنّها مخيره في التحيّض في ما بين الثلاثه إلى العشره، ولكن ليس لها أن تختار عدداً تطمئنّ بأنّه لا- يناسبها، والأحوط الأفضل أن تختار السبعة إذا لم يكن كذلك. (السيستاني).



١- ١. بل بين اختيار ستّه في كل شهرٍ أو سبعةٍ كذلك، أو ثلاثه في شهر وعشره في آخر، أو بالعكس. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكي). \* الأحوط الاقتصار على السبعة، وإن كان لا يبعد التخيير بين الثلاثة إلى العشره. (الحكيم). \* الأوجه، لا سيّما في المضطره اختيار السبعة في كل شهر. (الميلاني). \* الأحوط اختيار السبعة. (عبدالله الشيرازي). \* لا يُترك الاحتياط باختيار السبعة مطلقاً، بل لا يخلو من قوّه. (السبزواري). \* والأظهر التخيير بين الثلاثه إلى العشره. (محمّد الشيرازي). \* الأحوط أن المبتدئه تتحيّض في الشهر الأوّل بسبعة وتحتاط إلى العشره وفي الشهور الأخر تتحيّض بثلاثه وتحتاط إلى السبعة. (حسن القمّي).

٢- ٢. اختيار السبعة مطلقاً لا يخلو من قوّه. (مفتى الشيعة).

٣- ٣. التخيير وإن كان غير بعيد إلّا أنّ الأحوط أن تتحيّض بالسبعة، وتحتاط إلى العشره في الشهر الأوّل، وتتحيّض بالثلاثه وتحتاط إلى السبعة في الشهور الأخر، ولا يترك ذلك. (حسين القمّي). \* الأحوط اختيار السبعة. (صدرالدين الصدر). \* الأحوط لو لم يكن أقوى اختيار السبعة. (الإصطهباناتي). \* الأحوط لو لم يكن الأقوى التحيّض في كل شهر بالسبعة. (الخميني). \* بل تتخير بين الثلاثة إلى العشره، والأحوط أن تختار السبعة. (زين الدين).



وأما الناسيه فترجع (١) إلى التمييز، ومع عدمه

ص: ٣١٣

١- ١. الظاهر أنَّ ناسيه العدد تجعل المقدار الذى تحتل أن يكون عاداتها حيضاً والباقي استحاضه، ولكن إن احتملت العاده فى أزيد من السبعه وجب عليها الاحتياط بالجمع بين تروك الحائض وأعمال المستحاضه فى المقدار الزائد على السبعه إلى تمام العشره. (الخوئى). \* الناسيه تتحيض بما تعلم أو تحتل أنه مقدار عاداتها ما لم يزد على السبعه، فإن زادت تحتاط فيما زاد. (حسن القمى). \* الناسيه إما ذات عاده عدديّه فقط، وإما ذات عادت وقتيه كذلك ، وإما ذات عاده وقتيه وعدديّه . أما الأولى فالعدد الذى تحتل أن يكون عاداتها تجعله حيضاً، والباقي استحاضه . وأما الثانيه فمع العلم بالمصادفه إجمالاً بين أيام الدم يجب الاحتياط فى جميع تلك الأيام، ومع عدم العلم فإن مُيّز الحيض بالعلامه تجعله حيضاً ، وإلاّ يجب الاحتياط لتنجز العلم الإجمالى على ما هو المقرّر عندهم. وأما الثالثه ففيها صور: الصوره الأولى: أن تكون حافظه للعدد وناسيه للوقت، فإن لم تكن عالمه بالمصادفه والدم فى جميع الأيام كان بصفه الحيض ، تجعل الحيض بمقدار حيضها عدداً والباقي استحاضه . الصوره الثانيه : أن تكون حافظه للوقت فقط ، ففي هذه الصوره تجعل الحيض بالمقدار الذى يحتل كونه حيضاً والباقي استحاضه . الصوره الثالثه : أن تكون ناسيه للوقت والعدد، وفي هذه الصوره تارة لا- تكون عالمه بالمصادفه ، وأخرى تكون عالمه بها ، أما فى الصوره الأولى فتجعل ما بصفه الحيض حيضاً إذا كان محتمل الحيضيّه من حيث العاده ، وأما فى الصوره الثانيه فيجب الاحتياط للعلم الإجمالى على ما هو المقرّر عندهم . (تقى القمى).

- ١- ١. وتخير كالمبتدئه والمضطربه المتقدمين بين الثلاثه إلى العشره، والأحوط أن تختار السبعه . (زين الدين). \* فيه إشكال؛ بناءً على كونه من الأمارات، والأحوط أيضاً الجمع بين الوظائف فيما زاد على الثلاثه إلى العشره . (الأملى).
- ٢- ٢. والأقوى أيضاً تقديم عاده الأقارب على الروايات؛ لظهور قوله: « فى علم الله » (الوسائل: باب ٨ من أبواب الحيض، ح ٣). لا فى علمها كون مرجعيه العدد بلسان التعبّد فى ظرف الشكّ، فيكون وزانه مع سائر الأمارات من قبيل الأصل بالنسبه إلى الأماره، وحينئذٍ فدلّيل الأقارب كدلّيل التمييز والعاده مقدّم على مثل هذا اللسان بمناط تقديم كليه أدله الأمارات على الأصول، كما لا يخفى على من تأمّل فى لسان المرسله (الوسائل: باب ٨ من أبواب الحيض، ح ٣). الطويله بعين الدقه. (آقا ضياء). \* بل الأقوى أنّها ترجع إليهنّ كالمبتدئه، وهى بحكمها فى جميع الجهات إذا لم تكن لها معرفه بالوقت ولا بالعدد إطلاقاً، بأن لم تعلم زماناً معيّناً أنّه من الوقت ولو كان قصيراً، ولم يكن لها عدد معلوم \_ ولو إجمالاً \_ أزيد من الثلاثه. ولا يبعد أن يكون هذا القسم من أقسام الناسيه هو محطّ نظر الماتن هنا، وأمّا إن كانت لها معرفه إجماليّه بالوقت أو العدد فتعتبر ذات عاده فى الجمله، وسيأتى حكم الأولى فى التعليق على المسأله الثالثه، كما سيجىء حكم الثانيه فى المسأله السادسه. (السيستانى).

## المراد من الشهر و مبدؤه

(مسألة ٢): المراد من الشهر: ابتداء روءيه الدم إلى ثلاثين (٢) يوماً، وإن كان في أواسط الشهر الهلالي أو أواخره.

ص: ٣١٥

١ - ١. بل الأقرب . (حسين القمّي). \* لا يُترك ذلك فيها وفي المبتدئه والمضطربه أيضاً. (آل ياسين). \* بل هو الأقوى، وإن كان الأولى أن تحتاط فيما بقي إلى العشره في الشهر الأول، وفيما عداه الأحوط أن تختار في كل شهر ثلاثه أيام، وتحتاط إلى العشره بالجمع بين أفعال المستحاضه وتروك الحائض. (جمال الدين الكلبيگانی). \* بل لا يخلو من قوّه في جميع موارد الأخذ بالعدد. (البرجودي). \* لو لم يكن الأقوى. (الشاهرودي). \* بل لعلّه الأقوى. (الرفيعي). \* بل الأقوى ذلك. (الميلاني). \* لا يترك. (المرعشي ، اللنكراني).

٢ - ٢. لو اتفق رؤيه الدم في أوّل الشهر كان الاعتبار بالشهر الهلالي. (مهدى الشيرازي).

(مسأله ٣): الأحوط (١) أن تختار العدد (٢) في أول روءيه الدم، إلا إذا كان مرجح لغير الأول (٣).

ص: ٣١٦

١- ١. بل لا يخلو من قوه. (الجواهرى، البروجردى، الشريعتمدارى). \* إن لم يكن أقوى. (حسين القمى، السبزوارى). \* الأقوى. (مهدي الشيرازى). \* بل لعله الأقوى. (الحكيم). \* لو لم يكن أقوى. (الشاهرودى). \* بل هو الأقوى. (الميلانى). \* لا يترك. (عبدالله الشيرازى). \* الأولى. (الفانى). \* بل الأقوى. (المرعشى، زين الدين، حسن القمى، السيستانى). \* بل الأظهر ذلك. (الخوئى). \* بل الأظهر. (تقى القمى، الروحانى).

٢- ٢. بل لا يخلو من قوه. (مفتى الشيعة).

٣- ٣. عدم وجوبها لا يخلو من قوه. (الفانى). \* لا نعرف ما يكون مرجحاً، والمفروض عدم التمييز. (الخوئى). \* بأن لم يمكن جعل الأول حيضاً، كما إذا حدث الدم المستمر بعد تمام الحيض مع عدم فصل أقل الطهر، أو كانت ذات عاده وقتيه ولم تتذكر من الوقت إلا زماناً قصيراً معيّناً لا يصادف العشره الأولى من أول رؤيه الدم، فإنه لا يمكن لها حينئذ اختيار العدد من أول رؤيه الدم، كما لا يمكن لها التمييز بالصفات إذا لم يكن الواجد مشتملاً عليه. (السيستانى).

(مسأله ٤): يجب الموافقه (١) بين الشهور، فلو اختارت فى الشهر الأول أوله (٢) فى الشهر الثانى أيضاً كذلك، وهكذا.

### تبين الخلاف فى المختار

(مسأله ٥): إذا تبين (٣) بعد ذلك أنّ زمان الحيض غير ما اختارته وجب عليها قضاء (٤) ما فات منها من الصلوات، وكذا إذا تبينت الزيادة (٥) والنقيصه (٦).

ص: ٣١٧

- ١- ١. على الأحوط. (عبدالهادهى الشيرازى، محمد رضا الكلپايگانى، محمد الشيرازى، تقى القمى).
- ٢- ٢. الأحوط أن تختار من كلّ شهر أوله، وفى وجوب الموافقه إشكال، بل هو الأحوط. (جمال الدين الكلپايگانى).
- ٣- ٣. بسبب الذكر وغيره. (المرعشى).
- ٤- ٤. على الأحوط. (محمد الشيرازى).
- ٥- ٥. لا قضاء مع تبين زياده الحيض. (مهدى الشيرازى). \* مع زياده أيام الحيض عما اختارته، وانطبق ما عدا الزيادة عليها \_ كما هو ظاهر المفروض \_ لا وجه للقضاء. (الخمينى). \* تبين زياده الحيض إنّما يؤثر فى قضاء ما صامته دون ما صلّته. (الميلانى). \* لا مجال لوجوب القضاء مع تبين الزيادة، أى زياده الحيض على ما اختارته. (اللكراني).
- ٦- ٦. لا أثر للنقيصه فى غير قضاء الصوم، إلّا أن يكون المراد من الزيادة والنقيصه التقدّم والتأخر. (عبدالهادهى الشيرازى). \* مع تبين الزيادة لا وجه لقضاء ما أتت به من الصلاه، نعم، عليها قضاء ما صامته فى الزائد عما اختارت التحييض به. (السيستانى).

(مسأله ٦): صاحبه العاده الوقتيه (١) إذا تجاوز دمها العشرة في العدد حالها حال المبتدئه (٢)

ص: ٣١٨

- ١ - ١. قد عرفت الإشكال في الرجوع إلى الأقارب . (الرفيعي). \* دون العدديّه أعمّ من أن تكون ناسيه العدد أو مضطربه. (المرعشي).
- ٢ - ٢. على نحو ما مرّ . (حسين القمّي). \* بل تتحيّض بمقدار ما تعتقده حيضاً، وتحتاط إلى أكثر عدد تحتمل حيضيّته من العشره. (آل ياسين). \* الأحوط بعد الثلاثه إلى العشره الجمع بين تروك الحائض وأفعال المستحاضه، وغسل الحيض في كلّ زمان يحتمل انقطاعه، هذا مع عدم العلم بكونه أزيد من الثلاثه أو أقلّ من العشره، وإلاّ فتحتاط بما ذكر في المقدار المحتمل. (الإصطهباناتي). \* قد مضى ما اخترناه. (الشاهرودي). \* بل ترجع إلى السّئه أو السبعه مع عدم التمييز. (الخوئي). \* ترجع إلى التمييز أوّلاً في تعيين العدد ، فإذا فقدت التمييز رجعت إلى الأقارب، ثم إلى التخيير بين الثلاثه إلى العشره على ما تقدم . (زين الدين). \* بل حالها حال المضطربه في الأخذ بسبعه في كلّ شهر مع فقد التمييز، إلاّ مع العلم بخلافها. (حسن القمّي). \* بل الظاهر أنّه لو كان الدم بصفات الحيض تجعله حيضاً إلى عشره أيّام، والباقي استحاضه، أمّا مع فقدتها فتجعل الحيض ثلاثه أيّام والباقي استحاضه. (تقي القمّي).

١- ١. بل ترجع إلى الأوصاف، فإن لم تكن فالأقارب. (كاشف الغطاء). \* الأقوى هو اختيار السبعة فى ناسيه العدد، وقد مرّ طريق الاحتياط لها، وفى رجوعها إلى الأقارب إشكال. (جمال الدين الكلبيگانى). \* تقدّم أن الرجوع إلى الأقارب مختص بالمبتدئه وأنّ الأحوط اختيار السبعة. (مهدى الشيرازى). \* بعد فقد التمييز. (عبدالهادهى الشيرازى). \* أى مع عدم التمييز، لكن لو لم تكن عادتهنّ السبعة تحتاط فى ما يزيد على السبعة أو ينقص عنه، ومع فقدهنّ أو اختلافهنّ تختار السبعة كما تقدم. (الميلانى). \* فيه تأمل، فلا يترك الاحتياط بالنسبه إلى الزائد من العاده إلى العشره. (عبدالله الشيرازى). \* بعد فقدان التمييز، وإلا- فإن كان تمييز يمكن رعايته مع الوقت ترجع إليه. (الخمينى). \* حيث لم يكن تمييز. (المرعشى). \* يشكّل الحكم برجوعها إلى الأقارب إذا كانت صاحبه عاده ولكنّها نسيت العدد دون الوقت، كما هو إحدى صور المسأله ولا يترك الاحتياط فى هذه الصوره بأن تختار من العدد ما يوافق عاده الأقارب إذا وجدن ولم يختلفن. (زين الدين). \* إذا لم يكن لها تمييز، وإلا رجعت إليه. (السيستانى). \* مرّ أنّ مقتضى الاحتياط عدم الغاء التمييز، وأنّها تجعل أيام أقاربها فى واجد الصفات. (اللكراني).

- 
- ١- ١. بل إلى السبعة كما تقدّم. (الخميني). \* قد تقدّم منّا أنّ الرجوع إلى السبعة هو الأقوى. (المرعشي). \* الأحوط في ناسيه العدد ومن هي ملحقه بها اختيار السبعة، إلّا إذا علمت أنّه أقلّ من ذلك. (الروحاني).
- ٢- ٢. في هذا الحال لا يخلو التخيّص إلى العشره من قوّه ما لم تعلم انتفاء بعض العشره، وإلّا في الممكن منها. (الجواهري).
- ٣- ٣. ذات العاده الوقتيه إذا كانت ناسيه العدد في الجمله فلا بدّ لها من رعايته في كلّ من التمييز والرجوع إلى بعض نساها واختيار العدد، فلا تجعل حيضها أقلّ من أطراف المعلوم بالإجمال ولا أزيد منها، فلو علمت أنّ عددها إمّا كان سبعة أو ثمانية وكان التمييز في الستّه فلا بدّ أن تضيف إليها واحداً، وإذا كان التمييز في التسعه فلا بدّ أن تنقص منها واحداً، وهكذا الأمر في مضطربه العدد بناءً على ما هو الأقوى من ثبوت العاده الناقصه. (السيستاني).



الثلاثة ليس لها أن تختارها، كما أنّها لو علمت أنّه أقلّ من السبعة ليس لها اختيارها.

## تجاوز الدم عن العشرة في ذات العادة العددية

(مسألة ٧): صاحبه العادة العددية (١) ترجع في العدد إلى عاداتها، وأمّا في الزمان فتأخذ بما فيه الصفة (٢)، ومع فقد التمييز (٣) تجعل العدد في الأول (٤) على الأحوط (٥) وإن كان الأقوى التخير، وإن كان هناك

ص: ٣٢١

- ١- ١. فقط دون الوقتية . (المرعشي).
- ٢- ٢. على الأحوط، وفي تعيينه نظر. (الجواهرى). \* سواء كانت مضطربة الوقت أو ناسيته ، ولكنّ الناسيه لا- يجوز لها الأخذ بالصفة وجعل الدم الواحد لها حيصاً إذا كانت تعلم بعدم مصادفته لوقتها، كما إذا كانت تتذكّر من وقتها ساعه معيّنه ترى الدم فيها فعلاً ولكن لم يكن الواحد للصفة مشتملاً عليها، وكذلك الحال فيما لو علمت بانحصار وقتها في بعض الشهر كالنصف الأول منه وكان الدم الواحد خارجاً عنه ، ومنه يظهر حكم اختيار العدد بالنسبه لها. (السيستاني).
- ٣- ٣. الرجوع إلى عاده أهلها مع الإمكان مقدّم. (كاشف الغطاء).
- ٤- ٤. بل لا يخلو من قوّه. (الجواهرى).
- ٥- ٥. بل لا- يخلو من قوّه. (النائني، جمال الدين الكلپايگاني، الشاهرودي، الفاني ، مفتى الشيعة). \* لا يُترك. (الإصفهاني، محمّد تقى الخونسارى ، عبدالله الشيرازى ، الآملی ، محمّد رضا الكلپايگاني ، الأراكي ، محمّد الشيرازى ، تقى القمى ، اللنكراني). \* إن لم يكن أقوى. (حسين القمى، الخمينى ). \* لا- يُترك، بل لا- يخلو عن قوّه. (آل ياسين). \* بل هو الأقوى . (صدر الدين الصدر). \* لا يُترك، بل لا يخلو من قوّه. (الإصطهباناتي). \* بل الأقوى. (البروجردى، الحكيم ، حسن القمى). \* بل الأقوى كما مرّ . (مهدى الشيرازى). \* إن لم يكن الأقوى. (الميلاني). \* بل الأقوى، لدورانه بين التعيين والتخير، وفي مثله يتعيّن الأول . (البجنوردى). \* بل على الأقوى . (المرعشى). \* بل على الأظهر. (الخوئى). \* ولا يخلو من قوّه . (السبزوارى). \* لعلّه الأقوى . (زين الدين). \* بل الأظهر . (الروحاني). \* بل الأظهر فيما لم يكن مرجّح لغيره. (السيستاني).

تميز (١) لكن لم يكن موافقاً للعدد فتأخذه (٢) وتزيد (٣) مع النقصان وتنقص مع الزيادة.

## التويه بين أوصاف الدم

(مسألة ٨): لا فرق في الوصف (٤) بين الأسود والأحمر، فلو رأت

ص: ٣٢٢

١- ١. إذا لم يتكرر التمييز بحيث صار لها خلقاً معروفاً . (حسين القمى).

٢- ٢. وإن كان أقل من ثلاثه أيام. (السيستاني).

٣- ٣. إلى أن يتكرر التمييز وتستقر لها العاده الثانويه. (المرعشى). \* فيه وفي ما بعده إشكال، بل الظاهر عدمه. (الخوئي).

٤- ٤. جعل الحمره من الأوصاف وإن لم يخل من وجه، إلا أنه لم يرد في النصوص فلا يترك الاحتياط . (حسين القمى). \* فيه

نظر، بل الأحوط في العدد الثانى الجمع. (الرفيعى). \* لا يترك الاحتياط في ذوات الحمره في مثل المقام ؛ لعدم ورود النص في

كونها من الأوصاف . (عبدالله الشيرازى).

ثلاثة أيام أسود وثلاثة أحمر ثم بصفه الاستحاضه تتحيض بستة (١).

### بعض فروع اعتبار التمييز

(مسألة ٩): لو رأت بصفه الحيض ثلاثة أيام، ثم ثلاثة أيام بصفه الاستحاضه، ثم بصفه الحيض خمسة أيام أو أزيد (٢) تجعل الحيض الثلاثة الأولى (٣). وأما لو رأت بعد الستة الأولى ثلاثة أيام

ص: ٣٢٣

- ١- ١. فيه إشكال، فلا يُترك الاحتياط في الثلاثة الثانية. (الإصطهباناتي).
- ٢- ٢. هذا الفرض من صور تعارض الدمين، كما تقدم في المسألة الأولى من هذا الفصل، والحكم فيه: أن تتحيض بأيام أقاربها، فإذا فقدن أو اختلفن تخيرت بين الثلاثة إلى العشره، والأحوط لها أن تجعل ذلك في أيام الدم الأول، فإذا نقص عنه احتاطت في الباقي بالجمع بين الوظيفتين. (زين الدين).
- ٣- ٣. بل تحتاط في الدمين. (الحائري). \* والأحوط أن تحتاط بعد الثلاثة الأولى إلى العشره في الجمع ما بين أفعال المستحاضه وتروك الحائض، بل لا يخلو من قوه. (جمال الدين الكلبيگانی). \* على الأحوط. (عبدالهادي الشيرازي). \* الأقوى إجراء حكم فقد التمييز في الفرض. (الحكيم). \* من أول رؤيه الدم فيها، لكن حينما ترى الدم في الخمسه الأخيره تحتاط فيها وتعمل بما تقتضيه الحائضه بالإضافة إلى الثلاثة الأولى. (الميلاني). \* إلحاقها بفاقد التمييز في غير معلوم العاده لا يخلو من قوه، والأحوط الاحتياط بعد الثلاثة الأولى إلى العشره. (عبدالله الشيرازي). \* بل تحتاط في الدمين كما مر. (الفاني). \* فيه إشكال، بل لا يبعد إجراء حكم فاقد التمييز، وكذا الحال في الفرع التالي. (الخميني). \* بل تحتاط فيها وفي الخمسه الأخيره. (الخوئي). \* الأحوط الجمع بين الوظائف فيما زاد على الثلاثة الأولى إلى العشره. (الآملی). \* بل لا يبعد الحكم بحيضيه أربعه أيام من الخمسه أيضاً إن لم يكن لها عدد، وإلا فتتم العدد من تلك الأربعه، والاحتياط في مجموع الدمين حسن. (محمّد رضا الكلبيگانی). \* بل ترجع إلى الأقارب، ومع فقدتها تتحيض بسبعه أيام، وقد مرّ منه رحمه الله في أوائل هذا الفصل سقوط التمييز مع معارضه الدم بدم آخر واجده له. (السبزواری).

١ - ١. الأحوط اختيار العدد المطابق لذلك ثم العمل. (الحكيم). \* تقدم في المسألة الأولى: أن الأحوط في هذا الفرض أن تحيض بالدم الأول وتحتاط في أيام الدم الضعيف، وفي ما يكمل عاده الأقارب أو العدد من أيام الدم الثاني بالجمع بينوظيفتين. (زين الدين).

٢ - ٢. بل وما بينهما على الأقوى. (الجواهرى). \* بل تجعله حيضاً على الأقوى، كالنقاء المتخلل بين الدمين. (الإصفهاني). \* بل تجعله حيضاً. (محمد تقي الخونساري، الأراكي). \* وجعله حيضاً أيضاً لا يخلو من قوه. (الكوه كمرئى). \* بل تحيض فيه أيضاً. (مهدى الشيرازى). \* بل هو محكوم بحكم الطرفين. (الشاهرودى). \* وإن كان الأقوى أنه بحكم الحيض. (الميلانى). \* مر أنه حيض. (الفانى). \* قد مر أنه محسوب من الحيض، وعليه فالיום الحادى عشر الذى هو آخر الدم الثانى محسوب من الاستحاضه. (المرعشى). \* بل تجعل المتوسط حيضاً كالطرفين. (تقى القمى). \* بل هو بحكم الحيض. (حسن القمى). \* مر أن النقاء ومثله محسوب من الحيض. (اللكراني).

١- ١. بل تحتاط فى المجموع. (الحائرى). \* بل تبنى على الحيضيه، كما تقدّم فى نظائره. (آل ياسين). \* تقدّم أنّه من الحيض. (البرجردى). \* وإن كان الأقوى أنّه بحكم الحيض. (الميلانى). \* قد تقدّم أنّ النقاء المتخلّل حيض، فالاحتياط لا وجه له. (البجنوردى). \* مرّ أنّه بحكم الحيض. (الخوئى). \* تقدّم أنّه بحكم الحيض. (محمّد الشيرازى). \* قد مرّ أنّه محسوب من الحيض. (الروحانى). \* لا يحتاج إلى الاحتياط، بل كان الكلّ حيضاً واحداً، ويلحق النقاء المتخلّل بين الدمين بهما، سواء كان الدمان أو أحدهما بصفات الحيض أم لا، فى العاده أم لا. (مفتى الشيعة).

(مسألة ١٠): إذا تخلل بين المتّصّفين بصفه الحيض عشرة أيّام بصفه الاستحاضه جعلتهما حيضين (٢) إذا لم يكن كلّ واحد منهما أقلّ من ثلاثه.

ص: ٣٢٦

- 
- ١- ١. وقد مرّ أنّه بحكم الطرفين. (النائني ، جمال الدين الكلّبايگانی). \* وقد مرّ ما هو الأقوى فيه. (صدرالدين الصدر). \* قد مرّ أنّ الأقوى كونه بحكم الطرفين، وإن كان الاحتياط لا- ينبغي تركه. (الإصطهباناتي). \* قد مرّ أن كون النقاء المذكور من الحيض لا يخلو من قوه، وفي المقام أولى من هذه الجهه، هذا إذا لم يكن عاداتها العشره أو التسعه ، وإلاّ فالمتعّين جعلها حيضاً . (عبدالله الشيرازي). \* وقد تقدّم أنّه محكوم بالحيض. (الشريعتمداري). \* في أنّه بحكم الطرفين، كما مرّ مراراً. (السبزواري).
- ٢- ٢. إذا كانت مستمرّه الدم واشتبه أيام حيضها بأيّام استحاضتها، وكان أحد المتصّفين في العاده دون الآخر جعلت خصوص ما في العاده حيضاً. (السيستاني).

- ١ - ١. تقدّم أنّ عدم حيضته هو الأقوى. (النائني، جمال الدين الكلپايگانی). \* حكم هذه المسألة يعرف ممّا تقدّم. (صدرالدين الصدر).
- ٢ - ٢. ذلك كذلك بناءً على احتمال عدم اشتراط التوالى في الثلاثه، وإلاّ يجرى عليها حكم فاقده التمييز، ووجهه ظاهر. (آقا ضياء). \* وإن كان التحيض بالجميع لا يخلو من قوه. (الإصفهاني). \* تقدّم في المسألة السادس من فصل الحيض: أنّ الأقوى اعتبار التوالى في الثلاثه ، وعلى هذا فهي فاقده التمييز، وحكمها الرجوع إلى الأقارب أو العدد، ولا يترك الاحتياط، مع مراعاة ما يوافق الرجوع إليهنّ أو إلى العدد. (زين الدين). \* مع مراعاة ما مرّ في فاقده التمييز من جهة الوقت. (حسين القمي). \* الأقوى إجراء حكم فاقده التمييز عليها. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكى). \* الأقوى اعتبار التوالى في المقام أيضاً، ولكن قد عرفت أنّه مع فقد الشرط لا تلغى الأوصاف بالكليه. (الكوه كمرئى). \* بل هي فاقده التمييز. (البروجردى). \* وإن كان التحيض في الجميع لا يخلو من قوه. (مهدى الشيرازى). \* لو انقطع على العشره فالجميع حيض، وإلاّ فلا اعتبار بالصفات بهذه الكيفيه. (عبدالهاده الشيرازى). \* والأقوى أنّها فاقده للتمييز. (الحكيم). \* تقدّم أنّ الثلاثه المتفرقه لا تكفى في الحكم بالحيضيه ، بل المعتبر هو التوالى بالنسبه إلى الثلاثه في أول الحيض. (البجنوردى). \* وإن كان التحيض بالجميع في معلوم العاده وإلحاقها بفاقده التمييز في غيرها لا يخلو من قوه. (عبدالله الشيرازى). \* قد مرّ اعتبار التوالى، فهي فاقده التمييز. (الشريعتمدارى). \* بل الجميع حيض. (الفانى). \* الظاهر أنّها فاقده التمييز. (الخمينى). \* الأرجح أنّها فاقده التمييز، فحكمها حكمها. (المرعشى). \* تقدّم أنّ الحكم بعدم الحيضيه هو الأظهر. (الخوئى). \* لا يبعد أن تكون فاقده التمييز. (الأملى). \* الأقوى كونها فاقده التمييز. (السبزوارى). \* بل هي فاقده التمييز، فترجع إلى نساءها، ثمّ الروايات. (محمّد الشيرازى). \* قد مرّ أنّ الثلاثه المتفرقه لا أثر لها. (حسن القمي). \* الأقوى أنّ جميعها استحاضه. (تقى القمي). \* بل تجعل المجموع حيضاً. (الروحانى). \* بل الأقوى إجراء حكم فاقده التمييز عليها. (مفتى الشيعه). \* الأظهر أنّها فاقده للتمييز؛ لاعتبار التوالى في الثلاثه كما مرّ. (السيستانى). \* والظاهر كونها فاقده التمييز ، فترجع إلى حكمها. (اللنكرانى).

## ما تعتبر في التمييز بالصفات

(مسألة ١٢): لا بدّ في التمييز أن يكون بعضها بصفه الاستحاضه وبعضها بصفه الحيض، فإذا كانت مختلفه في صفات الحيض فلا تمييز

ص: ٣٢٨



بالشدّه والضعف (١) أو غيرهما، كما إذا كان في أحدهما وصفان، وفي الآخر (٢) وصف واحد، بل مثل هذا فاقده التمييز (٣)، ولا يعتبر اجتماع (٤) صفات الحيض، بل يكفي (٥) واحده منها.

### الرجوع إلى الأقران مع فقد الأقارب

(مسألة ١٣): ذكر بعض العلماء الرجوع إلى الأقران مع فقد الأقارب،

ص: ٣٢٩

١- ١. لا يترك الاحتياط . (حسين القمّي). \* بل هو مرجح لجعل أيام حيضها فيما يشبه الحيض، أو أشبه به ولو بالقوه وغيرها ممّا يمكن أن يكون مرجحاً بالنسبة إلى غيره. (جمال الدين الكلبيگانی). \* إذا لم يوجب المظنّه، وإلا فلا يترك الاحتياط . (عبدالله الشيرازي). \* نعم ، إذا حصل لها اطمئنان بكون الدم حيضاً تعمل على حكم الحيض . (مفتى الشيعة) . \* إلا مع حصول الاطمئنان بالحيضيّه . (السبزواري).

٢- ٢. والأحوط جعل ما فيه الصفتان حيضاً. (عبدالهادي الشيرازي).

٣- ٣. فيه إشكال، فلا يُترك الاحتياط. (أحمد الخونساري).

٤- ٤. قد مرّ أنّ المدار في التمييز في جميع هذه المقامات على الصفات الموجهة للاطمئنان على وجه يصدق أنّه ممّا لا خفاء فيه عرفاً. (آقا ضياء). \* الظاهر من بعض نصوص الباب الاعتبار . (تقى القمّي).

٥- ٥. مع حصول الاطمئنان، وإلا ففيه تأمل . (حسين القمّي). \* المسألة تحتاج إلى التأمل . (الشاهرودي). \* إذا لم يعارضه بعض صفات الاستحاضه، وإلا فهي من فاقده التمييز أيضاً على الظاهر، فإذا كان الدم أسود بارداً تكون فاقده التمييز، بخلاف ما لو كان أسود غير بارد ولا حارّ فتكون واجده. (الخميني).

ثم الرجوع إلى التخيير بين الأعداد، ولا دليل عليه، فترجع إلى التخيير (١) بعد فقد الأقارب (٢).

## الأقارب الذين ترجع إليهم

(مسألة ١٤): المراد من الأقارب (٣) أعم من الأبوين والأبى أو الأمى فقط، ولا يلزم فى الرجوع إليهم حياتهم.

## منافاه مختار المرأة مع حق الزوج

(مسألة ١٥): فى الموارد التى تتخير (٤) بين جعل الحيض أول الشهر أو غيره إذا عارضها زوجها، وكان مختارها منافياً لحقه وجب عليها (٥)

ص: ٣٣٠

- ١- ١. بل تتخيض بما يتفق فيه العدد وعاده الأقران، وتحتاط فى الزائد . (حسين القمى). \* مع رعايه الاحتياط المتقدم. (آل ياسين). \* مَرَّ حَكَمَ ذَلِكَ. (الخوانساري). \* مَرَّ الْحَكَم. (حسن القمى).
- ٢- ٢. فى المبتدئه الفاقده للتمييز، أو مع وجودها ولكن لا تعلم بحالهن تأخذ فى الشهر الأول عشره أيام حيضاً، وفى الشهر الثانى ثلاثه أيام حيضاً، وتحتاط بالجمع بين تروك الحائض وأفعال المستحاضه إلى سبعة أيام . (مفتى الشيعة).
- ٣- ٣. مثل أمها وأختها وعمتها وخالتها وغيرهن . (مفتى الشيعة).
- ٤- ٤. تقدّم أنّه لا موضوع للتخيير. (الخوانساري). \* مَرَّ أَنَّهُ لَمْ يَثْبِتْ لَهَا التَّخْيِيرَ فِي ذَلِكَ ، نَعَمْ ثَبِتَ التَّخْيِيرَ لَهَا بَيْنَ الْأَقْلِّ وَالْأَكْثَرِ إِذَا وَصَلَ أَمْرُهَا إِلَى الرَّجُوعِ إِلَى الرِّوَايَاتِ كَمَا تَقَدَّمَ. (السيستاني).
- ٥- ٥. فى وجوب ذلك نظر. (حسين القمى). \* على الأحوط. (آل ياسين). \* فيه تأمل، بل منع إن كان بعد الاختبار، وإن كان قبله ففيه تأمل أيضاً، إلا إذا كان هناك غرض عقلاي للزوج. (صدر الدين الصدر). \* تقدّم لزوم جعل الحيض فى أول الشهر، ومعه لا مجال للزوج والسيد فى معارضتها. (مهدى الشيرازى). \* لا دليل على وجوب ذلك عليها فى مفروض المسألة. (أحمد الخونسارى). \* فلو عصت أو سهت أو غفلت فى اختيار ما كان مكروهاً لزوجها كانت أيام الحيض ما اختارتها، وصارت متعينة فى حقها وإن كانت عاصيه بالاختيار. (المرعشى). \* مشكل، بل الظاهر عدم الحق للزوج فيما اختارته حيضاً. (محمّد رضا الكلبايگانى). \* ولكن لو خالفت واختارت فالظاهر تحقق الحيضيه وترتب الأحكام. (السبزواري). \* ولكنّها متى اختارت ولو عصياناً كانت حائضاً وحرم عليه وطؤها . ( زين الدين ) . \* الأظهر أنّه لا حق للزوج بحيث يُقدّم على التخيير. (السيستاني).

مراعاة حقّه (١)، وكذا في الأمه مع السيّد (٢)، وإذا أرادت الاحتياط الاستحبابيّ فمنعها زوجها أو سيّدها يجب تقديم حقّهما، نعم، ليس لهما منعها من الاحتياط الوجوبيّ.

ص: ٣٣١

- 
- ١- ١. ولو خالفت واختارت خلاف حقّه فيجب عليها العمل بأحكام الحيض فما اختارت . (مفتى الشيعة) .
  - ٢- ٢. وكذا غير السيّد ممّن حلّ له بضعها. (المرعشي).

(مسألة ١٦): في كلّ مورد تحيّضت من أخذ عاده أو تمييز أو رجوع إلى الأقارب، أو إلى التخيير بين الأعداد المذكورة، فتبيّن بعد ذلك كونه خلاف الواقع يلزم عليها التدارك (١) بالقضاء أو الإعادة (٢).

ص: ٣٣٢

---

١- ١. على الأحوط كما تقدّم . (محمّد الشيرازي).

٢- ٢. لعلّه من سهو القلم . (السيستاني).

#### الأول: العباده

وهى أمور(١):

أحدها(٢): يحرم(٣) عليها العبادات(٤) المشروطه بالطهاره، كالصلاه

ص: ٣٣٣

١- ١. على التفصيل الذى مرّ فى الوضوء والجنابه. (مهدى الشيرازى).

٢- ٢. أحكام الحائض ثلاثه أنواع: الأول: ما يتعلّق بها حال وجود الدم أو فتوره الذى هو بحكمه، وهى حرمة الوطء، وعدم صحّه الطلاق ونحوه بها، وحرمة الصلاه والصوم حرمة تشريعيه قطعاً وذاتيه على الأقرب. الثانى: ما يتعلّق بها بعد انقطاع الدم، وهو وجوب الغسل والوضوء، وقضاء ما فاتها من الصوم على الأقوى. الثالث: ما يتعلّق بحدث الحيض من حيث هو حال وجوده أو بعد انقطاعه قبل الغسل، وهو بطلان كلّ مشروط بالطهاره، كالصلاه والطواف والصوم فريضه، أو تطوّعاً أصالاً أو تحملاً، ومسّ كتابه القرآن ونحوه، وقراءه العزائم، واللبث فى المساجد، والحرمة فى بعضها تشريعيه، وفى أخرى ذاتيه. (كاشف الغطاء).

٣- ٣. حرمة تشريعيه، ولا دليل على حرمتها الذاتيه. (مفتى الشيعه).

٤- ٤. بالحرمة التشريعيه على الظاهر. (زين الدين). \* أى لا تنعقد. (الروحانى). \* حرمة وضعيه بمعنى البطلان، وحرمة تشريعيه إذا أتت بها بعنوان التدين، نعم ربّما يلازم الحرام التكليفى، كالإتيان بالطواف والاعتكاف. (السيستانى).

## الثانى: المس

الثانى: يحرم عليها مس اسم الله (١) وصفاته الخاصه (٢)، بل غيرها أيضاً إذا كان المراد بها هو الله، وكذا مس أسماء الأنبياء والأئمه عليهم السلام (٣).

على الأحوط (٤)، وكذا مس كتابه القرآن على التفصيل الذى مرّ فى الموضوع.

ص: ٣٣٤

- 
- ١- ١. قد مرّ ما يتعلّق بالمقام فى أحكام الجنب، فليراجع. (المرعشى). \* على الأحوط. (زين الدين، حسن القمى).
  - ٢- ٢. على الأحوط. (حسن القمى، تقى القمى). \* على الأحوط فيه وفيما بعده. (السيستانى).
  - ٣- ٣. والصدّيقه الطاهره والملائكه سلام الله عليهم. (حسين القمى). \* والزهراء عليها السلام. (صدرالدين الصدر). \* وكذا الصدّيقه الطاهره عليها السلام. (الإصطهباناتى، الرفيعى، الميلانى). \* وكذلك سيّدتنا و مولاتنا الزهراء البتول روحى لها الفداء. (المرعشى). \* وكذا الصدّيقه الطاهره على الأحوط. (مفتى الشيعة).
  - ٤- ٤. بل لا يخلو من قوّه. (الجواهرى). \* وكذا الصدّيقه الطاهره والملائكه عليهم السلام. (عبدالله الشيرازى). \* لا بأس بتركه. (الخوئى). \* الأولى. (السيستانى).

الثالث: قراءة آيات السجده، بل سورها (١) على الأحـوط (٢).

ص: ٣٣٥

- 
- ١- ١. أى بعض آياتها، وقد مرّ التفصيل فى ما يحرم على الجنب. (عبدالهادى الشيرازى). \* وهو الأقوى . (الرفيعى).
- ٢- ٢. بل لا يخلو من قوّه. (الجواهرى، الإصطهباناتى). \* بل الأقوى. (النائنى، الإصفهاني، محمّد تقى الخونسارى ، جمال الدين الكلبيكانى ، البروجردى، أحمد الخونسارى، الخمينى ، الأراكى، الروحانى). \* بل هو الأقوى. (صدر الدين الصدر). \* تقدّم أنّه الأقوى . (الشاهرودى). \* بل على الأقوى ؛ لِمَا تقدّم فى المحرّمات على الجنب، والدليل فيهما واحد، وهو ما رواه المعتبر، عن المشّى، عن الحسن الصيقل، عن أبى عبد الله عليه السلام : «يجوز للجنب والحائض أن يقرأ ما شاءا من القرآن، إلّا سور العزائم الأربع» (الوسائل: باب ١٩ من أبواب الجنابه، ح ١١). (البجنوردى). \* لا- بأس بتركه. (الخوئى). \* قد مرّ أنّه لا يخلو من قوّه . (المرعشى). \* استحباباً. (السيستانى). \* بل على الأقوى . (اللكراني).

الرابع: اللبث (١) في المساجد.

الخامس: الوضع في المساجد

الخامس: وضع شيء فيها (٢) إذا استلزم الدخول (٣).

ص: ٣٣٦

١- ١. بل مطلقاً ما عدا العبور والاجتياز، كما لا يخلو من وجه . (حسين القمّي). \* بل مطلق الدخول على وجه غير المرور ، كما في الجنبه . (عبدالله الشيرازي). \* بل مطلق الدخول، غير الاجتياز كما يأتي. (الخميني). \* بل الدخول للاجتياز . (المرعشي). \* على النحو المتقدم في الجنب . (زين الدين). \* وكذا الدخول فيها بغير اجتياز، كما سيأتي منه قدس سره . (السيستاني). \* بل الدخول كما يأتي. (اللكراني).

٢- ٢. على ما تقدم في الجنب . (مفتي الشيعة) .

٣- ٣. بل مطلقاً. (الفيروز آبادي ، الميلاني ، حسن القمّي ، عبدالله الشيرازي ، تقى القمّي). \* بل مطلقاً على الأقوى. (النائني، جمال الدين الكلبيكاني). \* بل وإن لم يستلزمه على الأحوط. (الإصفهاني). \* بل مطلقاً على الأقرب. (حسين القمّي). \* بل مطلقاً على الأحوط، كما مرّ في الجنب. (آل ياسين). \* واللبث، بل المحرّم هو اللبث. (محمّد تقى الخونساري، الأراكي). \* المحرّم. (الكوه كمرئي). \* بل ولو لم يستلزم بأن وضعه من الخارج على الأحوط. (صدرالدين الصدر). \* بل وإن لم يستلزم على الأحوط. (الإصطهباناتي، الآملي). \* بل وإن لم يستلزم. (البروجردي، أحمد الخونساري، الخميني ، الروحاني، اللكراني). \* بل مطلقاً على الأحوط. (عبدالهادي الشيرازي ، الشاهرودي ، السبزواري ، محمّد رضا الكلبيكاني). \* الأقوى عدم اشتراط الدخول في الحرمه. (الرفيعي). \* بل وإن لم يستلزم ؛ لاطلاق النهي في قوله عليه السلام في صحيح زراره في الجنب والحائض: «يأخذان من المسجد ولا يضعان فيه» (الوسائل: باب ١٧ من أبواب الجنبه، ح ٢). وفي صحيح ابن سنان: «ولكن لا يضعان في المسجد شيئاً» (الوسائل: باب ١٧ من أبواب الجنبه، ح ١). (البجنوردي). \* الأظهر عدم اختصاص الحرمه بصوره استلزام اللبث . (الفاني). \* إطلاق التحريم ولو لم يستلزم لا يخلو من قوّه كما مرّ . (المرعشي). \* بل مطلقاً، كما مرّ في الجنبه. (الخوئي). \* بل وإن لم يستلزمه على الأحوط فيهما . (السيستاني).



إشاره

السادس: الاجتياز(١) من المسجدين ،

حكم دخول الحائض المشاهد

والمشاهد المشرفه(٢) كسائر

ص: ٣٣٧

- 
- ١- ١. بل مطلق الدخول. (صدرالدين الصدر).
- ٢- ٢. بل كالمسجدين على الأحوط. (صدرالدين الصدر). \* الأحوط إلحاقها بالمسجدين . (الإصطهباناتي). \* على الأحوط. (الشاهرودي، الفاني، حسن القمي، الروحاني ، مفتي الشيعة، السيستاني ،). \* قد تقدّم أن المتيقّن منها مشاهد المعصومين عليهم السلام دون مشاهد أولادهم. (المرعشي). \* على الأحوط فيها وفي الروايات أيضاً . (زين الدين). \* الحكم مبني على الاحتياط . (تقي القمي).

المساجد(١) دون الرواق(٢) منها، وإن كان الأحوط إلحاقه بها، هذا مع عدم لزوم الهتك وإلا حرم،

### حكم الحيض في المسجد

وإذا حاضت(٣) في المسجدين تيمم وتخرج(٤)، إلا

ص: ٣٣٨

١- ١. تقدم أن الأحوط كونها بحكم المسجدين في عدم جواز الدخول حتى اجتيازاً؛ لما روى من عدم جواز دخول الجنب على الإمام، وإلا ففي كونها بحكم المساجد لا دليل عليه، اللهم إلا أن يدعى أنها مساجد موضوعاً. (البجنوردى). \* على المشهور الموافق للاحتياط. (الخوئي).

٢- ٢. على الأحوط. (عبدالهادي الشيرازي). \* الأولى. (الفاني). \* فيما لم يثبت كونه من المساجد، كما ثبت في بعض الأروقه. (السيستاني).

٣- ٣. بل إذا كان حيضها منقطعاً، لا جاريًا، كما مرّ. (الخميني). \* تقدم الكلام فيه في المسألة الأولى مما يحرم على الجنب. (السيستاني).

٤- ٤. تقدم في الجنابه. (البروجردى). \* تقدم في الجنابه: أنه يجب عليها المبادره إلى الخروج بلا تيمم. نعم، يجري الحكم المذكور على حدث الحيض بعد انقطاع الدم. (الحكيم). \* بداعي مطلق المطلوبيه، وبنحو لا- ينافي البدار في الخروج. (الميلاني). \* قد مرّ أنه لا يفيدها، بل لا يشرع في حقها إلا بعد انقطاع الدم قبل أن تغتسل. (عبد الله الشيرازي). \* لا أثر لهذا التيمم، بل لعله غير مشروع. (الفاني). \* قد مرّ التفصيل في أحكام الجنب. (المرعشي). \* في مشروعيه التيمم في هذا الفرض منع تقدم في بحث الجنابه. (الخوئي). \* مشروعيه التيمم لها مشكله فتجب عليها المبادره بالخروج بلا تيمم، نعم، بعد انقطاع الحيض يجب التيمم وتخرج. (الآملی). \* على ما مرّ في أحكام الجنابه. (السبزواري). \* تقدم منّا المسألة الأولى من فصل «ما يحرم على الجنب» أن وجوب التيمم على الحائض والنفساء للخروج من المسجدين إذا كان بعد انقطاع الدم، أمّا مع استمراره فلا تيمم لهما، وعليهما المبادره بالخروج. (زين الدين). \* فيه إشكال. (حسن القمي). \* قد مرّ حكم المسألة في أحكام الجنب. (تقي القمي). \* على ما تقدم في الجنابه، ويحرم عليها جميع ما يحرم على الجنب مما تقدم. (مفتي الشيعة).

إذا كان زمان الخروج أقلّ من زمان التيمّم أو مساوياً (١).

ص: ٣٣٩

---

١ - ١. مرّ منه ما ينافى ذلك في الجنازه. (الخميني). \* إذا كان مساوياً تخيرت . (زين الدين).

(مسألة ١): إذا حاضت في أثناء الصلاة ولو قبل السلام بطلت (١)، وإن شكّت في ذلك صحت، فإن تبين بعد ذلك ينكشف بطلانها، ولا يجب عليها الفحص (٢)، وكذا الكلام في سائر مبطلات (٣) الصلاة.

### الشك في الحيض أثناء الصلاة

(مسألة ٢): يجوز للحائض سجده الشكر، ويجب عليها سجده التلاوة إذا استمعت (٤)، بل أو سمعت

ص: ٣٤٠

- ١ - ١. وكذا بعد السلام وقبل ركعات الاحتياط، ولا يجب قضاؤها، أما إذا حاضت قبل الجزء المنسي كالسجده والتشهد فالصلاة صحيحة، ويجب الإتيان بالجزء المنسي بعد طهارتها، وكذا سجدا السهو. (كاشف الغطاء). \* إذا استقرت شبهة. (زين الدين). \* حتى لو كان طروؤه بعد السجده الأخير وقبل الحرف الأخير من التسليم مطلقاً على الأحوط. (السيستاني).
- ٢ - ٢. محل إشكال؛ وذلك لقوله عليه السلام: «فلتق الله» (الوسائل: باب ٢ من أبواب الحائض، ح ١) الوارد في مورد اشتباه الدم بين العذرة والحيض. (أحمد الخونساري). \* وإن كان أحوط. (السبزواري). \* الأحوط أن عليها الفحص. (محمد الشيرازي). \* نعم، إذا كان الفحص في نهايه السهولة يجب عليها. (مفتي الشيعة).
- ٣ - ٣. فيه تفصيل يأتي في محله. (السيستاني).
- ٤ - ٤. على الأحوط في صوره السماع. (محمد تقي الخونساري، الأراكي). \* الأقوى عدم الوجوب فيه. (صدر الدين الصدر). \* أو قرأتها ولو عصياناً، والأقوى عدم الوجوب في السماع. (كاشف الغطاء). \* الظاهر عدم الوجوب إن لم يكن باختياره. (حسن القمي).

آيتها(١)، ويجوز لها اجتياز(٢) غير المسجدين، لكن يكره(٣)، وكذا يجوز لها اجتياز سائر المشاهد

ص: ٣٤١

- 
- ١ - ١. على الأحوط. (النائني، آل ياسين، جمال الدين الكلپايگانی، الشاهرودي، زين الدين، عبدالله الشيرازي، الشريعةمداري، محمد رضا الكلپايگانی، اللكراني). \* الأقوى عدم الوجوب فيه. (مهدى الشيرازي). \* على الأحوط، وإن كان الاستحباب لا يخلو من رجحان. (الخميني). \* على الأحوط، والظاهر عدم الوجوب بالسماع. (الخوئي). \* الأظهر عدم الوجوب في هذا المورد. (الروحاني). \* على الأحوط الأولى. (السيستاني).
- ٢ - ٢. بل لا يجوز على الأحوط كما مرّ. (الإصطهباناتي). \* إذا لم يكن هتكاً للحرمة. (الميلاني). \* تقدّم الكلام فيه في أحكام الجنب. (المرعشي). \* على الأحوط. (حسن القمي).
- ٣ - ٣. الحكم بالكراهة مع انحصار المستند في مروى الدعائم(المستدرک: باب ٢٧ من أبواب الحيض، ح ٣). المضعف عند المحققين منظور فيه. (المرعشي).

(مسألة ٣): لا يجوز لها دخول المساجد بغير الاجتياز (٢)، بل معه أيضاً في صورته استلزامه تلويثها (٣).

## السابع: وطء الحائض في القبل

### إشارة

السابع: وطؤها في القبل حتى يادخال الحشفه من غير إنزال، بل بعضها على الأحوط (٤)، ويحرم عليها أيضاً (٥).

### الاستمتاع بغير الوطء

ويجوز الاستمتاع بغير الوطء من التقبيل والتفخيذ والضم، نعم يكره الاستمتاع (٦) بما بين السرّه والركبه (٧) منها بالمباشرة، وأمّا فوق اللباس فلا بأس،

### وطء الحائض في دبرها

وأمّا الوطء في

ص: ٣٤٢

١- ١. وإن كان الترك أحوط. (عبدالهادي الشيرازي، الروحاني). \* قد مرّ حكمها. (الشاهرودي). \* الأحوط الترك. (محمّد رضا الكلپايگانی).

٢- ٢. إلّا لأخذ شيء منها، كما مرّ في الجنابه. (آل ياسين).

٣- ٣. في صورته الاستلزام أيضاً يكون التلويث حراماً، لا الدخول، لكن مع الالتفات بحصول التلويث ولو قهراً لا تكون معذوره. (الخميني). \* حرمة التلويث لا توجب حرمة الاجتياز. (تقي القمي). \* وفي هذه الصوره يكون المحرّم هو التلويث، لا الدخول. (اللكراني).

٤- ٤. بل الأقوى. (آل ياسين). \* بل على الأقوى. (زين الدين).

٥- ٥. مع تنجّز الحرمة عليه، وإلّا ففيه إشكال. (آل ياسين). \* على الأحوط. (تقي القمي).

٦- ٦. كراهه مغلّظه لو لم يحمل الدليل على الإرشاد. (المرعشي).

٧- ٧. بل الأحوط للزوج استحباباً الترك. (مفتي الشيعة).

## خروج دمها من غیر الفرج

وإذا خرج دمها

ص: ۳۴۳

۱ - ۱. أحوطه التجنب، وأقربه الجواز على كراهيه. (الجواهرى). \* يكره كراهه شديده. (الفيروز آبادى). \* الأظهر جوازہ على كراهه. (حسين القمى). \* أقواه الكراهه المغلظه. (الكوه كمرئى). \* وإن كان الأقوى عدم الجواز. (صدر الدين الصدر). \* وإن كان الأظهر فيه مع رضاها الجواز على كراهه. (مهدى الشيرازى). \* أحوطه عدم الجواز، ولو على القول بجوازہ فى حال النقاء. (الشاهرودى). \* الجواز غير خالٍ من قوّه. (الفانى). \* والأقوى جوازہ، لكن لا- ينبغي ترك الاحتياط. (الخمينى). \* والأحوط وجوباً تركه حتى فى غير حال الحيض. (الخوئى). \* لا يبعد اتحاد حكمها من هذه الجبهه مع الطاهره. (محمّد رضا الكلپايگانى). \* الظاهر اتحاد حكمها مع الطاهره فى ذلك. (زين الدين). \* حكمها حكم الطاهره، ومنه يظهر حكم ما خرج الدم من الدبر. (تقى القمى). \* الأظهر هو الجواز بناءً على وطئها فى دبرها فى غير هذه الحاله. (الروحانى). \* فالأحوط وجوباً تركه للحائض وغير الحائض أيضاً. (مفتى الشيعه). \* وإن كان الأظهر جوازہ من حيث الحيضيه، بل مطلقاً مع رضاها، وأمّا مع عدمه فالأحوط تركه. (السيستانى). \* والأقوى الكراهه المغلظه إذا رضيت، وإلا فلا يجوز على الأحوط. (اللنكرانى).

من غير الفرج فوجوب الاجتناب عنه غير معلوم(١)، بل الأقوى عدمه(٢) إذا كان من غير الدبر، نعم لا- يجوز(٣) الوطء في فرجها الخالي من الدم(٤) حينئذٍ.

### إخبار المرأة بحيضها وطهرها

(مسألة ٤): إذا أخبرت بأنها حائض يُسمع منها(٥)، كما لو أخبرت

ص: ٣٤٤

١- ١. لا- يبعد حرمة. (البروجردى). \* الأحوط الاجتناب في موضع الدم من غير الفرج، فلو وطئها لا- تجب الكفارة. (مفتى الشيعة).

٢- ٢. وإن كان الأحوط الترك. (الكوه كمرئى). \* في كونه أقوى تأمّل. (الإصطهباناتى). \* لا- يترك الاحتياط. (عبدالله الشيرازى). \* قد عرفت منّا عدم صدق الحائض عليها حينئذٍ، فما قوّاه رحمه الله هو الأقوى. (الرفيعى). \* وجوب الاجتناب لا يخلو من قوّه. (الفانى).

٣- ٣. إذا صدق عليها عنوان الحائض. (تقى القمى).

٤- ٤. الأحوط الاجتناب، فلو وطئها يجب الكفارة. (مفتى الشيعة).

٥- ٥. مشكل في صوره الاتهام، وكذا في إخبارها بأنها طاهرة. (أحمد الخونسارى). \* يسمع قولها في الطهر والحيض بشرط عدم الاتهام بعدم المبالاه في الكذب. (المرعشى). \* يشكل قبول قولها إذا كانت متّهمه. (زين الدين). \* فيحرم الوطء في الأول، ويجوز في الثانى، إلّا إذا كانت متّهمه في دعواها. (مفتى الشيعة). \* قبول قولها في الطهر والحيض فيما إذا كانت متّهمه لا يخلو من إشكال. (السيستانى).



## لا فرق في حرمه الوطء بين الزوجه ونحوها

(مسأله ٥): لا- فرق في حرمه وطء الحائض بين الزوجه الدائمه والمتعه والحرّه والأمه (١) والأجنبيّه والمملوكه (٢)، كما لا فرق بين أن يكون الحيض قطعياً وجدائياً، أو كان بالرجوع (٣) إلى التمييز أو نحوه، بل يحرم أيضاً في زمان الاستظهار (٤) إذا تحيّضت. وإذا حاضت في حال المقاربه يجب المبادره بالإخراج.

## الثامن: وجوب الكفاره

### اشاره

الثامن: وجوب الكفّاره (٥) بوطئها، وهى: دينار فى أوّل الحيض،

ص: ٣٤٥

- ١- ١. سواء كان الواطئ هو المالك أو المحلل له أو المزوج به . (المرعى).
- ٢- ٢. والمحلّه. (صدر الدين الصدر، الإصطهباناتي). \* ولو كانت محلّه للغير . (مفتى الشيعة).
- ٣- ٣. إذ العاده والتمييز وغيرهما أمارات وكواشف عنه . (المرعى).
- ٤- ٤. على الأحوط. (الخميني ، السيستاني، اللكراني).
- ٥- ٥. على الأحوط، والاستحباب أظهر. (الجواهرى). \* الأقوى استحبابها. (الفيروز آبادى). \* وجوبها محلّ إشكال، والأحوط عدم تركها. (الحائرى). \* فى وجوب الكفّاره نظر؛ للجمع بين أخبارها (الوسائل: باب ٢٨ من أبواب الحيض، أحاديث الباب). بالحمل على الاستحباب. (آقاضياء). \* وجوبها محلّ نظر، بل استحبابها لا يخلو من قوّه. (الإصفهاني). \* الحكم بالوجوب مبنى على الاحتياط . (حسين القمى). \* على الأحوط، والأظهر الاستحباب، وعليه يسقط الكلام فى كثير من الفروع الآتية. (آل ياسين). \* على الأحوط. (محمّد تقى الخونسارى، صدر الدين الصدر، الإصطهباناتى، مهديالشيرازى، عبدالهادى الشيرازى ، الرفيعى، عبدالله الشيرازى، الخمينى ، السبزواري، الأراكى). \* على الأحوط احتياطاً لا يُترك، ومع عدم قدره يتصدّق على مسكين واحد بقدر شعبه. (الكوه كمرئى). \* والأقوى الاستحباب. (الحكيم). \* على الأشهر الأحوط. (الشاهرودى). \* استحبابها لا- يخلو من قوّه، لكن يجب الاستغفار والتوبه. (الميلانى). \* الأقوى استحبابها بمقتضى الجمع العرفى بين الأخبار التى ظاهرها الوجوب ، والتى تنفى الكفّاره . (البجنوردى). \* وجوبها محلّ إشكال، بل الأقوى استحبابها، فتسقط الفروع الآتية. (أحمد الخونسارى). \* على الأحوط، وعدم الوجوب لا- يخلو من قوّه. (الشريعتمدارى). \* بل الأقوى استحبابها . (الفانى). \* لا يبعد استحبابها، والاحتياط لا ينبغى تركه، وبذلك يظهر الحال فى جملة من الفروع الآتية. (الخوئى). \* لا تخلو من نظر . (الأملى). \* وجوبها محلّ نظر، بل لا يبعد استحبابها. (محمّد رضا الكلپايگانى). \* بل استحبابها على الأقوى، ولا يترك الاحتياط . (زين الدين). \* استحبابها غير بعيد. (محمّد الشيرازى). \* الأظهر استحبابها، ومنه يظهر ما يتفرع عليه من الفروع الآتية. (حسن القمى). \* هذا فى الجارىه على الأحوط، وأمّا فى غيرها فلا بأس بتركها، ومنه يظهر الإشكال فى جملة من الفروع الآتية. (تقى القمى). \*

للزواج فقط على الأَحوط . (مفتى الشيعة). \* الأظهر عدم وجوبها ، ومنه يظهر الحال فى التفرعات الآتية. (السيستاني). \* على الأَحوط، ومع عدم قدره يتصدق فى الزوجه على مسكين واحد بقدر شبعه. (اللكراني).





ونصفه في وسطه، وربعه في آخره(١)، إذا كانت زوجته، من غير فرق بين الحرّ والأمة(٢)، والدائم والمنقطعه.

### الكلام في الوجوب و كيفية التكفير

وإذا كانت مملوكه للواطئ فكفّارته ثلاثه أمداد(٣) من طعام(٤) يتصدّق بها على ثلاثه مساكين، لكلّ مسكين

ص: ٣٤٨

١-١. وإن لم يكن عنده ما يكفّر [به] يتصدق على مسكين بقدر شعبه. (الميلاني).

٢-٢. تلحق بها المحلّله والمزوّجه على الأحوط. (المرعشي).

٣-٣. لا بأس بالإتيان به برجاء المطلوييه. (الحكيم). \* لكنّها غير واجبه. (الميلاني). \* استحباباً لدلاله روايه عبدالملك بن عمرو(الوسائل: باب ٢٨ من أبواب الحيض، ح ٢). على عدم الوجوب. (البحروردی). \* كون كفّارته مثل كفّاره وطء الزوجه لا يخلو من قوه، وإن كان الأحوط الجمع بينها وبين الأمداد، كما أنّ الأحوط في الأربعه الآتيه أيضاً كذلك. (عبدالله الشيرازي). \* الأولى عشره أمداد يتصدّق بها على عشره مساكين. (المرعشي). \* والأقوى عدم الوجوب، ولا بأس أن يتصدّق بها برجاء المطلوييه. (زين الدين). \* الحكم يحتاج إلى مزيد من التأمل. (تقى القمي). \* الأظهر عدم وجوب الكفّاره على واطئ أمته. نعم، يستحب التصدّق بعشره أمداد لعشره مساكين، ودونه في الفضل التصدّق بثلاثه أمداد على ثلاثه مساكين. (الروحاني).

٤-٤. من الحنطه والشعير. (مفتي الشيعة).

مدّ(١)، من غير فرق بين كونها قنّه أو مدبّره أو مكاتبه أو أمّ ولد. نعم، في المبعّضه والمشتركة والمزوّجه والمحلّله إذا وطئها مالکها إشکال، ولا یبعد(٢) إلحاقها(٣) بالزوجه في لزوم الدينار أو نصفه أو ربعه،

ص: ٣٤٩

١- ١. والأولى عشرة أمداد لعشره مساكين. (محمّد الشيرازي).

٢- ٢. محلّ إشکال. (اللكراني).

٣- ٣. بل الأقرب رعايه أكثر الأمرين في الأولتين، والثلاث أمداد في الأخيرتين. (صدرالدين الصدر). \* هذا بعيد، وثبوت ثلاثه أمداد في الأخيرتين، والتبعيض في الأولتين أقرب منه. (البروجردی). \* بل الأظهر في الأولتين التبعيض بالنسبه، وفي الأخيرتين الأمداد. (مهدی الشيرازي). \* الظاهر إلحاق الأخيرتين بالأمه، والأولتين بالزوجه. (الحكيم). \* بعيد، بل إلحاقها بالمملوكه قوى، إلّا- في المبعّضه حيث إنّ التبعيض فيها لا يخلو من قرب. (الفاني). \* محلّ تأمل. (الخميني). \* إلحاق المحلّله والمزوّجه لا يخلو من قرب، وأمّا المشتركة والمبعّضه ولو بالكتابه فإلحاقهما مشكل (المرعشي). \* بل تلحق المبعّضه والمشتركة بالزوجه ، وتلحق الزوجه والمحلّله بالأمه . (زين الدين). \* بل الأقرب إلحاق الأولتين بالزوجه ، والأخيرتين بالأمه. (محمّد الشيرازي). \* بل هو الأقوى . (الروحاني).

والأحوط (١) الجمع بين الدينار والأمداد، ولا كفّاره على المرأة وإن كانت مطاوعه (٢).

## شروط تحمل الكفّاره

ويشترط في وجوبها: العلم والعمد والبلوغ والعقل، فلا- كفّاره على الصبي ولا المجنون ولا الناسي ولا الجاهل (٣) بكونها في الحيض، بل إذا كان جاهلاً بالحكم (٤) أيضاً وهو الحرمة، وإن

ص: ٣٥٠

- ١- ١. ويكفي تفريق قيمه الدينار على المساكين بقصد ما عليه. (النائني ، جمال الدين الكلّبايگانی ، الشاهرودي). \* الأولى، وإعطاء قيمه الأعلى حينئذٍ كافٍ. (الفاني). \* وهو الأولى . (المرعشي). \* لو فرّق قيمه الدينار بقصد ما عليه في الواقع كفى. (السبزواري). \* يكفي تفريق قيمه الدينار، أو نصفه أو ربعه على المساكين بتيه ما عليه. (محمّد الشيرازي).
- ٢- ٢. ولكن تحرم عليها المطاوعه. (الشريعةمداري). \* وإن كانت مطاوعتها محرّمة . (المرعشي).
- ٣- ٣. قد تقدّم أنّ الأظهر عدم وجوب الكفّاره مطلقاً، أمّا حرمة الوطء فالظاهر شمولها للجاهل إذا كان مقصّراً، سواء كان جاهلاً بالحكم أم بالموضوع . (زين الدين).
- ٤- ٤. بلا تقصير، وإلاّ فمع التقصير الصادق عليه العصيان مع المصادفة فلا قصور في شمول دليل الكفّاره لها. (آقا ضياء). \* فيه إشكال، خصوصاً في المقصّر . (حسين القمي). \* الأحوط ثبوت الكفّاره مع الجهل بالحكم تقصيراً، لا قصوراً. (محمّد تقي الخونساري، الأراكي). \* غير المقصّر. (الحكيم). \* إذا كان قاصراً ، وأمّا لو كان جهله عن تقصير فبحكم العامد من حيث تنجّز الحرمة عليه ، فتجب الكفّاره . (الجنوردي). \* الأقوى هو عدم إلحاقه بالصورة السابقة. (أحمد الخونساري). \* الجهل بالحكم لا يرفع الكفّاره، إلّا إذا كان عن عذر. (الشريعةمداري). \* بشرط المعذوريّه . (المرعشي). \* والتفصيل بين القاصر والمقصر غير بعيد. (محمّد الشيرازي). \* قاصراً، وإن كان مقصّراً فالأظهر ثبوتها . (الروحاني). \* سواء كان جاهلاً عن عذر أم عن غير عذر كالمقصر . (مفتي الشيعة).

كان أحوط(١). نعم، مع الجهل بوجوب الكفّاره بعد العلم بالحرمة لا إشكال في الثبوت.

(مسأله ٦): المراد بأوّل الحيض: ثلثه الأوّل، وبوسطه: ثلثه الثانى،

ص: ٣٥١

---

١ - ١. هذا الاحتياط لا يُترك. (النائنى، جمال الدين الكلپايگانى، الشاهرودى). \* لا يُترك. (الإصطهباناتى، الخمينى). \* لا يُترك فى المقصّر. (البروجردى، السبزوارى، عبدالله الشيرازى). \* بل هو الأقرب فى المقصّر منه. (مهدى الشيرازى). \* لا يُترك فى الجاهل المقصّر. (عبدالهادهى الشيرازى، النكرانى). \* لا يترك فى المقصّر بناءً على الوجوب. (الآملى). \* يعنى فى الأخير. (الرفيعى).



وبآخره: الثلث الأخير، فإن كان أيام حيضها ستّة فكلّ ثلث يومان، وإذا كانت سبعة فكلّ ثلث يومان وثلث يوم، وهكذا.

### كفاره وطء الدبر

(مسأله ٧): وجوب الكفّاره فى الوطء فى دبر الحائض غير معلوم (١)، لكنّه أحوط (٢).

### كفاره الزنا بالحائض

(مسأله ٨): إذا زنى بحائض أو وطئها شبهه فالأحوط التكفير (٣)،

ص: ٣٥٢

- ١- ١. بل عدمه معلوم. (الكوه كمرئى). \* بل معلوم العدم. (الفانى). \* بل الظاهر عدمه. (الخمينى). \* قد تقدّم أنّ الظاهر اتحاد حكمها فى ذلك مع الطاهره، فلا كفّاره فيه من هذه الناحيه. ( زين الدين ). \* لا فرق فى وجوب الكفّاره بين أن يكون الوطء فى قبلها أو دبرها، كما لا فرق بين أن تكون الزوجه مطاوعه أم لا. نعم، يحرم عليها المطاوعه. ( مفتى الشيعه ).
- ٢- ٢. والأظهر عدمه. (الروحانى). \* على فرض الحرمة، وقد مرّ عدم ثبوتها. (اللكراني).
- ٣- ٣. غير معلوم. (الرفيعى). \* هذه المسأله وعدّه من المسائل الآتيه تبتنى على القول بوجوب الكفّاره. (الميلانى). \* قد مرّ الكلام فيه سابقاً، وأنّ الأقوى عدم وجوب الكفّاره فى مورد المتيقّن، وأما فى المقام فلا استحباب أيضاً. (أحمد الخونسارى). \* ثبوت الكفّاره فى الزنا غير معلوم، ولا ينافى كونه أفحش، وفى الوطء بالشبهه كذلك، خصوصاً إذا كانت الشبهه ممّا يعذر فيها. (الشريعتمدارى). \* ثبوت الكفّاره فى غير مورد النصوص \_ مع أنّها أمر تعيّد \_ مشكل، والاستناد إلى المناط، أشكل وإن كان الزنا فى الحيض أغلظ حرمة من الوطء بالزوجه فيه، والكلام فى الموطوءه بشبهه كذلك. (المرعشى).

بل لا يخلو من قوّه (١).

(مسأله ٩): إذا خرج حيضها من غير الفرج فوطئها في الفرج الخالي من الدم فالظاهر وجوب الكفّاره، بخلاف وطئها في محلّ الخروج (٢).

ص: ٣٥٣

- 
- ١ - ١. وعدم الوجوب هو الأقوى. (النائني). \* في القوّه تأمّل؛ للشكّ في اندراجّه تحت المطلقات. (آقا ضياء). \* بل الأقوى العدم. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكى). \* لا قوّه فيه. (البروجردى). \* في الشبهه، لا في الزنا على الأقرب. (مهدى الشيرازى). \* فيه تأمل. (عبدالله الشيرازى). \* لا قوّه فيه، كما لا قوّه في غير الزنا. (الخميني). \* في القوّه إشكال. (محمّد الشيرازى). \* بل هو الأقوى. (الروحانى). \* القوه غير معلومه. (مفتى الشيعة). \* لا قوّه فيه، وإنّما هو أحوط. (اللكراني).
- ٢ - ٢. في غير الدبر. (عبدالله الشيرازى). \* إذا كان غير الدبر، وأمّا فيه فقد مرّ منه تقويه احتمال التكفير. (المرعشى).

(مسأله ١٠): لا فرق (١) في وجوب الكفاره بين كون المرأه حيّه أو ميته (٢).

(مسأله ١١): إدخال بعض الحشفه كافٍ (٣) في ثبوت الكفاره على الأحوط.

(مسأله ١٢): إذا وطئها بتخيّل أنّها أمته فبانت زوجته عليه كفاره دينار، وبالعكس كفاره الأمداد، كما أنّه إذا اعتقد كونها في أوّل الحيض فبان الوسط أو الآخر أو العكس فالمناط الواقع.

(مسأله ١٣): إذا وطئها بتخيّل أنّها في الحيض فبان الخلاف لا شيء عليه.

ص: ٣٥٤

١ - ١. فيه نظر. (مهدى الشيرازى). \* لا يخلو من إشكال، وإن كان لا يخلو من وجه. (الخمينى). \* عدم الفرق مشكل؛ لمكان انصراف الأدله، ولكنّه أحوط، فلا يترك الاحتياط بالتكفير. (المرعشى). \* محلّ إشكال. (اللكراني).

٢ - ٢. على الأحوط. (الإصطهباناتى ، عبدالهادهى الشيرازى ، عبدالله الشيرازى). \* الظاهر الانصراف عن الميتة على القول بالوجوب أو الاستحباب. (أحمد الخونسارى). \* غير معلوم، بل الظاهر العدم. (الشريعتمدارى). \* على إشكال فى الميتة. (السبزوارى). \* وهو مشكل. (زين الدين).

٣ - ٣. محل تأمل؛ للشك فى صدق العناوين فى الأدله. (مفتى الشيعة).

(مسأله ١٤): لا تسقط (١) الكفاره بالعجز عنها، فمتى تيسرت وجبت (٢)، والأحوط الاستغفار (٣) مع العجز بدلاً عنها ما دام العجز (٤).

(مسأله ١٥): إذا اتفق حيضها حال المقاربه وتعمد في عدم الإخراج وجبت الكفاره (٥).

ص: ٣٥٥

١-١. لا يبعد كون الاستغفار بدلاً مسقطاً. (الفيروزآبادي). \* الأقرب كفايه الصدقه على مسكين واحد مع العجز عن الكفاره، ومع العجز عنه يستغفر. (الكوه كمرئي). \* أى بناءً على وجوبها، وفي هذا التقدير يتصدق مع العجز على مسكين واحد بقدر شبعه، ومع العجز عنه يستغفر. (اللكراني).

٢-٢. مع العجز الطارئ، وأما مع العجز حال التعلق فالأظهر عدم وجوبها. (الشاهرودي).

٣-٣. هو لازم في كل معصيه، أما بعنوان البدليه فالأحوط التصديق على مسكين. (الحكيم). \* والأولى أن تتصدق على مسكين، ومع العجز الاستغفار بدلاً. (الخميني). \* الأحوط الأولى التصديق على مسكين واحد بقدر شبعه، وإن عجز فالاستغفار بعنوان البدليه. (المرعشي). \* بل الأحوط التصديق على مسكين بدلاً عن الكفاره، فإن عجز عنه استغفر بدلاً عنها. (زين الدين).

٤-٤. لا يبعد السقوط بالاستغفار عند العجز. (الجواهري).

٥-٥. محل تأمل. (الخميني).

(مسأله ١٦): إذا أخبرت بالحیض أو عدمه یسمع قولها(١)، فإذا وطئها بعد إخبارها بالحیض وجبت الکفّاره، إلا إذا علم کذبها، بل لا یبعد(٢) سماع قولها فی کونه أوّله أو وسطه أو آخره.

(مسأله ١٧): یجوز إعطاء قیمه الدینار(٣)، والمناطق قیمه وقت الأداء.

ص: ٣٥٦

- ١- ١. إلا إذا كانت متّهمه ولو من حیث الأمارات الخارجیه، كما لو ادّعت الحیض فی شهر واحد ثلاث مرّات. (کاشف الغطاء).  
\* بشرط عدم الاتّهام، كما تقدّم. (المرعشی). \* یسمع قولها ما لم تُتّهم. (مفتی الشیعه).
- ٢- ٢. للتأمّل فیهِ مجال. (حسین القمّی، أحمد الخونساری).  
٣- ٣. المتیقن إعطاء عین الدینار. (حسین القمّی). \* محلّ تأمّل. (البروجردی). \* من النقود، کالدّرهم و غیره علی الأحوط. (عبدالهادی الشیرازی). \* فیهِ نظر. (الحکیم). \* علی الأشهر الأظهر. (الشاهرودی). \* لا یبعد التفصیل بین صورهِ وجدان عین الدینار وتعدّره وإعطاء قیمهِ فی هذه الصورهِ. (أحمد الخونساری). \* للتأمّل مجال. (عبدالله الشیرازی). \* الأولى الاقتصار علی ما یتقدّر بها المالیات من النقود وشبهها. (الفانی). \* الأحوط إعطاء عینهِ إن لم یکن فی إعطائه محذور، کالعسر والخرج ونحوهما، وإلاّ فالقیمه. (المرعشی). \* من النقود علی الأحوط. (الآملی). \* لا یکنی دفع قیمهِ اختیاراً، وتکفی مع التعدّر، وعلیه فالمناطق أعلى القیم، والأمر سهل بعد البناء علی الاستحباب. (زین الدین). \* والأحوط وجوباً دفع الدینار نفسه مع الإمكان. (مفتی الشیعه).

(مسأله ١٨): الأحوط إعطاء كفاره الأمداد لثلاثه مساكين(١)، وأما كفاره الدينار فيجوز إعطاؤها لمسكين واحد، والأحوط(٢) صرفها(٣) على ستّه أو سبعة مساكين(٤).

ص: ٣٥٧

- ١- ١. جموداً على ظاهر صيغه الجمع. (المرعشى).
- ٢- ٢. لا بأس بتركه. (الفانى). \* لا يظهر وجه للاحتياط فى الصرف فى الستّه، وأما السبعة فلها وجه مع التقييد بقدر قوت كلّ نفرٍ منهم ليومه. (اللكراني).
- ٣- ٣. والأحوط لو لم يكن الأقوى صرفها على سبعة مساكين، ولكلّ منهم بقدر قوت اليوم. (المرعشى). \* الأولى ذلك. ولم يذكر فى الروايه ستّه، وإنّما المروى السبعة والعشره. (مفتى الشيعة).
- ٤- ٤. لم يظهر لنا وجه الاحتياط. (حسين القمى). \* والأولى. (الكوه كمرئى). \* لم يظهر له وجه. (البروجردى، أحمد الخونسارى). \* بل على سبعة أو عشره مساكين. (الشاهرودى). \* والأولى سبعة نفر من المؤمنين بقدر قوت كلّ منهم ليومه. (الميلانى). \* لم يكن وجه للستّه، نعم، المذكور فى بعض الأخبار التصدّق بالسبعة، وفى بعضها بالعشره (الوسائل: باب ٢٨ من أبواب الحيض، ح ٢)، فيكون الأحوط صرفها فى أحدهما. (عبدالله الشيرازى). \* [صحيح] (ما بين المعقوفتين أثبتناه لتصحيح السياق). حسن الحلبي (الوسائل: باب ٢٢ من أبواب الكفارات ح ٢). يدل على السبعة، ولكن الستّه لم يدلّ عليه دليل، ولم يعلم وجهه. (الشريعتمدارى). \* لم أجد وجهاً لإعطاء الستّه، والوجه فى السبعة ضعيف، وإعطاء العشره أوجه من السبعة وإن كان ضعيفاً فى نفسه. (الخمينى). \* ما عثرت على مستنده. نعم، لو قيل: إلى عشره كان له احتمال. (محمّد رضا الكلبيغانى). \* السبعة والعشره مرويان، وأما الستّه فلعلّ نظره الشريف إلى أنّه حيث تكون كفاره الأمه مصروفه على ثلاثه والحزّه ضعفها فى الجمله فتصرف على ستّه، ولكن فيه إشكال. (السبزواري). \* لم يعلم وجه الاحتياط فى صرفها على ستّه، نعم فى روايه الحلبي (المصدر السابق): «أنّه يتصدق على سبعة نفر من المؤمنين بقدر قوت كلّ نفر منهم ليومه». (زين الدين). \* لم أجد دليل الستّه، نعم هو غير ضائر. (محمّد الشيرازى). \* لم أقف على مستند الستّه، فالأحوط صرفها على سبعة مساكين؛ لحسن الحلبي، أو عشره مساكين؛ لحسن عبدالمملك (الوسائل: باب ٢٨ من أبواب الحيض، ح ٢). (الروحانى).



## وطء الحائض في كل ثلث من الحيض

(مسألة ١٩): إذا وطئها في الثلث الأول والثاني والثالث فعليه الدينار ونصفه وربعه، وإذا كرّر الوطء في كل ثلث فإن كان بعد التكفير وجب التكرار، وإلا فكذاك أيضا (١) على الأحوط (٢).

## تكرار الوطء في كل ثلث

(مسألة ٢٠): ألحق بعضهم (٣) النّفساء بالحائض في وجوب الكفّاره (٤)، ولا دليل

ص: ٣٥٩

١- ١. ظاهر دليل الكفّاره أنّ كلّ وطءٍ سبب للتكفير، وإطلاقه يقتضى عدم التداخل، سواء كفّر للوطء الأول، أم لا. (زين الدين).

٢- ٢. بل لا يخلو من قوّه. (الجواهرى). \* بل الأقوى. (أحمد الخونسارى). \* بل على الأقوى. (المرعشى).

٣- ٣. وهو الأولى. (المرعشى).

٤- ٤. استحباب الكفّاره قوًى. (الجواهرى). \* لا يترك الاحتياط بالإلحاق. (حسين القمى). \* وهو الأحوط. (الإصطهباناتى).

\* لا يترك الاحتياط فى النّفساء بناءً على الوجوب فى الحائض. (الآملّى). \* الإلحاق هو الأحوط. (محمّد الشيرازى).



عليه(١)، نعم، لا إشكال(٢) في حرمه وطئها.

## التاسع: طلاق الحائض وظهارها

### إشارة

التاسع: بطلان طلاقها وظهارها إذا كانت مدخولاً ولو(٣) دبراً وكان زوجها حاضراً، أو في حكم(٤) الحاضر ولم تكن حاملاً(٥)، فلو لم تكن

مدخولاً بها، أو كان زوجها غائباً(٦)، أو في حكم الغائب بأن لم يكن متمكناً(٧) من استعلام حالها(٨)، أو كانت حاملاً يصح طلاقها، والمراد

ص: ٣٦٠

١ - ١. لا يترك الاحتياط بإلحاق النفساء. (عبدالهادي الشيرازي). \* وإن وافق الاحتياط الشديد. (السبزواري). \* نعم، وجوب الكفارة أحوط. (مفتي الشيعة).

٢ - ٢. يأتي حكمها في أحكام النفساء إن شاء الله تعالى. (تقي القمي).

٣ - ٣. على الأحوط؛ إذ الدليل لا يشمل الدبر. (تقي القمي).

٤ - ٤. على الأحوط؛ فإن الموضوع المذكور في النص عنوان الغائب عن الأهل. (تقي القمي).

٥ - ٥. إذا لم يستبن حملها فطلقها وهي حائض بطل طلاقها، وإن ظهر أنها كانت حاملاً على الأظهر. (السيستاني).

٦ - ٦. خصوصيات المسألة تذكر في محلها. (حسين القمي). \* وقد مضى من غيبته شهر على الأقوى، وكذا فيمن بحكمه.

(مهدي الشيرازي). \* على تفصيل موكول إلى محله. (الميلاني). \* مع مضى شهر واحد على انفصاله عنها على الأحوط. (السيستاني).

٧ - ٧. أو يكون متعبراً عليه، وخصوصيات المسألة موكولة إلى محلها. (الخميني). \* بالاستخبار بالوسائل، أو من جهة عرفانه بعادتها ونحوهما. (المرعشي).

٨ - ٨. لانفصاله عنها. (السيستاني).

بكونه فى حكم الحاضر: أن يكون مع غيبته متمكناً (١) من استعمال حالها.

### بعض فروع طلاق الحائض

(مسألة ٢١): إذا كان الزوج غائباً ووكل حاضراً متمكناً من استعمال حالها لا يجوز (٢) له طلاقها فى حال الحيض.

(مسألة ٢٢): لو طلقها باعتقاد أنها طاهره فبانت حائضاً بطل، وبالعكس صح (٣).

(مسألة ٢٣): لا فرق فى بطلان طلاق الحائض بين أن يكون حيضها وجدائياً، أو بالرجوع إلى التمييز (٤)، أو التخيير (٥).

ص: ٣٤١

١- ١. ولو من جهة علمه بعادتها الوقتيه على الأقوى. (الخمينى).

٢- ٢. على الأحوط؛ إذ المفروض أن الزوج غائب. (تقى القمى).

٣- ٣. مع قصد الإطلاق حقيقه. (حسين القمى). \* إذا فرض تحقق قصد الإنشاء مع ذلك الاعتقاد. (الإصطهباناتى). \* إذا تحقق

منه قصد الإنشاء. (الشاهرودى). \* إذا حصل منه الإنشاء. (الرفيعى). \* بشرط تحقق ما يعتبر فى الإنشاء من القصد ونحوه.

(المرعشى). \* مع تحقق قصد الإنشاء. (السبزوارى، مفتى الشيعة).

٤- ٤. على الأحوط فيه وفى التخيير. (الشريعتمدارى). \* ولو كانت قبل الاختيار بطل أيضاً. (مفتى الشيعة).

٥- ٥. محل إشكال. (البروجردى). \* الحكم بالبطلان فيهما محل تأمل، فلا يترك ما تقتضيه الحائضه. (الميلانى). \* وقد تقدّم

ماله ربط بالمقام. (المرعشى). \* مَرَّ أَنَّ التخيير لم يثبت فى مورد. (الخنوى). \* مَرَّ الإشكال فى التخيير. (حسن القمى). \* قد مَرَّ

أنّه محل الإشكال. (تقى القمى). \* إذا قلنا: إنّ عدّتها فيهما بالشهور، لا بالأقراء، فبطلان الطلاق محل إشكال. (السيستانى).

بين الأعداد (١) المذكوره سابقاً. ولو طلقها (٢) في صورته تخيرها قبل اختيارها فاختارت التحيض (٣) بطل (٤)، ولو اختارت عدمه صح، ولو

ص: ٣٦٢

- ١- ١. فيه نظر، والأحوط في فاقده التمييز تكرار الطلاق في وقتين، ولا يمكن حيضيه كليهما معاً. (مهدى الشيرازي).
- ٢- ٢. تقدّم تعين التحيض أول الشهر فتسقط الفروع الثلاثه. (مهدى الشيرازي).
- ٣- ٣. قد مرّ أنّ الأحوط لو لم يكن أقوى لزوم التحيض أول روءيه الدم، وكذلك الأحوط لو لم يكن أقوى لزوم التحيض بالسبعه، وليس لها على الأحوط لولا- الأقوى التحيض في غير أول الروءيه، ولا زائداً أو ناقصاً عن السبعه، ولازم ذلك أنّه لو طلقها من أول الروءيه إلى السبعه يقع باطلاً ولو اختارت غيرها، وفي ما بعدها من أول الروءيه يقع صحيحاً ولو اختارت، لكنّ المسأله لما كانت مشكله لزم مراعاة الاحتياط فيها. (الخميني).
- ٤- ٤. فيه وفيما بعده من الفرعين تأمل. (حسين القمي). \* بل صح؛ لأنّه لا معنى للتحيض بالنسبه إلى الزمان الماضي، ومنه تظهر صحّه الطلاق لو ماتت قبل الاختيار، نعم، الاحتياط بإعادة الطلاق أو الرجوع لا- ينبغي تركه. (الفاني). \* على إشكال. (المرعشي). \* مشكل، فلا يُترك الاحتياط، بل لا يبعد الصحه لو ماتت قبل الاختيار. (محمّد رضا الكلبيكاني).

ماتت (١) قبل الاختيار بطل أيضاً (٢).

### المدار على وجوب الدم فى الأحكام الثلاثة

(مسألة ٢٤): بطلان الطلاق والظهار وحرمة الوطء ووجوب الكفارة مختصه بحال الحيض (٣)، فلو طهرت ولم تغتسل (٤) لا تترتب هذه الأحكام، فيصح طلاقها وظهارها، ويجوز وطؤها (٥) ولا كفارة فيه، وأما الأحكام الأخر (٦)

ص: ٣٦٣

- ١ - ١. أو حصل مانع من جنون ونحوه. (الإصطهباتى). \* أو عرض لها مانع عن الاختيار، كالجنون والإغماء ونحوهما. (المرعى).
- ٢ - ٢. لكون زمان طلاقه طرف العلم الإجمالى؛ لمحملاات حيضها مع عدم جريان استصحاب طهرها أيضاً. (آقا ضياء). \* الأقوى عدم البطلان. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكى). \* لا يبعد الحكم بالصحة. (اللكراني).
- ٣ - ٣. نظراً إلى ظاهر الأدلة. (المرعى).
- ٤ - ٤. عدا حرمة صلاتها وصومها وطوافها ذاتاً. (آقا ضياء).
- ٥ - ٥. مع الشبق بعد غسل الفرج على الأحوط. (حسين القمى). \* بعد غسل الفرج وشده ميل الزوج على الأحوط. (آل ياسين). \* إذا كان شبقاً جاز مع غسل المرأة فرجها. (تقى القمى).
- ٦ - ٦. من القراءه والمكث والدخول فى المسجدين وغيرها فهى ثابتة ما لم تغتسل. (مفتى الشيعة).

المذكوره(١) فهي ثابتة ما لم تغتسل(٢).

## العاشر: وجوب الغسل بعد انقطاع الحيض

### إشاره

العاشر: وجوب الغسل(٣) بعد انقطاع الحيض للأعمال الواجبه المشروطه بالطهاره، كالصلاه والطواف والصوم، واستحبابه للأعمال التي يستحب لها الطهاره، وشرطيته للأعمال غير الواجبه التي يشترط فيها الطهاره.

### اغسل الحيض كغسل الجنابه حكماً و كيفاً

(مسأله ٢٥): غسل الحيض كغسل الجنابه مستحب نفسى(٤)، وكيفيته

ص: ٣٦٤

- ١- ١. التي تُشترط فيها الطهاره. (الشاهرودى).
- ٢- ٢. الأقوى اختصاص حرمة القراءه واللبث فى سائر المساجد والدخول فى المسجدين بحال الحيض. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكى). \* وتجب عليها العباده، وإن كانت لا تصح إلا بالطهاره. (مهدى الشيرازى). \* الحكم فى بعضها مبنى على الاحتياط. (الخمينى). \* فى إطلاقه نظر، بل منع. (الروحانى). \* على الأحوط وجوباً فيما لم يثبت كون المنع فيه من ناحيه اشتراط الطهاره. (السيستانى). \* الثبوت فى بعضها مبنى على الاحتياط. (اللكراني).
- ٣- ٣. مَرَّ عدم الوجوب الشرعى، وكذا الاستحباب كذلك. (الخمينى). \* مَرَّ الكلام حوله فى الوضوء. (تقى القمى). \* قد مَرَّ أن الغسل لا يكون واجباً شرعياً بعنوان المقدّميه، ولا مستحباً كذلك، بل إنّما هو مستحب نفسى كالوضوء. (اللكراني).
- ٤- ٤. الأحوط قصد غايه من الغايات ولو الكون الطهاره. (حسين القمى). \* لم يثبت استحبابه فى نفسه فى مقابل استحبابه للكون على الطهاره. (الحكيم، الآملى). \* والمراد منه: ما يقابل الاستحباب للغايات الاختياريه، لا الاستحباب مع قطع النظر عن كلّ غايه حتى الكون على الطهاره، فالمقصود استحبابه لأجل الكون على الطهاره، فيدل على استحبابه ما دلّ على استحباب الطهاره من الكتاب والسّنّه. (الشريعتمدارى). \* لأجل ترتّب الطهاره عليه. (الخمينى). \* قد مَرَّ الكلام المرتبط بالمقام فى باب غسل الجنابه، فليراجع، واختير هناك أنّه مطلوب للكون على الطهاره الذى هو شرط الصحه، أو الكمال لسائر الغايات (المرعشى). \* لم يثبت استحبابه لنفسه وإن تجرد عن جميع الغايات، والظاهر أنّ المراد استحبابه للكون على الطهاره، كما فى غسل الجنابه. (زين الدين). \* بقصد الكون على الطهاره. (تقى القمى). \* وواجب لغيره، كما يستحب الوضوء لرفع حدث الحيض. (مفتى الشيعه). \* لم يثبت ذلك، كما هو الحال فى غسل الجنابه وقد مَرَّ. (السيستانى).

مثل غسل الجنابه فى الترتيب والارتماس وغيرهما ممّا مرّ، والفرق: أنّ غسل الجنابه لا يحتاج إلى الوضوء، بخلافه (١) فإنّه يجب معه الوضوء (٢).

ص: ٣٦٥

١- ١. والأقوى أنّه مثله فى عدم الحاجة إلى الوضوء . (الفانى).

٢- ٢. على الأحوط، ولا- يبعد كفايه الغسل . (الجواهرى). \* وجوب الوضوء مع الأغسال حتّى الندبى- منها مجال تأمّل، كيف؟ وفى الروايه: «أى وضوء أنقى من الغسل؟» (الوسائل: باب ٣٤ من أبواب الجنابه، ح ٤)، ولكن مع ذلك إعراض المشهور عنها ربّما يوهن أمرها فتحتاط بوضوئها. (آقا ضياء). \* على الأحوط الذى لا ينبغى تركه، وإن كان الأقرب عدم الحاجة إليه فى غسل الحيض وفى جميع الأغسال . (زين الدين). \* على الأحوط، وإن كان الإجزاء هو الأقوى كما تقدّم. (آل ياسين). \* على الأحوط، ولا يترك مهما أمكن، وإن كان الأقوى عدم الوجوب. (الكوه كمرئى). \* مرّ أنّه أحوط. (عبدالهادهى الشيرازى). \* على الأحوط. (الحكيم). \* الأظهر أنّها لو لم تتوضأ قبله فلها أن تجتزئ به، ومنه يظهر الحال فى المسأله التاليه، وحسن الاحتياط غير خفى. (الميلانى). \* على الأحوط، وإلاّ فالأظهر عدم وجوبه؛ للأخبار الكثيره الوارده فى المقام: منها: قوله عليه السلام: «الغسل يجزئ عن الوضوء، وأى وضوء أطهر من الغسل» (الوسائل: باب ٣٣ من أبواب الجنابه، ح ١). وهناك أخبار (الوسائل: باب ٣٥ من أبواب الجنابه، ح ١، ٢، ٣). بثبوت الوضوء فى غير غسل الجنابه، والجمع بين الطائفتين بحمل الثانيه على الاستحباب . (البحروردى). \* على الأحوط، وسيأتى عدم الحاجة إليه، وبذلك يظهر الحال فى المسأله الآتيه. (الخوئى). \* فيه إشكال، لكن لا يترك الاحتياط بفعل الوضوء . (الآملى). \* على الأحوط. (محمّد الشيرازى). \* على الأحوط، وإن كان الأقوى عدم وجوبه، وهكذا كلّ غسل واجباً كان أو مستحباً يكفى عن الوضوء، إلاّ- غسل الاستحاضه المتوسطه فإنّه يجب معه الوضوء. (حسن القمى). \* بل لا- يجب؛ إذ أى وضوء أنقى من الغسل؟ (تقى القمى). \* الأظهر إغناء كلّ غسل غير غسل الاستحاضه عن الوضوء. نعم، يكون الوضوء مع غسل الجنابه غير مشروع، ومع غيره مشروعاً، ولكنّ الاحتياط لا ينبغى تركه . (الروحانى). \* الأظهر عدم الحاجة إليه، ومنه يظهر الحال فيما يتفرّع على وجوبه فى المسائل الآتيه. (السيستانى). \* على الأحوط الأولى . (اللكراني).



قبله أو بعده أو بينه (١) إذا كان ترتيباً، والأفضل في جميع الأغسال (٢) جعل الوضوء قبلها.

### الغسل رافع لحدث الحيض وإن من تنوضاً

(مسألة ٢٦): إذا اغتسلت جاز لها كل ما حرم عليها بسبب الحيض،

ص: ٣٦٧

---

١- ١. الأولى ترك هذا القسم . (المرعشي).

٢- ٢. بل الأحوط . ( حسين القمّي ، صدر الدين الصدر ) .



وإن لم تتوضأ فالوضوء ليس شرطاً في صحه الغسل، بل يجب لما (١) يشترط به كالصلاه ونحوها.

(مسأله ٢٧): إذا تعذر الغسل تيمم بدلاً عنه، وإن تعذر الوضوء أيضاً تيمم (٢)، وإن كان الماء بقدر أحدهما تقدّم (٣)، الغسل.

### جواز الوطء بعد انتهاء الحيض

(مسأله ٢٨): جواز (٤) وطئها لا يتوقف على

ص: ٣٤٨

- ١- ١. مرّ أنّه يكفي الغسل. (حسن القمّي). \* قد مرّ عدم الوجوب. (تقى القمّي). \* تقدّم عدم وجوبه. (اللكراني).
- ٢- ٢. لا يبعد كفايه التيمم الواحد عنهما. (الجواهرى). \* على الأحوط. (حسن القمّي).
- ٣- ٣. بناءً على كفايته عن الوضوء، وإلا ففيه تأمل لو لم نقل بتقدّم الوضوء، لكونه فريضه، وغسل الحيض سنّه. (الكوه كمرئى). \* على الأحوط. (الخميني). \* الظاهر أنّه ناظر إلى قاعده التراحم، وعلى ما اخترناه من عدم وجوب الوضوء لا موضوع للبحث، مضافاً إلى أنّ المقام داخل في التعارض. (تقى القمّي). \* بناءً على كفايته عن الوضوء، ومع غمض النظر عن هذا الوجه فلا يبعد أن يكون الوضوء مقدّماً، وقد يعلّل لكونه فريضه وغسل الحيض سنّه. (مفتى الشيعه). \* محل إشكال، إلا إذا قيل بكفايته عن الوضوء. (اللكراني).
- ٤- ٤. مرّ حكم المسأله. (تقى القمّي).

الغسل (١)، لكن يكره قبله (٢)، ولا يجب غسل فرجها (٣) أيضاً قبل الوطء وإن كان أحوط (٤)، بل الأحوط (٥) ترك الوطء قبل الغسل.

(مسألة ٢٩): ماء غسل الزوجه (٦) والأمه على الزوج والسيد على الأقوى (٧).

ص: ٣٦٩

- ١-١. قد تقدّم . (حسين القمّي). \* على تفصيل مرّت الإشارة إليه. (آل ياسين).
- ٢-٢. إلّا مع تضرّر الزوج بالترك أو شدّه ميله . (صدر الدين الصدر).
- ٣-٣. ظاهر النص أنّه ينوط به جواز وطء الزوج. (الميلاني).
- ٤-٤. الأظهر وجوب غسل الفرج . (الروحاني). \* لا يُترك. (عبدالهادي الشيرازي ، الآملی، حسن القمّي، السيستاني).
- ٥-٥. لا ينبغي تركه . (المرعشي).
- ٦-٦. من حدث الحيض يشكل حكمه، فلا يُترك فيه الاحتياط. (الفيروزآبادي). \* وفي حكمه إشكال، فالأحوط للزوج دفعه إليها، وأمّا الأمه فالاحتياط فيها أشدّ، بل لا يبعد كون ما قوّاه في المتن فيها في محلّه. (الإصطهباناتي). \* الأولى التعبير بنفقه الغسل؛ ليشمل مثل أجره الحّمّام ، وكيف كان فالحكم بكونها على الزوج لا يخلو من إشكال. (الرفيعي).
- ٧-٧. بل الأحوط. (عبدالهادي الشيرازي). \* فيه منع. (الحكيم). \* المسألة محلّ نظر، فالاحتياط لا يُترك. (الشاهرودي). \* بل على الأحوط. (الميلاني). \* فيه تأمّل. (أحمد الخونساري). \* على الأحوط . (عبدالله الشيرازي). \* تقدّم الكلام فيه في غسل الجنابه. (المرعشي). \* فيه منع . نعم، هو أحوط. (الخوئي). \* فيه إشكال، كما تقدم في المسألة الحاديّه والعشرين من فصل غسل الجنابه مستحب نفسى . (زين الدين).

(مسألة ٣٠): إذا تيممت بدل الغسل ثم أحدث بالأصغر لا يبطل (١) تيممها (٢)، بل هو باقٍ إلى أن تتمكّن من الغسل.

ص: ٣٧٠

١- ١. يأتي في باب التيمم. (اللكراني).

٢- ٢. الأظهر البطالين، ووجوب إعادته التيمم. (الجواهرى). \* بل يبطل تيممها. (الفيروز آبادى). \* فيه إشكال، والاحتياط لا يُترك. (النائنى، جمال الدين الكلبيگاني، الشاهرودى). \* فيه نظر؛ لإطلاق ناقضيه الحدث \_ ولو أصغر \_ للتيمم ولو بدلاً عن الطهارة الكبرى، وذلك أيضاً بعد منع نظر التنزيل في دليل التيمم إلى مثل تلك الجهة؛ لوجود المتيقن من الآثار في البين. (آقا ضياء). \* محل تأمل وإشكال، والأحوط إعادته. (الإصطهباناتى). \* يأتي في التيمم. (البروجردى). \* فيه نظر، والاحتياط لا يُترك. (الميلانى). \* الأحوط إعادته التيمم؛ لنقل الإجماعات على انتقاضه بالحدث الأصغر، وإن كان مقتضى إطلاق البدلية عدم الانتقاض وصحته في المتن. (البجنوردى). \* الأحوط تجديد التيمم. (أحمد الخونسارى، حسين القمى). \* الأحوط الإعادة. (عبدالله الشيرازى). \* بل يبطل، نعم، الأحوط ضمّ الوضوء أو التيمم بدلاً عنه إلى تيممها إلى أن تتمكّن من الغسل. (الفانى). \* الظاهر أنّه يبطل، والأولى رعايه الاحتياط مهما أمكن. (الخوئى). \* يأتي في المسألة (٢٤) من فصل أحكام التيمم. (السبزواري). \* فيه إشكال، ولا يُترك الاحتياط. (حسن القمى).

الحادى عشر: وجوب قضاء ما فات فى حال الحيض من صوم شهر رمضان وغيره من الصيام الواجب (١)،

### الحائض لا تقضى صلاتها

وأما الصلوات اليومية فليس عليها قضاؤها، بخلاف غير (٢) اليومية، مثل الطواف (٣) والنذر

ص: ٣٧١

١ - ١. المعين الوقت بالأصالة أو بالعرض. (المرعى). \* على الأحوط فى المؤقت بالأصل ، أما النذر المؤقت فالظاهر بطلان النذر إذا اتفق فى أيام الحيض، إلا أن يكون نذرها على نحو تعدد المطلوب فيجب الإتيان به بعد الوقت . (زين الدين). \* فى وجوب قضاء الواجب منه بالنذر المعين إشكال. (حسن القمى). \* التى يجب قضاؤها . (تقى القمى). \* إطلاق الحكم فيه مبنى على الاحتياط. (السيستانى).

٢ - ٢. الاستفادة من النصوص عدم وجوب قضاء الصلاة على الحائض مطلقاً . (تقى القمى).

٣ - ٣. لكنه لا بعنوان القضاء . (اللكراني).

۱- ۱. الأقوى في النذر عدم الوجوب؛ لانكشاف فساد النذر . (محمّد تقى الخونسارى ، الأراكى). \* الظاهر عدم وجوب قضائه. (الحكيم). \* في النذر المعين يمكن أن يقال بعدم وجوب القضاء؛ لانكشاف فساد النذر. (الشريعتمدارى). \* الأقوى عدم وجوب قضائه. (الفانى). \* الحكم بقضائه محلّ تأمّل ونظر؛ لاحتمال تبين فساد نذرهما بذلك . (المرعشى). \* الظاهر عدم وجوب القضاء إذا كان الفائت حال الحيض النذر المعين، بل لا يبعد عدمه في صلاه الآيات أيضاً. (الخوئى). \* الحكم في النذر مطابق للاحتياط، وفي الطواف والآيات تفصيل موكول إلى محلّه. (محمّد رضا الكلپايگانى). \* الظاهر بطلان النذر، كما تقدّم في الصوم، إلّا أن يكون نذرهما على نحو تعدّد المطلوب فتأتى بها بعد الوقت . (زين الدين). \* الظاهر عدم وجوب قضائها، وفي وجوب قضاء صلاه الآيات إشكال. (حسن القمى). \* الأظهر عدم الوجوب فيه ، وسيأتى الكلام في صلاه الآيات في مبحثها . (الروحانى). \* وجوب قضاء الصلاه فيه وفيما بعده محلّ إشكال، بل منع. (السيستانى). \* الظاهر في النذر عدم الوجوب؛ لانكشاف فساده فيما إذا كان في وقتٍ صادف الحيض، وفي غيره أيضاً لا دليل على الوجوب. (اللنكرانى).

١ - ١. وجوب قضاء النذر المعين فرع انعقاده، وهو محلّ تأمّل، بل منع. (آل ياسين). \* على تفصيل في كلّ منها موكول إلى محالّها. (الميلاني). \* وجوب القضاء في صلاة الطواف هو الأقوى، وفي النذر المعين في الصوم والصلاة تفصيل بين مثل نذر صوم أو صلاة في كلّ خميس فالظاهر عدم القضاء، وبين مثل صوم من نام عن صلاة العشاء - على القول بوجوبه - فالقضاء، وبين من أخر المنذور المطلق حتّى فات بالحيز فالقضاء أيضاً، وأمّا صلاة الآيات فسيأتي أنّ الأ-حوط قضاؤها. (محمّد الشيرازي).

٢ - ٢. في كونه أقوى في الجميع تأمّل، نعم، هو الأ-حوط. (النائني، جمال الدين الكلبيكاني). \* الأقوائيه بإطلاقها في الموارد مشكله. (حسين القمّي). \* بل الأ-حوط. (الكوه كمرئي). \* بل عدم وجوبها لا يخلو من قوه، والاحتياط حسن خصوصاً في ركعتي الطواف، بل لا-ينبغي تركه. (الشاهرودي). \* لا-قوّه فيه. (أحمد الخونساري). \* ليس بأقوى، بل الأ-حوط خصوصاً في غير المؤقتات، والأحوط عدم قصد الأداء والقضاء فيها. (عبدالله الشيرازي). \* الأقوائيه محلّ منع. (الخميني). \* الأقوائيه مشكله، وقد احتاط رحمه الله وجوباً في صلاة الآيات المسأله (٢٠). (السبزواري). \* كونه الأقوى في جميع ما ذكر تأمّل. نعم، هو الأ-حوط. (مفتي الشيعة). \* الأقوائيه ممنوعه. (اللكراني).

(مسألة ٣١): إذا حاضت بعد دخول الوقت، فإن كان مضى منه مقدار أداء أقل الواجب (١) من صلاتها بحسب حالها من السرعة والبطء والصحة والمرض والسفر والحضر وتحصيل الشرائط (٢) بحسب تكليفها الفعلي من الوضوء أو الغسل أو التيمم وغيرها من سائر الشرائط غير الحاصلة، ولم تصل وجب عليها قضاء تلك الصلاة، كما أنها لو علمت بمفاجأة الحيض وجب عليها المبادرة إلى الصلاة، وفي مواطن التخيير يكفي سعه مقدار القصر، ولو أدركت من الوقت أقل مما ذكرنا لا يجب عليها القضاء، وإن كان الأحوط القضاء (٣) إذا أدركت الصلاة مع

ص: ٣٧٤

- ١- ١. على الأحوط، وإن كان عدم وجوب القضاء إذا لم تدرك مقدار الصلاة المتعارفه المشتمله على المستحبات المتعارفه لا يخلو من وجه. (الخميني).
- ٢- ٢. الأحوط القضاء مع وفاء الوقت بمقدار الصلاة، مع التيمم وإسقاط الشرائط الاختيارية. (الحائري).
- ٣- ٣. هذا الاحتياط لا يترك. (النائني، جمال الدين الكلبيگانی، الشاهرودي). \* لا يترك لو لم نقل بأن وجوب القضاء هو الأقوى؛ لظهور قوله: «ذاهبه إلى غسلها» (الوسائل: باب ٤٩ من أبواب الحيض، ح ٨. وفيه: «دائبه في غسلها»). الشارح للتهذيب في روايه أخرى (الوسائل: باب ٤٩ من أبواب الحيض، ح ١). (آقا ضياء). \* لا يترك. (الإصفهاني، الإصطهباناتي، أحمد الخونساري، الآملی، محمد رضا الكلبيگانی، السبزواری). \* بل أظهر ذلك إذا أدركتها ولو مع الترايبه، وكذا في المسألة التالية. (حسين القمي). \* والأولى. (الكوه كمرئي). \* بل الأقوى. (صدرالدين الصدر). \* بل أظهر ولو مع الترايبه، وكذا في آخر الوقت. (مهدى الشيرازي). \* لا يبعد القضاء إذا أدركت مقدار الصلاة الاختيارية بلا طهاره. (الحكيم). \* لا يترك فيه وفي ما بعده. (الرفيعي). \* إن لم يكن الأقوى. (الميلاني). \* لا يترك؛ لأنها إذا أدركت الصلاة مع الطهاره ولم تتمكن من إدراك سائر الشرائط يمكن القول بوجوب الصلاة عليها وسقوط سائر الشرائط؛ لتعذرهما، فيصدق الفوت، فيجب القضاء. (الجنوردي). \* الأظهر الوجوب إذا أدركتها ولو مع الترايبه. (عبدالله الشيرازي). \* لا يترك حتى في صوره إدراكها لها مع الطهاره الترايبه أيضاً. (الفاني). \* ينبغي رعايه هذا الاحتياط. (المرعشي). \* بل لا يبعد أن يكون هذا هو الأظهر. (الخوئي). \* لا يبعد وجوب القضاء عليها إذا أدركت من الوقت ما يسع الصلاة تامه، وإن لم يسع الطهاره معها وأمكن لها تحصيل الطهاره وبقيه شرائط الصلاة قبل الوقت؛ لصدق فوت الصلاة. (زين الدين). \* لا يترك في الفرع الأول ولو مع التيمم، وكذا في المسألة الثانيه والثلاثين. (محمد الشيرازي). \* بل أظهر ذلك. (حسن القمي). \* بل أظهر؛ لعدم سقوطها بحال. (تقي القمي). \* الأقوى وجوب القضاء إذا أدركت الصلاة الاختياريه وإن لم تدرك الشرائط حتى الطهاره مع التمكن من إدراكها قبل الوقت، وعدم وجوب القضاء إذا لم تدرك ذلك، أدركت الاضطراريه أم لا، ومن غير فرق بين إدراك أكثر الصلاة وعدمه. (الروحاني).





---

١ - ١. لا- يُترك، بل لا- يخلو من قوّه. (آل ياسين). \* بل ومع إمكان الإتيان بها قبل الوقت لو علمت بأنّها تحيض بعد دخوله.  
(الميلاني). \* لا يخلو من قوه إذا تمكّنت من إدراك الشرائط قبل طهرها. (زين الدين). \* ولو الترابيّه منها، ولا يُترك الاحتياط  
المذكور. (السيستاني).

الصلاه (١)، بل الأحوط قضاء الصلاه (٢) إذا حاضت بعد الوقت مطلقاً وإن لم تدرك شيئاً من الصلاه.

### إذا طهرت قبل خروج الوقت

(مسألة ٣٢): إذا طهرت من الحيض قبل خروج الوقت: فإن أدركت من الوقت ركعه مع إحراز الشرائط وجب عليها الأداء (٣)، وإن تركت وجب قضاؤها، وإلا فلا (٤)،

### قضاء الحائض التي تدرك من الوقت ركعه

وإن كان الأحوط القضاء (٥) إذا أدركت ركعه

ص: ٣٧٧

- ١- ١. على الأحوط الأولى. (الفانى). \* لا بأس بتركه وما بعده. (تقى القمى).
- ٢- ٢. الاحتياط لا يترك فيه وفي ما قبله. (عبدالهاده الشيرازى). \* لا بأس بتركه. (الفانى). \* يجوز تركه. (المرعشى). \* لا يترك. (الآملى). \* هذا الاحتياط ضعيف. (مفتى الشيعة).
- ٣- ٣. على الأقوى فى الجملة، وعلى الأحوط مطلقاً. (زين الدين). \* إطلاق الحكم مبنى على الاحتياط؛ فإن النصّ المعتبر يختص بالغداة. (تقى القمى).
- ٤- ٤. بل الأقوى كما فى الفرع السابق. (عبدالله الشيرازى).
- ٥- ٥. هذا الاحتياط لا يترك. (النائنى، جمال الدين الكلبايگانى، الشاهرودى). \* لا يترك. (الاصفهانى، الفانى، محمد رضا الكلبايگانى، السبزوارى، حسن القمى). \* بل الأقوى؛ لعموم «من أدرك» (الوسائل: باب ٣٠ من أبواب المواقيت، ح ٢ و ٤). المستلزم لتوسعه الوقت لمن كان فرضه الصلاه مع سعة ذاتاً. (آقا ضياء). \* لا يترك، بل لا يخلو من قوه. (صدرالدين الصدر). \* لا يترك ولو مع عدم إدراك الركعه، إلا مع الطهاره الترابيه. (الإصطهباناتى). \* بل لا يخلو من قوه إذا كانت تتمكّن من الشرائط الاختياريه قبل طهرها. (الحكيم). \* بل الأوجه ذلك. (الميلانى). \* لا يترك؛ لعين ما تقدم فى المسأله السابقه. (الجنوردى). \* الأولى. (المرعشى). \* بل لا يبعد أن يكون هذا هو الأظهر. (الخوئى). \* إن لم يكن أظهر. (تقى القمى). \* بل الأقوى. (الآملى). \* بل الأظهر. (الروحانى). \* هذا الاحتياط ضعيف. (مفتى الشيعة).

مع الطهارة (١)، وإن لم تدرك سائر الشرائط (٢)، بل الأحوط القضاء (٣).

### إذا طهرت في زمان لا يسع الصلاة مع الطهارة

إذا طهرت قبل خروج الوقت مطلقاً، وإذا أدركت ركعه مع التيمم لا يكفي في

ص: ٣٧٨

- 
- ١ - ١. ولو الترايبه منها، ولا- يُترك الاحتياط المذكور. (السيستاني). \* لا- يخلو من قوه إذا تمكنت من إدراك الشرائط قبل طهرها. (زين الدين).
  - ٢ - ٢. هذا الاحتياط لا يُترك. (آل ياسين).
  - ٣ - ٣. لا- بأس بتركه. (الكوه كمرئي، الفاني، تقى القمي). \* لا- يُترك فيه وفي ما قبله، كما مرّ نظيره في المسأله السابقه. (عبد الهادي الشيرازي). \* والأولى. (الروحاني).

الوجوب (١) إلا إذا كان وظيفتها التيمم مع قطع النظر عن ضيق الوقت،

### المناطق في تمامية الركعة

وإن كان الأحوط (٢) الإتيان مع التيمم، وتمامية الركعة بتمامية الذكر من السجدة الثانية لا برفع الرأس منها (٣).

### فروع ترتبط بأعمال الحائض من القضاء والتدارك

(مسألة ٣٣): إذا كانت جميع الشرائط حاصله قبل دخول الوقت، يكفي في وجوب المبادره ووجوب القضاء (٤) مضى مقدار أداء الصلاة قبل حدوث الحيض، فاعتبار مضى (٥) مقدار تحصيل الشرائط إنما هو على تقدير عدم حصولها.

ص: ٣٧٩

- 
- ١- ١. بل الأقوى الكفايه. (عبد الله الشيرازي).
  - ٢- ٢. بل الأظهر. (حسين القمّي، تقي القمّي). \* لا يُترك. (الإصطهباناتي). \* استحباباً. (الروحاني).
  - ٣- ٣. بل برفع الرأس منها. (الفيروزآبادي). \* مبنّى على الاحتياط هنا. (حسين القمّي). \* بل به على الأقوى. (عبد الهادي الشيرازي). \* الظاهر أنّه يكفي في إدراكها وضع الجبهة على المسجد في السجدة الثانية. (السيستاني).
  - ٤- ٤. تقدم في المسألة الحادية والثلاثين أنّه يكفي في وجوب القضاء عليها إمكان تحصيل الطهارة وبقية الشرائط قبل الوقت، وإن لم تحصل بالفعل. (زين الدين).
  - ٥- ٥. قد عرفت عدم اعتبار ذلك على الأقوى. (الحكيم). \* لا يعتبر ذلك، إلّا مع عدم التمكن من تحصيلها قبل الوقت، من غير فرق بين حصولها وعدمه. (الروحاني).

(مسأله ٣٤): إذا ظننت ضيق الوقت عن إدراك الركعه فتركت ثم بان السعه وجب عليها القضاء.

(مسأله ٣٥): إذا شكّت في سعه الوقت (١) وعدمها وجبت المبادره (٢).

### العلم أول الوقت بمفاجأه الحيض

(مسأله ٣٦): إذا علمت أول الوقت بمفاجأه الحيض وجبت المبادره، بل وإن شكّت على الأحوط (٣)، وإن لم تبادر وجب

ص: ٣٨٠

- ١- ١. أى فى مقداره، لا فى ظرفيه الزمان لتمام العمل مع العلم بمقداره. (المرعى).
- ٢- ٢. فى إطلاقه نظر، بل منع. (آل ياسين). \* فيه نظر إذا كان الشك ناشئاً من الشك فى مقدار زمان العمل. (الحكيم). \* على الأحوط. (الفانى). \* هذا إذا شكّت فى مقدار الوقت، وأمّا لو علمت مقداره وشكّت فى سعته لعملها ففى وجوبها إشكال. (الخمينى). \* إذا كانت جاهله بمقدار الوقت استصحب بقاءه ووجب عليها المبادره للصلاه، سواء علمت بمقدار زمان الصلاه أم جهلته كذلك، أمّا إذا كانت عالمه بمقدار الوقت ولكنها تشكّ فى كفايته للصلاه فالظاهر عدم وجوب المبادره. نعم، إذا تركت الصلاه ثم استبان لها سعه الوقت وجب عليها القضاء. (زين الدين). \* فيما إذا كان الشك فى أصل المقدار، وأمّا إذا كان فى سعته لعملها ففى الوجوب إشكال. (اللكراني).
- ٣- ٣. لا بأس بتركه؛ لاستصحابه. (آقا ضياء). \* وإن كان الأقوى العدم. (صدرالدين الصدر). \* الأولى. (الفانى). \* وإن كان الأقوى عدم وجوبها. (الخمينى). \* لا- بأس بتركه. (المرعى، اللكرانى). \* لا- وجه للاحتياط الوجوبى مع عدم أماره على التحيُّص. (تقى القمى). \* فيه إشكال. (الأملى). \* الأظهر عدم الوجوب فى صورته الشك. (الروحانى).

عليها (١) القضاء، إلا إذا تبين عدم السعه (٢).

### إذا طهرت ولها وقت إحدى الصلاتين

(مسألة ٣٧): إذا طهرت ولها وقت لإحدى الصلاتين صلت الثانية، وإذا كان بقدر خمس ركعات صلتها (٣).

### إذا طهرت في موطن التخيير مع ضيق الوقت

(مسألة ٣٨): في العشاءين إذا أدركت أربع ركعات صلت العشاء فقط، إلا إذا كانت مسافره ولو في موطن التخيير (٤) فليس لها أن تختار التمام وترك المغرب.

ص: ٣٨١

١ - ١. في وجوبه مع الشك في السعه إشكال، بل منع. (الخميني). \* على الأحوط كذلك. (زين الدين). \* بل يجب عليها القضاء إذا تبين السعه. (اللكراني).

٢ - ٢. على الأحوط، وإن كان الحكم بعدم وجوب القضاء، إلا في صورته تبين السعه لا يخلو من قوه. (الفاني).

٣ - ٣. الأولى القضاء في خارج الوقت بعد الإتيان بهما كما في المتن. (المرعشي). \* حيث إنه لا دليل على جريان قاعده «من أدرك» في غير الغداه يجب عليها أن تصلّى العصر، وينبغي أن تقضى صلاه الظهر، ومما ذكر يظهر الحال فيما أفاده بعده. (تقى القمي).

٤ - ٤. على الأحوط. (الكوه كمرئي).

(مسألة ٣٩): إذا اعتقدت السعه للصلايتين فتبين عدمها وأنّ وظيفتها إتيان الثانية وجب عليها (١) قضاؤها، وإذا قدّمت الثانية باعتقاد الضيق فبانت السعه صحّت ووجب (٢) عليها إتيان الأولى بعدها (٣)، وإن كان التبين بعد خروج الوقت وجب قضاؤها (٤).

### عدم سعه الوقت إلا الوقت إلا لواحد مع اشتباه القبلة

(مسألة ٤٠): إذا طهرت ولها من الوقت مقدار أداء صلاه واحده، والمفروض أنّ القبلة مشتبهه تأتي بها (٥) مخيره بين

ص: ٣٨٢

- ١- ١. إذا لم يكن الوقت متسعاً بعد الإبانة إلا للأولى فقط، وأمّا في صورته الاتساع فالأحوط أن تعيد الثانية بعد الأولى، وإن كان الأقوى عدمه. (المرعشي).
- ٢- ٢. للنظر فيه مجال. (حسين القمّي). \* هذا إذا لم يسع بعد ما بانت السعه إلا لصلاه واحده، وأمّا مع سعته للصلايتين فالأحوط إعادته الثانية بعد الأولى. (الإصطهباناتي).
- ٣- ٣. يأتي في المواقيت. (مهدى الشيرازي).
- ٤- ٤. وإن كان التبين في أثناء الإتيان بالثانية عدلت بالتيه إلى الأولى وإن لم تتجاوز محل العدول وأتت بالثانية بعدها أداءً أو قضاءً، وإن تجاوزت محلّ العدول أتمّت الثانية ثم أتت بالأولى بعدها أداءً أو قضاءً. (زين الدين).
- ٥- ٥. مع التزامها بتوافقها في الجهة؛ تحصيلاً للجزم بحصول الترتيب على فرض المصادفه، ولكن ذلك لا يخلو من تأمل؛ إذ مع إتيان الأول يسقط ترتيب الثاني لضيق الوقت، فلا يكون إلا مكلفاً بها، فله اختيار أيّ جهة فيها بعين الوجه في اختياره في الأولى. (آقا ضياء). \* ولا ظنّ لها بطرف، وإلا صلت نحوه، وبعد الوقت قضت ثلاثاً. (صدرالدين الصدر).

الجهات(١)، وإذا كان مقدار صلاتين تأتي بهما(٢) كذلك.

### ما يستحب للحائض

(مسألة ٤١): يستحب للحائض(٣) أن تنظف(٤) وتبدل القطنة والخرقة، وتتوضأ(٥) في أوقات الصلوات اليومية، بل كل صلاة مؤقته(٦)،

ص: ٣٨٣

١- ١. لا يبعد التخيير حتى مع التمكن من الصلاة إلى الجهات الأربع. (الخوئي). \* الأظهر الاكتفاء بصلاة واحده مختيره بين الجهات في صورته اشتباه القبلة مطلقاً. (الروحاني). \* يحتمل التخيير حتى مع التمكن من الإتيان بأربع جهات. (حسن القمي). \* لا يبعد جواز الاكتفاء بواحدة حتى مع التمكن من الإتيان بأكثر منها. (السيستاني). \* والأحوط اختيار الجهة المظنونه لو كانت في البين. (المرعشي).

٢- ٢. للعمل بمقتضى العلم بقدر الإمكان. (المرعشي).

٣- ٣. بل تأتي بها رجاءً. (حسن القمي).

٤- ٤. لعلّه وكذا تبديل الخرقه؛ لاستحباب مطلق النظافه خصوصاً عند التهيئه لحضور الله تعالى. (الخميني). \* لا يخفى أنّ ما يقال باستحبابه في حقّها أكثر ممّا نقله، منها توضؤها لإرادته الأكل وغيره من الموارد، ومن رام الوقوف عليها فعليه بالرجوع إلى المبسوطات الفقيهيه وكتب الآداب والسّنين، ولكنّ دلالة أكثرها إرشاديه. (المرعشي). \* الموجود في النصوص أنّها تحتشى. (زين الدين).

٥- ٥. قد تقدّم في تقسيم الوضوء أنّ من الوضوءات ما ليس برافع ولا مبيح، وأنّ من مصاديقها وضوء الحائض. (المرعشي).

٦- ٦. وما ورد من الأخبار تشمل الصلاة المؤقته وغير المؤقته. (مفتي الشيعة).



وتقعد في مصلاها(١) مستقبلة مشغولة بالتسبيح والتهليل والتحميد والصلاة على النبي وآله صلى الله عليه وآله وسلم (٢) وقراءه القرآن(٣) وإن كانت مكروهه في غير هذا الوقت، والأولى اختيار التسبيحات الأربع، وإن لم تتمكن من الوضوء تيمم بدلاً عنه(٤)، والأولى عدم الفصل بين الوضوء أو التيمم

ص: ٣٨٤

- ١- ١. أو غيره من محلّ نظيف. (الخميني). \* أو موضع طاهر. (مفتى الشيعة).
- ٢- ٢. لابدّ من إضافه الصلاة عليهم على صلاته؛ للنهي الصريح عن الصلاة البتراء ولسائر الوجوه التي ذكرت في المبسوطات الفقهيّة والكلاميه. (المرعشي). \* وهو من ذكر الله، وإلاّ فليس في الأخبار ذكر الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله. (مفتى الشيعة).
- ٣- ٣. الأولى تركها والاقتصار على غيرها. (البروجردي). \* الأولى الاقتصار بغيرها (كذا في الأصل). (عبد الله الشيرازي). \* غير معلوم. (الرفيعي). \* الأولى تركها. (المرعشي، الروحاني). \* بمقدار صلاتها على ما في بعض الروايات. (مفتى الشيعة).
- ٤- ٤. رجاء. (حسين القمي، محمّد رضا الكلبيكاني). \* الأحوط الإتيان بالتيمم رجاء، وكذا بالوظيفه المذكوره بعده، والأولى حينئذ ترك القراءة. (الإصطهباناتي). \* في مشروعيتها إشكال، ولكن لا بأس بإتيانه برجاء المطلوبيه. (الشاهرودي). \* تأتي رجاء. (الخميني). \* الأولى عدم قصد البدليه، بل الإتيان بالرجاء. (المرعشي).

وبين الاشتغال بالمذكورات، ولا يبعد بدليه القيام(١) إن كانت تتمكّن من الجلوس، والظاهر انتقاض هذا الوضوء بالنواقض المعهودة.

### ما يكره للحائض

(مسألة ٤٢): يكره للحائض(٢) الخضاب بالحناء أو غيرها، وقراءة

ص: ٣٨٥

- ١- ١. تأتي به رجاءً إذا أرادته. (حسين القمّي). \* لم تثبت. (البروجردى). \* لم تثبت بدليته. (أحمد الخونساري). \* لا يأتي بقصد الورود. (عبد الله الشيرازي). \* ويمكن أن يقال: إنّ المستفاد من أحاديث الباب أنّ الجلوس مستحب، لا أن القيام بدلّ عنه. (الشريعتمداري). \* بدليته غير معلومه، لكن لا يبعد استحباب الذكر عليها قياماً، بل في كلّ حال، وإن كان في الجلوس أفضل. (الخميني). \* احتمال إرادته مطلق الكون من روايات الباب وعدم خصوصيه الجلوس غير بعيد. (المرعشي). \* المستفاد من الأدلة أنّ الجلوس «مستحبّ في مستحبّ»، فإذا تركت الجلوس فاتها ذلك المستحبّ وإن كانت أدّت الوظيفة. (زين الدين). \* بل بعيد؛ لعدم الدليل. (مفتي الشيعة). \* لم تثبت البدليه. (اللنكراني).
- ٢- ٢. ما قيل بکراهته في حقّها كثير، وقد مرّ مراراً أنّ أكثر ما أفتى بکراهته أو ندييته في هذه الأبواب لا مساغ للاعتماد عليه في الإفتاء بأحد الحكمين: إمّا للضعف الصدوري أو الجهتي أو الدلالي، أو غيرها من العلل؛ فإنّ قاعده التسامح غير وافية لإثباتهما، فالحرى \_ إذن \_ للمحتاط التمسك في الفعل أو الترك بالرجاء. (المرعشي).

القرآن ولو أقل (١) من سبع آيات، وحمله (٢)، ولمس هامشه وما بين سطوره إن لم تمس الخط، وإلا حرم.

## أغسال الحائض

(مسألة ٤٣): يستحبّ لها (٣) الأغسال المندوبه كغسل الجمعة (٤) والإحرام والتوبه ونحوها، وأمّا الأغسال الواجبه فذكروا عدم صحّتها منها، وعدم ارتفاع الحدث مع الحيض (٥)، وكذا الوضوءات المندوبه، وبعضهم قال بصحّته غسل الجنابه دون غيرها، والأقوى (٦) صحّته الجميع وارتفاع

ص: ٣٨٦

١- ١. بمعنى الحزازه فيها، لا أقلّيه الثواب. (محمّد الشيرازي).

٢- ٢. بعلاقه وغيرها. (المرعشي).

٣- ٣. بل تأتي بها بعنوان الرجاء. (حسين القمي). \* في غير غسل الإحرام منع. (الفاني). \* الأحوط الأخرى الإتيان به رجاء لا بقصد الاستحباب. (المرعشي).

٤- ٤. في صحّته منها قبل النقاء إشكال. (السيستاني).

٥- ٥. وهذا هو الظاهر. (الفاني).

٦- ٦. الأقرب عدم صحّته الطهاره لها من الحدث الأصغر والأكبر حال الحيض. (الجواهرى). \* وما ذكره هو المختار في الواجبه مطلقاً، وفي المندوبه في الجملة. (الفيروزآبادي). \* بل الأقوى بطلان الجميع. نعم، لا بأس بالوضوء غير الرفع رجاءً للمطلوبيه. (النائني، جمال الدين الكلپايگاني). \* فيه نظر؛ لمنع إطلاق أدلتها لمثل هذه الصوره. (آقا ضياء). \* مشكل. (حسين القمي). \* فيه تأمّل، بل منع، نعم، لا- بأس بالإتيان بالمندوب منها رجاءً. (آل ياسين). \* فيه تأمّل وإشكال. (صدرالدين الصدر). \* بل الأحوط لو لم يكن الأقوى عدم الصحّته. نعم، لا- بأس بالوضوءات المندوبه، لا لرفع الحدث رجاءً. (الإصطهباناتي). \* محلّ إشكال. (البروجردي). \* فيه نظر جداً خصوصاً في الجنابه. (مهدي الشيرازي). \* فيه إشكال، فلا يُترك الاحتياط بالإعاده على الكيفيه التي مرّت في تداخل الأغسال. (الشاهرودي). \* فيه نظر. (الرفيعي). \* محلّ التأمل والإشكال. (عبد الله الشيرازي). \* لا يخلو من إشكال. (الخميني). \* فيه وفيما سبقه ولحقه إشكال، فلا يترك الاحتياط. (المرعشي). \* فيه إشكال. (الأملي). \* فيه تأمّل. (حسن القمي).

حدثها وإن كان حدث الحيض باقياً، بل صحّه الوضوءات المندوبه لا لرفع الحدث.

ص: ٣٨٧

دم الاستحاضه من الأحداث الموجهه للوضوء والغسل (١) إذا خرج إلى خارج الفرج ولو بمقدار رأس إبره، ويستمر حدثها ما دام فى الباطن باقياً، بل الأحوط (٢) إجراء

ص: ٣٨٨

- 
- ١ - ١. يعنى للوضوء مطلقاً، وللغسل فى الجملة على ما يأتى. (الإصطهباناتى). \* فى بعض الأقسام. (الحكيم). \* فى خصوص المتوسّطه والكثيره لا- مطلقاً؛ لما سيأتى من عدم وجوبه فى القليله. (الجنوردى). \* للوضوء مطلقاً، وللغسل فى غير القليله. (الشريعتمدارى). \* وللغسل على تفصيل يأتى. (السبزوارى). \* والمراد، إيجابه لهما فى الجملة، لا- مطلقاً. (الروحانى). \* فى بعض أقسام الاستحاضه. (مفتى الشيعه). \* على تفصيل يأتى. (السيستانى).
- ٢ - ٢. بل لا- يخلو من قوّه. (الإصطهباناتى). \* بل الأقوى ذلك إذا كان بحيث تتلّطّخ به القطنه فى الباطن. (محمّد رضا الكلبايگانى). \* أفواه عدم الجريان ما لم يخرج إلى خارج الفرج. (حسن القمّى). \* لا بأس بتركه. (تقى القمّى). \* فيه إشكال، والظاهر عدمه. (اللكرنانى).

أحكامها(١) إن خرج من العرق المسمّى بالعاذل(٢) إلى فضاء الفرج، وإن لم يخرج إلى خارجه(٣). وهو في الأغلب أصفر بارد رقيق، يخرج بغير قوّه(٤) ولذع وحرقة، بعكس الحيض، وقد يكون بصفه الحيض(٥). وليس لقليله ولا لكثيره حدّ، وكلّ دم ليس من القرح

ص: ٣٨٩

١- ١. وإن كان الأقوى عدم جريان الأحكام ما لم يخرج إلى خارج الفرج. (الفانى). \* قد مرّ الإشكال فيه في أوائل مبحث الحيض، وأنّ الأظهر العدم. (المرعشى). \* والأظهر عدمه، كما مرّ نظيره في بحث الحيض. (الخوئي). \* الأظهر العدم. (الروحاني).

٢- ٢. لم يعلم له خصوصيه. (مفتى الشيعة).

٣- ٣. بل لا- يخلو من قوّه. (الجواهرى). \* فيه إشكال، كما مرّ في الحيض. (أحمد الخونسارى). \* نعم، ولكنّه يختصّ بغير الكثيره. (السبزواري). \* تراجع المسأله الرابعه من فصل الحيض. (زين الدين).

٤- ٤. المعبر عنه في كلمات أكثر الأصحاب بالفتور. (المرعشى).

٥- ٥. كما أنّه قد يكون الحيض بصفه الاستحاضه كما يتفق في الدم المرئى أيام العاده المستقره. (المرعشى). \* كما إذا كان أقلّ من الثلاثه وأكثر من العشره. (مفتى الشيعة).

أوالجرح ولم يحكم بحيضيته (١) فهو محكوم بالاستحاضه (٢) بل لو

ص: ٣٩٠

- 
- ١ - ١. ولا- بكونه نفاساً. (صدرالدين الصدر). \* ولا- نفاسيته. (كاشف الغطاء، البروجردى، عبد الله الشيرازى، محمد رضا الكلپايگانى، السبزواري، الروحاني). \* أو نفاسيته. (مهدى الشيرازى). \* ولم يكن دم نفاس. (الميلاني). \* ولم يكن نفاساً. (الشريعتمدارى، النكرانى). \* لا- حقيقه ولا حكماً. (المرعشى). \* بل وحكم بعدم كونه حيضاً ولا نفاساً. (زين الدين). \* إن علمت بوجود المقتضى للقرح أو الجرح فالأحوط اعتبار العلم بعدم كونه منهما. (حسن القمى). \* ولا بنفاسيته. (مفتى الشيعه).
- ٢ - ٢. فى هذه الكليه نظر؛ لعدم وفاء دليل به، ولقد تعرّضناه فى الطهاره، فراجع. (آقا ضياء). \* فيما لم يقم دليل على أنه من غير هذه الأربعة كالنفاس مثلاً. (البجنوردى). \* فى ثبوت هذه الكليه تأمل، لكن لا يُترك الاحتياط. (الخمينى). \* فى المردّد بين الحيض والاستحاضه، أو بين النفاس والاستحاضه. (محمد رضا الكلپايگانى). \* مع دوران الأمر بينهما. (السيستانى).

شكّ فيه (١) ولم يعلم بالأمارات (٢) كونه من غيرها يحكم عليه بها (٣) على الأحوط (٤).

## أقسام المستحاضه و أحكامها

(مسألة ١): الاستحاضه ثلاثه أقسام (٥): قليلة ومتوسطه وكثيره.

ص: ٣٩١

١- ١. سواء كان بها قرحٌ أو جرحٌ أم لا، وسواء كان الدم الخارج واجداً لصفات الاستحاضه أم لا، وسواء كان الخارج أقل من الثلاثه أم لا، وفي كليّ هذه القاعده إشكال. (المرعشى).

٢- ٢. أو القواعد، كقاعده الإمكان. (مهدى الشيرازى).

٣- ٣. إذا دار أمر الدم بين الاستحاضه والحيض أو النفاس ولم يعرف بالأمارت فلا بدّ من العمل بالعلم الإجمالى على ما هو المقرر عندهم، وأمّا إذا دار أمره بين الاستحاضه وغيرهما فالمرجع أصاله عدم كونه استحاضه، فالواجب عليها أعمال الطاهره. (تقى القمى).

٤- ٤. بل على الأقوى. (الجواهرى). \* بل الأقوى. (عبد الهادى الشيرازى). \* الأولى. (الفانى). \* الظاهر هو الأقوى. (مفتى الشيعه).

٥- ٥. الأقوى \_ كما ذكرناه فى بعض رسائلنا العمليه وحواشينا على السفينه \_ أنّ الاستحاضه حسبما يستفاد من إمعان النظر فى الأدله قسماً: فإنّ الدم إذا لوث القطنه ولم يَسَلْ فهى حدث أصغر لا يوجب إلّا الوضوء، وإن سال فهى حدث أكبر يوجب الغسل، أى غسلًا واحداً كسائر الأحداث الكبرى، فإذا سال واغتسلت جمعت بين الظهرين والعشاءين، فإن سال أيضاً اغتسلت للغدا، وإلّا فلا، وهكذا فى سائر أيامها حتّى تنقّى. (كاشف الغطاء). \* وما قيل من تقسيمها إلى القسمين: القليله والكثيره ، وأنّ فى المتوسطه لا- حاجه إلى الغسل، واستفاده هذا المبنى من مجموع روايات الباب خلاف التحقيق، ويظهر للمتتبع أنّ الحق مع المشهور. (مفتى الشيعه).



فالأولى: أن تتلوث القطنه بالدم من غير غمس (١) فيها، وحكمها وجوب الوضوء لكلّ صلاه، فريضه كانت أو نافله (٢)، وتبديل القطنه (٣) أو

ص: ٣٩٢

١- ١. على وجه يظهر الدم على الطرف الآخر. (مهدى الشيرازى). \* الميزان فى القليله هو عدم الثقب والنفوذ إلى الجانب الآخر، وفى المتوسطه هو الثقب الكذائى. (الخمينى). \* بل من غير نفوذ إلى السطح الآخر، بخلاف المتوسطه فإنه ينفذ الدم فيها إلى الجانب الآخر من القطن. (المرعشى).

٢- ٢. وضوءات خمس للصلوات اليوميه الخمس، ثم تصلّى بها ماشاءت، وإن كان الأحوط ما فى المتن، وكذا المسأله الخامسه. (محمّد الشيرازى).

٣- ٣. على الأحوط ما لم يظهر الدم على الطرف الآخر منها. (مهدى الشيرازى). \* على الأحوط. (الحكيم، عبد الله الشيرازى، المرعشى، الخوئى، السزوارى، حسن القمى، اللكرانى). \* فى وجوبه تأمل، ولكنّ فيه احتياطاً لا يترك. (زين الدين). \* مقتضى الصنائه عدم وجوبه، لكنّ الاحتياط لا يترك. (تقى القمى). \* الأظهر عدم وجوبه، نعم، هو أحوط. (الروحانى).

## الاستحاضه المتوسه و أحكامها

والثانيه: أن يغمس الدم فى القطنه ولا يسيل إلى خارجها (٢) من الخرقه، ويكفى الغمس فى بعض أطرافها، وحكمها مضافاً إلى ما ذكر (٣).

ص: ٣٩٣

١- ١. فى وجوب التبديل والتطهير نظر، أقربه العدم. (الجواهرى). \* فى لزوم ذلك ما لم يستلزم ازدياد نجاسه الخرقه نظر؛ لعدم قيام حجه عليه، والأصل يقتضى عدمه، بل فى الروايه: «تضع كرسفاً على كرسف» (الوسائل: باب ١ من أبواب الاستحاضه، ح ٨). (آقاضياء). \* التبديل والتطهير مبنى على الاحتياط وإن لا يخلو من قوه. (الخمينى). \* على الأحوط، وكذا فى المسأله الخامسه. (محمّد الشيرازى). \* على الأحوط، سواء كان التغير متعارفاً عندها أم لا. (مفتى الشيعه). \* الأظهر عدم وجوب ذلك عليها، ولا على المتوسّطه. (السيستانى).

٢- ٢. الميزان عدم بروز الدم على القطنه التى تحملها المستحاضه عاده. (السيستانى).

٣- ٣. وإلى تبديل الخرقه أو تطهيرها لو فرض اتفاق تلوثها بالدم، وكذا فى سابقه. (الإصطهباناتى). \* وجوب الوضوء لكل صلاحه فى المتوسّطه \_ لو لم يتم إجماع تعيّد على \_ مبنى على الاحتياط. (تقى القمى). \* الأظهر وجوب تبديل القطنه أو تطهيرها فى هذا القسم، وتلحق بها الخرقه. (الروحانى).

## الاستحاضه الكثيره و أحكامها

والثالثه: أن يسيل الدم من القطنه(٢) إلى الخرقه، ويجب

ص: ٣٩٤

١ - ١. في وجوب الوضوء مع الغسل نظر، أحوطه ذلك، وأقربه العدم. (الجواهرى). \* الأحوط أن تعمل عمل الاستحاضه الكثيره. (حسين القمى). \* الأقوى كفايه الغسل فى كل من المتوسّطه والكثيره، ولا ينبغى ترك الاحتياط. (آل ياسين). \* لا يُترك الاحتياط بتقديم الوضوء على الغسل فى المقام. (الكوه كمرئى). \* فى صوره الجمع بين الصلاتين لا يجب الوضوء بينهما للصلاه الثانيه، بل هو خلاف الاحتياط. (صدرالدين الصدر). \* لكن الحكم بالوضوء مع غسلها ومع الأغسال المستحاضه الكثيره محل نظر؛ فإمّا أن تقدّم الوضوء على الغسل، أو تتوضأ بنحو لا ينافى المبادره إلى الصلاه. (الميلانى). \* الأولى أن يكون الوضوء قبل الغسل. (المرعشى). \* على الأحوط فى الوضوء بعد الغسل لصلاه الغداه. (زين الدين). \* قبل الوضوء أو بعده، أو الوضوء فى أثناء الغسل إن كان ترتيباً، ولكن الأولى تقديم الوضوء. (مفتى الشيعه). \* وجوب الغسل عليها مبنى على الاحتياط للزومى. (السيستانى).

٢ - ٢. الميزان ظهور الدم على القطنه التى تحملها عاده بحيث تسرى إلى الخرقه التى تشدّها فوقها، وهى على قسمين: الأول: ما إذا كان الدم صبيحاً لا ينقطع برونه على القطنه بحيث لا تكون للمستحاضه فتره تتمكّن فيها من الاغتسال والإتيان ولو بصلاه واحده، وفى هذا القسم يجب عليها ما ذكره فى المتن من الأغسال الثلاثه للصلوات الخمس، مضافاً إلى لزوم تبديل القطنه والخرقه أو تطهيرهما لكل صلاه على الأحوط. والثانى: ما إذا كان بروز الدم على القطنه متقطعاً بحيث تتمكّن من الاغتسال والإتيان بصلاه واحده أو أزيد قبل بروز الدم عليها مرّه أخرى، ووظيفتها \_ على الأحوط \_ فى هذا القسم تبديل القطنه والخرقه أو تطهيرهما والاغتسال عند بروز الدم، وعلى ذلك فلو اغتسلت وصلّت ثمّ برز الدم على القطنه قبل الصلاه الثانيه أو فى أثناءها وجب عليها الاغتسال لها، وليس لها الجمع بين الصلاتين بغسل واحد، وإذا كان الفصل بين البروزين بمقدار تتمكّن فيه من الإتيان بصلاتين أو عدّه صلوات فالأظهر أنّ لها ذلك من دون حاجه إلى تجديد الغسل وتبديل القطنه والخرقه أو تطهيرهما، كما لا تجب عليها المبادره والجمع بين الصلاتين مع فرض سعه الفتره، والأظهر فى كلا القسمين عدم وجوب الوضوء لكل صلاه وإن كان الإتيان به أحوط، ومما ذكرنا يظهر الحال فى جملة من الفروع الآتية. (السيستانى).

---

١ - ١. إيجاب الوضوء هنا مبني على الاحتياط؛ فإنّ كفايه الغسل لا يخلو من وجه. (حسين القمّي). \* وجوب الوضوء في الكثيره محلّ تأمل، لكن لا يضرّ قبل الغسل رجاء، وأمّا بين الظهرين والعشاءين فهو خلاف الاحتياط عند الجمع بينهما، إلّا حال الاشتغال بالإقامه بحيث لا ينافي الجمع العرفي. (محمّد رضا الكلبيكاني). \* لا دليل على وجوب الوضوء للكثيره، مضافاً إلى أنّ الإتيان به بين الصلاتين خلاف الجمع بينهما. (تقي القمّي).

- ۱- ۱. فی وجوب تبدیل الخرقه مطلقاً ووجوب الوضوء نظر، أحوطه ذلك، وأقربه العدم. (الجواهری). \* فی وجوب الوضوء إشکال، وإن كان أحوط. (الحکیم). \* على الاحوط. (عبد الله الشيرازي). \* على الأحوط في الوضوء عليها، وكذا في تبدل الخرقه، ولا يجب تبدل الخرقه ولا القطنه إذا اتفق عدم سرايه الدم إليها، وكذا في المتوسطه والصغرى. (زين الدين).
- ۲- ۲. الأحوط تقديم الوضوء للظهر والمغرب على الغسل. وأما الوضوء للعصر والعشاء في صورته الجمع فلم يثبت. بل خلاف الاحتياط أيضاً، إلا أن يأتي به بنحو لا ينافي المبادره إلى الصلاه. (الكوه كمرئى). \* الأولى تقديم الوضوء على الغسل كما تقدم. (المرعشى).
- ۳- ۳. وفي صورته الجمع بين الصلاتين لا يجب الوضوء بينهما، بل هو خلاف الاحتياط. (الحائرى). \* والأظهر حينئذ عدم وجوب الوضوء للصلاه الثانيه، نعم، هو أحوط. بل لا يُترك، لكن تأتي به بنحو لا ينافي الجمع. (الميلانى).

وغسل للعشاءين تجمع بينهما،

### تفريق الصلوات جائز للمستحاضه

والأولى كونه في آخر وقت فضيله الأولى حتى يكون كل من الصلاتين في وقت الفضيله، ويجوز تفريق الصلوات والإتيان بخمسه أغسال، ولا يجوز الجمع بين أزيد من صلاتين بغسل واحد، نعم، يكفي للنوافل أغسال الفرائض، لكن يجب لكل ركعتين منها وضوء (١).

### بعض فروع المستحاضه

(مسألة ٢): إذا حدثت المتوسطه بعد صلاه الفجر لا يجب الغسل لها، وهل يجب الغسل للظهرين أم لا؟ الأقوى وجوبه (٢)، وإذا حدثت بعدهما فللعشاءين، فالمتوسطه توجب غسلاً واحداً، فإن كانت قبل صلاه الفجر

ص: ٣٩٧

- 
- ١ - ١. في وجوب الوضوء نظر، أقربه العدم. (الجواهرى). \* احتياطاً. (حسين القمى). \* لا يبعد الاكتفاء في النوافل اليومية بالوضوء للفريضة. (الكوه كمرئى). \* الأقوى الاكتفاء في النوافل اليومية بالوضوء المأتى به للفريضة. (المرعشى). \* في القليله والمتوسطه. (محمّد رضا الكلبايگانى). \* على الأقوى في القليله والمتوسطه في غير الغداه، وعلى الأحوط في الكثيره وفي المتوسطه بعد صلاه الغداه أو قبلها بعد الغسل. (زين الدين). \* على الأحوط الأولى. (محمّد الشيرازى). \* مرّ أنّه مبنى على الاحتياط. (تقى القمى). \* مرّ عدم وجوب الوضوء على الكثيره في كلا القسمين. (السيستانى).
- ٢ - ٢. الأحوط ذلك. (المرعشى). \* في كونه أقوى منع، وكذا فيما بعده كما مرّ. (السيستانى).

وجب لها(١)، وإن حدثت بعدها فللظهرين، وإن حدثت بعدهما فللعشاءين(٢)، كما أنه لو حدثت قبل صلاة الفجر ولم تغتسل لها عصياناً أو نسياناً وجب للظهرين(٣)، وإن انقطعت قبل وقتها، بل قبل الفجر أيضاً، وإذا حدثت الكثيره(٤) بعد صلاة الفجر يجب في ذلك اليوم غسلان، وإن حدثت بعد الظهرين يجب غسل واحد للعشاءين.

(مسأله ٣): إذا حدثت الكثيره أو المتوسّطه قبل الفجر يجب أن يكون غسلهما لصلاه الفجر بعده، فلا- يجوز قبله(٥) إلا- إذا أرادت(٦) صلاه الليل

ص: ٣٩٨

١- ١. وإن حدثت في الأثناء فالظاهر الاستئناف مع الغسل، وكذا في الكثيره، بل وفي القليله بالنسبه إلى الوضوء. (محمّد رضا الكلبايگانی). \* وإذا حدثت في أثناء الصلاه وجبت عليها إعادته الصلاه مع الغسل، وكذلك الحكم في الكثيره، بل وفي القليله أيضاً مع الوضوء. (زين الدين).

٢- ٢. وإن حدثت في أثناء الصلاه فالظاهر وجوب الإعادته مع الغسل، وكذا الكلام في حدوث الكثيره في أثناء الصلاه. (الحائري).

٣- ٣. الأ- حوط أن تغتسل أولاً- لقضاء الصبح، وبعد الإتيان بقضاء الصبح تغتسل للظهرين. (حسين القمّي). \* على الأحوط. (المرعشي).

٤- ٤. بعد أن كانت قليله. (اللكراني).

٥- ٥. على نحو يوجب فوات التعاقب في مورد اعتباره، والاستثناء المذكور غير ثابت. (السيستاني).

٦- ٦. رجاء، وتحتاط بالإعادته لصلاه الصبح. (أحمد الخونساري).

١- ١. بل تغتسل لصلاة الليل، وتأتي بعد الفجر بغسل صلاة الغداة على الأحوط. (مهدى الشيرازي). \* بقصد الرجاء، والأحوط إعادتها. (عبد الله الشيرازي). \* بل يجب لصلاة الليل، كما أنه يجب لصلاة الفجر أيضاً إن لم تصدق المعاقبة العرفية. (الفاني). \* جواز تقديم الغسل على الفجر مشكل، بل خلاف المستفاد من دليل وجوب الغسل للصلاة، نعم، لا بأس بإتيانه قبل الفجر رجاءً لصلاة الليل وتوضاً احتياطاً، وبعد الفجر تعيد الغسل رجاءً. (تقى القمي). \* والأحوط الإعادة بعده لصلاتها. (اللكراني).

٢- ٢. رجاءً، وتحاط بإعادته لصلاة الصبح. (حسين القمي، حسن القمي). \* ثم تعيده للفجر بعده على الأحوط. (آل ياسين). \* على تأمّل وإشكال فيه. (الكوه كمرئي). \* والأحوط كما يأتي تأخيرها إلى قريب الفجر فتصلّى بلا فاصله. (الإصطهباناتي). \* لكن الأحوط أن تعيده بعد الفجر لصلاة الغداة. (الميلاني). \* لكن تعيده بعد الفجر لصلاته على الأحوط. (الخميني). \* على إشكال. (المرعشي). \* الأحوط أن تأتي بالغسل حينئذٍ رجاءً ثم تعيده بعد الفجر. (الخوئي). \* الأحوط عدم الفصل بين الغسل والصلاة، إلاّ بنافلتها فتغتسل مقارناً للفجر أو بعده ولا تؤخر الصلاة، نعم، لو اغتسلت قبيل الفجر وصلت بعده بلا فصل لا يضر. (محمّد رضا الكليايگاني). \* على تفصيل يأتي في المسألة (١٠). (السبزواري). \* بمقدار الغسل وصلاة الليل لا أكثر على الأحوط. (زين الدين). \* فيه تأمّل وإشكال. (الروحاني).



(مسأله ٤): يجب على المستحاضه (١) اختبار حالها (٢)، وأنها من أى

قسم من الأقسام الثلاثه، بإدخال قطنه والصبر قليلاً (٣) ثم إخراجها وملاحظتها لتعمل بمقتضى وظيفتها، وإذا صلت من غير اختبار بطلت، إلا مع مطابقه الواقع وحصول قصد القربه، كما فى حال الغفله (٤)، وإذا لم

ص: ٤٠٠

- 
- ١ - ١. فيه نظر، ولكنّه أحوط. (الجواهرى). \* على الأحوط. (الخمينى). \* وجوباً إرشادياً إلى تنجز الواقع على ما هو عليه، لا نفسياً ولا شرطياً لصحّه العباده. (الروحانى).
  - ٢ - ٢. على الأحوط، ولا يتوقف استكشاف وظيفتها على إعمال الكيفيه المذكوره كما يعلم ممّا تقدّم. (السيستانى).
  - ٣ - ٣. بل الظاهر أنّ الاختبار بحسب ما يتعارف عندهنّ من وضع القطنه ورفعها، بمعنى أنّ القطنه الموضوعه بحسب العاده تختبرها حال الصلاه. (مهدى الشيرازى). \* الصبر بالمقدار المتعارف. (مفتى الشيعة).
  - ٤ - ٤. أو برجاء المطلوبيه. (الحكيم). \* أو بقصد الرجاء وبنائها على الإعادة عند عدم المطابقه. (عبد الله الشيرازى).

تتمكّن من الاختبار يجب عليها الأخذ بالقدر المتيقّن (١)، إلّا أن يكون لها حاله سابقه من القلّة أو التوسّط فتأخذ بها، ولا يكفي (٢).

## حكم الاختبار قبل الوقت

الاختبار قبل الوقت إلّا إذا علمت (٣) بعدم تغيّر حالها إلى ما بعد الوقت (٤).

ص: ٤٠١

١- ١. بل تحتاط، إلّا أن يكون لها حاله سابقه. (آل ياسين). \* الذي يحصل مع العلم بصحّة الصلاه. أمّا المتيقّن من جهه أخرى فيشكل الأخذ به. (الميلاني). \* بل تحتاط بما يتيقّن معه صحّة الصلاه. (محمّد رضا الكلبايگاني). \* بل تأتي بما يتيقّن معه صحّة صلاتها. (زين الدين). \* بل تأخذ بما يوجب القطع بدرك الواقع؛ إذ لا يبعد أن لا تختصّ شرطيه الاختبار بصوره التمكن. (تقى القمّي). \* أى تحتاط بما يحصل به العلم بفراغ ذمته. (مفتى الشيعه). \* بل تبني على أنّها ليست بمتوسطه ولا كثيره، إلّا إذا كانت مسبوقه بها. (السيستاني).

٢- ٢. ولا- يكفي الاختبار إذا تأخر عنه أداء الوظيفه تأخراً يحتمل معه تغيّر حالها وإن كان فى الوقت. (زين الدين). \* بل يكفي إذا لم يكن فصل بين الاختبار والأعمال. (تقى القمّي).

٣- ٣. ولو باستصحاب عدم تغيّر حالها. (أحمد الخونسارى). \* بل ما لم تعلم بتغيّر حالها. (الروحاني).

٤- ٤. أى إلى حال الصلاه، وكذا لا يكفي الاختبار فى الوقت إذا صلّت بعده مع الفصل. (مهدي الشيرازي). \* وحال الصلاه، ولا يكفي الاختبار فى الوقت أيضاً مع الفصل بينه وبين الصلاه، إلّا مع عدم تغيّر الحال إلى حينها. (السبزواري).

(مسأله ٥): يجب (١) على المستحاضه تجديد (٢) الوضوء لكل صلاه ولو نافله (٣)، وكذا تبديل (٤) القطنه أو

ص: ٤٠٢

- ١- ١. على الأقوى فى بعض الفروض وبعض هذه الأعمال، وعلى الأحوط فى سائرهما، وتراجع المسأله الأولى. (زين الدين).
- ٢- ٢. فى وجوب الوضوء مع الغسل نظر، أقرببه العدم. (الجواهرى). \* وجوبه حتى مع الغسل مبنى على الاحتياط كما تقدم. (حسين القمى). \* على الأحوط فى الاستحاضه الكثيره كما سيجىء. (الخوئى). \* الظاهر عدم وجوب الوضوء مع الغسل فى الكثيره للصلاه اليوميه. (حسن القمى). \* مرّ الكلام فيه، وفى تبديل القطنه أو تطهيرها والأمر فى الخرقه كذلك. (تقى القمى). \* فى غير الكثيره. (السيستانى).
- ٣- ٣. قد مضى أنّ الأقوى عدم وجوب الوضوء للعصر والعشاء فى صورته الجمع، وأنّه خلاف الاحتياط. (الحائرى). \* قد تقدم قوّه الاكتفاء بوضوء الفريضه وعدم اللزوم للنافله. (المرعشى).
- ٤- ٤. مرّ الحكم فى تبديل القطنه والخرقه. (الجواهرى). \* على الأحوط. (الكوه كمرئى، الشريعتمدارى، المرعشى). \* على الأحوط فيه وفى تبديل الخرقه. (عبد الله الشيرازى). \* إطلاق الحكم مبنى على الاحتياط. (حسن القمى). \* فى غير القليله. (الروحانى).

تطهيرها(١)، وكذا الخرقه إذا تلوّثت، وغسل ظاهر الفرج إذا أصابه الدم، لكن لا يجب(٢) تجديد هذه الأعمال للأجزاء المنسيّة، ولا لسجود السهو إذا أُتِيَ به متّصلاً(٣) بالصلاه، بل ولا لركعات الاحتياط(٤) للشكوك، بل يكفيها أعمالها لأصل الصلاه، نعم، لو أرادت إعادتها احتياطاً أو جماعه(٥)

ص: ٤٠٣

- ١ - ١. على الأحوط في غير الاستحاضه الكثيره، بل فيها أيضاً، بالإضافة إلى كلّ صلاه، وكذلك وجوب تبديل الخرقه. (الخوئي). \* في الكثيره كما مرّ. (السيستاني).
- ٢ - ٢. في الأجزاء المنسيّه وكذا ركعات الاحتياط محلّ تأمل، فلا يُترك الاحتياط بالإتيان وتجديد الأعمال وإعادته الصلاه. (أحمد الخونساري).
- ٣ - ٣. بل مطلقاً على الأقوى. (آل ياسين). \* الظاهر أنّه لا وجه لهذا القيد. (تقى القمّي). \* بأن أتت بها بعد الصلاه فوراً. (مفتي الشيعه).
- ٤ - ٤. قد مضى منه رحمه الله الاحتياط الاستحبابي بتجديد الوضوء في دائم الحدث لها في المسأله (٢)، والظاهر اتحاد المقام معه. (السبزواري). \* فيها إشكال، ولا يترك الاحتياط بالإتيان بها قبل التجديد ثم إعادتها بعد التجديد. (زين الدين).
- ٥ - ٥. هذا مبنيّ على مشروعيه الإعادته جماعه في حقّها. (تقى القمّي).

وجب تجديدها(١).

## التجديد مع انقطاع الدم

(مسأله ٦): إنّما يجب تجديد الوضوء والأعمال المذكوره(٢) إذا استمرّ الدم، فلو فرض انقطاع الدم(٣) قبل صلاه الظهر تجب الأعمال المذكوره لها فقط، ولا تجب للعصر ولا للمغرب والعشاء، وإن انقطع بعد الظهر وجبت للعصر فقط، وهكذا، بل إذا بقي وضوءها للظهر إلى المغرب لا يجب تجديده أيضاً مع فرض انقطاع الدم قبل الوضوء للظهر.

## التخير بين تقديم الغسل على الوضوء، وبالعكس

(مسأله ٧): في كلّ مورد يجب عليها الغسل والوضوء(٤) يجوز لها تقديم كلّ منهما، لكنّ الأولى(٥) تقديم الوضوء.

ص: ٤٠٤

- ١-١. عدم وجوب التجديد أظهر، والوضوء أحوط. (الجواهرى). \* على الأحوط. (عبد الهادى الشيرازى، المرعى، السبزوارى، محمّد الشيرازى).
- ٢-٢. الأقوى كفايه الغسل للانقطاع عن الوضوء. (الفانى).
- ٣-٣. ولو كان انقطاع فتره. (مهدى الشيرازى).
- ٤-٤. مرّ عدم وجوب الجمع بينهما إلّا فى المتوسّطه على الأحوط، وفيها تُقدّم الغسل على الوضوء. نعم، فى الكثيره الأحوط استحباباً لإتيان بالوضوء، وتُقدّمه على الغسل. (السيستانى).
- ٥-٥. بل الأحوط. (الحائرى، حسين القمى). \* لا تترك رعايه هذه الأولويه. (آل ياسين). \* لا يُترك الاحتياط بالتقديم فى المقام. (الكوه كمرئى). \* بل الأحوط كما عرفت. (صدرالدين الصدر). \* بل لا يُترك الاحتياط بتقديمه فى الكثيره، وقد مرّ الإشكال فى الوضوء فيها. (محمّد رضا الكلپايگانى).

## لزوم المبادرة إلى الصلاة بعد الأعمال

(مسألة ٨): قد عرفت أنه يجب بعد الوضوء والغسل المبادرة إلى الصلاة (١)، لكن لا- ينافي ذلك إتيان الأذان والإقامة والأدعية المأثورة (٢)،

وكذا يجوز لها إتيان المستحبات (٣) في الصلاة، ولا يجب الاختصار على الواجبات، فإذا توضأت واغتسلت أول الوقت وأخرت الصلاة لا تصح صلاتها (٤) إلا إذا علمت بعدم خروج الدم، وعدم كونه في فضاء الفرج (٥) أيضاً من حين الوضوء إلى ذلك الوقت، بمعنى انقطاعه، ولو كان انقطاع فتره.

## التحفظ من خروج الدم

(مسألة ٩): يجب عليها بعد الوضوء والغسل التحفظ (٦) من خروج

ص: ٤٠٥

- 
- ١- ١. على الأحوط. (زين الدين).
  - ٢- ٢. وكذا يجوز لها الإتيان بما يتوقف فعل الصلاة على فعله ولو من جهة لزوم العسر والمشقة بدونه ، مثل الذهاب إلى المصلى وانتظار الجماعة بالمقدار المعمول . (مفتى الشيعة).
  - ٣- ٣. بالمقدار المتعارف، وإلا ففي إطلاقه تأمل. (حسين القمى).
  - ٤- ٤. على الأحوط في غير الكثيره. (تقى القمى). \* قد عرفت التفصيل، وإطلاق ما في المتن مبنى على الاحتياط. (السيستاني).
  - ٥- ٥. قد مر الإشكال فيه. (أحمد الخوانسارى). \* قد تقدّم الإشكال مراراً في الكائن في الفضاء. (المرعى).
  - ٦- ٦. مع عدم خوف الضرر. (الخميني ، مفتى الشيعة). \* مع عدم محذور من الضرر ونحوه. (المرعى).

الدم (١) بحشو الفرج بقطنه أو غيرها وشدها بخرقه، فإن احتبس الدم، وإلا فبالاستشفار، أى شدّ وسطها بتكّه مثلاً، وتأخذ خرقه أخرى مشقوقة الرأسين تجعل إحداها قدّامها، والأخرى خلفها، وتشدهما بالتكّه أو غير ذلك ممّا يحبس الدم (٢)، فلو قصّرت وخرج الدم أعادت الصلاة، بل الأحوط (٣) إعادته الغسل أيضاً (٤)،

ص: ٤٠٦

- ١- ١. مع الأمن من الضرر. (السيستاني).
- ٢- ٢. الغرض التحفّظ من التلوّث بالدم بأى نحو كان. (مفتى الشيعة).
- ٣- ٣. عدم الوجوب لا يخلو من قوّه. (الجواهرى). \* استحباباً. (الكوه كمرئى). \* والأقوى. (البروجردى). \* لو لم يكن الأقوى. (الشاهرودى). \* لا- يُترك. (محمّد رضا الكلبيكاني). \* بل الأقوى. (الفانى). \* لو لم يكن الأقوى، وكذا إعادته الوضوء. (الخمينى). \* بل هو الأقوى. (الآملى). \* تجب مراعاة هذا الاحتياط. (زين الدين). \* لو لم يكن أظهر. (تقى القمى). \* الأولى. (السيستاني).
- ٤- ٤. لا- دليل على وجوب إعادته الغسل، كما أنّه لا- يلزم عليها المحافظه طول النهار إذا كانت صائمه. (الشريعتمدارى). \* الأظهر عدم الوجوب. (الروحانى). \* إن لم يكن أقوى، وكذا إعادته الوضوء. نعم، لو كان خروج الدم لا- لتقصير منها فى التحفّظ، بل لغلبه الدم ولم يكن لانتقال الاستحاضه إلى أعلى منه فلا بأس به. (مفتى الشيعة). \* وكذا الوضوء إلا فى الكثيره. (اللكراني).

والأحوط كون ذلك بعد الغسل(١)،

المحافظة من خروج الدم إذا كانت صائمه

والمحافظة

ص: ٤٠٧

١- ١. ومع استمرار السيالان فاللازم الاحتشاء قبله. (كاشف الغطاء). \* إن لم يكن مستمر السيالان، وإلا فلا بد من الاحتشاء قبله. (البروجردى). \* بل يجب من حين الشروع في الوضوء والغسل على الأقوى. (مهدى الشيرازى). \* لكن الأحوط في صورته السيالان الاحتشاء قبل الغسل، وإن كان القول بالعفو في هذه الصورة أيضاً وجيه. (الفانى). \* ومع استمرار السيالان تُقدّم الاحتشاء على الأحوط. (الخمينى). \* في صورته عدم استمرار السيالان، وأما معه فعلها الاستثفار قبل الغسل. (المرعشى). \* مع استمرار السيالان لابد من الاحتشاء قبله بغير الحرج أو الضرر. (السبزواري). \* إذا كان الدم مستمر السيالان فالأحوط تقديمه على الغسل. (زين الدين). \* بل الأحوط كونه قبله مع استمرار السيالان، ولا- تجب المحافظة على الصائمه. (السيستاني). \* مع استمرار السيالان، وإلا فالأحوط الاحتشاء قبله. (اللكراني).



عليه (١) بقدر الإمكان تمام النهار (٢) إذا كانت صائمه.

### تقديم غسل الفجر عليه لصلاه الليل و نحو ذلك

(مسألة ١٠): إذا قَدِّمْتَ (٣) غسل الفجر عليه لصلاه الليل فالأحوط (٤)

ص: ٤٠٨

- ١ - ١. أى مهما تيسّر. (الميلاني). \* على الأحوط الأولى. (الفاني). \* لا- بأس بتركها. (الخوئي). \* الأقوى عدم وجوبها. (الروحاني).
- ٢ - ٢. على الأحوط، ولكن حيث لا- تكون في الاحتباس مضرّه عليها. (المرعشي). \* لا- يجب ذلك على الصائمه إذا قامت بوظائفها للصلاه. (زين الدين).
- ٣ - ٣. الأحوط عدم الاكتفاء بهذا الغسل لصلاه الغداة. (الكوه كمرئي). \* قد مرّ أنّه خلاف الاحتياط. (محمّد رضا الكليايگانی). \* قد مرّ أنّ الأحوط عدم التقديم، وعلى فرضه الأحوط إعادته، وبه يظهر الحال في المسألة الآتية. (الروحاني). \* قد مرّ الكلام فيه في المسألة الثالثة. (السيستاني).
- ٤ - ٤. بناءً على ما قدّمناه من إعادته الغسل لا موقع لهذا الاحتياط. (حسين القمّي). \* قد مرّ أنّ الأحوط إعادته الغسل لصلاه الفجر في نحو الفرض فلا- يلزم التأخير. (آل ياسين). \* بل الأقوى. (البروجردى). \* بناءً على كفايته، وقد مرّ الاحتياط فيه. (مهدي الشيرازي). \* بل هو الأقوى. (الحكيم). \* مرّ أنّ الأحوط إعادته الغسل بعد الفجر، ومعه لا وجه لهذا الاحتياط. (الخميني). \* إذا أرادت الاكتفاء بهذا الغسل لصلاه الفجر فلا بدّ من تأخيره إلى قريب الفجر، وإلا فلا يجب عليها تأخير الغسل. بل يجب عليها غسل آخر لصلاه الفجر كما مرّ. (الفاني). \* لا يترك، بل لعلّه لا يخلو من قوّه. (المرعشي). \* مع الفصل بما يعتدّ به فالأقوى إعادته الغسل. (الأملي). \* مرّ الكلام حوله وحول المسألة الآتية. (تقى القمّي). \* قد مرّ أنّ الأحوط إعادته بعده لصلاتها، فلا مجال حينئذٍ لهذا الاحتياط. (اللنكراني).

- 
- ١- ١. بل إعادتها بعد الفجر، وكذا في المسألة التالية. (الميلاني). \* بل الأحوط إعادتها. (عبد الله الشيرازي). \* الأحوط إعادته الغسل بعد الفجر، وكذلك في المسألة الآتية. (حسن القمّي).
- ٢- ٢. ومع الفصل بما يعتدّ به تعيد الغسل على الأحوط، بل الأقوى. (النائني، جمال الدين الكلبيكاني). \* بل الأحوط عدم الفصل بإتيان صلاة الليل، وإلا فتعيد الغسل لصلاة الصبح احتياطاً. (أحمد الخونساري). \* تقدّم أنّ الأحوط حينئذٍ إعادته الغسل بعد الفجر، وبه يظهر الحال في المسألة الآتية. (الخوئي). \* ومعها فالأحوط إعادته الغسل كما مرّ. (السبزواري). \* كما تقدم منّا في المسألة الثالثة. (زين الدين). \* فلو كانت الفاصله بما يعتدّ به تعيد الغسل على الأحوط ، والأولى في صورته التقديم الوضوء لصلاة الليل أيضاً وإعادته الغسل بعد الفجر . (مفتى الشيعة).

(مسأله ۱۱): إذا اغتسلت قبل الفجر لغايه أخرى(۱)، ثم دخل الوقت من غير فصل(۲) يجوز لها(۳)

ص: ۴۱۰

۱- ۱. أو لصلاه الفجر، ويكفي مع فرض تحقق المعاقبه على كلا التقديرين. (السيستاني).

۲- ۲. بين الغسل ودخول الوقت تتبادر بالصلاه فإنه كافٍ. (الخميني).

۳- ۳. بل لابد لها من تجديده على الأحوط. (آل ياسين). \* والأحوط إعادة الغسل بعد الفجر. (الإصطهباناتي). \* الأحوط

تجديده بعد الفجر. (الآملی). \* وإن كان الأحوط إعادته بعد الفجر. (الشاهرودي). \* بل الأحوط إعادة الغسل للصلاه.

(الرفيعي). \* ومع ذلك الأحوط إعادة الغسل بعد الفجر، وكذلك في المسأله السابقه، والوجه واضح. (البجنوردی). \* والأحوط

إعادته بعد الفجر. (عبد الله الشيرازی). \* بشرط المبادره إليها. (اللكرانی).

## اشتراط الأغسال فى صوم المستحاضه دون الوضوءات

(مسأله ١٢): يشترط (٣) فى صحه صوم المستحاضه (٤) على الأحوط (٥) إتيانها للأغسال

ص: ٤١١

- ١- ١. مع حصول المعاقبه اللازمه. (الحكيم). \* لا يترك الاحتياط بإعادة الغسل فى وقت الصلاه. (زين الدين). \* الأحوط إعادة الغسل للصلاه. (حسين القمى).
- ٢- ٢. والأحوط إعادته بعد الفجر. (النائنى، جمال الدين الكلپايگانى).
- ٣- ٣. لا يبعد عدم الاشتراط فى الاستحاضه المتوسطه. (الخوئى). \* الظاهر عدم الاشتراط فى المتوسطه. (حسن القمى).
- ٤- ٤. أى الكثيره، ولا يبعد عدم الاشتراط فيها، كما لا يشترط فى المتوسطه على الأظهر. (السيستانى).
- ٥- ٥. بل الأقوى، بل اشتراطها بغسل الليله الماضيه أيضاً لا يخلو من قوه. (النائنى). \* بل على الأقوى، والأحوط اشتراط غسل الليله الماضيه، ويكفى اغتسالها قبل الفجر. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى). \* بل على الأقوى. (صدر الدين الصدر، اللكرانى، زين الدين). \* بل الأقوى، بل اعتبار غسل عشاءى الليله الماضيه فيه أيضاً لا يخلو من قوه، نعم، إذا قدّم التارك له غسل صلاه الفجر عليه أجزأ عنه. (البروجردى). \* بل الأقوى فى غسل الفجر. (الحكيم). \* بل على الأقوى إذا كانت كثيره. (الميلانى). \* بل الأقوى؛ للإجماع والروايه. (البجنوردى). \* بل لا يخلو من قوه. (الفانى). \* بل الأقوى، والأحوط اعتبار أغسال الليله الماضيه. (الخمينى). \* بل على الأقوى سيّما فى غسل الغداه. (المرعشى). \* كما أنّ الأحوط غسل عشاءى الليله المتقدمه، وإذا اغتسلت للفجر قبله كفى. (محمّد الشيرازى). \* بل على الأظهر فى الكثيره. (تقى القمى). \* بل الأقوى. (الروحانى).

النهارية (١)، فلو تركتها فكما تبطل صلاتها يبطل صومها أيضاً على الأحوط (٢)،

ص: ٤١٢

- 
- ١ - ١. اشتراط الصوم بغسل الفجر احتياطى. (تقى القمى). \* توقف صحه الصوم للأغسال النهاريه فى الكثيره ، والأحوط فى المتوسطه توقفها على غسل الفجر . (مفتى الشيعه).
- ٢ - ٢. بل الأحوط اشتراطها لغسل الليله الماضيه أيضاً لا يخلو من قوه. (جمال الدين الكلبيكانى). \* بل الأقوى. (الشاهرودى). \*  
كما أنّ الأحوط دخل غسل عشاء الليله السابقه أو غسل صلاه الفجر إذا قدّمته عليه فى صحته. (عبد الله الشيرازى).

وأما غسل العشاءين (١) فلا يكون شرطاً في الصوم (٢)، وإن كان الأحوط مراعاته (٣) أيضاً، وأما الوضوءات فلا دخل لها بالصوم.

ص: ٤١٣

- ١- ١. بل لو استحاضت بعد صلاه العصر ولم تغتسل حتى الغروب فصومها صحيح. (مفتى الشيعة).
- ٢- ٢. يعتبر في صحّحه صومها غسل العشاءين لليلة الماضيه على الأحوط، نعم، لو تركته واغتسلت قبل الفجر لصلاه الليل صحّ صومها، وتراجع المسأله التاسعه والأربعون من فصل «ما يجب الإمساك عنه» في كتاب الصوم. (زين الدين). \* لا في الصوم الآتى ولا في الصوم الماضى، والأحوط اعتبار غسل الليله الماضيه فى الصّحه أيضاً. (اللكراني).
- ٣- ٣. بل على الأقوى. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكى). \* لا يُترك هذا الاحتياط. (صدرالدين الصدر). \* لا يُترك بالنسبه إلى صوم اليوم الآتى. (الاصطهباناتى). \* لا- يُترك بالنسبه إلى الليله الماضيه، ويكفى عنه تقديم غسل الفجر عليه. (مهدي الشيرازى). \* لا يُترك بالنسبه إلى غسل الليله الماضيه إذا لم تغتسل للفجر قبله. (الفانى). \* لا يُترك الاحتياط بالنسبه إلى غسل العشاءين لليله الماضيه. (الخوئى). \* لا- يُترك فى طرفى الصوم حتّى الماضيه، نعم غسل الفجر قبل الطلوع يجزى عن غسلها. (محمّد رضا الكلپايگانى). \* لا يترك بالنسبه إلى اليوم الآتى. (الأملى). \* لا يُترك بالنسبه إلى الليله الماضيه. (حسن القمى). \* بل الأظهر بالنسبه إلى اللاحقه. (تقى القمى). \* هذا الاحتياط ليس بلازم؛ لأنّ ما يستدلّ به من روايه على بن مهزيار (الوسائل: باب ٤١ من أبواب الحيض، ح ٧). والروايات الواردة فى المستحاضه، إذا لم تصح منها الصلاه فهى فى حكم الحائض محل مناقشه. (مفتى الشيعة).

(مسألة ١٣): إذا علمت المستحاضه انقطاع دمها بعد ذلك إلى آخر الوقت انقطاع بُرءٍ أو انقطاع فتره تسع الصلاة وجب (١) عليها (٢) تأخيرها إلى ذلك الوقت، فلو بادرت إلى الصلاة بطلت، إلا إذا حصل منها قصد (٣) القربه وانكشف عدم الانقطاع، بل يجب (٤) التأخير (٥) مع رجاء

ص: ٤١٤

- ١- ١. إطلاق الحكم أحوط. (الكوه كَمَرْتِي). \* على الأحوط. (الشريعتمداري، الفاني، محمد الشيرازي، السيستاني).
- ٢- ٢. الأظهر عدم الوجوب إذا كان انقطاع فتره، والأحوط التأخير. (الجواهرى).
- ٣- ٣. كما فى صورته الغفله. (المرعشى).
- ٤- ٤. على الأحوط. (الخميني).
- ٥- ٥. على الأحوط فيه وفيما قبله أيضاً. (آل ياسين). \* إذا قدّمت صَحّت إذا كان الدم مستمراً، ومع الفتره تبطل، ولا فرق بين الرجاء واليأس. (الحكيم). \* لا يبعد عدم وجوبها، نعم، هو الأحوط. (عبد الله الشيرازي). \* الظاهر عدمه، نعم، لو انقطع الدم بعد ذلك فالأحوط إعادته الصلاة. (الخوئي). \* وجوبه غير معلوم، نعم، بعد الانقطاع فى الوقت الأحوط إعادته الصلاة. (حسن القمّي). \* البدار جائز بالاستصحاب الاستقبالي، نعم، إذا انكشف الخلاف تجب الإعادته. (تقى القمّي). \* بل يجوز لها البدار، نعم، مع لحوق الفتره فالأحوط إعادتها. (السيستاني).

الانقطاع (١) بأحد الوجهين، حتّى لو كان حصول الرجاء فى أثناء الصلاة، لكنّ الأحوط (٢) إتمامها ثمّ الصبر إلى الانقطاع.

## صور و أحكام انقطاع الدم أثناء الوقت

(مسأله ١٤): إذا انقطع دمها: فإمّا أن يكون انقطاع برء، أو فتره تعلم عوده، أو تشكّ فى كونه لبرء أو فتره، وعلى التقادير: إمّا أن يكون قبل الشروع فى الأعمال، أو بعده، أو بعد الصلاة، فإن كان انقطاع برء وقبل الأعمال يجب عليها الوضوء فقط (٣)، أو مع الغسل (٤) والإتيان بالصلاة،

ص: ٤١٥

- ١- ١. مبنّى على الاحتياط. (حسين القمّى). \* الأظهر جواز البدار فى هذه الصورة، نعم، لو انقطع الدم بعد ذلك تعيد صلاتها. (الروحانى).
- ٢- ٢. لا يترك. (حسين القمّى، آل ياسين، المرعشى). \* إن لم يكن أظهر، فإنّ قطع الصلاة حرام. (تقى القمّى).
- ٣- ٣. إن كانت وظيفتها الوضوء فقط، وإلاّ يجب عليها الغسل والوضوء على الأقوى. (جمال الدين الكلپايگانى).
- ٤- ٤. مرّ حكم الوضوء مع الغسل. (الجواهرى). \* قد سبق أنّ الأقوى كفايه الغسل إذا كان الانقطاع للبرء. (الفانى). \* فى المتوسطه والكثيره. (مفتى الشيعه). \* أو الغسل فقط، كما مرّ فى الكثيره على المختار. (السيستانى).



وإن كان بعد الشروع استأنفت (١)، وإن كان بعد الصلاة أعادت (٢)، إلا إذا تبين كون الانقطاع قبل الشروع فى الوضوء والغسل،

ص: ٤١٦

١- ١. لا يجب الاستئناف على الأظهر. (الجواهرى).

٢- ٢. لا تجب الإعادة. (الجواهرى). \* لزوم الإعادة مطلقاً مبنى على الاحتياط. (حسين القمى). \* على الأحوط، بل الأحوط فيما قبله الإتمام ثم الإعادة. (آل ياسين). \* على الأحوط. (الكوه كمرئى، مهدي الشيرازى، المرعشى، محمد رضا الكلبيكاني، محمد الشيرازى). \* الأقوى عدم وجوب الإعادة. (كاشف الغطاء، الفانى). \* عدم وجوبها لا يخلو من قوة. (البروجردى). \* لا وجه للإعادة إن قلنا بجواز البدار؛ لوقوع الامتثال. (الجنوردى). \* على الأحوط، لكن الأقوى عدم وجوب الإعادة. (الشريعتمدارى). \* على الأحوط، وإن كان الأقوى عدم الوجوب. (الخمينى). \* الأقوى عدم وجوب الإعادة، نعم الأحوط وجوبها إذا أتت بها مع رجاء الانقطاع كما تقدم، وهذا التفصيل يجرى فى الانقطاع لفته واسعة أيضاً. (السيستانى).

وإن كان انقطاع فتره واسعه فكذلك (١) على الأحوط (٢)، وإن كانت شاكّه (٣) في سعتها أو في كون الانقطاع لبرء

ص: ٤١٧

- ١- ١. والأظهر عدم وجوب الاستئناف والإعاده. (الجواهرى). \* ولا تجب الإعاده إن كان بعد الصلاه. (الخمينى).
- ٢- ٢. وإن كان الإجزاء لا يخلو من قوه. (آل ياسين). \* هذا الاحتياط لا يترك. (جمال الدين الكلپايگانى). \* بل الأقوى. (الحكيم، السبزوارى). \* لا يترك. (الرفيعى). \* بل الأقوى، إلا إذا كان الانقطاع بعد الصلاه فلا إعاده. (الفانى). \* حكم الفتره الواسعه حكم البرء على الأظهر، ولكن تقدّم أنّ وجوب الإعاده مبنى على الاحتياط. (الخوئى). \* لا يترك هذا الاحتياط. (الآملى). \* إن لم يكن أقوى. (تقى القمى). \* بل على الأظهر، وكذلك إن كانت شاكّه في سعتها أو في كون الانقطاع لبرء أم فتره. (الروحانى). \* بل لا يخلو من قوه. (مفتى الشيعة).
- ٣- ٣. العبارة لا تخلو من اغتشاش يظهر بالتأمل. (آل ياسين). \* مقتضى ما ذكره في صوره العلم أنّه عند الشكّ في السعه قبل الأعمال الوضوء، وفي الأثناء الاستئناف؛ للاستصحاب، نعم، بعد الفراغ تجرى قاعدته، وكذا عند الشكّ في البرء أو الفتره غير الواسعه، وعند الشكّ فيه و[فى] الواسعه الوضوء أو الاستئناف أو الإعاده. (عبد الله الشيرازى).

١ - ١. الأقوى وجوبه؛ للاستصحاب. (آقا ضياء). \* الظاهر وجوبه. (الحكيم). \* مع العلم بالسعة والشك في أنه للبرء وحصول الانقطاع قبل تمام الصلاة يجب الاستئناف وإعادة الطهارة على الأقوى مطلقاً، ولا- تجب الإعادة إن كان بعد العمل مطلقاً. (الخميني). \* الإطلاق مشكل. (المرعشي). \* فيه إشكال. (حسن القمي). \* بل يجب على الأحوط مطلقاً، خصوصاً إذا كان في الأثناء. (اللكراني).

٢ - ٢. الأحوط استئناف الأعمال، لا الصلاة. (مهدى الشيرازي). \* لا يُترك الاحتياط بالاستئناف أو الإعادة. (أحمد الخونساري). \* بل يجب، إلا إذا تبين عدم السعة. (الفاني). \* الأحوط وجوب الاستئناف فيما إذا علمت أن الفتره تسع الطهارة وبعض الصلاة، أو شك في ذلك، فضلاً عما إذا شك في أنها تسع الطهارة وتتمام الصلاة، أو أن الانقطاع لبرء أو فتره تسع الطهارة وبعض الصلاة. (الخوئي). \* الظاهر وجوبها. (الأملي). \* لا يُترك الاحتياط بالإعادة أو الاستئناف، إلا مع عدم سعة الوقت. (السبزواري). \* الظاهر وجوب الاستئناف أو الإعادة في كلتا صورتين. (زين الدين). \* فيه إشكال. (حسن القمي). \* بل يجب، فإن الاستصحاب يقتضي السعة. (تقي القمي). \* فيه إشكال، والأحوط وجوبه. (السيستاني).

الإعاده(١)، إلا إذا تبين بعد ذلك(٢) سعتها أو كونه(٣) لبرء.

## انقلابات الاستحاضه و أحكامها

(مسأله ١٥): إذا انتقلت الاستحاضه من الأدنى إلى الأعلى، كما إذا انقلبت القليله متوسّطه أو كثيره أو المتوسّطه كثيره: فإن كان قبل الشروع فى الأعمال فلا إشكال، فتعمل عمل الأعلى(٤)، وكذا إن كان بعد الصلاه فلا- يجب إعادتها، وأمّا إن كان بعد الشروع قبل تمامها فعليها الاستئناف والعمل على الأعلى، حتّى إذا كان الانتقال من المتوسّطه إلى الكثيره فيما كانت المتوسّطه [محتاجه] إلى الغسل وأتت به أيضاً فتكون أعمالها حينئذٍ

ص: ٤١٩

- ١- ١. وجوبهما لا يخلو من قوّه، لا سيّما مع الشكّ فى أنّ الانقطاع لبرء أو فتره واسعه. (الميلانى). \* لا تجب الإعاده. (الفانى).
- \* نعم ، إذا كان الاستئناف حرجياً فلا- وجوب ، والأولى أن يكون الاستئناف فى الشّقّ الأول، والإعاده فى الشّقّ الثانى والثالث بعد إتمام الصلاه . ( مفتى الشيعة ) .
- ٢- ٢. بل مطلقاً على الأحوط. (حسين القمى). \* على الأحوط كما تقدّم. (الكوه كمرئى).
- ٣- ٣. تقدّم بيان الحكم فيهما. (الجواهرى).
- ٤- ٤. مع تقديم الوضوء على الأحوط. (الحائرى).

مثل أعمال الكثيره، لكن مع ذلك يجب الاستئناف(١)، وإن ضاق الوقت عن الغسل والوضوء أو أحدهما(٢) تيمّم بدله، وإن ضاق عن التيمّم أيضاً استمرّت(٣) على عملها، لكن عليها القضاء على

ص: ٤٢٠

١- ١. في وجوب الاستئناف نظر، أقرببه العدم. (الجواهرى). \* الأحوط في هذه الصورة الإتمام ثمّ الإعادة بعد الإتيان بالوظيفه. (الحائرى). \* في وجوب الاستئناف نظر؛ لعدم اعتبار قصد كون الأعمال المزبوره للمتوسّطه أو الكثيره، والمفروض إتيانه بالوظيفه الفعلية، فلا- وجه للاستئناف كما لا يخفى. (آقا ضياء). \* فيه تأمل، والأحوط الإعادة بعد الإتمام. (الكوه كمرئى). \* والقضاء بعد الوقت. (الرفيعى). \* على الأحوط. (أحمد الخونسارى، عبد الهادى الشيرازى، المرعى). \* فيه تأمل، خصوصاً إذا صلّت بعد الغسل الذى أتت به للمتوسّطه. (محمّد الشيرازى).

٢- ٢. إذا ضاق الوقت عن أحدهما اللا معيّن فالمتوسّطه تيمّم بدلاً عن الغسل على الأحوط ثم تتوضأ، والكثيره تغتسل وتيمّم بدلاً عن الوضوء على الأحوط الأولى (السيستانى).

٣- ٣. لا يخلو من شبهه. (الحكيم). \* الحكم بالاستمرار حينئذ مبنى على الاحتياط، والظاهر وجوب القضاء عليها مع الاستمرار أيضاً. (الخوئى). \* فيه تأمل. (الآملى). \* فى صورته عدم إمكان تحصيل الطهاره مطلقاً لا- يجب الاستمرار، ويتعيّن القضاء. (السيستانى).

الأحوط (١). وإن انتقلت من الأعلى إلى الأدنى استمرت على عملها لصلاه واحده (٢). ثم تعمل عمل الأدنى، فلو تبدلت الكثيره متوسطه قبل الزوال أو بعده قبل صلاه الظهر تعمل للظهر عمل الكثيره، فتتوضّأ (٣) وتغتسل (٤).

ص: ٤٢١

- 
- ١- ١. إن لم يكن أقوى. (حسين القمّي). \* بل الأقوى. (الحكيم). \* لا يترك. (الرفيعي، المرعشي). \* بل الأقوى؛ لأنها صلّت مع الحدث؛ لحدوث الكبيره بعد الغسل للمتوسطه وصلاتها بعد حدوث الكبيره. (البجنوردی). \* بل على الأقوى. (زين الدين). \* بل الأقوى، ووجوب الاستمرار مبنّى على الاحتياط. (حسن القمّي).
  - ٢- ٢. لو قدّم الوضوء على الغسل فالأحوط إعادته الوضوء؛ لاحتمال لزوم مقارنة الوضوء للصلاه. (أحمد الخونساری).
  - ٣- ٣. بل تغتسل وتتوضّأ. (الكوه كمرئي). \* الغسل كافٍ. (الفاني). \* على الأحوط الأولى. (الخوئي).
  - ٤- ٤. بل فتغتسل ثم تتوضّأ. (الميلاني). \* لا يترك الاحتياط في صورته التبديل بالتوضّؤ بعد الغسل. (حسن القمّي). \* مرّ كفايه الغسل وحده. (السيستاني).

وتصلّى (١)، لكن للعصر والعشاء ين يكفي الوضوء (٢) وإن أخرت العصر عن الظهر أو العشاء عن المغرب. نعم، لو لم تغتسل للظهر عصياناً أو نسياناً يجب عليها للعصر إذا لم يبقَ إلّا وقتها، وإلّا فيجب إعادته (٣) الظهر بعد الغسل، وإن لم تغتسل لها فـلمغرب (٤)، وإن لم تغتسل لها فـلعشاء إذا ضاق الوقت وبقي مقدار إتيان العشاء.

### وجوب الغسل للانقطاع

(مسألة ١٦): يجب على المستحاضه المتوسّطه والكثيره إذا انقطع عنها بالمرّه الغسل (٥) للانقطاع، إلّا إذا فرض عدم خروج الدم منها من حين الشروع فى غسلها السابق للصلاه السابقه.

### وضوء المستحاضه القليله لكل مشروط به

(مسألة ١٧): المستحاضه القليله كما يجب عليها تجديد الوضوء لكلّ

ص: ٤٢٢

١- ١. الأحوط إعادته الوضوء بعد الغسل. (الحائرى).

٢- ٢. قد مرّ الاحتياط. (حسين القمى). \* على الأحوط. (الحكيم).

٣- ٣. ويجب قضاؤها فى خارج الوقت. (جمال الدين الكلبايگانى).

٤- ٤. الأحوط أن تغتسل أولاً لقضاء الظهرين وتيمّمهما ثم تغتسل. (حسين القمى).

٥- ٥. الأقوى عدم الوجوب. (الجواهرى). \* غسل الاستحاضه كغسل الحيض فى أحكامها فى الواجبات والمندوبات، إلّا أنّه

يجب فى غسل الاستحاضه إتيان الصلاه بعده فوراً بلا فصل. (مفتى الشيعة). \* الأظهر عدم وجوبه فى المتوسّطه، وأمّا فى الكثيره

فوجوبه مبنى على الاحتياط فى القسم الأوّل منها إذا لم يستمر الدم إلى ما بعد الصلاه التى أتت بها مع وظيفتها، وكذا فى القسم

الثانى إذا لم يظهر الدم على الكرّسف من حين الشروع فى الغسل السابق. (السيستانى).

صلاه ما دامت مستمرّه، كذلك يجب عليها (١) تجديده لكلّ مشروط بالطهاره (٢)، كالطواف الواجب، ومسّ كتابه القرآن (٣) إن وجب (٤)، وليس لها الاكتفاء بوضوء واحد للجميع على الأحوط (٥)، وإن كان ذلك الوضوء

ص: ٤٢٣

١- ١. على الأحوط، وإن كان لا يبعد كفايه الوضوءات للصلاة الواجبه عن ذلك كما تقدّم. (محمّد الشيرازي). \* المستحاضه محدثه، وتجوز ما يشترط بالطهاره في حقّها في كل مورد، يحتاج إلى قيام دليل عليه، وبدونه يشكل الحكم بالجواز، فعليه لا يمكن الحكم بجواز المسّ أو غيره مع الوضوء أو الغسل. نعم، إذا وجب المسّ مثلاً- يدخل المقام في باب التراحم. ومما ذكرنا يظهر الإشكال في جملة من الفروع الآتيه. (تقى القمّي).

٢- ٢. لا- يجب عليها ذلك، بل إذا عملت بما هو الواجب عليها كانت بحكم الطاهره، وتستبيح ما تستبيح الطاهره من الأمور المشروطه بالطهاره. نعم، عليها تجديد الطهاره لكل صلاه ولو كانت نافله. (الروحاني).

٣- ٣. والأحوط ترك المسّ لها. (الرفيعي). \*الأحوط ترك المسّ، إلّا عند الوجوب. (عبد الله الشيرازي).

٤- ٤. بالنذر ونحوه. (المرعشي).

٥- ٥. إن لم يكن أقوى. (الكوه كمرئي). \* هذا الاحتياط لا- يُترك. (جمال الدين الكلپايگانی). \* بل على الأقوى. (زين الدين). \* هذا مع عدم تقارن الغايات في الوجود، وإلّا فالأظهر الاكتفاء بوضوء واحد لها، فإذا توضّأت للصلاه فهي محكومّه بالطهاره عن الحدث إلى حين الانتهاء منها، فيجوز لها المسّ حال الاشتغال بها. (السيستاني).



للصلاه فيجب عليها تكراره بتكرارها، حتى في المسّ يجب عليها ذلك لكلّ مسّ (١) على الأحوط (٢). نعم، لا- يجب عليها الوضوء لدخول المساجد (٣) والمكث فيها، بل ولو تركت الوضوء للصلاه أيضاً.

### لو عملت المستحاضه بوظيفتها أو أخلت

(مسأله ١٨): المستحاضه الكثيره والمتوسطه (٤) إذا عملت بما عليها

ص: ٤٢٤

١- ١. تقدّم الإشكال في كون المسّ غايه. (الحكيم).

٢- ٢. بل الأحوط ترك المسّ لدائم الحدث فيما إذا لم يجب عليه بنذر وشبهه. (جمال الدين الكلبيگانی). \* الأحوط ترك المسّ، وترك كلّ مشروط بالطهاره حتى مع الوضوء ما لم يجب، وكذا في المسأله الآتیه. (عبد الهادی الشيرازی). \* بل لا يخلو من قوه. (مفتی الشيعه).

٣- ٣. كما لا- يجب عليها الغسل؛ لما مرّ من أنّ ما يترتب على الحائض من حرمة دخول المساجد وغيرها لا يترتب شيء من ذلك على الاستحاضه القليله. (مفتی الشيعه).

٤- ٤. الأحوط في المتوسطه تجديد الوضوء لكلّ مشروط بالطهاره على ما مرّ تفصيله في القليله، والأحوط في القسم الثاني من الكثيره تجديد الغسل لغير الصلاه ممّا يشترط بالطهاره، كتجديده لها إذا برز الدم على الكرّسف، وأمّا في القسم الأول منها (أى سائله الدم) فتجديد الغسل لها هو الأحوط الأولى. (السيستاني).

١- ١. ما لم ترَ الدم بعد تلك الأعمال، وإلا فتأتى بالوظائف مستقلاً للوطء ولكل ما يشترط فيه الطهارة على الأحوط. (حسين القمى). \* مع مراعاة معاقبتها للصلاة، ومع عدمها فالأحوط الإعادة لها مستقلاً. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى). \* إذا عملت ما عليها من الأغسال فى أوقاتها، وأما لو انقلبت القليله إلى المتوسّطه أو المتوسّطه إلى الكثيره قبل أوقات الصلاة ولم تغتسل بعدُ للصلاة فلا- يجوز لها الأمور المذكوره حتى تغتسل فى أوقات الصلاة لها، أو تغتسل للأمور المذكوره خاصه. (جمال الدين الكلبايگانى). \* فيما لم يخرج الدم من حين الشروع فى الطهارة إلى حين الإتيان بالأمور المذكوره، وإلا فالأحوط الغسل للوطء، ومع الوضوء للمسّ. (مهدى الشيرازى). \* قبل انقلابها إلى الأعلى، بل قبل خروج الدم مطلقاً على الأحوط. (عبد الله الشيرازى). \* والأحوط الإتيان بها مستقله. (الخمينى). \* كفايه الإتيان بالوظائف بالنسبه إلى جميع ما يكون مشروطاً بالطهارة لا دليل عليه. نعم، الظاهر جواز دخولها المسجد وقراءتها العزائم. (تقى القمى).

٢- ٢. الأقوى جواز الدخول فى المسجدين والمكث فى غيرهما بدون الاغتسال، وكذا قراءه العزائم، ولكن لا- ينبغى ترك الاحتياط. (الخمينى). \* الأظهر جواز دخول المساجد والمكث فيها وقراءه العزائم للمستحاضه وإن لم تغتسل حتى للصلاه. (السيستانى).

والمكث فيها، وقراءة العزائم، ومس كتابه القرآن (١) ويجوز وطؤها (٢)، وإذا أخلت بشيء من الأعمال حتى تغيير (٣) القطنه بطلت صلاتها. وأما المذكورات سوى المس فتتوقف (٤) على الغسل فقط، فلو أخلت بالأغسال الصلاتيه لا يجوز لها الدخول (٥) والمكث

ص: ٤٢٦

١- ١. على إشكال، أحوطه العدم. (آل ياسين). \* في جواز المس لمطلق دائم الحدث إشكال. (جمال الدين الكلبي يگانی). \* الأحوط ترك المس كما مر. (عبد الله الشيرازي). \* بشرط عدم صدق الهتك عرفاً، والأحوط تركه قبل البرء. (المرعشي). \* في جوازه إشكال، والأحوط تركه حتى بعد الغسل والوضوء، ولا يبعد جواز قراءتها العزائم ودخولها المسجد والمكث فيه، بل وطؤها أيضاً، ولو لم تعمل بما عليها، وإن كانت رعايه الاحتياط أولى في الجميع. نعم، بعد الغسل لصلاه يجوز وطؤها إلى زمان الأمر بالغسل ثانياً بلا إشكال. (الخوئي).

٢- ٢. والأولى غسل فرجها قبله؛ خروجاً من خلاف من أوجهه من القدماء. (المرعشي).

٣- ٣. مَرَّ الحكم في تغيير القطنه. (الجواهري). \* على الأحوط. (الكوه كَمَرْنِي، المرعشي). \* على ما مر. (مهدي الشيرازي). \* مَرَّ الكلام حوله في المسأله الأولى. (تقي القمي). \* مَرَّ التفصيل فيه. (السيستاني).

٤- ٤. بل لا تتوقف؛ إذ حدث الاستحاضه لا يمنع عنها. (تقي القمي).

٥- ٥. الأقوى جواز دخول المساجد لها والمكث فيها وقراءة العزائم، وإن كان لا الأحوط استحباباً أن تغتسل لها، أما وطؤها فلا يجوز على الأحوط، بل على الأقوى ما لم تغتسل. (زين الدين). \* الأظهر جوازه، وجواز المكث، وقراءة العزائم. نعم، لا يجوز وطؤها قبل الغسل. (الروحاني).

والوطء (١) وقراءه العزائم على الأحوط (٢)، ولا- يجب لها الغسل مستقلاً بعد الأغسال الصلاتيه وإن كان أحوط (٣)، نعم، إذا أرادت شيئاً من ذلك قبل الوقت وجب عليها الغسل مستقلاً على الأحوط (٤)، وأما المس (٥) فيتوقف على الوضوء والغسل، ويكفيه (٦) الغسل للصلاه، نعم، إذا أرادت

ص: ٤٢٧

- ١- ١. الأحوط وجوباً توقف جواز وطئها على الغسل، بل الأحوط الأولى توقف الجواز على الوضوء أيضاً. (مفتى الشيعه). \*
- ٢- ٢. بل الأقوى. (صدرالدين الصدر). \* هذا الاحتياط لا يترك. (جمال الدين الكلبيگانی). \* الأولى. (اللكرانی).
- ٣- ٣. قد تقدّم. (حسين القمى). \* وأولى. (الكوه كمرئى). \* لا بأس بتركه. (مفتى الشيعه).
- ٤- ٤. بل على الأقوى إذا لم تغتسل لصلاه قبلها. (مفتى الشيعه).
- ٥- ٥. الظاهر أن حكمه حكم سائر ما يشترط بالطهاره. (السيستانى).
- ٦- ٦. قد مرّ الإشكال فى كفايته. (تقى القمى). \* الأحوط عدم الجواز مع الفصل المعتد به. (مفتى الشيعه).

التكرار يجب تكرار الوضوء (١) والغسل على الأحوط (٢)، بل الأحوط (٣) ترك المس (٤) لها مطلقاً.

### جواز القضاء للمستحاضه

(مسأله ١٩): يجوز للمستحاضه قضاء الفوائت (٥) مع الوضوء والغسل وسائر الأعمال لكلّ صلاه، ويحتمل جواز اكتفائها بالغسل للصلوات

ص: ٤٢٨

- 
- ١- ١. الأقوى عدم الوجوب. (المرعشى). \* لا يبعد عدم التكرار إذا كان في وقت واحد. (مفتى الشيعة).
  - ٢- ٢. الأقوى عدم وجوب تكرار الغسل. (الشريعةمدارى). \* في وجوب تكرار الغسل تأمل، ولكنه احتياط لا يترك، وأحوط منه ترك المس مع السعه. (زين الدين). \* بل الأولى فيه وفي ما بعده. (محمّد الشيرازي).
  - ٣- ٣. لا- يُترك الاحتياط. (الحائري). \* هذا الاحتياط لا يُترك. (آل ياسين). \* لا بأس به بعد الوضوء. (الكوه كمرئي). \* لا يُترك إلا مع الضيق. (الحكيم). \* لا يُترك. (عبد الله الشيرازي، محمّد رضا الكلبيكاني، حسن القمي، تقى القمي). \* لا يُترك ما لم يتضيق الوقت. (الأملي). \* الأظهر جوازه. (الروحاني).
  - ٤- ٤. لا يبعد جواز المس بعد الوضوء. (مفتى الشيعة). \* إن لم يكن واجباً. (السيستاني).
  - ٥- ٥. فيه نظر، إلا في الضيق. (مهدى الشيرازي).

- ١ - ١. كفايه الغسل للأدائيه لا- يخلو من قوّه. (الجواهرى). \* وهو غير بعيد. (الكوه كَمَرْنَى). \* الظاهر عدم الإشكال فيه. (المرعشى). \* الأحوط عدم الاكتفاء به. (زين الدين). \* بل وهو غير بعيد، وإن كان أحوط. (محمّد الشيرازى). \* لا إشكال فى جواز الاكتفاء به. (الروحانى). \* بل عدم الجواز لا يخلو من قوه؛ للشك فى أنّها بحكم الطاهره فى سعه الوقت . نعم ، إذا كان وقت القضاء مضيقاً لا يجوز الاكتفاء بالغسل فى الصلاه الأدائيه والقضائيه . (مفتى الشيعه).
- ٢ - ٢. هذا الاحتياط لا يترك. (جمال الدين الكلپايگانى). \* بل الأقوى، إلّا أن تخاف فواته. (الميلانى).
- ٣ - ٣. لا يُترك، إلّا مع التضييق. (حسين القمى، حسن القمى). \* لا يُترك. (عبد الهادى الشيرازى، المرعشى). \* لا يُترك، إلّا مع الضيق. (الحكيم). \* لا يُترك فى غير حال الضيق. (عبد الله الشيرازى). \* لا يُترك الاحتياط، بل لا يبعد أن يكون ذلك هو الأظهر. (الخوئى). \* لا يُترك ما لم يتضيق. (الآملی). \* لا يُترك، إلّا مع خوف الفوت. (محمّد رضا الكلپايگانى). \* بل الأظهر، إلّا فى القليله. (تقى القمى).

(مسألة ٢٠): المستحاضه تجب عليها صلاه الآيات، وتفعل لها (١) كما تفعل لليوميه، ولا تجمع بينهما بغسل (٢) وإن اتفقت في وقتها (٣).

### الحدث الأصغر أثناء الغسل

(مسألة ٢١): إذا أحدث بالأصغر في أثناء الغسل لا يضرّ بغسلها (٤)

ص: ٤٣٠

- ١- ١. وجوب الغسل لها مبنّى على الاحتياط. (الخنوي). \* على الأحوط. (تقى القمي).
- ٢- ٢. الجمع لا يخلو من قوه. (الجواهرى). \* على الأحوط. (عبد الهادى الشيرازى، السيستانى). \* فى وجوب تكرار الغسل تأمّل، وخصوصاً فى الوقت، ولكنه احتياط لا يترك، كما تقدم فى نظيره. (زين الدين). \* على الأحوط، والجواز غير بعيد. (محمّد الشيرازى).
- ٣- ٣. على الأحوط. (الحكيم، الخمينى). \* فيه إشكال. (المرعشى). \* فيه تأمّل، ولكنه أحوط. (الآملى). \* على الأحوط فى بعض ما ذكر، ولا يترك الاحتياط بالتوضؤ بعد الغسل. (حسن القمي).
- ٤- ٤. قد تقدّمت الإشارة إلى وجه التأمل فيه، كالتأمل فى جواز إتمام الغسل إذا أجنبى فى أثناء غسلها؛ لأصاله الاشتغال فى أمثال المقام بعد احتمال المانع؛ لمنع الاطلاقات الرافعه له. (آقا ضياء). \* بل تستأنف، كما تقدّم بيانه فى غسل الجنابه. (حسين القمي). \* فيه تأمّل، والأحوط استئنافه بقصد ما عليها واقعاً من التمام أو الإتمام، كما مرّ فى نظيره فى فصل غسل الجنابه. (الإصطهباناتى). \* الأحوط استئناف الغسل. (البروجردى). \* فيه تأمل. (مهدي الشيرازى، حسن القمي). \* قد مرّ الحكم فى ذلك فى غسل الجنابه. (الشاهرودى). \* فيه تأمّل ونظر. (الرفيعى). \* بل يضرّ به على الأقوى. (الفانى). \* فيه تأمل؛ لأصاله الاشتغال بعد احتمال المانع، وعدم وجود إطلاق رافع للاشتغال، فالأحوط استئناف الغسل بقصد ما عليه واقعاً إمّا من التمام أو الإتمام. (الآملى). \* الأحوط استئناف الغسل على ما مرّ فى غسل الجنابه. (محمد رضا الكليبايگانى). \* مرّ أنّ الاحتياط بالإعادة أو الاستئناف بقصد الواقع تماماً أو إتماماً. (السبزواري). \* والأحوط الأولى الاستئناف بقصد الواقع من التمام أو الإتمام. (مفتى الشيعه). \* والأحوط الاستئناف. (اللكراني).

على الأقوى (١)، لكن يجب عليها الوضوء بعده (٢) وإن توضّأت قبله.

ص: ٤٣١

- 
- ١ - ١. الأحوط استئنافها بقصد الأعمّ من التمام والإتمام. (عبد الله الشيرازي). \* الأحوط استئناف الغسل، كما تقدم في الجنابه والحيض. (المرعشي). \* وإن كان الأحوط الأولي إعادته الغسل. (محمد الشيرازي).
- ٢ - ٢. بنحو لا ينافي المبادره إلى الصلاه بعد الغسل. (الكوه كمرئي). \* مع رعايه المبادره إلى الصلاه بعد الغسل. (المرعشي). \* مع المحافظه على المبادره إلى الصلاه. (السبزواري). \* تراجع المسأله الثامنه من فصل مستحبات غسل الجنابه. (زين الدين). \* على الأحوط. (تقى القمي). \* وجوبه في الكثيره مبنئ على الاحتياط. (السيستاني).



(مسألة ٢٢): إذا أجنب في أثناء الغسل أو مسّت ميّتا استأنفت (١) غسلاً واحداً لهما (٢)، ويجوز

ص: ٤٣٢

١- ١. الأحوط الإتمام ثمّ الإتيان بغسل بقصد ما في الذمّه. (عبد الله الشيرازي). \* لكن إذا كان غسلها ترتيباً استأنفت ترتيباً، بل الأولى استئناف الارتماسى إن أحدثت بينه. (الخميني). \* بل تحتاط بالإتمام ثم الاغتسال بقصد ما في الذمّه. (حسن القمّي). \* تقدّم الكلام حول المسألة في تداخل الأغسال. (تقى القمّي). \* والأحوط الأولى هو الإتمام، ثم الاغتسال بقصد ما في الذمّه. (مفتى الشيعة).

٢- ٢. لو أجنب فالأحوط الاستئناف كما تقدم. (النائني، جمال الدين الكلبيگانی). \* مع مراعاة الاحتياط الذي مرّ في غسل الجنابه في نظير المسألة إلى آخرها. (آل ياسين). \* بقصد التمام أو الإتمام. (صدر الدين الصدر). \* بمعنى قصد الغايتين. (أحمد الخونساري). \* والأحوط قصد الموجبين في إتيانه، أو قصد الجنابه. (المرعشي). \* تراجع المسألة التاسعة من فصل مستحبات غسل الجنابه. (زين الدين).

لها(١) إتمام غسلها واستئنافه لأحد الحدثين إذا لم ينافِ المبادره إلى الصلاه بعد غسل الاستحاضه، وإذا حدثت الكبرى في أثناء غسل المتوسطه استأنفت(٢) للكبرى.

### وجوب خمسة أغسال على المستحاضه

(مسأله ٢٣): قد يجب على صاحبه الكثيره بل المتوسطه أيضاً خمسة أغسال(٣): كما إذا رأت(٤) أحد الدمين قبل صلاه الفجر ثم انقطع(٥)، ثم

ص: ٤٣٣

١- ١. بل تحتاط بالإتمام، ثم الاغتسال بقصد ما في الذمه. (حسين القمى). \* بل تحتاط بالإتمام، ثم الاغتسال بتيه ما في الذمه. (مهدى الشيرازى). \* بل استأنفت. (الرفيعى). \* الأحوط رفع اليد عن هذا الغسل بالمرّه. (الفانى). \* طريق الاحتياط هو الإتمام، ثم الاغتسال بقصد ما في الذمه. (السبزواري).

٢- ٢. مرّ أنّه لا يجب الاستئناف. (الجواهرى). \* على الأحوط. (محمّد الشيرازى). \* والأحوط الأولى هو الإتمام، ثم الاغتسال بقصد ما في الذمه. (مفتى الشيعة).

٣- ٣. بل الواجب في المتوسطه غسل واحد، وفي الكثيره ثلاثه مع الجمع بين الصلاتين وكون الانقطاع لفته؛ لبعده كونه لبرء في مثل الفرض، إلّا على سبيل التقدير والفرض. (الجواهرى). \* ما ذكره في هذه المسأله مبنى على الاحتياط. (حسن القمى).

٤- ٤. الحكم بوجوب خمسة أغسال في هذا الفرض مبنى على الاحتياط. (الخوئى).

٥- ٥. بل ربما يجب عليها خمسة أغسال مع عدم انقطاع الدم أيضاً، كما في القسم الثاني من الكثيره إذا برز الدم على القطنه قبل الإتيان بالصلاه الثانيه أو في أثنائها. (السيستانى).

رأته قبل صلاه الظهر ثم انقطع، ثم رأته عند العصر ثم انقطع، وهكذا بالنسبه إلى المغرب والعشاء، ويقوم التيمم مقامه إذا لم تتمكن منه، ففي الفرض المزبور عليها خمس (١) تيممات، وإن لم تتمكن من الوضوء (٢) أيضاً فعشره (٣). كما أن في غير هذه إذا كانت وظيفتها التيمم ففي القليله خمس تيممات (٤)، وفي المتوسطه ست (٥)، وفي الكثيره

ص: ٤٣٤

- ١ - ١. هذا في الوسطى، ويكفى في الكبرى ثلاثه على ما اخترناه. (الجواهرى). \* تقدم أن وجوب الغسل على المتوسطه مبنى على الاحتياط، فكذا التيمم البديل عنه. (السيستاني).
- ٢ - ٢. بناءً على وجوب الوضوء مع سائر الأغسال، ومثله ما بعده. (الكوه كمرئى).
- ٣ - ٣. مَرَّ الحَكم في كفايه الثلاث. (الجواهرى). \* والأولى تقديم التيمم البدل عن الوضوء على التيمم البدل عن الغسل. (المرعشى). \* على الأحوط، والأظهر كفايه خمس تيممات في الكثيره، بل لا يبعد كفايتها في المتوسطه أيضاً بكون كل تيمم بدلاً عن الوضوء والغسل معاً. (السيستاني).
- ٤ - ٤. بدلاً عن خمس وضوءات. (مفتى الشيعه).
- ٥ - ٥. بل خمس. (الجواهرى). \* مع تقديم ما هو بدل عن الوضوء في الفجر. (الكوه كمرئى). \* أحدها بدل عن الغسل، والخمس عن الوضوءات. (مفتى الشيعه). \* على الأحوط، ولا يبعد كفايه الخمس فيها — كما في القليله — بكون أحدها بدلاً عن الوضوء والغسل وأما في الكثيره فتكفى ثلاثه تيممات بدل الأغسال إذا جمعت بين الصلاتين، وإلا فخمسه. (السيستاني).

١ - ١. بل ثلاثه. (الجواهرى). \* قد عرفت عدم وجوب الوضوء للعصر والعشاء فى الكثيره، فلا- يجب التيمم البدل منه، بل الأحوط تركه، كما أن الأحوط تقديم التيمم الذى هو بدل عن الوضوء على ما هو بدل عن الغسل فى الظهر والمغرب. (الكوه كمرئى). \* بناءً على وجوب الوضوء للعصر والعشاء فى الكثيره. (المرعشى). \* خمسهِ للوضوءات وثلاثه للأغسال . ( مفتى الشيعة ).

٢ - ٢. بل خمسهِ. (الجواهرى).

وهو دم (١) يخرج مع ظهور أول جزء من الولد (٢) أو بعده (٣)، قبل انقضاء عشره أيام (٤).

ص: ٤٣٦

١ - ١. النفاس \_ بالكسر \_ لغه: الولاده من النفس، أى خروج نفس من نفس، أو من التنفس، أى تنفس الرحم من ضيقه بانفصال الولد منه، وصار يطلق فى عرف الفقهاء على نفس دم الولاده؛ باعتبار ملازمه خروج الدم لخروج الولد غالباً، فاستعملوا اللفظ الموضوع للمزوم فى لازمه. (كاشف الغطاء). \* وهو دم طبيعى فى كل حيوان، سواء كان إنساناً أم غيره، يقذفه الرحم بالولاده معها أو بعدها على نحو يعلم استناد خروج الدم إلى الولاده. (مفتى الشيعه).

٢ - ٢. سواء كان الخروج من المجرى الطبيعى أم من غيره، مع العلم بأن الدم نفاس وليس بدم آخر، ولكن الأحوط الجمع بين أحكام الدمين ما لم يظهر الدم من المجرى الطبيعى. (السبزواري، مفتى الشيعه).

٣ - ٣. الحكم فى المذى يخرج بعد الولاده وما يخرج مع المضغه والعلقه يدور مدار صدق أنه دم الولاده. (الميلاني). \* بل يختص به، بشرط العلم باستناده إلى الولاده. (تقى القمى).

٤ - ٤. فى اعتبار هذا الشرط تأمل ما لم يعلم ولو بالأماره أنه ليس للولاده. (الجواهرى). \* المدار على حكم العرف على كون الدم المزبور من تبعات النفاس؛ وحينئذٍ فرُبما يشك فيه بأقل من العشره، فلا وجه لإطلاق كلامه. (آقاسيائ). \* الأحوط فى المتأخر عن الولاده زماناً معتداً به الجمع ما لم يعلم استناده إلى الولاده. (آل ياسين). \* فى إطلاقه تأمل. (أحمد الخونسارى). \* المدار فى ترتب أحكام النفاس على الدم صدق إضافته إلى الولاده، ولا خصوصيه للعشره بما هى. (الفانى). \* بشرط استناد الدم إلى الولاده على الأقوى. (المرعشى). \* إذا كان الفصل بين خروج الدم والولاده معتداً به ولم يعلم استناد الدم إلى الولاده فالحكم بكونه نفاساً لا يخلو من إشكال. (الخوئى). \* على وجه يعلم استناد خروج ذلك الدم إلى الولاده، وإذا شك فى استناده إليها ففى الحكم بكونه نفاساً إشكال. (زين الدين). \* الأحوط فى المتأخر عن الولاده زماناً معتداً به الجمع ما لم يعلم استناده إلى الولاده. (حسن القمى). \* فى غير ذات العاده، وأما فيها فيأتى حكمها، وإن كان الأولى مراعاة الاحتياط بالجمع بعد العشره أو بعد العاده بين تروك النفساء وأعمال المستحاضه إلى الثمانيه عشر يوماً. (مفتى الشيعه). \* مع صدق دم الولاده عليه عرفاً. (السيستاني).

من حين الولادة(1)، سواء كان تامّ الخلقه أم لا، كالسقط وإن لم تلج فيه

ص: ٤٣٧

---

١ - ١. أى من حين تمام الولادة بانفصال الولد وإن طالت، لا- من حين الشروع فيها، وإن كان جريان الأحكام عليه من حين الشروع إذا رأت الدم من حين الولادة إلى العشره الأولى العمل بالاحتياط إذا انفصلت رؤيه الدم عن الولادة . (مفتى الشيعه).

١ - ١. مع فرض صدق اسم الولاده عرفاً، وإلا فالاحتياط لا يترك. (حسين القمى). \* فى صدق الولاده والنفاس عرفاً إذا كان مضغه أو علقه فضلاً عن كونه نطفه إشكال، حتى مع العلم بكون ذلك مبدأ نشوء إنسان، فلا يُترك الاحتياط بالجمع بين تروك النفساء وأفعال الطاهره. (صدرالدين الصدر). \* مع صدق الولاده عرفاً. (الرفيعى). \* بل ونطفه، لكن بشرط استقرارها وصدق الولاده عرفاً. (المرعشى). \* هذا مبنى على صدق الولاده معه، وإلا فالحكم بكونه نفاساً محلّ إشكال. (الخوئى). \* فيه تأمل، لمنع صدق النفاس. (الأملى). \* فى المضغه والعلقه إشكال، ولا يترك الاحتياط فيهما. (زين الدين). \* بشرط صدق الولاده. (تقى القمى).

٢ - ٢. فى صدق دم النفاس على مثلهما تأمل؛ للشك فى اندراجهما تحت الإطلاقات، فالأحوط الجمع بين الوظائف، خصوصاً مع العلم الإجمالى بكونه نفاساً أو استحاضه؛ فإنه يجب الاحتياط المزبور جزماً. (آقا ضياء). \* لا يُترك مقتضى الاحتياط فى العلقه. (مهدى الشيرازى). \* إذا علم كونها - ولو شرعاً - مبدأ نشوء الإنسان ولا يحتاج إلى صدق الولاده فالأحوط الأولى أن تحتاط فى المضغه والعلقه، بل النطفه بالجمع بين أعمال الطاهره وتروك النفساء. (مفتى الشيعه). \* فى كون الدم الخارج معهما نفاساً إشكال، بل منع. (السيستانى).

الإنسان (١). ولو شهدت أربع قوابل بكونها مبدأ نشوء الإنسان كفى (٢). ولو شكَّ في الولاده أو في كون الساقط مبدأ نشوء الإنسان لم يحكم بالنفاس (٣)، ولا يلزم الفحص أيضاً (٤)، وأمّا الدم الخارج قبل ظهور أوّل جزء من الولد فليس بنفاس (٥).

ص: ٤٣٩

١- ١. وصدق اسم النفاس عليه عرفاً. (حسن القمّي، آل ياسين).

٢- ٢. في كفايه شهادته مطلق المرأه وجه. (تقى القمّي).

٣- ٣. فيه تفصيل، فلو كانت حاله السابقه هي الحدث الأصغر يكفى الوضوء، ولو كانت هي الطهاره فالأحوط الجمع بين الغسل والوضوء. (أحمد الخونساري). \* وأمّا أنّه هل هو حيض أو استحاضه؟ تقدّم الكلام فيه في الدم المشكوك. (المرعشي).

\* وإذا علم بالولاده وشك في استناد الدم إليها ففي الحكم بكون الدم نفاساً إشكال، كما تقدّم. (زين الدين).

٤- ٤. بل الأحوط الفحص. (محمّد الشيرازي). \* الفحص في الشبهات الموضوعيه غير لازم عندهم، ولكنّ الفحص إذا كان سهلاً متوقفاً على أدنى توجّه صار واجباً. (مفتي الشيعه).

٥- ٥. فإن رآته في حال المخاض وعلمت أنّه منه فالأظهر أنّه بحكم دم الجروح، وإن رآته قبل هذه الحاله أو فيها ولم تعلم استناده إليه \_ سواء كان متصلاً بدم النفاس أم منفصلاً عنه بعشره أيام أو أقل \_ ولم يكن بشرائط الحيض فهو استحاضه، وإلاّ فهو حيض. (السيستاني).



نعم، لو كان فيه شرائط الحيض (١) كأن يكون مستمراً من ثلاثه أيام فهو حيض (٢) وإن لم يفصل بينه وبين دم النفاس أقل الطهر على الأقوى،

ص: ٤٤٠

١ - ١. ولم يعلم كونه دم مخاض ومن مقدماته، وإلا فهي استحاضه وإن لم تزد مع النفاس عن العشرة. (الكوه كمرئى). \* ولم يكن فى حال الطلق، وإلا فيشكل الحكم بأنه حيض. (الميلانى). \* التى منها عدم استناده إلى المخاض. (الفانى). \* بأن يكون مجرى قاعده الإمكان بناءً على الحجّيه والأّ فيعمل معه معامله الاستحاضه. (المرعشى).

٢ - ٢. إطلاق الحكم بالحيضيه فى أمثال المورد فرع تماميه قاعده الإمكان، ولقد عرفت التأمل فيه. (آقا ضياء). \* فى إطلاقه تأمل. (أحمد الخونسارى). \* لا يترك الاحتياط حتى فى الصورتين المذكورتين فى المتن، وحتى إذا زاد مجموع الدّمين على العشره مع اتصال الدّمين أو انفصالهما بما دون أقل الطهر، وما علم بأنه دم مخاض فهو محكوم بأنه استحاضه، وإن كان متصلاً بدم النفاس ولم يزد مجموعهما على العشره. (زين الدين). \* بناءً على تماميه قاعده الإمكان، وهى: كل دم يمكن أن يكون حيضاً فهو حيض. وأما بناءً على عدم تماميتها كما هو المختار فنقول: إذا كان الدم واجداً لصفات الحيض جرى عليه حكمه، بل وكذا إذا كان منفصلاً عنها بأقل من عشره أيام نقاءً وكان بشرائطه، أو كان متصلاً بالولاده ولم يعلم أنه حيض وكان بشرائطه، أو كان فى أيام العاده فهو حيض، وإلا فاستحاضه، وإن كان الأحوط فيهما استحباباً الجمع بين أعمال الحيض والاستحاضه. (مفتى الشيعة).

خصوصاً إذا كان في عادة الحيض، أو متصلاً بالنفاس (١) ولم يزد مجموعهما عن عشرة أيام، كأن ترى قبل الولاده ثلاثه أيام، وبعدها سبعة مثلاً، لكنّ الأحوط (٢) مع عدم الفصل بأقلّ الطهر مراعاة

ص: ٤٤١

١- ١. إطلاق حيضيّته أيضاً مبنيّ على قاعده الإمكان. (آقا ضياء). \* الدم الخارج قبل الولاده \_ وهو دم المخاض والطلق \_ ليس بحيض ولا- نفاس، بل ولا- استحاضه، بل هو كدم القروح والجروح ليس حدثاً، بل من فتق في الرحم كما دلّت عليه بعض الروايات (الوسائل: باب ٣٠ من أبواب الحيض، ح ١٧)، وعليه فلا- يبطل به صومها ولا تنتقض به طهارتها، نعم، إذا اجتمعت به شرائط الحيض فسد الصوم وانتقضت الطهاره. (كاشف الغطاء).

٢- ٢. لا يترك هذا الاحتياط مطلقاً حتّى في الصورتين. (النائني). \* لا يترك جداً. (حسين القمّي). \* لا يترك. (محمد تقى الخونساري، البروجردى، الحكيم، أحمد الخونسارى، عبدالله الشيرازى، المرعشى، الأراكى، السبزواري، اللنكراني). \* لا يترك، سيّما إذا كان في أيّام العاده أو متصلاً بالنفاس. (صدر الدين الصدر). \* هذا الاحتياط لا يترك حتى في الصورتين. (جمال الدين الكلبيگاني). \* لا يترك هذا الاحتياط مطلقاً خصوصاً في غير الصورتين. (الإصطهباناتي). \* لا يترك الاحتياط في غير الصورتين، بل وفي الصورتين إذا تجاوز مجموعهما العشره. (الشاهرودى). \* لا- يترك حتى في الصورتين. (الرفيعي). \* لا يترك؛ لقوّه احتمال لزوم الفصل بينهما بأقلّ الطهر كما في الحيضتين. (البجنوردى). \* هذا الاحتياط لا يترك. (الشريعتمدارى). \* الأولى. (الفانى). \* لا يترك مطلقاً. (الأملى).

الاحتياط (١)، خصوصاً في غير الصورتين من كونه في العاده أو متصلاً (٢) بدم النفس.

## أقل النفس وأكثره

(مسألة ١): ليس لأقل النفس حد، بل يمكن أن يكون مقدار لحظه (٣)

ص: ٤٤٢

١- ١. بل لا يُترك. (آل ياسين). \* لا يُترك ذلك حتى في الصورتين. (الميلاني). \* لا يُترك. (حسن القمي).

٢- ٢. الحكم بعدم الحيضيه لا يخلو من قوه. (الجواهرى).

٣- ٣. على وجه يحكم بكونه من تبعات الولاده، وإلا فلا- وجه لإطلاقه، كما أشرنا إليه. (آقا ضياء). \* إذا كان للولاده. (الحكيم).

بين العشرة (١)، ولو لم ترَ دمًا فليس لها نفاس أصلاً، وكذا لو رأتَه بعد العشرة (٢) من الولاده، وأكثره عشرة أيام (٣)، وإن كان الأولى (٤) مراعاة الاحتياط (٥) بعدها أو بعد العاده إلى ثمانية عشر يوماً من الولاده (٦)،

ص: ٤٤٣

١- ١. صدق النفاس عليه إذا حدث في أواخر العشرة غير معلوم، فلا يُترك الاحتياط. (مهدى الشيرازي). \* بشرط عدم الفصل الطويل، فإذا رأت الدم لحظه في اليوم العاشر مثلاً لم يحكم بكونه نفاساً. (السيستاني).

٢- ٢. لا يُترك الاحتياط إلى ثمانية عشر يوماً. (حسين القمّي). \* مرَّ أنَّه المدار على الصدق العرفي، نعم، يبعد الصدق بعد العشرة. (الفاني).

٣- ٣. مقتضى بعض نصوص الباب إمكان بقائه إلى ثلاثين يوماً، فلا بدّ لغير ذات العاده أن تحتاط بعد العشرة بالجمع بين تروك النفساء وأعمال المستحاضه إلى ثلاثين يوماً من رؤيه الدم. (تقى القمّي).

٤- ٤. لا يُترك في غير ذات العاده؛ لقوّه مستنده من روايات «ثمانية عشر» (الوسائل: باب ٣ من أبواب النفاس، ح ٦ و ٧ و ١١ و ١٢ و ١٥ و ١٩ و ٢١ و ٢٤). بعد حمل البقيه على ذات العاده. (آقا ضياء). \* لا وجه لهذه الأولويه. (الفاني).

٥- ٥. لا يُترك هذا الاحتياط بالنسبه إلى غير ذات العاده. (جمال الدين الكلّيايگانی). \* لا يُترك في غير ذات العاده. (حسين القمّي، صدرالدين الصدر، الآملي).

٦- ٦. في كون العبره في مبدأ الكثره بيوم الولاده أو روءيه الدم تردّد، والاحتياط في ذلك حسن. (الجواهرى). \* لا يُترك الاحتياط في غير ذات العاده. (الحائري). \* احتساب العشره أو الثمانية عشر يوماً من زمان الولاده محلّ إشكال؛ إذ من المحتمل أن يكون مبدأ الحساب أوّل زمان روءيه الدم، وعليه لا يُترك الاحتياط فيما إذا انفصلت روءيه الدم عن الولاده. (الخوئي). \* الاحتساب من الولاده أو من زمان روءيه الدم محلّ تردّد، فلا يترك مقتضى الاحتياط. (حسن القمّي). \* بل من زمان روءيه الدم؛ إذ لا وجه لاحتساب ما قبلها من النفاس. (تقى القمّي).

والليله الأخيره خارجه، وأمّا الليله الأولى إن ولدت فى الليل فهى جزء من النفس، وإن لم تكن محسوبه من العشره (١)، ولو اتّفقت الولاده فى وسط النهار يلقّق (٢) من اليوم الحادى عشر، لا من ليلته،

## مبدأ احتساب النفس

وابتداء الحساب (٣) بعد تماميه

ص: ٤٤٤

- 
- ١- ١. لا يبعد الحساب من العشره والتلفيق كما فى وسط النهار. (محمد الشيرازى).
  - ٢- ٢. لا يترك مقتضى الاحتياط فى التلفيق، كما مرّ فى الحيض. (حسين القمى). \* تقدّم طريق الاحتياط بالتلفيق فى باب الحيض. (المرعشى).
  - ٣- ٣. فيه تأمل، فلا يترك الاحتياط فى آخر أيام النفس بمقدار ما بين الحدين، أى من حين الشروع بالولاده إلى تمامها بالجمع بين تروك النفس وأفعال الطاهره. (صدرالدين الصدر). \* فيه إشكال. (البروجردى، أحمد الخونسارى). \* الأقرب أنّه من حين الشروع، فلا يترك الاحتياط فى الزائد عليه. (مهدى الشيرازى). \* فيه إشكال قوى. (المرعشى).

الولادة(١) وإن طالت، لا من حين الشروع(٢)، وإن كان إجراء الأحكام من حين(٣) الشروع إذا رأت الدم إلى تمام العشرة من حين تمام الولادة(٤).

### لحوق النقاء المتخلل بالنفاس

(مسألة ٢): إذا انقطع دمها على العشرة أو قبلها فكل ما رآته نفاس(٥)، سواء رأت تمام(٦) العشرة، أو البعض الأول، أو البعض الأخير(٧)، أو

ص: ٤٤٥

١- ١. محل الإشكال والتأمل، خصوصاً مع طول المدّة مثل اليوم واليومين أو أزيد. (عبد الله الشيرازي). \* مشكل، فلا يُترك الاحتياط فيه. (الشريعتمداري). \* فيه تأمل، والاحتياط طريق النجاة. (محمد الشيرازي). \* الأظهر أنّ مبدأه رؤيه الدم فيما إذا تأخرت عن الولادة. (السيستاني).

٢- ٢. ويحتمل أنّه من حينه إن خرج معه الدم، كما لا يخلو من وجه. (الميلاني).

٣- ٣. مرّ الكلام حوله في أول البحث. (تقى القمّي).

٤- ٤. في نفاسيه ما زاد على العشرة تأمل، والاحتياط حسن. (الجواهرى).

٥- ٥. على إشكال فيما إذا كانت ذات عاده عدديه ورأت الدم في أيام العاده وبعدها، فالأحوط لها الجمع بين تروك النفاء وأعمال المستحاضه بالنسبه إلى ماوراء العاده. (السيستاني).

٦- ٦. بل الميزان الكلّي في ذات العاده العدديه جعل أيامها نفاساً. (تقى القمّي).

٧- ٧. مرّ الاحتياط فيه. (مهدى الشيرازي). \* إلّا إذا شكّ في استناد الدم الأخير إلى الولادة، فيشكل الحكم بكونه نفاساً كما تقدم، ولا يترك الاحتياط فيه. (زين الدين). \* يجرى فيه ما تقدّم في المسألة الأولى. (السيستاني).

- ١ - ١. الأظهر نفاسيته. (مهدى الشيرازى). \* قد مرّ حكمه فى الحيض. (الإصطهباناتى). \* الأقوى كونه بحكم النفاس كما فى الحيض. (الرفيعى). \* الأقوى أنّه نفاس. (الفانى).
- ٢ - ٢. الأظهر الحكم بنفاسيته. (الجواهرى). \* النقاء المتخلل بين النفاس الواحد بحكمه على الأقوى، كما فى الحيض. (النائنى). \* وإن كان الأقوى إلحاقه بالطرفين. (الإصفهانى). \* الظاهر محكوميته بالنفاسيه. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكى). \* بل تعمل بأعمال النفساء. (الكوه كمرئى). \* استحباباً، وإلاّ فالأصحّ أنّه نفاس إذا لم يتجاوز المجموع العشره، كما سبق فى الحيض. نعم، النقاء بين الحيض المتقدم والنفاس طهر وإن كان أقلّ من عشره كما سيأتى. (كاشف الغطاء). \* النقاء المتخلل بين النفاس الواحد بحكمه على الأقوى فى ذات العاده، كما فى الحيض. (جمال الدين الكليپايگانى). \* بل هو محسوب من النفاس، وإن كان يجب عليها فى الظاهر العمل بأحكام الطاهره قبل عود الدم. (البروجردى). \* والأظهر أنّه ملحق بالطرفين. (الحكيم). \* النقاء المتخلل بحكمه على الأقوى كما فى الحيض. (الشاهرودى). \* قد تقدم فى الحيض أنّ النقاء التخلل حيض أو بحكمه، وهكذا الأمر ها هنا، كما تقدم أنّ الطهر لا يكون أقلّ من عشره. (البجنوردى). \* الأقوى أنّ النقاء المتخلل محسوب من النفاس. نعم، قبل عود الدم تعمل بأعمال الطاهره. (الخمينى). \* الأقوى أنّ المتخلل محسوب من النفاس، كما أنّه فى باب الحيض كان محسوباً منه، لكنّها تعمل فيما نحن فيه قبل مجىء الدم بأعمال الطاهره فى ظاهر الحال. (المرعشى). \* والنقاء المتخلل نفاس على ما مرّ فى الحيض، وإن كان الأحوط استحباباً فى المتخلل الجمع بين عمل الطاهره والنفساء. (مفتى الشيعه).

- ١- ١. وإن كان القول بآنه من النفس لا يخلو من قوه. (عبد الله الشيرازى). \* الظاهر أنّ النقاء المتخلل بحكم النفس، كما فى الحيض. (الخوئى). \* وإن كان الأقوى إلحاقه بالطرفين. (حسن القمى). \* بل هو من النفس. (الروحانى). \* بل حكمه حكم النقاء فى الحيض، وقد مرّ أنّه محسوب منه. نعم، قبل عود الدم يجب عليها فى الظاهر العمل بأحكام الطاهره. (اللكراني).
- ٢- ٢. وإن كان الأقوى عدم وجوبه، لكن عليها أن تعمل بأحكام الطاهره إذا لم تعلم بأنّ الدم سيعود. (الميلانى). \* بل محكوم بحكم النفس. (الشريعتمدارى). \* الطهر المتخلل بحكم النفس. (السبزواري). \* لا يترك هذا الاحتياط، كما تقدم منّا نظيره فى الحيض. (زين الدين). \* والأظهر إلحاقه بالطرفين. (محمّد الشيرازى).



## عدم رؤيه الدم فى العشره

ولا فرق (١) فى ذلك بين ذات العاده العشره، أو أقلّ. وغير ذات العاده وإن لم ترَ دمًا فى العشره (٢) فلا نفاس لها (٣)،

## حكم تجاوز دم النفاس عن العشره

وإن رأت فى العشره وتجاوزها: فإن كانت ذات عادته (٤) فى الحيض أخذت

ص: ٤٤٨

١- ١. الأقوى الفرق بين ذات العاده وغيرها فى أن النّقاء المتخلّل فى ذات العاده فى حكم النفاس إذا كان من نفاس واحد. وأمّا النّقاء المتخلّل بين الدّمين فى غير ذات العاده فكونه بحكم النفاس مشكّل، لا يُترك الاحتياط فيه بالجمع ما بين الأعمال والظاهر بمقدار ما يمكن. (جمال الدين الكلبيگانی).

٢- ٢. أى فى تمامها. (الخمینی). \* التامّه. (المرعشى).

٣- ٣. بل لها نفاس من حين رؤيه الدم مع صدق العنوان، ولادليل على الاختصاص. (تقى القمى).

٤- ٤. وقتيه وعدديه ، وأمّا فى العاده الوقتيه فإن رأتَه \_ أى الدم \_ فى أثنائها جعلت ما يساوى عادتها نفاساً والباقي استحاضه ، وإن رأتَه بعد العاده الوقتيه كما إذا كانت عادتها الخمسه الأولى من الشهر فولدت فى أوّل السادس كان نفاسها الخمسه الثانيه فقط . (مفتى الشيعة).

بعادتها(١)، سواء كانت عشره أم أقل، وعملت بعدها عمل المستحاضه، وإن كان الأحوط(٢) الجمع إلى الثمانيه عشر كما مرّ. وإن لم تكن ذات عاده كالمبتدئه والمضطربه فنفاستها عشره أيام(٣)، وتعمل بعدها عمل المستحاضه، مع استحباب الاحتياط

ص: ٤٤٩

- ١- ١. وإن كانت ناسيه لها جعلت أكبر عددٍ محتملٍ عادةً لها في المقام. (السيستاني).
- ٢- ٢. لا- يترك في غير ذات العاده. (صدر الدين الصدر). \* مرّ أن لا وجه لهذا الاحتياط. (الفاني). \* لا يُترك إلى العشره. (محمّد الشيرازي). \* لا يترك إلى العشره، وكذا في الفرع الآتي. (اللكراني).
- ٣- ٣. بل تأخذ بعاده أرحامها على الأحوط، وتحتاط إلى العشره. (آل ياسين). \* الأحوط لغير ذات العاده أن تأخذ بعاده أرحامها، ثم تحتاط إلى العشره. (الخوئي). \* والأحوط لها استحباباً أن تأخذ بعاده أقاربها في الحيض، وتجمع في بقيه العشره بين أعمال النفساء والطاهره. (زين الدين). \* بل الأحوط أن تأخذ بعاده أمّها أو أختها أو خالتها، وإن لم يكن فبواحد من أرحامها، ثم تحتاط إلى العشره. (حسن القمّي). \* مرّ الكلام حول الفرع في المسأله الأولى. (تقى القمّي). \* أو ناسيه، فلها أن تجعل مقدار عاده حيض أرحامها أو أقاربها نفاساً، وتحتاط فيما زاد عنها إلى تمام العشره، وإن كانت ذات عاده عدديه \_ سواء كان العدد عاده وقتيه لها أم لا \_ اقتصرت عليها في أوّل الدم فجعلته نفاساً، وما زاد عليها استحاضه. (مفتى الشيعه).

## صاحبه العاده إذا لم تر في العاده، أو رأته في بعضها

(مسألة ٣): صاحبه العاده إذا لم تر في العاده أصلاً ورأت بعدها وتجاوز العشره لا نفاس لها(٢) على

ص: ٤٥٠

- ١ - ١. لا يُترك جدّاً؛ لما ذكرنا في المسألة السابقه عليها. (آقا ضياء). \* قد مرّ. (حسين القمّي). \* بل مع لزومه. (صدر الدين الصدر). \* قد مرّ وجوبه. (الآملی).
- ٢ - ٢. لا- وجه لإطلاقه بعد إمكان صورٍ يلحق الدم ويحتسب من تبعات الولادة فيها. (آقا ضياء). \* الأقوى كونه نفاساً إلى العشره، إلّا- أن ينقضى عدد العاده قبل العشره، فيحكم بعد انقضاء العاده بكونه استحاضه كما بعد العشره. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكى). \* بل ما فى العشره نفاس مطلقاً، ذات العاده وغيرها، وما زاد على العشره استحاضه، بل الأحوط إن لم يكن أقوى جعله نفاساً إلى الثمانيه عشـر. (كاشف الغطاء). \* بل نفاسها أيام عاداتها المبتدئه من أوّل رؤيتها الدم المضاف إلى الولادة بالصدق العرفى، ومنه يعلم حال بقيه الفروع. ثمّ إنك قد عرفت عدم الوجه للاحتياط إلى ثمانيه عشر يوماً. (الفانى). \* فيه إشكال، فلا يُترك الاحتياط فى تمام زمان روءيه الدم إذا لم يتجاوز العشره، وإلّا فبمقدار العاده، وبذلك يظهر الحال فى بقيه هذه المسأله. (الخوئى). \* بل تأخذ بمقدار عاداتها من حين رؤيه الدم، فإذا زاد ذلك على العشره من حين الولادة اقتضرت عليها. (زين الدين). \* إذا صدق عليه دم الولادة عرفاً فلها نفاس، ويحسب من أوّل رؤيه الدم، فإن لم يتجاوز عشره أيام كان جميعه نفاساً، وإن تجاوزها كان الزائد على عدد عاداتها استحاضه، ومنه يظهر حكم سائر الصور المذكوره فى المتن. (السيستانى).

١ - ١. بل الأقوى كون الدم الموجود بل العاده نفاساً إلى العشره، وتحتاط إلى ثمانيه عشر مع الاستمرار إليها، وكذلك في المسأله الثانيه. (الحائري). \* في قوته نظر، بل منع. (آل ياسين). \* فيه تأمل، فلا يُترك الاحتياط. (صدر الدين الصدر). \* بل الأقوى الأخذ بمقدار عاداتها، إلا إذا زاد على العشره فيقتصر عليها. (الحكيم). \* بل الظاهر أن تجعل دمها نفاساً من أول رؤيتها بمقدار العاده، وإذا فرض أن عاداتها أقل من العشره تحتاط إلى عشره الدم. (تقى القمى). \* بل يحكم بكونه نفاساً إلى العشره، ما لم تزد عن عاداتها، وإلا فيألى انقضاء عاداتها. (الروحاني).

١ - ١. بل الحكم بنفاسيته إلى العشرة لا يخلو من قوه، والأحوط إتمام العاده بما بعد العشرة من الدم. (الجواهرى). \* هذا الاحتياط لا يُترك. (النائنى، جمال الدين الكلپايگانى، الشاهرودى). \* لا يُترك مع التشكيك فى الإلحاق فى ذات العاده إلى العشر، وفى غيرها إلى ثمانية عشر؛ تحصيلاً للجزم بالفراغ واقعاً، ومن هنا ظهر حال الاحتياط الآتى أيضاً. (آقا ضياء). \* لا يُترك هذا الاحتياط إلى العشرة. (الإصفهاني). \* لا يُترك. (حسين القمى، محمد تقى الخونسارى، المرعى، الأملى، الأراكى). \* لا يُترك هذا الاحتياط، وكذا فى الفرع الآتى. (الإصطهباناتى). \* لا يُترك إلى العشرة. (البروجردى، عبد الله الشيرازى، محمد رضا الكلپايگانى، السبزوارى). \* لا يُترك الاحتياط إلى عشر الرؤيه فى جميع فروض المسأله. (مهدى الشيرازى، حسن القمى). \* لا يترك؛ لأنّ دليل الأخذ بالعاده إنّما كان ينفى النفاسيه فى الزائد عليها إذا تجاوز عن العشرة إن رأت الدم فى العاده، وأمّا إن لم يكن دم فى أيام العاده فلا تنفى نفاسيه الزائد عليها، فيمكن أن يكون نفاساً إلى العشرة أو إلى الثمانية عشر على القولين. (الجنوردى). \* لا يُترك الاحتياط إلى العشرة، إلّا أن ينقضى عدد العاده قبل العشرة. (الشريعتمدارى). \* لا يُترك إلى العشرة فى جميع صور المسأله. (الخمينى). \* هذا الاحتياط لازم إلى العشرة. (مفتى الشيعة). \* لا يُترك إلى العشرة، وكذا فى الفرع الآتى. (اللكراني).

العشره(١)، بل إلى الثمانيه عشر مع الاستمرار إليها. وإن رأت بعض العاده ولم ترَ البعض من الطرف الأول وتجاوز العشره أتمتها بما بعدها(٢) إلى العشره(٢) دون ما بعدها(٣)، فلو كان عاداتها سبعة ولم ترَ إلى اليوم الثامن فلا نفاس لها(٤)، وإن لم ترَ اليوم الأول جعلت الثامن أيضاً نفاساً، وإن لم

ص: ٤٥٣

- ١- ١. لا يترك الاحتياط به، وهكذا فيما يذكر من الفروض. (الميلاني).
- ٢- ٢. والأحوط الجمع في المتمم. (الشاهرودي). \* فيه إشكال، فلا- يترك الاحتياط. (المرعشي). \* فيه اشكال، لا- يترك الاحتياط بالجمع في المتمم. (الآملی). \* الأحوط الجمع في المتمم. (السبزواری).
- ٣- ٤. يعني فتأخذ بأقلّ الأمرين من العاده وإتمام العشره. (زين الدين).
- ٤- ٥. قد مرّ الكلام فيه. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكى). \* بل نفاسها ثلاثه. (الحكيم). \* لا يترك إلى العشره. (عبد الله الشيرازى). \* بل الحكم فيه هو ما تقدم في أول المسأله. (زين الدين). \* تقدم الكلام فيه. (الروحانى).

تر اليوم الثانى أيضاً فنفاستها إلى التاسع، وإن لم تر إلى الرابع أو الخامس أو السادس فنفاستها إلى العشرة، ولا تأخذ(١) التتمه من الحادى عشر فصاعداً، لكنّ الأحوط(٢) الجمع فيما بعد العاده إلى العشرة، بل إلى الثمانية عشر مع الاستمرار إليها.

### اعتبار فصل أقل الطهر بين الحيض و النفاس

(مسأله ٤): اعتبر مشهور العلماء فصل أقل الطهر بين الحيض المتقدم والنفاس، وكذا بين النفاس والحيض المتأخر، فلا يحكم بحيضيه الدم السابق على الولاده، وإن كان بصفه الحيض أو فى أيام العاده إذا لم يفصل بينه وبين النفاس عشره أيام، وكذا فى الدم المتأخر، والأقوى عدم اعتباره(٣) فى الحيض المتقدم كما

ص: ٤٥٤

١- ١. بل تأخذ لإتمام العدد من ابتداء رؤيه الدم. (تقى القمى).

٢- ٢. لا يُترك. (حسين القمى، السبزوارى، الآملى). \* لا يُترك الاحتياط فى العشره. (الشاهرودى).

٣- ٣. بل الأقوى اعتباره. (الجواهرى). \* ولكنّ النقاء بينهما طهر، وإن لم يكن عشره فليس هو كالنقاء بين الدمين فى العشره من حيض أو نفاس. (كاشف الغطاء). \* فيه إشكال وقد مرّ. (البروجردى). \* فيه نظر. (الحكيم، الرفيعى). \* لا- يُترك مراعاة الاحتياط فى الحيض المتقدم. (الشريعتمدارى). \* احتمال اعتباره قوى. (المرعشى). \* مرّ الإشكال فيه. (اللكراني).

مرّ (١)، نعم، لا يبعد ذلك (٢) في الحيض المتأخر، لكنّ الأحوط (٣) مراعاة

ص: ٤٥٥

- 
- ١ - ١. لا- يترك الاحتياط، كما تقدّم في أوائل هذا الفصل. (زين الدين). \* ومرّ منّا التأمل فيه، وأنّ الاحتياط طريق النجاه. (محمّد الشيرازي).
- ٢ - ٢. هذا التفصيل ضعيف، والاحتياط لا يُترك في الصورتين. (آل ياسين). \* بل يقوى. (محمّد تقى الخونساري، الأراكي). \* بل هو الأرجح. (الكوه كمرئي). \* الأقوى اعتباره في الحيض المتأخر. (جمال الدين الكلّبايگاني). \* بل هو الأقوى. (مهدى الشيرازي، الخميني، الفاني). \* بل هو قوئ. (عبد الهادي الشيرازي). \* بل هو الأظهر. (الروحاني). \* بل لا يخلو من قوه. (مفتي الشيعة).
- ٣ - ٣. لا يُترك كما مرّ. (محمّد تقى الخونساري، الإصطهباناتي، الأراكي). \* لا يُترك كما تقدّم. (الشاهرودي، الشريعتمداري، الآملی). \* تقدم لزوم مراعاة هذا الاحتياط؛ لقوّه احتمال لزوم الفصل بأقلّ الطهر. (البجنوردي). \* لا يُترك. (السبزواري).



## إذا خرج بعض الطقل بعد فصل طويل

(مسألة ٥): إذا خرج بعض الطفل وطالت المدّة إلى أن خرج تمامه فالنفاس من حين خروج ذلك البعض إذا كان معه دم، وإن كان مبدأ العشرة (٢) من حين التمام كما مرّ (٣)، بل وكذا لو خرج قطعه قطعه (٤) وإن طال إلى شهر (٥) أو أزيد فمجموع الشهر

ص: ٤٥٦

- ١ - ١. بل لا يترك كما تقدّم. (النائني، جمال الدين الكلبيگانی). \* يعني في الصورتين، ولا يترك. (حسين القمّي). \* لا يترك في الصورتين. (عبد الله الشيرازي). \* هذا الاحتياط لا يترك، بل لا يخلو من قوه. (مفتي الشيعة).
- ٢ - ٢. من حين الشروع كما مرّ. (مهدى الشيرازي). \* قد مرّ الإشكال فيه، كما أنّه لا يترك الاحتياط في تاليه. (عبد الله الشيرازي).
- ٣ - ٣. أو من حين خروج الدم على ما مرّ احتماله. (الميلاني). \* مرّ الإشكال فيه. (حسن القمّي). \* وقد مرّ أنّ الميزان تحقّق عنوان الولادة. (تقى القمّي). \* ومرّ منعه. (السيستاني).
- ٤ - ٤. المدار على العرف، فإن صدق على خروج كلّ قطعه نفاس مستقلّ وولاده أخرى تعدّد النفاس، وإلاّ فهو واحد، أمّا البياض فإن كان بين الدّمين فهو نفاس كما في الحيض، وإن كان قبل روءيه الدم فطهر، فإذا لم ترّ دماً إلى اليوم العاشر فالعاشر وما بعده نفاس، وما قبله طهر. (كاشف الغطاء).
- ٥ - ٥. فيه تأمل. (حسين القمّي). \* الحكم في المتقطع بعد العشرة الأولى محلّ إشكال. (مهدى الشيرازي).

وإن تخلّل نقاء: فإن كان عشره فطهر (٢)، وإن كان أقلّ تحتاط (٣)

ص: ٤٥٧

١ - ١. مَرَّ التَّامِيلُ فيما زاد على العشره، والاحتياط لا ينبغي تركه. (الجواهرى). \* بشرط عدم تخلّل أكثر من العشره بين خروج تلك القطعات، وإلاّ فالزائد على العشره لا يحكم عليه بالنفاسيه. (المرعشى). \* هذا على تقدير أن لا يكون الفصل بين القطعات أزيد من عشره أيام، وإلاّ لم يكن الزائد على العشره نفاساً، ومنه يظهر الحال فى النقاء بعد العشره، وأمّا النقاء المتخلّل فقد مرّ حكمه. (الخونى). \* فى إطلاق الحكم نظر، والنقاء المتخلّل مرّ حكمه. (حسن القمى). \* بناءً على عدم كون الفصل بين القطعات أزيد من عشره أيام، وإلاّ لم يكن الزائد على العشره نفاساً. (مفتى الشيعة). \* وكذا بعده إلى عشره أيام من رؤيه الدم بعد خروج آخر قطعه. نعم، يشترط فى الحكم بكون المجموع نفاساً أمران، الأوّل: أن لا تكون القطعه ممّا لا يعتدّ به كالإصبع، وإلاّ فالدم الخارج معها أو بعدها لا يعدّ نفاساً، سواء كانت هى الجزء الأوّل أو الوسط أو الأخير، الثانى: عدم كون الفصل بين القطعات المفروضه أزيد من العشره، وإلاّ فلا يكون الزائد الفاصل نفاساً. (السيستانى).

٢ - ٢. والدم المرئى بعده يعلم حاله ممّا تقدم. (المرعشى). \* وكذا إن كان أقلّ إذا كان فاصلاً بين عشره، كلّ واحد مع عشره الأخرى. (السيستانى).

٣ - ٣. بل الأقوى كونه نفاساً، كما فى الحيض. (محمّد تقي الخونسارى، الأراكى). \* قد عرفت حكمه. (الكوه كمرئى). \* بل هو نفاس. (الفانى). \* بل النقاء المتخلّل محسوب من النفاس، كما مرّ. (الخمينى). \* فيه نظر، وقد تقدّم مراراً حكم النقاء المتخلّل. (المرعشى). \* استحباباً، ولا- يبعد كونه نفاساً. (محمّد الشيرازى). \* بل يحكم بأنّه نفاس. (الروحانى). \* وإن كان الأقوى كونه نفاساً كما فى الحيض. (مفتى الشيعة). \* مرّ حكم النقاء. (اللنكرانى).

## تعدد الولاده

(مسأله ٤): إذا ولدت اثنتين أو أزيد فلكل واحد منهما نفاس مستقل، فإن فصل بينهما عشرة أيام واستمر الدم فنفاستها عشرون (١) يوماً، لكل واحد عشرة أيام، وإن كان الفصل (٢) أقل من عشرة مع استمرار الدم

ص: ٤٥٨

- ١- ١. إذا لم تكن ذات عاده، أو كانت عادتها عشرة أيام، وإذا كانت ذات عاده أقل من عشرة فنفاستها عادتها، فإذا وضعت الثانى تنفست له كذلك بمقدار عادتها، وما بين النفاسين وما بعدهما من الدم استحاضه. (زين الدين).
- ٢- ٢. إن كان الفصل الأقل قبل تمام العشرة من الولاده الأولى يحسب من النفاس على الأقوى، فلو أولدت فرأت الدم إلى ثلاثه أيام والنقاء إلى ثلاثه فأولدت الثانية فرأت الدم يكون النقاء من النفاس، وأولى بذلك ما لو رأت ثلاثه دماء وثلاثه نقاءات، فرأت دماً يوماً مثلاً ثم أولدت الثانية. وأمّا لو رأت بعد الولاده الأولى دماً عشرة أيام ثم رأت طهراً أقل من عشرة ثم أولدت ففيه إشكال وتردد، فلا يترك الاحتياط بالجمع. (الخميني).

يتداخلان في بعض المدة، وإن فصل بينهما نقاء عشره أيام كان طهراً، بل وكذا لو كان أقل من عشره على الأقوى (١). من عدم اعتبار العشره بين النفاسين، وإن كان الأحوط (٢) مراعاة الاحتياط في النقاء الأقل (٣)، كما في قطعات الولد الواحد.

### حكم مستمره الدم إلى شهر أو أكثر

(مسألة ٧): إذا استمرّ الدم إلى شهر أو أزيد فبعد مضيّ أيام العاده في ذات العاده (٤) والعشره (٥) في غيرها محكوم بالاستحاضه وإن كان في

ص: ٤٥٩

١- ١. تقدّم ما هو الأقوى. (صدرالدين الصدر). \* إذا كان النقاء المذكور بعد عشره من الولاده الأولى، أو بعد العاده للمعتاده إذا لم ترّ الدم بعدها حتى تجاوزت العشره، أو رأت الدم بعد النقاء حتى تجاوز العشره، وفي ما عدا ذلك تجمع في النقاء بين أعمال النفساء والطاهره، كما تقدم. (زين الدين).

٢- ٢. لا وجه لهذا الاحتياط. (الفاني). \* لا يترك. (حسين القمّي، الإصطهباناتي، عبد الله الشيرازي، المرعشي).

٣- ٣. فيما لم يحكم بكونه نفاساً، كما تقدّم. (محمّد الشيرازي).

٤- ٤. يعني بعد مضيّ العاده العدديه. وقوله: «محكوم بالاستحاضه وإن كان في أيام العاده» يعني بها العاده الوقتيه، فلا منافاه. (الشريعتمداري). \* العدديّه فقط. (المرعشي). \* في العدديه محكوم بالاستحاضه، وإن كان في أيام العاده الوقتيه، فلا تغفل. (مفتي الشيعه).

٥- ٥. بل الأحوط الجمع إلى ثمانية عشر، كما ذكرناه. (آقا ضياء). \* بل يكون الدم في غيرها محكوماً بالنفاس إلى ثلاثين يوماً احتياطاً كما مرّ في المسأله الأولى. (تقي القمّي).

أيام العاده (١)، إلّا- مع فصل أقل الطهر عشره أيام بين دم النفاس وذلك الدم، وحينئذٍ فإن كان في العاده (٢) يحكم عليه بالحيضيه، وإن لم يكن فيها (٣) فترجع إلى التمييز (٤)، بناءً على ما عرفت من اعتبار أقل الطهر بين النفاس والحيض المتأخر، وعدم الحكم بالحيض مع عدمه، وإن صادف أيام العاده، لكن قد عرفت (٥) أن مراعاة الاحتياط في هذه الصورة

ص: ٤٦٠

- ١- ١. قد مرّ. (حسين القمّي). \* الوقتيه فقط. (المرعشى).
- ٢- ٢. إن كانت ذات عاده. (المرعشى).
- ٣- ٣. الرجوع إلى التمييز في غير ذات العاده، فلا ترجع ذات العاده إذا لم تصادف عادتها بعد العشره إلى التمييز، وعبارته المتن توهم الخلاف. (الخميني).
- ٤- ٤. إن لم تكن ذات عاده. (المرعشى). \* الأحوط أن تجمع بين الوظيفتين في الدم الواجد للصفات، وتجعل الفاقد استحاضه. (حسن القمّي). \* إذا كانت ذات عاده وقتيه ترجع إلى عادتها فقط وتنتظرها، وإن اقتضى ذلك عدم الحكم بحيضيتها فيما بعد الولاده بشهر أو أزيد، وإلّا- فالدم المرثى، بعد الفصل المفروض إذا كان ذا تمييز رجعت إليه، وإن كان فاقداً له إلى شهر أو شهور فحكمها التحيض في كل شهر بالاقتداء ببعض نسائها، أو باختيار عدد مناسب لها على تفصيل في جميع ذلك تقدّم في مبحث الحيض. (السيستاني).
- ٥- ٥. بل قد عرفت أنه لا يُترك. (آل ياسين).

## وجوب الاستظهار على النفساء

(مسألة ٨): يجب على النفساء (٢) إذا انقطع دمها في الظاهر الاستظهار (٣)، بإدخال قطنه أو نحوها والصبر قليلاً (٤) وإخراجها (٥) وملاحظتها على نحو ما مرّ في الحيض (٦).

## حكم استظهار النفساء لو استمر الدم بعد مضي العادة

(مسألة ٩): إذا استمرّ الدم إلى ما بعد العادة في الحيض يستحبّ (٧) لها

ص: ٤٦١

- ١- ١. لا يترك مطلقاً. (حسين القمّي). \* بل لا يُترك. (الإصطهباناتي). \* لا يترك. (عبد الله الشيرازي). \* بل لازم. (الآملي).
- ٢- ٢. على الأحوط. (الخوئي). \* في الأحوط. (زين الدين).
- ٣- ٣. مرّ التأمل في الحيض والنفاس مثله. (الجواهرى).
- ٤- ٤. لكن في حديث «خلف» (الوسائل: باب ٢ من أبواب الحيض، ح ١) تدعها ملياً. (تقى القمّي).
- ٥- ٥. برفق ولين. (المرعشى).
- ٦- ٦. ومرّ أنّ الوجوب إرشادى لا يمنع من الاحتياط. (الحكيم).
- ٧- ٧. بل يجب إلى العشرة، كما هو الشأن في باب الحيض؛ لاتّحاد المدرّك. (آقاضياء). \* بل يجب يوماً كما في الحيض، ويستحبّ في الزائد إلى العشرة. (الإصفهاني). \* الأقوى وجوبه يوماً واستحبّاه يومين أو ثلاثة أو إلى العشرة كما في الحيض. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكي). \* بل يجب على نحو ما سبق في الحيض. (الكوه كمرئى). \* لا يُترك الاحتياط بالاستظهار يوماً فيومين. (كاشف الغطاء). \* تقدّم ما هو الأقوى فيه. (جمال الدين الكلبيگاني). \* بل هو أحوط، على نحو ما مرّ في الحيض. (البروجردى). \* بل يجب يوماً ويحتاط به إلى العشرة. (مهدى الشيرازي). \* بل يجب إلى أن تظهر الحال ولو ظناً. (الحكيم). \* والأقوى وجوب الاستظهار ثلاثه أيام، وبعدها إلى العشرة الجمع بين الوظيفتين للنفساء والطاهره. (الرفيعى). \* بل يلزم ذلك على نحو ما تقدّم في الحيض. (الميلاني). \* قد تقدّم في الحيض أنّ الأحوط عدم ترك الاستظهار إلى العشرة، وتقدّم وجهه. (الجنوردي). \* بل الوجوب كما في الحيض لا يخلو من القوه. (عبد الله الشيرازي). \* بل لا يُترك على نحو ما مرّ في الحيض. (الشريعتمدارى). \* بل يجب إلى أن يظهر الحال. (الفانى). \* لا ينبغي ترك الاحتياط بالاستظهار بيوم أو يومين. (الخميني). \* لا يترك الاستظهار خصوصاً بيوم. (المرعشى). \* بل يجب على نحو ما مرّ في الحيض؛ لاتّحاد المدارك. (الآملي). \* بل هو الأحوط. (محمّد رضا الكلبيگاني). \* بل يجب. (السبزواري). \* بل يجب على ما تقدم في الحيض. (زين الدين، مفتى الشيعة). \* تقدّم أنّه واجب على الأحوط. (حسن القمّي). \* بل يجب عليها الاستظهار بيومين. (تقى القمّي). \* بل يجب على نحو ما تقدم في الحيض. (الروحاني). \* بل يحتاط وجوباً كما مرّ في الحيض. (اللكراني).



الاستظهار(١) بترك العباده يوماً أو يومين أو إلى العشره على نحو ما مرّ في الحيض(٢).

## النفاء كالحائض

(مسألة ١٠): النفاء كالحائض(٣) في وجوب الغسل بعد

ص: ٤٦٣

- ١- ١. الظاهر وجوبه بيوم، وتخير بعده بين الاستظهار بيومين أو إلى العشره وعدمه. (الخوئي).
- ٢- ٢. وتقدّم ما هو الأقوى فيه. (النائني). \* وقد مرّ أنّها تستظهر ثلاثه أيام ثم تحتاط إلى العشره. (حسين القمّي). \* وقد تقدّم ما قوّنناه سابقاً، فراجع. (آل ياسين). \* وقد مرّ فيه أنّ الأقوى وجوب الاستظهار إلى الثلاثه، وفي الزائد عنها إلى العشره تحتاط بالجمع. (الإصطهباناتي). \* تقدّم ما هو الأقوى. (الشاهرودي).
- ٣- ٣. وتفترق عنها بأمور: منها: الأقل، ومنها: أنّ الفاصل بين الحيضين لابدّ من عشره، بخلاف النفاسين، ومنها: انقضاء العدّه بالحيض دون النفاس، وغير ذلك. (كاشف الغطاء). \* في خصوص موارد النصّ، وأمّا دخول المسجدين وقراءة العزائم وغيرهما ممّا لم يرد فيه نصّ فمحلّ تأمل وإشكال؛ لأنّ استفاده هذه الكلّيه فرع وجود ما هو المشهور في الألسنه وعبائر الفقهاء من أنّ النفاس حيض محتبس، وليس له عين ولا أثر في الأخبار، وما هو الموجود في بعض الأخبار أيضاً لا يكاد يستفاد منه هذا المضمون، ومع هذا لا ينبغي ترك الاحتياط. (الشاهرودي). \* الكلّيه المذكوره مبنيه على الاحتياط. (تقى القمّي).



الانقطاع (١)، أو بعد العادة، أو العشره فى غير ذات العاده، ووجوب قضاء الصوم دون الصلاه، وعدم جواز وطئها وطلاقها (٢)، ومس كتابه القرآن (٣) واسم الله (٤)،

ص: ٤٦٤

- ١- ١. أى الانقطاع الحقيقى . (مفتى الشيعة).
- ٢- ٢. إلى غير ذلك من أحكام الحائض . وبالجمله : يحرم عليها ما يحرم على الحائض، ويندب لها ما يندب لها، ويكره لها ما يكره لها، إلا أنه لا تجب الكفاره فى وطء النفساء، نعم ، هو أحوط كما فى المتن . (مفتى الشيعة).
- ٣- ٣. وأسماء الأنبياء والأئمه عليهم السلام والصدّيقه الطاهره سلام الله عليها. (الرفيعى). \* الكلام فيه هو الكلام فى بابى الحيض والجنابه، وكذا مس اسمه الخاصّ به تعالى. (المرعشى).
- ٤- ٤. وما يلحق به من أسماء الأنبياء والأئمه وأمههم عليهم السلام . (الإصطهباناتى). \* إلى آخر المذكورات، على نحو ما مرّ فى الجنابه. (عبد الله الشيرازى). \* على الأحوط فيه وفى قراءه سور العزائم وأبعضها حتّى البسملة بقصدها، وفى دخول المساجد والمكث فيها. (زين الدين). \* على الأحوط فيه وفيما بعده، وفى بعض المستحبات والمكروهات تأمل. (حسن القمى).

وقراءه آيات السجده (٧)، ودخول

ص: ٤٦٥

المساجد(١)، والمكث فيها(٢)، وكذا في كراهه(٣) الوطء بعد الانقطاع وقبل الغسل، وكذا في كراهه الخضاب(٤) وقراءة القرآن ونحو ذلك، وكذا في استحباب الوضوء في أوقات الصلوات، والجلوس في المصلّى، والاشتغال بذكر الله بقدر الصلاة، وألحقها بعضهم بالحائض في وجوب الكفّاره إذا وطئها، وهو أحوط(٥)، لكنّ الأقوى

ص: ٤٦٦

- ١- ١. بل دخول المسجدين، لا سائر المساجد إذا كان بنحو الجواز. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكى). \* أى بغير اجتياز، وكذا دخول المسجدين مطلقاً، وحرمة وكذا حرمة ما قبله وما بعده مبنية على الاحتياط. (السيستانى).
- ٢- ٢. يعنى فى غير المسجدين، وما يلحق بها من المشاهد المشرفة. وأمّا فيها فيحرم الاجتياز أيضاً. (الإصطهباناتى). \* وكذا الاجتياز فى المسجدين. (اللكراني).
- ٣- ٣. على نحو ما مرّ فى الحيض. (حسين القمى).
- ٤- ٤. فيه تأمل، وكذا ما بعده. (الحكيم). \* فى كراهه الخضاب وقراءة القرآن للنفساء نظر، بل منع. (زين الدين).
- ٥- ٥. لا- يُترك. (حسين القمى، الإصطهباناتى، عبد الله الشيرازى، الخمينى). \* لا- يُترك، كما مرّ فى الحيض. (عبد الهادى الشيرازى). \* بل إن قلنا بها فى الحيض فوجوبها فى النفساء لا يخلو من قوّه. (الرفيعى). \* لا ينبغي تركه. (المرعشى).

## كيفية غسل النفس

(مسألة ١١): كيفية غسلها كغسل الجنابه، إلا أنه لا يغنى عن الوضوء (٢)، بل يجب قبله (٣) أو بعده (٤) كسائر الأغسال.

ص: ٤٦٧

- ١- ١. في الفرق إشكال. (أحمد الخونساري).
- ٢- ٢. مرَّ أنه يكفي عنه. (الجواهري). \* بل يغنى، كما في سائر الأغسال الأخر على الأظهر. (آل ياسين). \* حكمه حكم سائر الأغسال. (الكوه كمرئي). \* الظاهر أنه يغنى عنه لو لم تتوضَّأ قبله، فلو توضَّأت بعده نَوَتِ الاحتياط. (الميلاني). \* بل يغنى. (الفاني، تقي القمي). \* الظاهر إغناؤه عنه، وكذا غيره من الأغسال إلا غسل الاستحاضة المتوسِّطة. (الخوئي). \* على الأحوط الذي لا ينبغي تركه، وإن كان الأقوى كفايته عن الوضوء في جميع الأغسال، كما تقدم ذكره في غسل الحيض. (زين الدين). \* الأقوى أنه يغنى كما مرَّ. (حسن القمي). \* الأظهر إغناؤه عنه كسائر الأغسال، والاحتياط طريق النجاة. (الروحاني). \* بل يغنى عنه على الأقوى، كما تقدَّم. (السيستاني).
- ٣- ٣. على الأحوط. (الحكيم). \* على الأحوط، كما تقدم. (محمَّد الشيرازي).
- ٤- ٤. قد تقدَّم أنَّ الأولى تقديمه. (المرعشي).

## فصل فى غسل مسّ الميت

### وجوب غسل مسّ ميت

يجب بمسّ ميت الإنسان بعد برده وقبل غسله، دون ميت غير الإنسان، أو هو قبل برده أو بعد غسله (١). والمناطق برد تمام جسده، فلا يوجب برد بعضه، ولو كان هو الممسوس.

### ما يعتبر فى وجوب غسل مسّ الميت

والمعتبر فى الغسل تمام الأغسال الثلاثة، فلو بقى من الغسل الثالث شىء لا يسقط الغسل بمسّه وإن كان الممسوس العضو المغسول (٢) منه. ويكفى (٣) فى سقوط الغسل (٤) إذا كانت الأغسال الثلاثة كلّها بالماء القراح

ص: ٤٦٨

١- ١. لكن يستحب الغسل إن مسّه بعد الغسل. (الروحانى).

٢- ٢. عدم وجوب الغسل بمسّ العضو الذى تمّ غسله لا يخلو من قوّه، والأحوط الغسل بمسّه. (الجواهرى).

٣- ٣. فى سقوطه بعد الأغسال الاضطرابيه أو بعد التيمّم تأمّل وإشكال، بل الأقوى (كذا فى الأصل، والظاهر المراد: بل الأقوى عدم كفايته). وكذا كلّ ما كان يوجب مسّه الغسل حال الاتصال يوجبّه حال الانفصال. (صدر الدين الصدر). \* فيه إشكال يظهر فيما يأتى فى غسل الميت. (تقيالقمي).

٤- ٤. محلّ تأمّل، فلا يُترك الاحتياط. (أحمد الخونسارى).

لفقد السدر والكافور (١). بل الأقوى كفايه التيمم (٢)، أو كون

ص: ٤٦٩

الغاسل (١) هو الكافر بأمر المسلم (٢) لفقد المماثل، لكنّ الأحوط (٣) عدم الاكتفاء (٤) بهما.

ولا فرق في الميّت بين المسلم والكافر، والكبير والصغير، حتّى السقط إذا تمّ له (٥) أربعة أشهر (٦)، بل الأحوط (٧) الغسل بمسّه ولو قبل تمام أربعة أشهر (٨) أيضاً، وإن كان

ص: ٤٧٠

١- ١. مع رعايه عدم تماسّ يده مع بدن الميّت. (المرعشى).

٢- ٢. فى جواز غسل الكافر عندى تأمّل، كما يأتى. (الكوه كمرئى). ٢. لا- يُترك الاحتياط. (الفيروز آبادى). \* بل الأقوى فيهما وفى سابقهما. (الحائرى). \* هذا الاحتياط لا يُترك. (النائنى، جمال الدين الكلپايگانى، الإصطهباناتى). \* بل الأظهر فيهما، بل لعلّه كذلك فى الصوره السابقه أيضاً. (حسين القمى). \* لا- يُترك. (البروجردى، مهدى الشيرازى، الشاهرودى، الرفيعى، محمدرضا الكلپايگانى).

٣- ٣. لا- يُترك الاحتياط. (الفيروز آبادى). \* بل الأقوى فيهما وفى سابقهما. (الحائرى). \* هذا الاحتياط لا يُترك. (النائنى، جمال الدين الكلپايگانى، الإصطهباناتى). \* بل الأظهر فيهما، بل لعلّه كذلك فى الصوره السابقه أيضاً. (حسين القمى). \* لا يُترك. (البروجردى، مهدى الشيرازى، الشاهرودى، الرفيعى، محمدرضا الكلپايگانى).

٤- ٤. لا يُترك الاحتياط فيهما، بل لا ينبغى تركه فى الأولى. (عبدالله الشيرازى).

٥- ٥. الميزان صدق الميّت. (تقى القمى).

٦- ٦. إذا ولجته الروح، فإنّ العبره به. (السيستانى).

٧- ٧. لا ينبغى تركه. (المرعشى). \* هذا الاحتياط لا يترك. (مفتى الشيعة).

٨- ٨. يجب الغسل إن ولجته الروح على الأحوط وإن لم تلج الروح فلا- يجب الغسل، بل هو أحوط استحباباً، نعم، لو تمّت خلقتة يجب غسله على الأحوط وجوباً. (مفتى الشيعة).

## اتحاد حكم الماس والممسوس فيما لا تحله الحياه و غيره

(مسألة ١): في الماسّ والممسوس لا فرق بين أن يكون ممّا تحلّه الحياه أو لا (٣)، كالعظم (٤) والظفر، وكذا لا فرق فيهما بين الباطن والظاهر. نعم، المسّ بالشعر لا يوجبه (٥)،

ص: ٤٧١

- ١- ١. محلّ تأمل. (البروجردى).
- ٢- ٢. محلّ التأمل. (عبدالله الشيرازى).
- ٣- ٣. فى وجوب الغسل بمسّ ما لا تحلّه الحياه من طرف الممسوس إشكال؛ لعدم وفاء الإطلاقات بمثله، فالأصل يقتضى خلافه. (آقاضياء).
- ٤- ٤. كونه ممّا لا تحلّه الحياه محلّ نظر. (مفتى الشيعة).
- ٥- ٥. المدار على صدق المسّ فيهما عرفاً. (حسين القمى). \* إلّا مع صدق مسّ الميت، كما فى أصول الشعر الساتره للبشره. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكى). \* المدار صدق المسّ عرفاً، وفى عدمه مطلقاً تأمل. (عبدالله الشيرازى). \* إلّا أن يكون شعراً تابعاً للجسد بحيث يصدق على مسّه مسّ الجسد، وكذا فى الممسوس. (الشريعتمدارى). \* فيه وفى مايليه إشكال، فلا يترك الاحتياط، خصوصاً فيما لو كان الشعر رقيقاً بحيث يصدق بمسّه مسّ الجسد. (المرعشى). \* إلّا إذا صدق مسّ الميت عرفاً، كمسّ أصول الشعر المتصله بالبشره، أو ما يلازم مسّه مسّ البشره (السبزوارى). \* لا يبعد صدق مسّ الميت إذا كان الشعر قصيراً، ولاسيّما فى الممسوس فيجب فيه الغسل. (زين الدين). \* إذا صدق المسّ عرفاً فيهما فالأحوط فيهما الغسل. (محمد الشيرازى). \* الميزان فى وجوب الغسل وعدمه صدق مسّ جسد الميت، وعدمه. (تقى القمى). \* هذا يتمّ فى المسّ بطرف الشعر الطويل دون مطلقه، وكذا فى الممسوس يتمّ فى الشعر المسترسل كأطراف اللحيه. (الروحانى). \* نعم، إذا صدق المسّ عرفاً، كما إذا كان الشعر معدوداً من توابع البشره مثل أصول الشعر الساتره للبشره يجب فيه الغسل أيضاً. (مفتى الشيعة). \* إلّا مع صدق المسّ، كما لو كان بأصول الشعر عند جزّه. (اللكراني).



١- ١. المدار على صدق المسّ فيهما عرفاً. (حسن القمّي).

٢- ٢. إطلاق الحكم في الشعر ماسياً وممسوساً محلّ تأمل، بل منع. (آل ياسين). \* فيهما تأمل. (البروجردى). \* إذا كان طويلاً وخارجاً عن المتعارف بحيث لا يصدق عليه مسّ الميّت عرفاً. (الشاهرودي). \* وفيه نظر. (الرفيعي). \* في الشعور الدقاق تأمل، فلا يترك الاحتياط فيهما. (أحمد الخونساري). \* وجوب الغسل يدور مدار صدق المسّ عرفاً، ويختلف ذلك باختلاف الشعر طولاً وقصراً. (الخوئي). \* وجوب الغسل يدور مدار صدق المسّ عرفاً، ويختلف ذلك باختلاف الشعر طولاً وقصراً، نعم في أصل ثبوت الغسل بمسّ ما لا تحلّه الحياه من طرف الممسوح إشكال؛ لعدم وفاء الإطلاقات بمثله، والأصل عدمه. (الآملی). \* فيهما نظر، فلا يترك الاحتياط. (محمدرضا الكلپایگانی).

(مسأله ٢): مس القطعه المبانه من الميت أو الحى (١) إذا اشتملت (٢) على العظم يوجب (٣) الغسل (٤)، دون المجرد

ص: ٤٧٣

١- ١. الظاهر أنه لا يشترط فى المبانه من الميت وجود العظم، بل المس على كل جزء من بدن الميت متصلاً كان أم منفصلاً يوجب الغسل. (الشريعةمدارى). \* لا- يشترط فى المبانه من الميت وجود العظم؛ لأن مس كل جزء من بدن الميت موجب الغسل، سواء كان متصلاً أم منفصلاً. (مفتى الشيعه).

٢- ٢. بل وإن لم تشتمل فى المبانه من الميت على الأحوط، وكذا العظم المجرد منه. (محمدرضا الكليپايگانى). \* وصدق عليها الميت، وإلا فعلى الأحوط وفى مس العظم المجرد [وكذا] المبانه من الحى عدم وجوب الغسل هو الأظهر. (حسن القمى).  
٣- ٣. لاوجه للجزم بالوجوب، مع عدم دليل معتبر عليه، لكن لا يترك الاحتياط، ومما ذكرنا يظهر الإشكال فى الفروع الآتية. (تقى القمى).

٤- ٤. على الأحوط. (الخوئى). \* على الأحوط، والأظهر عدم وجوب الغسل بمسها مطلقاً، ومنه يظهر الحال فيما بعده. نعم، إذا كان الميت متشتت الأجزاء فمسها جميعاً أو مس معظمها وجب عليه الغسل. (السيستانى).

## مسّ العظم المجرد

وأما مسّ العظم المجرد ففي إيجابه للغسل إشكال (٢)، والأحوط (٣).

ص: ٤٧٤

- ١ - ١. في القطعه المبانه من الميت مطلقاً لا يُترك الاحتياط، وأما المبانه من الحيّ ففيه التفصيل المذكور في المتن. (الحائري).  
\* إن كانت مبانه من الحيّ. (الميلاني).
- ٢ - ٢. عدم الوجوب لا- يخلو من قوّه، ومن العظم المجرد السنّ الساقط من الميت. (الجواهري). \* والأقوى عدمه إذا كان من الحيّ. (الميلاني) \* الظاهر أنّ مسّ العظم المجرد أو السنّ إذا انفصلا عن الميت موجب للغسل؛ لصدق مسّ الميت عليهما؛ إذ اعتبار الاتصال في صدق المسّ مشكل، وأما إذا انفصلا عن الحيّ فلا؛ لعدم الدليل، وما ذكره وجهاً استحسان لا يعتمد عليه. (الجنوردي). \* الأقوى عدم إيجابه إذا كان من الحيّ. (الخميني). \* أظهره عدم الوجوب فيه، وفي السنّ المنفصل من الميت. (الخوئي). \* الأقوى عدم وجوب الغسل بمسّه، وكذا في السنّ المنفصل عن الميت. (زين الدين).
- ٣ - ٣. الأولى في المنفصل من الحيّ. (الفاني). \* لا يترك. (المرعشي).

الغسل (١) بمسّه، (٢) خصوصاً (٣) إذا لم يمض عليه سنه. كما أنّ الأحوط (٤) في السنّ المنفصل من الميّت (٥) أيضاً الغسل، بخلاف المنفصل من الحيّ إذا لم يكن معه لحم معتدّ به (٦)، نعم اللحم الجزئي (٧) لا اعتناء به (٨).

### فروع الشك في تحقق المس

(مسأله ٣): إذا شكّ في تحقق المسّ وعدمه، أو شكّ في أنّ الممسوس كان إنساناً أو غيره، أو كان ميتاً أو حيّاً، أو كان قبل برده أو بعده، أو في أنّه كان شهيداً (٩)

ص: ٤٧٥

- ١- ١. لا يترك هذا الاحتياط. (مفتي الشيعة).
- ٢- ٢. لا يترك. (محمد الشيرازي). \* وإن كان الأظهر عدم الوجوب، وكذلك في السنّ المنفصل من الميت. (الروحاني).
- ٣- ٣. لا خصوصيه بعد ضعف مستندها. (المرعشي).
- ٤- ٤. لو لم يكن أقوى. (الخميني).
- ٥- ٥. إذا كان قبل غسله، وأمّا إذا كان بعد غسله فلا يجب الغسل بمسّها، وكذا الحكم في العظم المجرد. (مفتي الشيعة).
- ٦- ٦. نعم، إذا صدق عليه القطعه المبانه يجب الغسل، سواء كانت المبانه من الحيّ أو الميت. (مفتي الشيعة).
- ٧- ٧. إذا كان بمثابة لا يصدق عليه أنّه قطعه ذات عظم. (حسين القمي).
- ٨- ٨. فيه إشكال. (أحمد الخونساري).
- ٩- ٩. بناءً على كون الشهيد كالمغسل في جميع الآثار، ولكنّه محلّ تأمّل وإشكال، فلا يترك الاحتياط بالغسل في الفرض. (الشاهرودي). \* هذا بناءً على عدم كون مسّ بدن الشهيد موجباً للغسل، كما هو الحق، وبناءً على عدم جريان الاستصحاب في العدم النعتي، كما هو الصحيح، وإلّا فوجوب الغسل بمسّه معلوم. (البجنوردي). \* الأحوط في هذه الصورة الغسل. (عبدالله الشيرازي). \* يجب الغسل بمسّه. (الفاني). \* الأحوط الغسل بالمسّ في هذه الصورة. (المرعشي). \* بناءً على كون الشهيد كالمغسل في جميع الآثار، ولكنّه محلّ تأمّل، فلا يترك الاحتياط بالغسل في الفرض. (الآملی). \* مقتضى الأصل عدم كونه شهيداً. (تقيالقمي). \* الأظهر وجوبه في هذا المورد، وإن قلنا بعدم وجوب الغسل بمسّ الشهيد كما هو المشهور غير المنصور. (الروحاني).

١ - ١. يظهر منه أنّ الشهيد كالمغسل، وفيه تأمّل. (الفيروز آبادي). \* الظاهر وجوب الغسل في هذا الفرض. (حسين القمّي). \* الأظهر وجوب الغسل في هذا الفرض (مهدى الشيرازي). \* لا- يُترك الاحتياط في المردّد بين الشهيد وغيره. (عبدالهادي الشيرازي). \* لا- يُترك الاحتياط في هذا الفرض. (الشريعتمداري). \* الظاهر أنّه لا فرق في وجوب الغسل بين كون الممسوس شهيداً وعدمه، وعلى تقدير عدم الوجوب بمسّ الشهيد فالظاهر وجوبه عند عدم إحراز كون الممسوس شهيداً. (الخوئي). \* لا يُترك الاحتياط حينئذٍ. (السبزواري). \* الأظهر وجوب الغسل في هذا الفرض، وعدم إيجاب مسّ الشهيد للغسل محلّ إشكال. (حسن القمّي). \* ينبغي مراعاة الاحتياط. (مفتى الشيعة). \* الظاهر وجوب الغسل في هذه الصورة، وإن كان وجوبه بمسّ الشهيد مبنياً على الاحتياط. (السيستاني).

١-١. بناءً على عدم الوجوب في الشعر، وقد مرّ التأمل فيه. (عبدالله الشيرازي).

٢-٢. إلا فيما شك في كونه شهيداً. (الميلاني).

٣-٣. إلا في صورته الشك في أنه كان شهيداً أو غيره، فالأقرب فيها وجوب الغسل. (الإصفهاني). \* على إشكال في الشك في الشهادة، أحوطه الغسل. (آل ياسين). \* إلا في الشك في كونه شهيداً أو غيره، فالأحوط في هذه الصورة وجوب الغسل. (الإصطهباناتي). \* لا يبعد وجوب الغسل مع الشك في الشهادة. (الحكيم). \* الأقوى في الشك في كونه شهيداً وجوب الغسل. (الرفيعي). \* الظاهر وجوب الغسل عليه إذا شك في أن الممسوس كان شهيداً أم غيره. (زين الدين).

نعم، إذا علم المسّ (١) وشكّ (٢) في أنّه كان بعد الغسل أو قبله (٣) وجب الغسل (٤)، وعلى هذا

ص: ٤٧٨

- ١- ١. وعلم تاريخه أو شكّ في أصل الغسل، كما فيما فرّعه عليه (الميلاني).
- ٢- ٢. هذا فيما علم تاريخ المسّ وشكّ في تقدّم الغسل وتأخّره، أمّا لو علم تاريخ الغسل وشكّ في تاريخ المسّ، أو جهل التاريخ فلا- يجب الغسل. (الشريعةمداري). \* الفرض داخل في مسأله الشكّ في تأخّر الحادثين المعلوم تقدّم أحدهما، والفروض المتصوره هناك آتیه هنا، وعليه ففي صوره الجهل بتاريخهما أو تاريخ المسّ يشكل الحكم بوجوب الغسل، إلّا على بعض الوجوه المخدوشه في محلّها، فقد تقدم في باب الوضوء ماله نفع في المقام، فليراجع. (المرعشي). \* وشكّ في أصل الغسل، وأمّا لو علم ذلك وشكّ في المتقدّم والمتأخّر فالأظهر عدم وجوب الغسل. (الروحاني). \* إذا علم تاريخ المسّ، وأمّا لو علم تاريخ الغسل وشكّ في تاريخ المسّ، أو جهل التاريخين فلا يجب الغسل. (مفتي الشيعة).
- ٣- ٣. هذا فيما إذا كان الشكّ في وجود الغسل، وأمّا لو كان الشكّ في التقدّم والتأخّر فله صور مذكوره في محلّها. (البجنوردي).
- ٤- ٤. فيه تأمل، والأقوى عدم الوجوب. (الجواهری). \* على إشكال أحوطه ذلك. (آل ياسين). \* فيما لو كان الشكّ في أصل الغسل، ويشهد له ما فرّعه عليه. وأمّا لو علم الغسل وشكّ في المتقدّم والمتأخّر فلا يجب، إلّا إذا علم بتاريخ المسّ فالغسل أحوط. (عبدالهادي الشيرازي). \* إذا علم تاريخ المسّ وكان تاريخ الغسل مشكوكاً، وأمّا في عكسه أو كانا مجهولی التاريخ فلا يجب الغسل. (عبدالله الشيرازي). \* هذا إذا شكّ في أنّ الميّت قد غسّل أم لا، وأمّا إذا علم بالغسل والمسّ وشكّ في المتقدّم منهما: فإن علم تاريخ المسّ فالأحوط الغسل أيضاً، وإن جهلها معاً أو علم تاريخ الغسل لم يجب الغسل بمسّه. (زين الدين).

يشكل (١) مسّ العظام المجزّده (٢) المعلوم كونها من الإنسان (٣) في المقابر أو غيرها (٤)، نعم، لو كانت المقبره للمسلمين يمكن

ص: ٤٧٩

- 
- ١- ١. مع العلم بأنّها من الميّت، وأمّا مع احتمال كونها منفصله من الحيّ فلا. (الخميني). \* لا إشكال فيه، بناءً على ما ذكرناه من عدم الوجوب في مسّ العظم المجزّد. (الخوئي).
  - ٢- ٢. لا إشكال في عدم وجوب الغسل بمسّها. (الروحاني). \* ظهر ممّا تقدم عدم وجوب الغسل بمسّها مطلقاً. (السيستاني).
  - ٣- ٣. تقدّم في المسأله الثانيه أنّ الأقوى عدم وجوب الغسل بمسّ العظم المجرد، نعم، إذا صدق عليه أنّه مسّ الميّت وجب عليه الغسل به، كما إذا مسّ الهيكل العظمى المجرد من اللحم. (زين الدين). \* أى الميّت. (اللكراني).
  - ٤- ٤. وعدم احتمال كونها منفصله من الحيّ. (حسن القمّي).



(مسألة ٤): إذا كان هناك قطعتان يعلم إجمالاً أنّ إحداهما من ميّت الإنسان: فإنّ مسّهما معاً وجب (٣) عليه الغسل (٤)، وإنّ مسّ إحداهما ففي وجوبه إشكال (٥).

ص: ٤٨٠

- ١- ١. في إطلاق الحكم إشكال. (تقى القمّي).
- ٢- ٢. لا يخلو إطلاقه من شبهه. (الحكيم). \* وفيه نظر، وعلى هذا فيشكل الحكم في مسّ الميّت الموجود في مقبره المسلمين إذا شكّ في تغسيله، بل لا يبعد وجوب الغسل بمسّه. (زين الدين).
- ٣- ٣. قد مرّ الكلام حوله. (تقى القمّي).
- ٤- ٤. تقدم عدم وجوبه بمسّ القطعة المباهة مطلقاً، ومنه يظهر الحال أيضاً في جملة من المسائل الآتية. (السيستاني).
- ٥- ٥. الأظهر عدم الوجوب. (الفيروز آبادي). \* أقواه عدم وجوبه. (النائني، جمال الدين الكلبيگانی). \* والأقوى عدم وجوب الغسل. (الحائري). \* والأقوى عدم وجوبه. (الإصفهاني). \* أقواه العدم. (آل ياسين). \* بل لا إشكال في عدم وجوبه. (محمد تقي الخونساري، الأراكي). \* وإن كان الأقوى عدم الوجوب. (صدر الدين الصدر). \* أقواه عدم الوجوب. (مهدى الشيرازي). \* والأظهر العدم. (الحكيم). \* أقول: بل لا- إشكال في عدم وجوبه. (الرفيعي). \* الأقوى عدم وجوبه. (أحمد الخونساري). \* مرجعه إلى الصورة الثانية من صور المسألة السابقة فيجوز فيه حكمها، أعني عدم وجوب الغسل، ومجرّد العلم الإجمالي غير مفيد؛ فإنّ المقام كمالاقى أحد أطراف الشبهه المحصورة. (الشريعةمداري). \* ضعيف. (الفاني). \* لا إشكال في عدم الوجوب. (الخميني). \* أظهره عدم الوجوب، إلّا- إذا كان العلم الإجمالي بعد المسّ وكان الطرف الآخر مورداً لحكم إلزامي من وجوب دفن ونحوه. (الخوئي). \* أظهره عدم الوجوب؛ لأنّ حاله حال أحد أطراف الشبهه المحصورة. (الآملی). \* الأقوى عدم وجوب الغسل، إلّا- إذا نشأ لديه علم إجمالي آخر بتكليف منجز، كما إذا حصل له علم إمّا بوجوب الغسل بمسّ القطعة الأولى، أو بوجوب دفن القطعة الثانية. (زين الدين). \* أقواه العدم، إلّا في بعض الفروض. (حسن القمّي). \* الأظهر عدم الوجوب، إلّا إذا حصل العلم بعد المسّ وكان الطرف الآخر مورداً لحكم إلزامي من وجوب دفن ونحوه. (الروحاني). \* لا إشكال فيه إذا كان خارجاً عن محلّ الابتلاء، وأمّا لو كان الطرف الآخر محلاً للابتلاء لتكليف فعلي فيجب الغسل. (مفتي الشيعة). \* والأقوى عدم الوجوب. (اللكراني).



- ١- ١. بل الأظهر عدم الوجوب. (تقى القمّي).
- ٢- ٢. لا بأس بتركه للشك فيه، نظير الشك في كون الملاقى لأحد المشتبهين ملاقى النجس. (آفاضياء). \* لكن الأقوى عدم وجوبه. (حسين القمّي، الميلاني). \* لا- بأس بتركه. (الكوه كمرئي). \* وإن كان الأقوى العدم. (الإصطهباناتي). \* بل الأقوى عدم وجوبه. (الشاهرودي). \* لا- وجه لهذا الاحتياط؛ لأنّ موضوع الحكم بالنسبة إلى الذى مسّ أحدهما مشكوك الوجود. (الجنوردي). \* بل الأقوى إذا كان للأخرى أثر من جهة العلم الإجمالى لقاعده الاشتغال، كما إذا فقد الممسوس وبقى الآخر فيجب حينئذٍ دفنه وغسله والغسل إذا كان الممسوس بل أحدهما من المسلم، نعم، يشكل فيما إذا كان أحدهما ما لا نفس له؛ لاحتمال الانحلال بحسب الأثر وجريان البراءة بالنسبة إلى الغسل. (عبدالله الشيرازي). \* هذا من أمثله الصورة الثانية في المسألة السابقة، فلا يجب فيها الغسل على ما تقدم، ووجود العلم الإجمالى وكون الشبهه محصوره غير مجدٍ فى إيجاب الغسل بعد كون المورد داخلاً فى مبحث ملاقى الشبهه المحصوره. (المرعشى). \* مع كون الطرف الآخر مورد الابتلاء، وإلاّ فلا- يجب على الأقوى. (السزوارى).

(مسأله ٥): لا- فرق بين كون المسّ اختيارياً أو اضطرارياً، في يقظه أو في النوم، كان الماسّ صغيراً أو مجنوناً أو كبيراً عاقلاً، فيجب على الصغير (١) الغسل بعد البلوغ، والأقوى صحته (٢) قبله (٣) أيضاً إذا كان مميّزاً (٤)، وعلى المجنون بعد الإفاقة.

(مسأله ٦): في وجوب الغسل بمسّ القطعه المبانه من الحيّ لافرق بين أن يكون الماسّ نفسه، أو غيره.

(مسأله ٧): ذكر بعضهم (٥): أنّ في إيجاب مسّ القطعه المبانه من الحيّ للغسل لافرق بين أن يكون قبل بردها أو بعده (٦)، وهو

ص: ٤٨٣

١- ١. على الأحوط في الصغير والمجنون. (محمد الشيرازي).

٢- ٢. في أقوائتها نظر، نعم، هي أقرب. (حسين القمّي). \* فيه تأمل. (مهدى الشيرازي).

٣- ٣. قد مرّ مراراً الإشكال في ذلك. (المرعشي).

٤- ٤. في [كفايه] غسله عمّا وجب عليه نظر، كما أشرنا سابقاً من عدم تماميه مشروعيته عليهم بمناط تماميه الإطلاقات بضمّ حديث رفع القلم، وأمّا المشروعيه بملاك الأمر بالأمر فلا يقتضى وجدانه للمصلحه الملزمه الموجهه للاجترأ به، وذلك ظاهر. (آقاضيه).

٥- ٥. ما قاله هذا البعض غير وجيه. (الفاني).

٦- ٦. الظاهر من قوله عليه السلام: «إذا قطع من الرجل قطعه فهي ميتة» (الوسائل: الباب ٢ من أبواب غسل المسّ، ح ١)، جريان حكم الميت في القطعه، والبروده شرط فيه، فيشترط في القطعه أيضاً، فلا- دليل لما ذكره هذا البعض. (الشريعتمداري). \* لعلّ المستفاد من الروايه أنّ حكم القطعه المبانه من الحيّ حكم الميت، ولما كانت البروده شرطاً فيه يكون شرطاً في القطعه أيضاً، ولكنّه مخدوش بأنّ إطلاق الروايه كافٍ في الحكم. (مفتي الشيعة).

(مسألة ٨): في وجوب الغسل (٢) إذا خرج من المرأة طفل ميت

ص: ٤٨٤

- 
- ١- ١. بل لا يخلو من قوه. (الجواهرى، مفتى الشيعة). \* وأولى. (الكوه كمرئى). \* بل هو أولى. (عبدالهادهى الشيرازى). \* وإن كان عدم الوجوب قبل البرد لا يخلو من قوه. (الميلانى). \* بل هو الأظهر؛ لاطلاق الأدله، وعدم الفرق فيها بين قبل البرد وبعده. (البجنوردى). \* الأقوى قصر الحكم على صورته البرد كما هو الغالب؛ لمكان تنزيل المبانه من الحى منزله الميتة، ومن الواضح ثبوت الحكم للمنزل عليه مقتيداً بالبروده، فكذا فى المنزل جرياً على قانون باب التنزيل. (المرعشى). \* وإن كان الأظهر عدم وجوبه قبل البرد. (الخوئى). \* بل هو الأقوى. (محمدرضا الكلپايگانى). \* وإن كان الأقوى خلافه. (محمد الشيرازى).
- ٢- ٢. بعد تعميم الماتن بقوله: (لا فرق فيهما بين الظاهر والباطن) لا وقع لهذا الفرع. (الرفيعى).

١ - ١. الأظهر عدم الوجوب، إلّا- إذا كانت المماسّة للولادة خارجة عن المتعارف. (الفيروزآبادي). \* وإن كان الأقوى عدم الوجوب. (صدرالدين الصدر). \* أقواه الوجوب فيهما. (البروجردى). \* إلّا إذا كان المتولّد حال بقاء حراره الحيوان في الميت منهما فلا يجب. (مهدى الشيرازى). \* الأقوى وجوب الغسل إذا كان السقط بعد برده في الصورة الأولى، وبعد بردها في الثانية. (الشاهرودى). \* الوجوب فيه وفي ما يليه قوى جدّاً. (الفانى). \* بل لا- يخلو من قوّه، وكذا في العكس. (الخمينى). \* الأظهر الوجوب في الفرضين. (المرعشى). \* والأقرب عدم الوجوب في كليهما. (محمد الشيرازى). \* الأقوى وجوب الغسل إن كان المسّ بظاهر البدن بعد برد السقط في الصورة الأولى، وبرد الدم في الثانية. (حسن القمّى). \* لا- وجه للإشكال مع صدق الموضوع. (تقى القمّى). \* الإشكال ضعيف؛ لعدم اختصاص الدليل بمسّ ظاهر بالظاهر، بل هو مطلق، خصوصاً إذا كانت المماسّة للولادة خارجة عن المتعارف، فالأحوط في الأول وفي الثاني لا يخلو من قوه. (مفتى الشيعه). \* والظاهر هو الوجوب، وكذا في العكس. (اللكراني).

المرأه الميَّته (١) فالأحوط (٢) غسلها (٣) في الأوّل (٤)، وغسله بعد البلوغ في الثاني (٥).

(مسأله ٩): مسّ فضلات الميت (٦) من الوسخ والعرق والدم ونحوها لا يوجب الغسل (٧) وإن

ص: ٤٨٦

- ١- ١. الأقوى انصراف دليل غسل المسّ عنه؛ فإنّ هذا من أظهر أفراد الانصرافات المدّعاء في المقامات. (الفيروزآبادي).
- ٢- ٢. لا يترك، بل لا يخلو من قوه. (صدرالدين الصدر). \* لا يترك هذا الاحتياط. (زين الدين).
- ٣- ٣. وإن كان الأقوى عدم وجوبه. (الكوه كمرئي). \* بل أظهر ذلك إذا كانت المماسّه بعد البرد. (الخوئي)
- ٤- ٤. ويتداخل مع غسل النفاس. (مهدى الشيرازي). \* بل الأقوى فيهما إذا كانت المماسّه لظاهر الفرج في الأولى. (عبدالله الشيرازي). \* وإن كان الظاهر عدم الوجوب في الصورتين. (الشريعةمداري). \* لا يترك في الصورتين وإن كان بعد البرد. (السبزواري).
- ٥- ٥. وربما يكتفى بغسل نفاسها عن غسل مسّها إذا قصدت به كليهما؛ لثبوت التداخل في الأغسال. (آقاضياء). \* والأقوى عدم الوجوب عليهما. (الجواهرى).
- ٦- ٦. المدار على عدم صدق مسّ الميت. (حسين القمّي).
- ٧- ٧. إلّا إذا صدق عليه أنّه مسّ جسد الميت فيجب عليه الغسل حين ذاك. (زين الدين).

كان أحوط (١).

(مسألة ١٠): الجماع مع الميّت بعد البرد يوجب الغسل، ويتداخل (٢) مع الجنابه (٣).

(مسألة ١١): مسّ المقتول بقصاص أو حدّ إذا اغتسل قبل القتل غسل الميّت لا يوجب (٤) الغسل (٥).

(مسألة ١٢): مسّ سرّه الطفل بعد قطعها لا يوجب الغسل.

(مسألة ١٣): إذا يمس عضو من أعضاء الحيّ وخرج منه الروح بالمرّه مؤهّ مادام متّصلاً ببدنه لا يوجب الغسل، وكذا إذا قطع عضو (٦) منه

ص: ٤٨٧

١- ١. المناط في وجوب الغسل صدق مسّ الميّت عرفاً. (الخوئي). \* لا موجب لهذا الاحتياط. (الفاني).

٢- ٢. قد مرّ مراراً أن الأحوط أن ينوي الجنابه إن لم ينوهما جميعاً. (المرعشي).

٣- ٣. فيغتسل غسلًا واحداً لهما، أو للجنابه دون العكس. (آل ياسين).

٤- ٤. الأقوى وجوب الغسل. (تقي القمي).

٥- ٥. مشكل. (الفيروز آبادي). \* لا يخلو من شائبه إشكال. (حسين القمي). \* لا يترك الاحتياط بالغسل بمسه. (الفاني). \* فيه

إشكال، والأحوط وجوبه. (الخوئي). \* فيه إشكال. (حسن القمي). \* بل يوجب على الأحوط. (السيستاني).

٦- ٦. فيه إشكال. (الإصطهباناتي). \* مشكل. (الرفيعي).



وأتصل ببدنه (١) بجلده (٢) مثلاً (٣)، نعم، بعد الانفصال إذا مسّه وجب الغسل (٤) بشرط أن يكون مشتملاً على العظم.

(مسألة ١٤): مسّ الميت ينقض الوضوء (٥)، فيجب الوضوء (٦)

ص: ٤٨٨

١- ١. بحيث كان من أجزاء البدن. (عبدالله الشيرازي).

٢- ٢. بحيث عدّ من أجزائه المتصلة. (حسين القمّي). \* محل تأمل. (مهدى الشيرازي). \* إلا أن يراه العرف منفصلاً. (الفاني).

٣- ٣. في إطلاقه تأمل وإشكال. (الشيرازي).

٤- ٤. على الأحوط. (حسن القمّي).

٥- ٥. على الأحوط. (محمد الشيرازي، اللكراني). \* على الأحوط، ولا يجب الوضوء مع غسله. (حسن القمّي). \* فيه إشكال؛ لعدم الدليل عليه. (تقي القمّي). \* فيه إشكال، بل منع، وعلى أيّ تقدير فلا يجب الوضوء مع غسله بناءً على المختار من إغناء كلّ غسل عن الوضوء، ومنه يظهر الحال في الفرع الآتي. (السيستاني).

٦- ٦. فيه تأمل، والأقوى عدم انتقاضه به، فلا يجب الوضوء مع غسله. (الجواهري). \* في إيجاب المسّ الوضوء إشكال، وإن كان الأحوط ذلك. (الحائري). \* على الأحوط. (الإصفهاني، محمد تقي الخونساري، عبد الهادي شيرازي، الحكيم، أحمد الخونساري، عبدالله الشيرازي، الشريعتمداري، الأراكي، مفتي الشيعة، اللكراني). \* مبنى على الاحتياط. (حسين القمّي). \* على الأحوط، بل يقوى كفايه غسله عن الوضوء مطلقاً. (آل ياسين). \* فيه إشكال، وعلى تقديره فالأقوى كفايه غسله من الوضوء، نعم، لو كان محدثاً بالأصغر قبل الغسل فلا يترك الوضوء. (الكوه كمرئي). \* قد شاع هذا الحكم عند الفقهاء، ولعله المشهور عندهم، ولكن الأدلّة خاليه منه، لا- صراحةً ولا- إشعاراً، ولعلهم يرون التلازم بين وجوب الغسل والحديث. وفيه: أنّ الأغسال المستحبّه كلّها ليست بأحداث، ولا فرق في هذه الجهة بين الوجوب والاستحباب، ألا ترى أنّ القائلين بوجوب غسل الجمعة لا يقولون بحديثه؟ ولو سلّم فكان اللازم جعله حدثاً أكبر، فلا يجوز له الدخول في المساجد ونحو ذلك من أحكام الأكبر، ولا يقولون به، مع أنّه هو الأنسب بوجوب الغسل. فالأصحّ أنّه واجب تعبديّ لا دخل له بالحدث أصلاً، ولو فرض كونه حدثاً فالغسل يكفي في رفعه، ولا- حاجه إلى الوضوء معه، كما عرفت من رأينا في مطلق الأغسال حتى المستحبّه فضلاً عن الواجبه. (كاشف الغطاء). \* على الأحوط في نقضه الوضوء وافتقار غسله إليه. (مهدى الشيرازي). \* الأقوى أنّه لا- ينقضه وإن كان أحوط. (الميلاني). \* على الأحوط؛ لاحتمال كفايه كلّ غسل عن الوضوء كما تقدم (البجنوردي). \* لا- يجب؛ لكفايه الغسل عنه. (الفاني). \* على الأحوط، بل لا- يخلو من قوّه. (الخميني). \* على الأحوط، والأظهر عدم انتقاضه به. (الخوئي). \* مشكل، والأحوط الوضوء. (محمدرضا الكلپايگاني). \* لا- يجب الوضوء مع غسل مسّ الميت، ولا مع سائر الأغسال وإن كان الأحوط عدم تركه. (زين الدين).



(مسأله ١٥): كيفيه غسل المسّ مثل غسل الجنابه، إلا أنّه يفتقر (٢) إلى الوضوء (٣) أيضاً (٤).

ص: ٤٩٠

- ١- ١. الأظهر عدم وجوبه. (الروحاني).
- ٢- ٢. بل لا يفتقر على الأقوى. (حسن القمّي). \* بل الأظهر عدم الافتقار. (تقي القمّي).
- ٣- ٣. لا يفتقر. (الفاني). على الأحوط. (الإصفهاني، الحكيم، أحمد الخونساري). \* قد مرّ وجه التأمل فيه. (آقاسيائي). \* الأقوى عدم الافتقار إليه ولو كان محدثاً. (الجواهري). \* الظاهر أنّه لا يفتقر إليه كما مرّ. (الخوئي). \* على ما مرّ. (حسين القمّي). \* على الأحوط؛ لما تقدم. (البجنوردی).
- ٤- ٤. على الأحوط. (عبدالله الشيرازي). \* وقد تقدّم مراراً أنّ الأولى تقديم الوضوء على الغسل. (المرعشي). \* فيه إشكال، ولكنّه أحوط. (الآملی). \* على الأحوط الذي لا ينبغي تركه، والأقرب عدم الحاجه إليه. (زين الدين). \* على الأحوط، كما تقدم. (محمد الشيرازي). \* الأقوى عدم الافتقار إليه؛ لإغناء كل غسل عنه، نعم هو أحوط. (الروحاني).

( مسأله ١٦): يجب (١) هذا الغسل لكل واجب (٢) مشروط بالطهاره (٣) من الحدث الأصغر، ويشترط (٤) فيما (٥) يشترط فيه الطهاره.

ص: ٤٩١

- ١- ١. على الأحوط. (صدر الدين الصدر، محمد الشيرازي). \* على الأحوط فيه وفيما بعده. (تقى القمي). \* بالوجوب الشرطي على الأحوط. (اللكراني). \* في كون وجوبه غيراً محلّ نظر، بل يحتمل قوياً وجوبه وجوباً نفسياً على الأحوط. (مفتي الشيعه).
- ٢- ٢. على الأحوط. (الإصفهاني، عبدالله الشيرازي). \* الأحوط الإتيان به ولو لا لغايه؛ من جهة قوّه احتمال وجوبه النفسى لحكمه رفع القذاره والسّميه الساريه من مسّه إلى يديه. (آقاضياء). \* وجوباً شرطياً على الأحوط، بل لا يخلو من قوّه. (الخميني).
- ٣- ٣. كون وجوب غسل مسّ الميت وجوباً غيرياً للغايات المشروطه بالطهاره محلّ تأمل، ولا يبعد وجوبه لنفسه، فلا يترك الاحتياط. (الكوه الكمرئي). \* على الأحوط. (الشريعتمداري).
- ٤- ٤. على الأحوط. (صدر الدين الصدر).
- ٥- ٥. الأقوى أنّه لا- يجب، ولا- يشترط لمشروط بالطهاره، وإن كان رافعاً للحدث لو صادفه. (الجواهري). \* على الأحوط. (محمدرضا الكلپايگانی).

(مسأله ١٧): يجوز للماسّ قبل الغسل دخول المساجد والمشاهد والمكث فيها، وقراءه العزائم، ووطؤها إن كان امرأه، فحال المسّ حال الحدث الأصغر، إلّا في إيجاب الغسل للصلاه ونحوها(١).

(مسأله ١٨): الحدث الأصغر والأكبر في أثناء • هذا الغسل لا يضّر(٢) بصحّته(٣). نعم، لو مسّ في

ص: ٤٩٢

- ١- ١. مَرَّ عدم الوجوب. (الجواهرى).
- ٢- ٢. بل يضّر؛ لحكمه أدله النواقض على مطهره مثل هذا الغسل. (الفانى).
- ٣- ٣. استثنافه بتخلّل الحدث في أثناءه لا يخلو من قوّه، ويكفيه حينئذٍ غسل واحد لهما. (الجواهرى). \* قد مرّ وجه التأمل في نظائره، وإن كان قوّه احتمال وجوبه النفسى توجب البراءه عن مانعيه ما حدث في أثناءه بعد التشكيك في رافعيه الحدث لمثله. (آقاضياء). \* فيه نظر. (حسين القمّى). \* بل يحتاط فيه، كما تقدّم في غسل الجنابه. (آل ياسين). \* بل يضّر؛ لما عرفت من أنّ كلّ حدث ينقض الطهاره لو وقع بعدها ينقضها لو وقع في أثناءها، وبناءً على كون المسّ حدثاً أصغر فلو وقع المسّ في أثناء غسله أو البول ونحوه نقضه كما لو وقع بعده، وأمّا الأ-كبر لو وقع في أثناءه فهو أولى بالنقض، فلو أجنب في أثناء غسل المسّ وجب الاستئناف، ويتداخلان بغسل واحد. (كاشف الغطاء). \* قد مرّ ما هو الأ-حوط في نظيره. (الإصطهباناتى). \* الأحوط استثنافه له في الأول، ولهما في الثانى. (البروجردى). \* فيه تأمل. (مهدى الشيرازى، الرفيعى). \* فيه تأمل، والأحوط استثنافه ثم الوضوء بعده. (الميلانى). \* الأحوط الاستئناف بنحو ما مرّ سابقاً. (عبدالله الشيرازى). \* قد مرّ الكلام في تخلّل المماثل وغيره في باب الجنابه (المرعشى). \* الأ-حوط الاستئناف على ما مرّ في الجنابه. (محمدرضا الكلپايگانى). \* تراجع المسأله الثامنه والتاسعه من فصل مستحبات غسل الجنابه. (زين الدين). \* الأحوط أنّه يضّر. (حسن القمّى). \* ولكن لا يكون مغنياً عن الوضوء على الأحوط في الفرض الأول، كما لا إشكال في عدم إغناؤه عن غسل آخر في الفرض الثانى. (السيستانى).

أثنائه (١) ميتاً وجب استئنافه (٢).

(مسألة ١٩): تكرار المسّ لا يوجب تكرّر الغسل، ولو كان الميت متعدداً كسائر الأحداث.

(مسألة ٢٠): لا فرق في إيجاب المسّ للغسل بين أن يكون مع الرطوبة أو لا نعم، في إيجابه للنجاسة يشترط أن يكون مع الرطوبة على الأقوى، وإن كان الأحوط (٣) الاجتناب إذا مسّ مع اليبوسة، خصوصاً في

ص: ٤٩٣

---

١-١. أقول: ولو أجنب فكذلك. (الرفيعي).

٢-٢. ولو أجنب في أثنائه استأنف على الأحوط. (النائني، جمال الدين الكلبيگانی).

٣-٣. لا يترك في الإنسان. (عبدالله الشيرازی).

مَيِّت الإنسان (١). ولا فرق في النجاسه مع الرطوبه بين أن يكون بعد البرد أو قبله. وظهر من هذا (٢) أن مس الميت قد يوجب الغسل والغسل، كما إذا كان بعد البرد وقبل الغسل مع الرطوبه، وقد لا يوجب شيئاً، كما إذا كان بعد الغسل أو قبل البرد بلا رطوبه، وقد يوجب الغسل دون الغسل، كما إذا كان بعد البرد وقبل الغسل بلا رطوبه، وقد يكون بالعكس، كما إذا كان قبل البرد مع الرطوبه.

هذا تمام الكلام في الأغسال

و به ينتهى الجزء الرابع ويليه

الجزء الخامس بدءاً بأحكام الأموات

إن شاء الله تعالى

ص: ٤٩٤

---

١- ١. لا ينبغي تركه فيه. (البروجردى). \* لا يترك الاحتياط فيه. (عبدالهادهى الشيرازى). \* بل أظهر فيه ذلك. (حسين القمى).  
\* بل هو الأقرب فيه. (مهدي الشيرازى). \* بل لا يترك فيه. (الميلانى). \* لا- ينبغي ترك الاحتياط فى ميت الإنسان. (مفتى الشيعه).

٢- ٢. وظهر الحكم ممّا ذكرناه. (حسين القمى).

## فهرس محتويات الجزء الرابع من كتاب

العروه الوثقى والتعليقات عليها

فصل: فى الأغسال

(٩ \_ ١٧)

تعداد الأغسال الواجبه ٩

وجوه نذر الغسل والزياره ١١

فصل: فى غسل الجنابه

(١٨ \_ ٥١)

موجبات الجنابه: ١٨

الأول: خروج المنى وعلامته ١٨

الشك فى كون الخارج مئياً ٢٠

عدم اعتبار الدفع فى المريض والمرأه ٢٣

الثانى: الجماع وإن لم ينزل ٢٥

المدار فى الجماع ٢٥

رؤيه المنى فى الثوب ٣٢

إذا علم بالجنابه والغسل وجهل السابق منهما ٣٥

دوران الجنابه بين شخصين ٣٧

حكم الاقتداء عند دوران الجنابه بين شخصين أو أكثر ٣٩

بعض فروع دوران الجنابه بين اثنين أو أكثر ٤٢

خروج المنى بصوره الدم ٤٤



وجوب الغسل على المرأة بالاحتلام ٤٥٠٠٠

ص: ٤٩٥

إجنباب الشخص نفسه اختياراً مع العجز عن الغسل ٤٧ ...

مع الشك في الدخول لا يجب الغسل ٥٠ ...

لا فرق في الدخول بالعضو مجرداً أو ملفوفاً بخرقه ٥٠ ...

من يأتي بالغسل احتياطاً لا بد له من الوضوء ٥٠ ...

فصل: فيما يتوقف على غسل الجنابه

(٥٢ \_ ٥٥)

الأول: الصلاه وتوابعها ٥٢ ...

الثاني: الطواف الواجب ٥٣ ...

الثالث: صوم شهر رمضان وقضاؤه ٥٤ ...

فروع في مبطله الجنابه ٥٤ ...

حكم الاحتلام في نهار شهر رمضان ٥٥ ...

فصل: فيما يحرم على الجنب

(٥٦ \_ ٩٠)

الأول: مسّ خطّ المصحف وأسمائه تعالى، وكذا مسّ سائر أسماء الأنبياء والأئمة عليهم السلام ٥٦ ...

الثاني: دخول المسجدين ولو اجتيازاً ٥٧ ...

الثالث: المكث في سائر المساجد وكذا المشاهد المشرفة ٥٧ ...

الرابع: دخول المسجد بتيه وضع شيء فيه ٦٠ ...

الخامس: قراءه سور العزائم ٦١ ...

تيمّم الجنب للخروج من المسجدين ٦٣ ...

الكلام في الحائض والنفساء ٦٥ ...

حكم المسجد الخراب ٦٧٠٠٠

ص: ٤٩٦

لايجرى حكم المسجد على المصلّى في البيت ... ٦٩

الشك في المسجديه ... ٦٩

الأولى للجنب عدم قراءه آيه «أفمن كان مؤمنا...» في دعاء كميل ... ٧١

حكم إدخال الجنب للمسجد ... ٧٤

استئجار الجنب لكنس المسجد ... ٧٤

التيّم لدخول المسجد وأخذ الماء منه ... ٨٤

من فروع استئجار الجنب ... ٨٨

الشك في الجنابه ... ٩٠

فصل: فيما يكره على الجنب

(٩١ \_ ٩٤)

فصل: في كيفيه الغسل وأحكامه

(٩٥ \_ ١٥٣)

غسل الجنابه والكون على الطهاره ... ٩٥

لايجب قصد الوجوب أو الندب ... ٩٦

فروع في غسل الجنابه ... ٩٩

كيفيه غسل الجنابه:

الأولى: الترتيب، صورته وأحكامه ... ١٠٠

الثانيه: الارتماس، صورته وأحكامه ... ١٠٤

لزوم الإعادته لولم يستوعب الغسل تمام البدن ... ١٠٨

وحده الكيفيه في جميع الأغسال ... ١٠٨

الوضوء مع غسل الجنابه ١٠٩٠٠٠

أفضليه الترتيبى من الارتماسى ١٠٩٠٠٠

ص: ٤٩٧

قد تتعين إحدى الكيفيتين بالخصوص ... ١٠٩

جواز رمس العضو في الترتيبى ... ١١٠

محل التيه في الغسل الارتماسى ... ١١١

اشتراط طهاره الأعضاء حال الغسل ... ١١٥

وجوب اليقين بوصول الماء إلى البشره ... ١١٦

الشك في كون الشئ من الظاهر أو الباطن ... ١١٨

اعتبار الموالاه في غسل المبطن والمسلوس والمستحاضه ... ١٢١

الغسل تحت المطر ونحوه ... ١٢٢

جواز العدول عن الارتماسى وبالعكس ... ١٢٣

جواز الارتماس بما دون الكثر مع طهاره البدن، وحكم الاغتسال منه بعد ذلك ... ١٢٤

شرائط صحه الغسل ... ١٢٩

تيه الغسل وكفايه الداعى إليه ... ١٣٤

إذا شك في اغتساله بعد الخروج من الحمام ... ١٣٥

الاغتسال باعتقاد خلاف الحال ... ١٣٦

الاغتسال مع قصد عدم دفع الأجره ... ١٤٠

الاغتسال بالماء المسخن بالمغصوب ... ١٤٣

الغسل في الأحواض الموقوفه ... ١٤٣

الغسل بالمتثر المغصوب ... ١٤٦

أجره اغتسال الزوجه على الزوج ... ١٤٨

اغتسال الصائم بالارتماس نسيانا أو عمدا ... ١٤٩



فصل: فى مستحبات غسل الجنابه

(١٥٤ \_ ٢٠٦)

الكلام فى استحباب المذكورات ... ١٥٤

كراهه الاستعانه بالغير فى المقدمات القريبه ... ١٥٨

الاستبراء ليس شرطاً فى صحّه الغسل ... ١٥٨

البلل المشتبه وصوره ... ١٥٩

إذا شك بعد الغسل بالاستبراء ... ١٦٨

فروع فى حكم الرطوبه المشتبهه ... ١٦٩

الإحداث بالأصغر أثناء غسل الجنابه ... ١٧٢

الإحداث بالأصغر بين بقيه الأغسال ... ١٧٥

إذا أحدث بالأكبر أثناء الغسل ... ١٧٧

إذا أحدث بالأصغر أثناء الأغسال المستحبه ... ١٨١

الشكّ فى غسل عضو قبل الدخول فى الآخر ... ١٨٢

الشكّ فى نيّه الارتماسى بعد الارتماس ... ١٨٦

العلم ببقاء شىء غير منغسل ... ١٨٧

الشكّ فى الاغتسال بعد الصلاه ... ١٨٨

صور اجتماع الأغسال المتعدده وأحكامها ... ١٩٠

غسل الجمعه من الجنب والحائض ... ١٩٨

بعض فروع التداخل ... ٢٠٠

فصل: فى الحيض



(٢٠٧ \_ ٣٠٠)

صفات الحيض ... ٢٠٧

ص: ٤٩٩

مبدأ الحيض ومنتهاه ... ٢٠٨

معنى القرشيه ... ٢٠٨

الشك في القرشيه وفي البلوغ والياس ... ٢١١

الدم الخارج من مشكوكه البلوغ ... ٢١٢

اجتماع الحيض مع الارضاع والحمل ... ٢١٤

فروع في حكم الحيض ... ٢١٥

الشك في حيضيه الدم ... ٢١٧

اشتباه الحيض بغيره ... ٢١٨

حكم الصلاه بدون الاختبار ... ٢٢٢

حكم تعذر الاختبار ... ٢٢٤

اشتباه دم الحيض بدم القرحة ... ٢٢٦

أقل الحيض وأكثره ... ٢٣٢

أقل الطهر عشره أيام ... ٢٣٢

ما يعتبر في ثلاثه أيام الدم ... ٢٣٣

حكم النقاء المتخلل بين الأيام العشره ... ٢٣٧

أقسام الحائض ... ٢٤١

ذات العاده وأقسامها ... ٢٤١

ذات العاده الوقتيه ... ٢٤٢

ذات العاده العدديه ... ٢٤٢

في انقلاب العاده أو بطلانها ... ٢٤٢

العادة المركّبه ... ٢٤٣

حصول العاده بالتميز ... ٢٤٦

ص: ٥٠٠

حكم النقاء المتخلل بين الحيضتين ... ٢٤٧

تساوى الحيضتين فى العدديه والوقيته ... ٢٥٠

حكم صاحبه العاده الوقتيه مطلقاً ... ٢٥١

حكم غير ذات العاده الوقتيه ... ٢٥٤

رؤيه العدد فى غير وقت العاده ... ٢٥٦

حكم الدم فى العاده وغيرها إذا لم يتجاوز العشره ... ٢٥٨

حكم الدّمین المتخلل بينهما أقلّ من عشره ... ٢٦٠

إذا كان بعض كل واحد من الدّمین فى العاده ... ٢٦٦

تعارض الوقت والعدد ... ٢٧٧

حكم ما تجاوز العدد ولم يتجاوز العشره ... ٢٧٩

رؤيه الدم مرّتين فى شهر واحد ... ٢٨١

حكم الاستبراء وكيفيته ... ٢٨٦

الكلام فى وجوب الاستظهار للحائض ... ٢٨٩

إذا انقطع الدم واحتمل عوده قبل العشره ... ٢٩٤

حكم الصلاه مع ترك الاستبراء ... ٢٩٧

تعذر الاستبراء ... ٢٩٨

فصل: فى حكم تجاوز الدم عن العشره

(٣٠١ \_ ٣٣٢)

حكم ذات العاده إذا تجاوز دمها العشره ... ٣٠١

رجوع غير ذات العاده إلى التمييز ... ٣٠٤

تعارض الدّمين الواجدین للصفات ٣٠٥

فأفقه العاده والتمیز ٣٠٦

ص: ٥٠١

أقسام الناسيه وأحكامها... ٣١٣

المراد من الشهر ومبدؤه... ٣١٥

اختيار العدد في أول رؤيه الدم... ٣١٦

وجوب الموافقه بين الشهور... ٣١٧

تبين الخلاف في المختار... ٣١٧

تجاوز الدم عن العشره في ذات العاده الوقتيه... ٣١٨

تجاوز الدم عن العشره في ذات العاده العدديه... ٣٢١

التسويه بين أوصاف الدم... ٣٢٢

بعض فروع اعتبار التميز... ٣٢٣

ما يعتبر في التميز بالصفات... ٣٢٨

الرجوع إلى الأقران مع فقد الأقارب... ٣٢٩

الأقارب الذين ترجع إليهم... ٣٣٠

منافاه مختار المرأه مع حق الزوج... ٣٣٠

لزوم التدارك عند انكشاف الخلاف... ٣٣٢

فصل: في أحكام الحائض

(٣٨٧ \_ ٣٣٣)

محرمات الحيض وأحكامه... ٣٣٣

الأول: العباد... ٣٣٣

الثاني: المس... ٣٣٤

الثالث: قراءه آيات السجده... ٣٣٥

الرابع: اللبث في المساجد ٣٣٦

الخامس: الوضع في المساجد ٣٣٦

ص: ٥٠٢

السادس: الاجتياز من المسجدين ... ٣٣٧

حكم دخول الحائض المشاهد ... ٣٣٧

حكم الحيض في المسجدين ... ٣٣٨

حكم الحيض أثناء الصلاة ... ٣٤٠

الشك في الحيض أثناء الصلاة ... ٣٤٠

فروع في تروك الحائض ... ٣٤٠

السابع: وطء الحائض في القبل ... ٣٤٢

الاستمتاع بغير الوطء ... ٣٤٢

وطء الحائض في دبرها ... ٣٤٣

خروج دمها من غير الفرج ... ٣٤٣

إخبار المرأة بحيضها وطهرها ... ٣٤٤

لا فرق في حرمه الوطء بين الزوجه ونحوها ... ٣٤٥

لا فرق في حكم الحيض بين سائر أنواعه ... ٣٤٥

الثامن: وجوب الكفاره ... ٣٤٥

الكلام في الوجوب وكيفيه التكفير ... ٣٤٥

شروط تحمّل الكفاره ... ٣٥٠

كفاره وطء الدبر ... ٣٥٢

كفاره الزنا بالحائض ... ٣٥٢

فروع كفاره وطء الحائض ... ٣٥٤

العجز غير مسقط للكفاره ... ٣٥٥



مصرف الكفّاره ٣٥٧ ...

وطء الحائض في كلّ ثلث من الحيض ٣٥٩ ...

ص: ٥٠٣

تكرّر الوطء في كلّ ثلث ٣٥٩ ...

إلحاق النفّساء بالحائض ٣٥٩ ...

التاسع: طلاق الحائض وظهارها ٣٦٠ ...

بعض فروع طلاق الحائض ٣٦١ ...

المدار على وجود الدم في الأحكام الثلاثة ٣٦٣ ...

العاشر: وجوب الغسل بعد انقطاع الحيض ٣٦٤ ...

غسل الحيض كغسل الجنابه حكماً وكيفاً ٣٦٤ ...

الغسل رافع لحدث الحيض وإن لم تتوضّأ ٣٦٧ ...

جواز الوطء بعد انتهاء الحيض ٣٦٨ ...

انتقاض التيمّم بدل الغسل ٣٧٠ ...

الحادى العشر: وجوب قضاء الصيام ٣٧١ ...

الحائض لا تقضى صلاتها ٣٧١ ...

إذا حاضت بعد دخول الوقت ٣٧٤ ...

إذا طهرت قبل خروج الوقت ٣٧٧ ...

قضاء الحائض التى تدرك من الوقت ركعه ٣٧٧ ...

إذا طهرت فى زمان لا يسع الصلاه مع الطهاره ٣٧٨ ...

المناطق فى تماميه الركعه ٣٧٩ ...

فروع ترتبط بأعمال الحائض من القضاء والتدارك ٣٧٩ ...

العلم أوّل الوقت بمفاجأه الحيض ٣٨٠ ...

إذا طهرت ولها وقت إحدى الصلاتين ٣٨١ ...

إذا طهرت في موطن التخيير مع ضيق الوقت ... ٣٨١

إذا اعتقدت سعه الوقت ... ٣٨٢

ص: ٥٠٤

عدم سعه الوقت إلاّ لواحده مع اشتباه القبلة ... ٣٨٢

ما يستحب للحائض ... ٣٨٣

ما يكره للحائض ... ٣٨٥

أغسال الحائض ... ٣٨٦

فصل: فى الاستحاضه

(٣٨٨\_٤٣٥)

تعريف الاستحاضه ... ٣٨٨

صفات دم الاستحاضه ... ٣٨٩

كون دم الاستحاضه هو الأصل لدى الشكّ ... ٣٩٠

أقسام المستحاضه وأحكامها ... ٣٩١

الاستحاضه القليله وأحكامها ... ٣٩٢

الاستحاضه المتوسطه وأحكامها ... ٣٩٣

الاستحاضه الكثيره وأحكامها ... ٣٩٤

تفريق الصلوات جائز للمستحاضه ... ٣٩٧

بعض فروع المستحاضه ... ٣٩٧

وجوب الفحص على المستحاضه ... ٤٠٠

حكم الاختبار قبل الوقت ... ٤٠١

تجديد المستحاضه الأعمال للصلاه دون توابعها ... ٤٠٢

التجديد مع انقطاع الدم ... ٤٠٤

التخير بين تقديم الغسل على الوضوء، وبالعكس ... ٤٠٤

لزوم المبادره إلى الصلاه بعد الأعمال ... ٤٠٥

التحفّظ من خروج الدم ... ٤٠٥

ص: ٥٠٥

أحوطيّه الاحتشاء بعد الغسل ٤٠٧ ...

المحافظه من خروج الدم إذا كانت صائمه ٤٠٨ ...

تقديم غسل الفجر عليه لصلاه الليل ونحو ذلك ٤٠٨ ...

اشتراط الأغسال في صوم المستحاضه دون الوضوءات ٤١١ ...

تأخير الصلاه إلى وقت انقطاع الدم ٤١٤ ...

صور وأحكام انقطاع الدم أثناء الوقت ٤١٥ ...

انقلابات الاستحاضه وأحكامها ٤١٩ ...

وجوب الغسل للانقطاع ٤٢٢ ...

وضوء المستحاضه القليله لكل مشروط به ٤٢٢ ...

لو عملت المستحاضه بوظيفتها أو أخلت ٤٢٤ ...

جواز القضاء للمستحاضه ٤٢٨ ...

الحدث الأصغر أثناء الغسل ٤٣٠ ...

الحدث الأكبر أثناء الغسل ٤٣٢ ...

وجوب خمسه أغسال على المستحاضه ٤٣٣ ...

بدليه التيمم عن غسل المستحاضه ٤٣٤ ...

فصل: في النفاس

(٤٣٦ \_ ٤٦٧)

حدّ النفاس ٤٣٦ ...

أقلّ النفاس وأكثره ٤٤٢ ...

مبدأ احتساب النفاس ٤٤٤ ...

لحوق النقاء المتخلل بالنفاس ... ٤٤٥

عدم رؤيه الدم فى العشره ... ٤٤٨

ص: ٥٠٦

حكم تجاوز دم النفاس عن العشرة ... ٤٤٨

صاحبه العاده إذا لم تر في العاده، أو رآته في بعضها ... ٤٥٠

اعتبار فصل أقل الطهر بين الحيض والنفاس ... ٤٥٤

إذا خرج بعض الطفل بعد فصل طويل ... ٤٥٦

تعدد الولاده ... ٤٥٨

حكم مستمره الدم إلى شهر أو أكثر ... ٤٥٩

وجوب الاستظهار على النفاء ... ٤٦١

حكم استظهار النفاء لو استمر الدم بعد مضى العاده ... ٤٦١

النفاء كالحائض ... ٤٦٣

كيفية غسل النفاس ... ٤٦٧

فصل: في غسل مس الميت

(٤٦٨ \_ ٤٩٤)

وجوب غسل مس الميت ... ٤٦٨

ما يعتبر في وجوب غسل مس الميت ... ٤٦٨

حكم مس الميت المغسل بالماء القراح اضطراراً ... ٤٦٨

حكم مس الميت الميم لتعذر التغيل ... ٤٦٩

لا فرق في الميت بجميع أقسامه ... ٤٧٠

اتحاد حكم الماس والممسوس فيما لا تحله الحياه وغيره ... ٤٧١

مس القطعه المبانه من الحي والميت ... ٤٧٣

مس العظم المجرد ... ٤٧٤



فروع الشكّ في تحقّق المسّ ٤٧٥

مسّ الشهيد ٤٧٥

ص: ٥٠٧

الشكّ في أنّ المسّ وقع قبل الغسل أو بعده ... ٤٩٠

العلم الإجمالي بأنّ إحدى القطعتين من الإنسان ... ٤٨٠

المسّ الاضطراري كالاختياري، كبيراً كان الماسّ أو صغيراً ... ٤٨٣

عدم الفرق في مسّ القطعه المبانه بين كونها من الماسّ أو غيره ... ٤٨٣

حكم مسّ القطعه المبانه من الحيّ قبل البرد ... ٤٨٣

مسّ الطفل أمّه الميّتة، وبالعكس ... ٤٨٤

فروع في مسّ الميّت ... ٤٨٦

ناقضيّه مسّ الميّت للوضوء ... ٤٨٨

كيفية غسل المسّ ... ٤٩٠

وجوب غسل المسّ لكل مشروط بالطهاره ... ٤٩١

حليّه دخول المساجد ونحوها للماسّ قبل الغسل ... ٤٩٢

الحدث أثناء غسل المسّ ... ٤٩٢

مسّ الميّت أثناء غسل المسّ ... ٤٩٣

تكرار المسّ لا يوجب تكرّر الغسل ... ٤٩٣

جريان حكم المسّ مع الرطوبه وبدونها ... ٤٩٣

أقسام ما يسببه مسّ الميّت ... ٤٩٤

ص: ٥٠٨

١ \_ فقه الإمام جعفر الصادق عليه السلام : تأليف العلامة محمّد جواد مغنیه رحمه الله ، (دوره فقهيه كامله محققه فى ست مجلّدات).

٢ \_ قصص القرآن الكريم دلاليّاً و جماليّاً: تأليف الاستاذ الدكتور محمود البستاني (فى مجلّدين).

٣ \_ محاضرات الإمام الخوئى رحمه الله فى المواريث: بقلم السيّد محمّد على الخرسان. تقديم و مراجعه مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.

٤ \_ المولى فى الغدير، نظره جديده فى كتاب الغدير للعلامة الأمينى: لجنه التأليف و البحوث العلميه \_ القسم العربى.

٥ \_ أدب الشريعه الاسلاميه: تأليف الاستاذ الدكتور محمود البستاني.

٦ \_ عقيله قريش آمنه بنت الحسين عليهما السلام الملقبه بسكينه: تأليف السيّد محمّد على الحلو. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.

٧ \_ أنصار الحسين عليه السلام .. الثوره والثوار: تأليف السيّد محمّد على الحلو. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.

٨ \_ التحريف والمحزّفون: تأليف السيّد محمّد على الحلو. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.

٩ \_ الحسن بن على عليهما السلام (رجل الحرب والسلام): تأليف السيّد محمّد على الحلو. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.

١٠ \_ بضعه المصطفى صلى الله عليه و آله : تأليف السيد المرتضى الرضوى، تحقيق وتنظيم مؤسسه

السبطين عليهما السلام العالميه، يشتمل على حياه فاطمه عليها السلام من ولادتها إلى شهادتها عليها السلام .

١١ \_ الحتميات من علائم الظهور: تأليف السيد فاروق البياتي الموسوي، تحقيق و تنظيم مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.

١٢ \_ معالم العقى\_ده الإسلاميه: لجنه التأليف والبحوث العلميه \_ القسم العربى.

ص: ٣٣٧

١٣ \_ هوِيه التشيع: للدكتور الشيخ أحمد الوائلي رحمه الله ، تحقيق مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.

١٤ \_ نحن الشيعة الإماميه وهذه عقائدنا: تأليف السيد محمد الرضى الرضوى. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.

١٥ \_ لماذا اخترنا مذهب الشيعة الإماميه: تأليف السيد محمد الرضى الرضوى. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.

١٦ \_ المثل الأعلى: تأليف السيد محمد الرضى الرضوى. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.

١٧ \_ الشيعة و فنون الإسلام: تأليف آيت الله السيد حسن الصدر قدس سره ، مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.

١٨ \_ هديه الزائرين وبهجه الناظرين (فارسي): تأليف ثقه المحدثين الشيخ عباس القمي رحمه الله ، تحقيق مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.

١٩ \_ قطره اي از دريای غدیر (فارسي): لجنه التأليف والبحوث العلميه \_ القسم الفارسي.

٢٠ \_ مهربانترين نامه (شرح الخطبه ٣١ لنهج البلاغه) (فارسي): تأليف السيد علاء الدين الموسوي الإصفهاني.

٢١ \_ پرسش ها و پاسخ های اعتقادی (فارسي): لجنه التأليف والبحوث العلميه \_ القسم الفارسي.

٢٢ \_ روز شمار تاريخ اسلام (فارسي): لجنه التأليف والبحوث العلميه \_ القسم

- ۲۳ \_ غربت یاس (فارسی): لجنه التألیف والبحوث العلمیّه \_ القسم الفارسی.
- ۲۴ \_ حجاب حریم پاکی ها (فارسی): لجنه التألیف والبحوث العلمیّه \_ القسم الفارسی.
- ۲۵ \_ سکینه؛ پرده نشین قریش (فارسی): قسم الترجمة.
- ۲۶ \_ شهاده فاطمه الزهراء علیها السلام حقیقه تاریخیه (أردو): قسم الترجمة.
- ۲۷ \_ قطره ای از دریای غدیر (أردو): قسم الترجمة.
- ۲۸ \_ مشفقانه وصیت نامه (شرح الخطبه ۳۱ لنهج البلاغه) (أردو): قسم الترجمة.
- ۲۹ \_ عقيله قریش آمنه بنت الحسین علیهما السلام الملقبه بسکینه (انجلیزی): قسم الترجمة.
- ۳۰ \_ شهاده فاطمه الزهراء علیها السلام حقیقه تاریخیه (انجلیزی): قسم الترجمة.
- ۳۱ \_ بحوث حول الإمامه (انجلیزی): قسم الترجمة.
- ۳۲ \_ بحوث حول النبوه (انجلیزی): قسم الترجمة.
- ۳۳ \_ علوم قرآنیه (انجلیزی): قسم الترجمة.
- ۳۴ \_ مفاهیم قرآنیه (انجلیزی): قسم الترجمة.
- ۳۵ \_ بحوث عقائديه فی ضوء مدرسه أهل البيت علیهم السلام : نصوص مختاره من مؤلفات الإمام السید الخوئی قدس سره .  
إعداد الشيخ ابراهيم الخزر جی. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين علیهما السلام العالمیه..
- ۳۶ \_ عصر الغیبه، الوظائف والواجبات. تألیف الشیخ علی العبادی. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين علیهما السلام العالمیه.
- ۳۷ \_ العروه الوثقی للفقیه الأعظم الطباطبائی الیزدی والتعلیقات علیها (وتضم ۴۱ تعلیقه لكبار المراجع والعلماء الأعلام) إعداد  
وتحقیق مؤسسه

السبطين عليهما السلام العالميه. الجزء الأول: التقليد \_ الطهارة (المياه \_ الماء المستعمل).

٣٨ \_ العروه الوثقى للفتية الأعظم الطباطبائي اليزدي والتعليقات عليها (وتضم ٤١ تعليقه لكبار المراجع والعلماء الأعلام) إعداد وتحقيق مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه. الجزء الثاني: الطهارة (الماء المشكوك \_ طرق ثبوت الطهارة).

٣٩ \_ العروه الوثقى للفتية الأعظم الطباطبائي اليزدي والتعليقات عليها (وتضم ٤١ تعليقه لكبار المراجع والعلماء الأعلام) إعداد وتحقيق مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه. الجزء الثالث: الطهارة (حكم الأواني \_ حكم دائم الحدث).

٤٠ \_ الإمام الجواد عليه السلام الإمامه المبكره... وتداعيات الصراع العباسي: تأليف السيد محمد علي الحلو. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.

٤١ \_ أطيّب البيان في تفسير القرآن: الجزء (الأول \_ السابع): فارسي، تأليف آيت الله سيد عبدالحسين الطيب قدس سره ، تحقيق مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه. (يحتمل أن تتم هذه الدوره التفسيريه في عشرين جزء).

تحت الطبع

---

١\_ الجزء الخامس من العروه الوثقى والتعليقات عليها :

( نهايه كتاب الطهارة احكام الأموات \_ أحكام التيمم ).

٢\_ الجزء الثامن من أطيّب البيان في تفسير القرآن ( فارسي ) ، تأليف آيه الله السيّد عبدالحسين الطيّب قدس سره .

٣\_ الجزء الأول من تفسير القرآن الكريم للشريف المرتضى قدس سره .

٤\_ فاطمه بنت أسد.

ص: ٥١٢

بسم الله الرحمن الرحيم  
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ  
الزمر: ٩

#### المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

#### إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعة الكترونية من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدة على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

#### الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام  
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية  
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب  
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات  
توسيع عام لفكرة المطالعة  
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات الكترونية

#### السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية  
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة  
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة  
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات



الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات  
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتي بعنوان : [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات ...

الإطلاق والدعم العلمي لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة ( sms )

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج في البحث والدراسة وتطبيقها في أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

١. JAVA

٢. ANDROID

٣. EPUB

٤. CHM

٥. PDF

٦. HTML

٧. CHM

٨. GHB

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

١. ANDROID

٢. IOS

٣. WINDOWS PHONE

٤. WINDOWS

وتقدّم مجاناً في الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزى

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الالكتروني : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزى ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز  
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية  
اصحان  
الغمامي



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايضاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٠٩

